

الدكتور

مجلدى محب حافظ

دكتوراه فى القانون بمرتبة الشرف

من جامعة القاهرة

أستاذ القانون المعدب بجامعة القاهرة

قانون المخدرات

معلقا عليه بالفقه وأحكام النقص

والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٤

بالإضافة إلى ملحق يتضمن :

• كافة جداول المواد المخدرة وملحقاً لأحدث

التعديلات حتى سنة ١٩٩٤

• القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية

الصادرة بشأن المواد المخدرة

• المذكرات الإيضاحية للقانون المخدرات

وكافة تعديلاته

• تقارير اللجان التشريعية بشأن قانون المخدرات

• المعري القضائية منقضى الجمهورية فى شأن المخدرات

الطبعة الثانية

مزيدة ومصححة

١٩٩٥

قانون المخدرات
معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض
والدستورية العليا حتي عام ١٩٩٤

الدكتور
مجدى محب حافظ
دكتوراه فى القانون بمرتبة الشرف
من جامعة القاهرة
أستاذ القانون المتدب بجامعة القاهرة

قانون المخدرات

معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض
والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٤
بالإضافة إلى ملحق يتضمن :
* كافة جداول المواد المخدرة وفقاً لأحدث
التعديلات حتى سنة ١٩٩٤ .
* القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية
الصادرة بشأن المواد المخدرة .
* المذكرات الإيضاحية لقانون المخدرات
وكافة تعديلاته .
* تقارير اللجان التشريعية بشأن قانون المخدرات .
* فتوى فضيلة مفتي الجمهورية فى شأن المخدرات .

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

١٩٩٥

﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾

« صدق الله العظيم »

(الآية ٢٥٥ من سورة البقرة)

مقدمة

التطور التشريعى لقوانين المخدرات

يعتبر الامر العالى الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ باكورة المحاولات التشريعية لمكافحة المواد المخدرة فى مصر، وقد تضمن هذا الامر منع زراعة الحشيش واستيراده ورصد لمخالفة احكامه عقوبة الغرامة التى لا تزيد على مائتى قرش .

وفى ١٠ مارس سنة ١٨٨٢ صدر أمر عال الغى بموجبه احكام الامر السابق، وتضمن النص على تجريم زراعة الحشيش واستيراده وبيعه، ورصد عقوبة الغرامة التى تصل الى مائتى قرش عن كل اقة فضلا عن المصادرة ، وعلى ان تزداد الغرامة الى ثمانمائة قرش عن الاقة فى حالة العود. كما تضمن توقيع عقوبة الاكراه البدنى فى حالة عدم دفع الغرامة ، و مصادرة ادوات ووسائل النقل التى استخدمت فى انتاجه أو استيراده .

وفى ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ صدر امر عال نص على رفع قيمة الغرامة المقررة لجريمة زراعة الحشيش الى خمسين جنيها لكل فدان أو جزء من الفدان ، كما قرر رفع قيمة الغرامة عن جريمة استيراد الحشيش أو الشروع فيه الى عشرة جنيهات للكيلو، على الا تقل عن جنيهين مهما كانت قيمة المخدرات المضبوطة.

ثم صدر فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ قرار من وزير الداخلية بمنع اصحاب المحلات العمومية من تقديم الحشيش أو السماح بتعاطيه، ونص على عقاب المخالفين بغرامة من ٢٥ قرشاً الى مائة قرش مع غلق المحل المخالف اذا صدرت على صاحبه ثلاث عقوبات فى خلال ستة شهور ولو تعاقب عليه ملاك مختلفون.

وفى اوائل هذا القرن وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ صدر قرار من وزير الداخلية بتشديد العقوبة المقررة فى القرار السابق، فجعل الغرامة من ٢٥ الى ١٠٠ قرش، والحبس من يوم الى سبعة ايام، وغلق المحل لمدة شهر، على ان يكون الغلق نهائيا اذا صدرت ثلاثة احكام

بالادانة .

وبتاريخ ٩ يناير عام ١٩٠٤ صدرت اللائحة المنظمة للمحلات العمومية وقد الغت قرارى وزير الداخلية الصادرين بتاريخ ١٤/١/١٨٩٥ و ١٩/٥/١٩٠٠ وجعلت العقوبة الغرامة من خمسة وعشرين قرشا الى مائتى قرش والغلق نهائيا فى حالة وجود سابقة واحدة على الأقل .

وفى ١٤ اكتوبر سنة ١٩١٨ صدر اول قانون لتجريم زراعة الافيون وذلك بهدف زيادة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، الا انه بحلول عام ١٩٢٠ صدر قرار وزير الزراعة بتاريخ ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ اعيد بموجبه السماح بزراعة الافيون .

ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ الذى جعل احرار الافيون جنحة بينما تعتبر زراعته مباحة . وبعد ذلك صدر المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦ فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ والذى تضمن حظر زراعة الخشخاش الذى ينتج منه الافيون ، واعتبر هذا الفعل مخالفة عقوبتها الحبس لمدة من ٢٤ ساعة الى سبعة أيام .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فى أبريل سنة ١٩٢٨ ، وهو يتضمن أول نظام للإتجار فى المخدرات واستعمالها ، ويعتبر هذا القانون أول محاولة جادة من المشرع لمكافحة المواد المخدرة ، اذ أنه ورد مفصلا وشاملا لكثير من النصوص التى تهدف الى درء خطر هذه الآفة الخطيرة .

وقد نص هذا القانون فى مادته الأولى على المواد التى تعتبر جواهر مخدرة ، ثم نص فى مادته الثانية على صور التجريم المؤتممة فى الاتصال بالجواهر المخدرة ، كما وضع قيودا خاصة لجلب وتصدير وتجارة الجواهر المخدرة ، وسن احكاماً لصرف الأدوية المشتعلة على مواد مخدرة بالصيديات وجعل العقاب على تصدير أو جلب أو الإتجار فى الجواهر المخدرة دون ترخيص الحبس مع الشغل من سنة الى خمس سنوات والغرامة من مائة جنيه الى ألف جنيه ، كما جعل العقاب على الإحراز أو الحيازة أو الشراء بقصد التعاطى الحبس من ستة

أشهر الى ثلاث سنوات والغرامة من ثلاثين جنيها الى ثلاثمائة جنية أو الإرسال الى
اصلاحية خاصة لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة .

كما تضمن هذا القانون احكاما خاصة بالترخيص بالاتجار فى الجواهر المخدرة ،
وأضاف الى عقوبات الحبس والغرامة المقررة لمخالفة هذه الاحكام الحكم بإغلاق الصيدلية أو
المحل المرخص له بالاتجار فى الجواهر المخدرة فى الحالات التى بينها القانون .

وفى عام ١٩٤٤ صدر القانون رقم ٥٢ الذى أكد على حظر زراعة نبات القنب
الهندي ورصد لمخالفة احكامه عقوبة الحبس من ستة أشهر الى سنتين ، وغرامة من مائة جنية
الى مائتى جنية عن كل فدان يزرع أو جزء منه ، وجعل العقاب الحبس من ثلاثة شهور الى
سنة والغرامة من خمسين الى مائة جنية عن حيازة أو إحراز شجيرات الحشيش أو بذوره غير
المحموسة حمساً يكفل عدم انباتها ، وأوراق شجيرات الحشيش مع مصادرة الدواب
والعربات والأدوات المستخدمة فى نقلها .

ثم صدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وجعل عقوبة جلب
المخدرات أو الاتجار فيها الاشغال الشاقة المؤبدة وعقوبة الاحراز بقصد التعاطى الاشغال الشاقة
المؤقتة .

وانخيراً صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها، وقد نص فيه على إلغاء القانون السابق رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، ثم
عدلت بعض أحكامه بالقوانين أرقام ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٦ لسنة ١٩٧٣ ، ١٦ لسنة
١٩٧٧ ، ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ، ثم صدر التعديل التشريعى الأخير بالقانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٨٩ (١) .

(١) نشر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بالجريدة الرسمية بتاريخ ٤ يوليو ١٩٨٩ - العدد ٢٦ (مكرر) .

قانون المخدرات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠
المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض
والدستورية العليا

الفصل الأول

في الجواهر المخدرة

مادة (١)

تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق احكام هذا القانون المواد المينة في الجدول رقم (١) - الملحق به ، ويستثنى منها المستحضرات المينة بالجدول رقم (٢) .

الفقه

١- تعريف الجواهر المخدرة :

لم يعرف المشرع المصري «الجواهر المخدرة» في قانون المخدرات ، ولذلك فقد عرفها جانب من الفقه بأنها «كل مادة يترتب على تناولها انتهاك للجسم وتأثير سيئ على العقل حتى تكاد تذهب به ، وتكون عادة الادمان وتجرمها القوانين الوضعية» (١).
بينما عرفها جانب آخر من الفقه بأنها « مادة ذات خواص معينة يؤثر تعاطيها أو الادمان عليها في غير اغراض العلاج ، تأثيراً ضاراً بدنياً أو ذهنياً أو نفسياً ، سواء تم تعاطيها عن طريق البلع أو الشم أو الحقن أو أي طريق آخر » (٢).

٢- رأينا في تعريف الجواهر المخدرة :

نرى أن الجواهر المخدرة هي «كل مادة يؤدي تعاطيها إلى إلحاق الأذى

١- انظر : السيد حسن البغال وقواد محمد علي : قانون المخدرات العربي الجديد فقها وقضاء . عالم الكتب ، ١٩٦١ ، ص ٦ .

٢- انظر : الدكتور عوض محمد : قانون العقوبات الخاص (جرائم المخدرات - التهريب الجمركي والنقدي) . الإسكندرية ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٦٦ ، بند ٨ ، ص ٢٥ .

بالنشاط الذهني أو العقلي للإنسان .

٣- نطاق تجريم الجواهر المخدرة :

نظراً لأن المشرع لم يضع تعريفاً للجواهر المخدرة لذلك فإنه قد أورد قوائم «جداول» بين فيها المواد التي تعتبر «جواهر مخدرة» .

ففي الجدول الأول حصر «المواد المعتبرة مخدرة» (٣) ، وفي الجدول الثالث بين «المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة» (٤) وفي الجدول الرابع حصر «الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة التي لايجوز للأطباء البشريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس تجاوزه في وصفة طبية واحدة» ، وفي الجدول الخامس حدد «النباتات الممنوع زراعتها» .

وقد أورد المشرع في الجدول الثانى «المستحضرات المستثناة من النظام المطبق على المواد المخدرة» ، وفي الجدول السادس «اجزاء النباتات المستثناة من احكام هذا القانون» . وبذلك فإن المواد الواردة في هذين الجدولين تخرج من نطاق التجريم .

٤- بيان كنه المادة المخدرة في حكم الادانة :

نظراً لأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير الدليل الفنى ، لذلك فإنه يجب على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها (٥) .

(٣) مواد الجدول الأول معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦ مكرر في ٤ يوليو ١٩٨٩ . وكان قد سبق استبدالها بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٤) مواد الجدول رقم ٣ مستبدلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٥) انظر الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون الاجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، بند

٥٠٧ ، ص ٤٧٤ .

الفقه

وقد نصت المادة ٢٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيراً واحداً أو أكثر في الدعوى » . وحق المحكمة في ندب الخبير في غنى عن نص يقرره، فهو نتيجة لواجبها في تحرى الحقيقة في شأن الوقائع ذات الهمية في الدعوى الجنائية.

ولاشك أن المحكمة يجب عليها أن تبين في حكمها بالإدانة كنه المادة المضبوطة ، بحيث يمكن معرفة ما إذا كانت هذه المادة مخدرة أم غير مخدرة وذلك حتى يتسنى للمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون ، فإذا اغفلت المحكمة ذلك كان حكمها قاصراً وبالتالي معيباً ومتعيناً نقضه .

٥- كمية المخدر :

لا تعتبر كمية المادة المخدرة عنصراً من عناصر التجريم في كل الحالات، فالقاعدة العامة أن أية كمية من المخدر تكفي للعقاب، حتى لو كان مقدارها ضئيلاً، متى كان لها كيان مادي محسوس وامكن تقديره ، فأثار المادة المخدرة دون الوزن تكفي للإدانة في جريمة احراز المخدرات ، وذلك لأن القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة .

بيد أن كمية المخدر قد تعتبر عنصراً في الجريمة في بعض الحالات ، بحيث لا تقوم إذا لم تتوافر هذه الكمية التي نص عليها القانون ، ومثال ذلك المادة ٣/٤٣ من قانون المخدرات التي عينت نسب فروق الوزن المتسامح فيها مع الأشخاص المرتحص لهم بحيازة واحراز المسواد المخدرة ، والجدول رقم (٤) الملحق بقانون المخدرات الذي بين الحد الاقصى لكميات الجواهر المخدرة الذي لا يجوز للأطباء البشريين وأطباء الاسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس تجاوزه في وصفة طبية واحدة .

٦ - تحديد نسبة المخدر :

قد يرى المشرع اعتبار المادة مخدرة إذا بلغت فيها المادة المكونة لها نسبة معينة، فإذا قلت المادة الاساسية عن نسبة معينة خرجت من نطاق التجريم . ومثال ذلك البند رقم (٩)

من الجدول رقم (١) الملحق بقانون المخدرات المدرج تحت عنوان « الأفيون » - الأفيون الخام والأفيون الطبي والأفيون المحضر بجميع مسمياتهم . وقد اضاف المشرع إلى ذلك « كافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة بدساتير الادوية والتي تحتوي على أكثر من ٢,٠٪ من المورفين » . كما نص المشرع في البند (٧٦) من ذات الجدول والمتعلق بالكوكايين على ان تعتبر مادة مخدرة كافة مستحضرات الكوكايين المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الادوية والتي تحتوي على أكثر من ١,٠٪ من الكوكايين .

اما إذا لم يحدد المشرع نسبة معينة من المخدر ، فلا يشترط ان يبين الحكم هذه النسبة ، حتى ولو استدلت بالكمية المضبوطة على توافر الاتجار لدى المتهم .

٧- ضبط المادة المخدرة :

لا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن تضبط المادة المخدرة محل الجريمة، فيكفي لسلامة الحكم أن تتأكد محكمة الموضوع من وقوع الفعل المكون للجريمة من المتهم ، وإن المادة التي اتصل بها من المواد التي حددها المشرع في نصوص القانون وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه لا يلزم لتوافر ركن الاحراز أن تضبط المادة المخدرة مع المتهم ، بل يكفي أن يثبت إن المادة كانت معه بأي دليل يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك ، فمتى كان الحكم قد عني بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن المتهم قد دس الأفيون للمتهم الآخر ، فذلك يعتبر أن ذلك المتهم قد أحرز الأفيون قبل وضعه في المكان الذي ضبط فيه ، وبذلك يتوافر ركن الإحراز في حقه . (٦) .

(٦) انظر نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٠٢ ص ٤٠١ .

احكام النقض

أولاً - المواد المخدرة محددة على سبيل الحصر في الجداول الملحقه بالقانون :

١- إذا صدر التشريع وقد نخلت جداوله من النص على احدى المواد كجواهر مخدر رغم أنها في قانون سابق كانت تعتبر كذلك ، فإنها في ظل القانون الجديد لا تعتبر مؤثمة مادام ان القانون الجديد قد الغى القانون السابق الذي كان يؤثمها ، وأصبح حيازتها فعلاً مباحاً . وحتى إذا صدر قانون لاحق يؤثمها ويرجع تاريخ اعماله إلى تاريخ اعمال التشريع الجديد لأنه لا يجوز تأثيم فعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب اثرها الى الافعال التي لم تكن مؤثمة قبل اصدارها.

(نقض ١٧ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ رقم ٩١ من ٣٦١)

٢- ان البين من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة أنه في خصوص مادة المورفين ، أن المشرع قد جرم حيازة هذه المادة وكافة أملاحها وكذلك كافة مستحضرات المورفين المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الأدوية والتي تحتوي على أكثر من ٠,٢ ٪ من المورفين ، وكذلك مخففات المورفين في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيأ كانت درجة تركيزها ، هذا ولم يورد مادة الكوداين على أنها من المواد المعتبرة مخدرة . وإذا كان مفاد ذلك أن مادة المورفين تعتبر مخدرة إذا كانت غير مختلطة بغيرها، أما حيث تختلط بمادة أخرى فإنه يشعين التفرقة بين ما إذا كانت هذه المادة فعالة أم غير فعالة ، فإن كانت الأولى وجب أن تزيد نسبة المورفين في الخليط على ٠,٢ ٪ حتى تعتبر في عداد المواد المخدرة، أما ان كانت الثانية أي اختلطت بمادة غير فعالة فحيازتها اثم معاقب عليه قانوناً مهما كانت درجة تركيزها . وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو سائل يحتوى على مادتي المورفين والكوداين ، وحصل مؤدى تقرير التحليل بما مفاده احتواء هذا السائل على مادة المورفين ودون بيان ما إذا كانت المادة

المضافة إليه فعالة أم غير فعالة ، وقعدت المحكمة عن تفصي هذا الأمر عن طريق الخبير الفنى مع وجوب ذلك عليها حتى تقف على ما إذا كانت المادة المضبوطة تعتبر مخدرة من عدمه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان .

(نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١١٣ ص ٤٧٠)

٣- إن الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة فى نيويورك فى ١٩٦١/٣/٣٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢- هى مجرد دعوة من الدول بصفتهم أشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات . ويبين من الاطلاع على نصوصها أنها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمناً - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها فى الدول الموقعة عليها، إذ نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التي تدعو الدول إلى تجريمها والعقاب عليها دون أن تتعرض إلى تعريف الجرائم واجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية للدول المنضمة إليها، يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه «لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقتهم وفقاً للقوانين المحلية فى الدول الأطراف المعنية» . ومن ثم فإن مجال تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به فى مصر.

(نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٧٠ ص ٣٠٣)

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٧٠ ص ٣٠١)

٤- لايجوز القياس على المواد المبينة فى الجداول ، لما هو مقرر من أن

« أحكام النقض »

القياس محظور في مجال التأثيم .

(نقض ٢٣ نوفمبر ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٦ رقم ١٥٩ ص ٧١٨).

٥- لما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ قد نص على أنه يضاف إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات مادة الجلوتيميد وأملاحها ومستحضراتها «كالدودرين»، وكانت المادة الأولى من القانون المذكور تنص على أن «تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) ، وتنص المادة الثانية منه على أن «يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأي صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطاً في شيء من ذلك إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به» ، فإن المشرع بإضافة مستحضر «الدودرين» إلى المواد المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعتبرة جواهر مخدرة قد دل على أن احراز أو حيازة هذا العقار محظور وفقاً لأحكام المادة الثانية سالفة البيان - في غير الأحوال المصرح بها في القانون ، شأنه في ذلك شأن كافة المواد المعتبرة مخدرة المبينة بالجدول المذكور ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن احراز مستحضر «الدودرين» غير مؤثم إلا أن يكون بقصد الانتاج أو الاستخراج أو النقل أو الضنع أو الجلب أو التصدير دون غيرها وانتهى إلى براءة المطعون ضده لأن سلطة الاتهام لم تسند إليه احراز العقار المذكور لأحد هذه الأغراض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٥٨ ص ٧٥١)

٦- لما كان المدافع عن الطاعن قد أثار بجلسة المرافعة الأخيرة دفاعاً محصله أن الثابت من تقرير التحليل أن المادة المضبوطة لدى الطاعن لعقار المتولون الذي لم يرد بالجدول الملحق

بالقانون المين للمواد المخدرة، وطلب استدعاء خبير الطب الشرعي لمناقشته في هذا الشأن ، وكان البين من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والمعدل بقرار من وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ أن المادة الواردة بالبند (٩٤) منه هي مادة «الميتاكوالون» وأورد البند مشتقاتها العلمية ، وليس من بينها المتولون - وإذا كان ماتقدم وكان الشرط لصحة الحكم بالادانة في جريمة احراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً في الجدول الملحق بالقانون المجرم ، وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها وما إذا كانت من بين المواد المخدرة الواردة بذلك الجدول - عند المنازعة الجدية كالحال في الدعوى الماثلة - لا يصلح فيه غير الدليل الفني الذي يستقيم به قضاء الحكم ، وكانت المحكمة قد قعدت عن تقضى هذا الأمر عن طريق الخبير المختص بلوغاً لغاية الأمر فيه مع وجوب ذلك عليها ، فإن حكمها يكون مشروباً بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٤ رقم ٦٣ ص ٣٢١)

ثانياً - القطع بكنه المادة المخدرة لا يصلح فيه سوى الدليل الفني (التحليل) .

١- الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالرائحة ، ولا يجدي في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه .

(نقض ١٤ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١١ رقم ٤٨ ص ٢٣١)

٢- أن تحديد المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها إنما هو مسألة فنية لا يصلح فيها غير

التحليل . ومن ثم فإن خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة التي

« أحكام النقص »

تتويها بعض اللقافات المضبوطة لا يكفي في ذاته للقول بأن اللقافات التي ضبطت على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .

(نقص ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقص س ١٧ رقم ٦٧ ص ٣٣٩)

٣- لكن كان الكشف عن حقيقة المادة المخدرة ، والقطع بحقيقتها ، لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفي فيه بالرائحة ، إلا أن ثم الرائحة المميزة للمخدر ، يصح اتخاذه قرينة على علم محرزه بكنه ما يحزره من ناحية الواقع وإذا كان ذلك وكان ادراك وكيل نيابة المخدرات للرائحة المميزة للمخدر هو من الامور التي لا تخفي عليه بحاسته الطبيعية ، ومن ثم فإن النعي على الحكم - بقالة أنه أقام علم الطاعن بأن الحقيقة تحتوي على مخدر علي ما لاحظته المحقق من أن رائحة الحشيش تنبعث منها ، مع أن الكشف عنها لا يصلح فيه غير التحليل - لا يكون له من وجه كذلك ولا يعتد به .

(نقص ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام)

محكمة النقص س ٢١ رقم ١١٠ ص ٤٥٤)

٤ - متى كان القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ قد نص في البنود أرقام ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ منه على أن المشتقات الثلاثة « الديسكا أو الميثيل أو البنزدرين » هي من المواد المخدرة المؤثم احرازها قانوناً ، وكان تحديد كنه المادة المضبوطة قد قطع بحقيقتها المختص فتياً ، فإن عدم تحديد المشتق لا ينفي عن الطاعن احرازه المادة المخدرة .

(نقص ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام)

محكمة النقص س ٢٢ رقم ٧٠ ص ٣٠٣)

٥- ان النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الاستناد تأسيساً على انه لم يتم تحليل ماضبط من طرب الحشيش جميعها ، إنما هو منازعه موضوعيه في كنه بقيمة المواد المضبوطة التي لم ترسل للتحليل ، فضلاً عن أنه لا ينفي عن الطاعن احرازه لكمية الحشيش التي ارسلت للتحليل ، فمستوليته الجنائية قائمة على احراز هذه المواد قل ماضبط منها أو أكثر .

(نقض ١٧ اكتوبر سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٣٠ ص ٥٣٩)

٦- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب اعادة تحليل المادة المضبوطة مادامت الواقعة قد وضحت لديها .

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٧٠ ص ٣٠١)

٧- لا على الحكم ان هو لم يرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه عن خلو جيبه من آثار الافيون ، ذلك بأنه فضلاً عما جاء بمدونات الحكم من ان المخدر المضبوط وجد مغلفاً بغرض وجوده مجرداً عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .

(نقض ١٤ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ١٥٧ ص ٧٠٤)

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٢٧ ص ١١٥)

٨- على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحثة ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الامر فيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو نبات الحشيش المبين بالبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استناداً إلى تقرير المعمل الكيماوي ، في حين انه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ذلك التقرير قد وصف المادة المضبوطة بأنها اجزاء نباتية خضراء وجافة عبارة عن اجزاء من سيقان وأوراق وقمم زهرية ثبت أنها جميعاً لنبات الحشيش، ودون أن يعرض

« أحكام النقض »

لوصف القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضجها واحتوائها على العنصر المخدر وما قد يترتب على ذلك من امكان دخولها في نطاق تعريف الجواهر المخدرة مما كان مقتضاه أن تجرى المحكمة تحقيقاً تستجلي به حقيقة الأمر ، فإن حكمها يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يعيه ويوجب نقضه .

(نقض أول ديسمبر سنة ١٩٧٥ مجموعة

احكام محكمة النقض ص ٢٦ رقم ١٧٩ ص ٨١٥)

٩- لما كان تقصي العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من ثئون محكمة الموضوع ، وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملايساتها - علم الطاعن بكنه الجوهر المخدر المضبوط داخل الانابيب ، وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص رداً سائغاً في العقل والمنطق ، يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافراً فعلياً - فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(نقض ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ مجموعة احكام

محكمة النقض ص ٢٧ رقم ٢١١ ص ٩٢٩)

١٠- لما كان طلب الطاعن اعادة تحليل المواد المضبوطة لبيان نسبة الجوهر المخدر فيها وما إذا كان مضافاً اليها ام نتيجة عوامل طبيعية لا ينطوي على منازعه في كمية المواد المضبوطة بل على التسليم بوجود جوهر المخدر فيها فإن هذا الطلب لا يستلزم رداً صريحاً مادام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية القائمة في الدعوى ومن ثم فإن هذا الوجه من النعي في غير محله .

(نقض ٢٤ فبراير ١٩٨٠ مجموعة احكام

محكمة النقض ص ٣١ رقم ٥٣ ص ٢٧١)

ثالثاً - كمية المخدر :

١- متى كان الحكم قد أقام قضاءه في ادائه المتهم بجريمة احراز المخدر على انه عشر معه على ورقة نتيجة ملفوفة بداخلها ورقة سلوفان ابيض وظهر من نتيجة تقرير المعمل الكيماوي ان كلا من الورقتين تحتوي على آثار دون الوزن من مادة سمراء ثبت من التحليل انها حشيش وان هذه الآثار تدل على أن المتهم كان يحرز مادة الحشيش ، فإن ما اورده الحكم من ذلك يكون كافياً للدلالة على ان المتهم كان يحرز المخدر وانه يعلم بأن ما يحزره مخدر .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢٤٤ ص ٨٩٥).

٢- لم يعين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً ، وأذن فمتى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت عالقة بالاحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علق به من الاحراز التي وجدت في مسكن المتهمه وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس امكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى ادانة المتهمه لاحراز المخدر يكون صحيحاً في القانون .

(نقض ٧ أكتوبر ١٩٥٨ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٩٠ ص ٧٨٢)

٣- لا يكون بيان كمية المخدر جوهرية مادام المتهم لم يشر في دفاعه امام محكمة الموضوع ان قصده التعاطي ، ولم يثبت هذا القصد للمحكمة .

(نقض ١١ ابريل سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١١ رقم ٦٨ ص ٣٤٣)

٤- إذا كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم تأسيساً على أنه ثمة اختلافاً في الوصف وفروقاً في الوزن مقدرة بالجرامات بين حرز المواد المخدرة الذي ارسلته النيابة إلى

« أحكام النقض »

الطبيب الشرعي لتحليل محتوياته والحرز الموصوف بتقرير التحليل ، فإن ما ذكره الحكم من ذلك لا يكفي في جملته لأن يستخلص منه ان هذا الحرز غير ذلك ، إذ أن هذا الخلاف الظاهري في وصف الحرزين ووزنهما إنما كان يقتضي تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلي به حقيقة الامر، مادام الثابت ان كلا منهما كان يحتوي على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على ان الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيياً بالقصور وفساد الاستدلال متعيناً نقضه .

(نقض ٢ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١٣ رقم ٧٠ ص ٢٨٠)

٥ - من المقرر أن القانون لم يحدد حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتماً مهما كان القدر ضئيلاً متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره ، وأذ كانت المحكمة قد التفتت عن طلب التحليل لتحديد كمية المخدر في النبات المجملوب ولم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء للأسباب التي أوردتها بعد أن وضحت لديها الواقعة . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٤٧ ص ٢٧٨)

٦ - لما كان القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، فالعقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه ورد بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي أن المادة المضبوطة مع المتهم تحوى مادة مخدر الهيروين وتزن ١١٠ جراماً ، فإن هذه الكمية كافية للدلالة على حيازة الطاعن لهذا المخدر ، ويكون ما ينعاه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إعادة التحليل لتحديد نسبة المخدر في المادة المضبوطة فإن معناه في هذا الصدد يكون غير مقبول لما

هو مقرر من أنه لا يقبل النعي على المحكمة إغفال اتخاذ إجراء لم يطلب منها .

(نقض ١٨ يناير سنة ١٩٨٩ طعن رقم ٥٨٠٩ سنة ٥٨ قضائية)

رابعاً - نسبة المخدر :

١- إن الامزجة والمركبات والمستحضرات المحتوية على مورفين لا تعتبر من المواد المخدرة إلا إذا كانت نسبة المورفين فيها اثنين في الألف على الأقل (وهذه النسبة كانت تنص عليها المادة الأولى من القانون الملغي رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) وهذا يقتضي أن يبين الحكم القاضي بالعقوبة على احراز مركب من هذه المركبات نسبة المورفين فيه والا كان ناقص البيان واجباً نقضه .

(نقض ٧ يونيو سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد

في ٢٥ عاماً ج ٢ رقم ٦ ص ١٠٤٤)

٢- ان المادة الأولى من قانون المخدرات قد نصت في بعض فقراتها على ضرورة وجود نسبة معينة للمخدر ولكنها لم تنص على نسبة في الفقرات الاخرى ومنها الفقرة الخاصة بالحشيش واذن فلا تصبح مطالبة المحكمة ببيان أية نسبة له في حكمها .

(نقض ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ مجموعة

القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٤٦ ص ٦٨٩)

٣- لما كانت مادة الديكسامفيتامين واملاحها ومستحضراتها قد اضيفت بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون تحديد نسبة معينة لها ، وذلك على خلاف بعض المواد الاخرى بما مفاده ان القانون يعتبر هذه المادة من الجواهر المخدرة بغض النظر عن نسبة المخدر فيها ، ومن ثم فإن القول بضرورة ان يبين الحكم بالادانة نسبة المخدر في تلك المادة لا سند له من القانون .

(نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٨٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ٨٣ ص ٤٥٤).

خامساً - ضبط المادة المخدرة :

١- لا يلزم لتوافر ركن الاحراز ان تضبط المادة المخدرة مع المتهم ، بل يكفي ان يثبت ان المادة كانت معه بأى دليل يكون من شأنه ان يؤدي إلى ذلك ، فمتى كان الحكم قد عنى بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن المتهم قد دس الأفيون للمتهم الآخر ، فذلك يفيد ان ذلك المتهم قد احرز الأفيون قبل وضعه في المكان الذي ضبط فيه ، وبذلك يتوافر ركن الاحراز في حقه .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة

القواعد القانونية - ج ٦ رقم ٣٠٢ ص ٤٠١)

٢- متى اثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن الحشيش، فإن هذا يكفي لاعتباره محرراً لتلك المادة من غير ان يضبط معه فعلاً عنصر من عناصرها.

(نقض ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٧ رقم ٢٢٧ ص ٨١٩)

مادة (٢)

يحظر على أى شخص ان يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأي صفة أو أن يتدخل بصفته وسيطا فى شيء من ذلك الا فى الاحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة فيه

الفقه

١ - تمهيد :

تضمنت المادة الثانية العديد من الافعال المادية التى عاقب المشرع على مقارفتها ، وهذه الافعال وردت على سبيل الحصر لا المثال، وهى الجلب أو التصدير أو الانتاج أو التملك أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التبادل أو التنازل أو الوساطة .

٢- مدلول الافعال المادية المحظور مباشرتها الا فى الاحوال المنصوص عليها فى قانون المخدرات وبالشروط المبينة فيه :

نظرا لأن المشرع لم يحدد المقصود بكل فعل من الافعال السالف الاشارة اليها، لذا فقد تصدى الفقه والقضاء للتعريف بها .

٣ - (اولا) - الجلب :

يرى جانب من الفقه ان مدلول لفظ الجلب ينصرف الى معنى الاستيراد^(١). اي ان الجلب هو ادخال الجوهر المخدر الى اراضي الدولة بأية وسيلة، وتقع الجريمة بمجرد دخول المخدر الى الدولة أو الى مياهها الاقليمية، أو فى اقليمها الجوى. ويرجع فى تحديد اقليم الدولة

(١) انظر الدكتور رؤوف عبيد: شرح قانون العقوبات التكميلي. الطبعة الثالثة، ١٩٦٦، ص ٢٠ الدكتور

فوزيه عبد الستار: شرح قانون مكافحة المخدرات. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، بند ١٧،

ص ٢٢ .

بعناصره الثلاثة الارضي والمائي والجوي الي قواعد القانون الدولي العام .

وقد توسعت محكمته النقض في مفهوم الجلب، فقررت إنه أكثر اتساعاً من مفهوم الاستيراد، اذ بينما يقتصر الاستيراد علي ادخال الشيء من خارج اقليم الجمهورية الي داخلها، اي الي المجال الخاضع لها، فإن الجلب يشمل نقل المخدر من داخل المياه الاقليمية الي داخل البلاد^(٢).

٤ - (ثانياً) التصدير :

ويقصد به اخراج الجوهر المخدر من داخل اقليم الدولة الي خارجها^(٣).

٥ - (ثالثاً) الاتجار :

يقصد به استحداث مادة مخدرة لم تكن موجودة من قبل^(٤).

٦ - (رابعاً) التملك :

يعرف حق الملكية بأنه «حق الاستئثار باستعمال الشيء وباستغلاله وبالتصرف فيه علي وجه دائم^(٥)».

(٢) انظر نقض جلسته ١٩٧٦/٣/٢٨ طعن رقم ٣٢٠ سنة ٤٥ رقم ٧٤ ص ٣٤٨.

(٣) انتقد جانب من الفقه استعمال المشرع للفظي الجلب والتصدير، اذ ان هذين الفعلين لا يكونان الا بترخيص من الدولة عن طريق اذن استيراد أو تصدير. وقد كان احرى بالمشرع ان يستخدم لفظ « تهريب » في احوال ادخال او اخراج الجواهر المخدرة بغير ترخيص.

- انظر الامتاز السيد حسن البغال وفؤاد محمد علي: المرجع السابق، بند ٥٤٣، ص ٢٠٣.

(٤) انظر الدكتور عوض محمد: المرجع السابق، ص ٤٥.

(٥) انظر الدكتور عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني. الجزء الثامن - حق الملكية -، دار النهضة العربية، ١٩٦٧، بند ٢٩٧، ص ٤٩٢، ٤٩٣.

٧ - (خامساً) الاحراز : (Detention)

ويقصد به الاستيلاء المادي على الجواهر المخدرة^(٦) وذلك بغض النظر عن الغرض من الاستيلاء، ولا يهم الباعث على الاحراز ، فيستوى أن يكون بعقد معاينة المخدر تمهيدا لشرائه أو لأي غرض آخر ، طالبت فترة هذا الاحراز أم قصرت .

كذلك يتوافر الاحراز اذا كان المخدر موجودا في مكان في حيازة المتهم أو تحت سيطرته أو في حقيقته أو في أرضه، أو في محل يديره .

وتعتبر جريمة الاحراز جريمة مستمرة لانتهى الا بانتهاء حالة الاستمرار، فيبدأ من هذا التاريخ سريان مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية (٧).

٨ - (سادساً) الشراء والبيع :

عرف المشرع في المادة ٤١٨ من التقنين المدني الحالي البيع بأنه « عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقا ماليا آخر في مقابل ثمن نقدي » .

ومن ذلك يظهر ان البيع عقد ناقل للحق نظير عوض، علي ان يتم النقل حال حياة البائع ، فإن كان النقل بلا عوض فالعقد هبة، وان كان مضافا الي ما بعد وفاة الناقل فهو

(٦) انظر الدكتور فوزيه عبد الستار: المرجع السابق، بند ٣٠، ص ٣٧،

(٧) انظر التعديل الذي أدخل على قانون المخدرات بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - عدم تقادم الدعوى الجنائية في جنايات المخدرات كقاعدة عامة - وإن كان أثر التقادم يمكن أن ينصرف الي تحديد الاختصاص المحلي للمحاكم التي تكون حالة الاستمرار قد وقعت في دائرتها.

- انظر الاعمال التحضيرية لقانون مكافحة المخدرات، مجلس الشعب، ١٩٨٩، الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، ص ١١٦.

وصيه، كما يشترط في العوض ان يكون مبلغاً من النقود والا كان العقد مقايضه لا بيعاً (٨).

٩ - (سابعاً) التبادل :

عرفت المادة ٤٨٢ من التقنين المدني التبادل « المقايضة » بأنه « عقد به يلتزم كل من المتعاقدين ان ينقل الي الآخر علي سبيل التبادل، ملكية مال ليس من النقود » .

ويتميز التبادل عن البيع في ان الاول لا يكون المقابل فيه مبلغاً من النقود، وانما هو حق من الحقوق المالية . بيد أن المادة ٤٨٣ من التقنين المدني تجيز عند اختلاف قيمه البديلين ان يكمل الاقل بمعدل نقدي ولذلك فإنه يشترط لاعتبار العقد عقد مقايضة في هذه الصورة الا يكون المعدل النقدي هو العنصر الغالب والا كان العقد عقد بيع.

ويمكن القول بان التبادل عقد يلتزم به كل من المتعاقدين بأن يعطي للآخر شيئاً مقابل ما اخذه منه. وينبني علي ذلك ان كل متبادل يعتبر بائعاً ومشترياً في آن واحد (٩).

١٠ - (ثامناً) التنازل :

نصت المادة ٤٨٦ من التقنين المدني علي ان الهبة « عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في ماله دون عوض » .

ونخلص من هذا التعريف ان للهبة (التنازل) مقومات اربعة :-

١ - فهي عقد ما بين الاحياء Contrat entre vig.

ب - بموجبه يتصرف الواهب في ماله Transmission de valeur

(٨) انظر الدكتور جميل الشرقاوي: محاضرات في عقد البيع في القانون المدني المصري. القاهرة ،

مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧، بند ١٠، ص ٢٦.

(٩) انظر الاستاذ محمد كمال عبد العزيز: التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه. القاهرة، اصدار

نادي القضاة، الجزء الثاني، في العقود المسماة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ماده ٤٨٢، ص ٤٩٧،

Absence de contrepartie

ح- دون عوض

Intention Libérale

د- بنية التبرع

وتختلف الهبة كعقد عن التنازل في ان الاولى عقد شكلي، فهي تقتضي اقتضاء اجراءات رسمية، حتي يتسع الوقت للواهب فيتدبر امر هذا التصرف، وهل يمضي فيه أو ينشئ عنه، بينما التنازل لا يشترط فيه الشكلية وان كانت كافة خصائصه تتفق مع خصائص الهبة (١٠).

١١- (تاسعاً) الوساطة :

ويقصد بها التقريب بين وجهتي نظر شخصين بقصد اتمام عقد بينهما زهاء اجر يكون عادة نسبة مئوية من قيمة الصفقة المراد ابرامها. والوسيط ليس وكيلاً عن اي من الطرفين، بل يقتصر عمله على السعي لاتمام التعاقد، ولكنه لا يعتبر طرفاً في العقد الذي يبرم بوساطته فيظل بمنأى عن الالتزامات والحقوق الناشئة عنه، ولا يكون مسئولاً عن تنفيذه لا بصفته الشخصية ولا بصفته ضامناً.

وقد حظر المشرع التدخل بالوساطة في اي فعل من الافعال المحظور القيام بها والسالف سردها في المادة الثانية. ويمتد حظر الوساطة ليشمل ما يقع منها بمقابل أو بدون مقابل .

(١٠) انظر الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني . القاهرة ، الجزء الخامس، العقود التي تقع على الملكية ، الطبعة الثانية ، تنقيح المستشار مصطفى محمد الفقى ١٩٨٧ ، بند رقم ١ ، ص ٧ ، بند رقم ٦ ، ص ٢٦ وما بعدها.

« أحكام النقض »

أحكام النقض

أولاً- الجلب :

١- الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها- لا يقتصر علي استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها الي المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً الي كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة علي خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الي ٦. فتخطي الحدود الجمركية من الاقليم السوري الي الاقليم المصري في ظل الوحدة التي جمعت بينهما، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه في كل اقليم، يعد جلباً محظوراً. ذلك أنه علي الرغم من قيام الوحدة بين الاقليمين فقد احتفظ كل اقليم بحدوده الجمركية. ولما كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوي السائغة التي أوردها أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السوري الي الاقليم المصري قد تم خلاف الاحكام المنظمة لجلب المخدرات. وأنزل علي الطاعن العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجريمة وهي واحدة في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(نقض ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٣ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١٤ رقم ٧٤ ص ٤٧٠)

٢- الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها- ليس مقصوراً علي استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد ايضاً الي كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة علي خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الي ٦، اذ يبين

من استقراء هذه النصوص ان الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة او تصديرها الحصول علي ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للجهات الميينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل الي الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب او لمن يحل محله في عمله. وأوجب علي مصلحة الجمارك في حالتي الجلب أو التصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الي الجهة الادارية المختصة. كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأول من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركي الاراضي والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » وأن « الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة و الدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة » وانه « يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحري من الخط الجمركي الي مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به . اما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه». ومفاد ذلك أن تخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استفتاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المتوط بها منحه يعد جلبا محظورا.

(نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ٢١٥ ص ١١٤٠)

٣- جلب المخدر معناه استيراده ، وهو لا يتحقق الا إذا كان الشيء المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي، ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس، يدل علي منهحي التشريع نفسه وسياسته في التدريج بالعقوبة علي قدر جسامة الفعل ووضع كلمة الجلب في مقابل كلمة التصدير في ذات النص، فضلا عن نصوص الاتفاقات الدولية التي انضمت اليها مصر قياما منها بواجبها نحو المجتمع الدولي في القضاء علي تداول المواد

« أحكام النقض »

المخدرة وانتشارها، ولا يعقل أن مجرد تجاوز الخط الجمركي بالمخدر يسبغ علي فعل الحيازة أو الاحراز معني زائد عن طبيعته، الآن يكون تهريسا لا جلبا كما تقدم إذ الجلب أمر مستقل بذاته، ولكن تجاوز الخط الجمركي بالسلعة الواجبة المنع، أو موضوع الرسم شرط لتحقيقه. وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول باعتبار الفعل جلبا ولو تحقق فيه قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والاحالة لقصوره عن استظهار هذا القصد الذي تدل عليه شواهد الحال

(نقض ٦ أبريل سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام محكمة

النقض س ٢١ رقم ١٣٠ ص ٥٤٧)

٤ - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد اجتاز بالمخدرات الخط الجمركي وذلك بنقلها الي الشاطيء الغربي لخليج السويس، فإن فعل الجلب يكون قد تم فعلا وحق العقاب عليه. ولا وجه للتحدي بما خاض فيه الطاعن من جدل حول منطقة عيون موسى التي جلب منها المخدر وكونها داخلة في المياه الاقليمية للجمهورية مادام ان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوي السائغة التي أوردها الفعل انه تم باجتياز الخط الجمركي علي خلاف الاحكام المنظمة لجلب المخدرات.

(نقض ٤ أبريل سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٨٠ ص ٣٢١)

٥- أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠- في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها- غير مقصور علي صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الي المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا فحسب، بل انه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر - ولو في داخل نطاق ذلك المجال- علي خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ الي ٦ التي رصد لها المشرع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة

وتصديرها، فأشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمها علي سبيل الالتزام والوجوب، فضلا عن حظره تسليم ما يصل الي الجمارك من تلك الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله، وإيجابه علي مصلحة الجمارك تسلم هذا الاذن من صاحب الشأن واعادته الي تلك الجهة. وتحديد كيفة الجلب بالتفصيل يؤكد هذا النظر - فوق دلالة المعني اللغوي للفظ «جلب»، أي ساق من موضع الي آخر- أن المشرع لو كان يعني الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامة، ولما منعه مانع من ايراد لفظ «استيراد» قرين لفظ «تصدير» علي غرار نهجه في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الطاعنين نقلا الجوهر المخدر من المركب الاجنبي خارج بوغاز رشيد - في نطاق المياه الاقليمية - علي ظهر السفينة الي داخل البوغاز، علي خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة - وخصصها استيفاء الشروط التي نص عليها، والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة التي حددها - فان ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون.

(نقض ٨ مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٨ رقم ١١٧ ص ٥٥٦)

٦- لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه علي جلب المواد المخدرة، فقد دل علي أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالوساطة ملحوظافي ذلك طرحه وتداوله بين الناس، سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أم لحساب غيره، متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصدا من الشارع إلي القضاء علي انتشار المخدرات في المجتمع الدولي، وهذا المعني يلايس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلي بيان، ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه علي إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم

« أحكام النقض »

بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه و كان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملايساتها يشهد له، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استته في الحيازة أو الإحراز لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما ينتزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد، ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب زنته ٢.٠٨٠ كيلو جراما ضبطت مخبأة في مكان سري في حقيبة الطاعن ودخل بها ميناء الاسكندرية قادما من سوريا، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون مما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملايس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتفائه، وهو لم يفعله الطاعن - مادام مستفادا بدلالة الاقتضاء من تقريره وإستدلالة الأمر الذي يكون معه معنى الطاعن في هذا الخصوص على غير سند.

(نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٣ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٤ رقم ٢١٨ ص ١٠٩٤)

٧- إن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر في الأصل هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وإذا كان استيراد المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمنا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها. وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرضا ماديا للمادة المخدرة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز

للمخدر شخصا غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت علي أن يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطوة تنفيدها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متي وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في الإيقاع تلك الجريمة المعنية واسهم فعلا بدور في تنفيذها.

(نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٤ مجموعة

احكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٨٧ ص ٨٢٩)

٨ - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن استورد نبات الحشيش المضبوط من الهند واجتاز به الخط الجمركي بنقل الجوهر المخدر علي ظهر السفينة الي داخل ميناء بور سعيد لبيعه في نطاق المياه الإقليمية - علي خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر الخدرة وبغير إستيفاء الشروط التي نص عليها والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة التي حددتها - فإن ما أثبتته الحكم في حق الطاعن يعد كافيا في حد ذاته لأن ينطبق علي الفعل الذي قارفه لفظ الجلب كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من نقل الجواهر المخدرة علي خلاف الأحكام المنظمة لجلبها في القانون متخطيا الخط الجمركي ومن طرحها في التعامل، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد.

(نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٤٧ ص ٢٧٨)

٩ - لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر في المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية ان النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وان اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا باستثناء من نص الشارع ، واذا اقامت

« أحكام النقض »

النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وباشرت التحقيق بوصف انه جلب مخدرا دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - ودان الحكم الطاعن على مقتضى احكام هذا القانون الذى خلا من اى قيد على حرية النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فان قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور اذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتي جلب جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وتهريب جمركي واعمل فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة واحدة هى العقوبة المقررة للجريمة الأشد ، فانه لا جدوى للطاعن مما يثيره تعييبا للحكم بشأن جريمة التهريب الجمركى وهى الجريمة ذات العقوبة الأخف . لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٠ طعن رقم ٢٨٩١٧ سنة ٥٩ قضائية)

ثانيا - التصدير :

١- من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ اذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على تصدير المواد المخدرة فقد دلت على أن المراد بتصدير المخدر هو تصديره بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس شأنه فى ذلك شأن المستقر عليه فى جلب المخدر - سواء أكان المصدر قد صدره لحساب نفسه أو لحساب غيره متجاوزا بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى - وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه استقلالا الا اذا كان الجوهر المصدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . وكان ظاهر الحال من

ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ التصدير أن المشرع نفسه لم، يقرن نصه على التصدير بالاشارة الى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون تزويدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع اذ التصدير بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه.

(نقض ٩ فبراير سنة ١٩٨٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ٢٦ ص ١٣١)

٢- لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها، مادام انه يقيم حكمه على ما يتتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض الى قصد الطاعن من تصدير المخدر ورد على دفاعه أنه قصد الى تعاطيه لا الاتجار فيه، في قوله : انه عن القصد من هذه الجريمة، فان الثابت ان ما ضبط مع المتهم يبلغ ٨٩٠ ر ٢ كيلو جرام عبارة عن اربع عشرة طربة، فهذه الكمية تقطع بان المتهم قصد تصديرها للاتجار فيها للتداول في الخارج، وهي تفيض عن حاجة المتهم، كما زعم عند سؤاله بالشرطة وأن ادعاءه بأنه يتعاطاه، ليس الا بقصد تخفيف جريمة، فأن الحكم يكون قد استدل من ضخامة الكمية المضبوطة على ان الشروع في تصديرها إنما كان بقصد الاتجار فيها هو رد سائق على دفاع الطاعن تنحسر به عن الحكم دعوى القصور في خصوص القصد من التصدير .

(نقض ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٣٤٣ سنة ٥٦ قضائية)

٣- الجلب والتصدير في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها أو تصديرها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الى ٦، اذ يبين من اسقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنع الا للفتات المبينة في المادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل الى الجمارك الا بموجب

« أحكام النقض »

اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله وأوجب علي مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الي الجهة الادارية المختصة ومفاد ذلك أن تخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحة بعد جلبا أو تصديراً محظوراً. واذ كان ذلك وكان ما اورده الحكم فيما تقدم تتوافر به اركان جريمة الشروع في تصدير الجواهر المخدرة كما هي معرفه به في القانون وكافيا في الدلالة علي ثبوت الواقعة في حق الطاعن، ولا وجه للتحدي بما خاض فيه الطاعن من أن لفظ « التصدير » لا يصدق لا علي الافعال التي ترتكب من الفئة المبينة بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ذلك بأنه ولئن كان الشارع قد اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول علي ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمها علي سبيل الالتزام والوجوب فان العقاب واجب في كل حالة يتم فيها نقل المخدر علي خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة وتصديرها سواء وقع الفعل المؤثم من تلك الفئات التي أفردتها الشارع بالحصول علي ترخيص الجلب أو التصدير أو وقع من أشخاص غير مصرح لهم أصلا بالحصول علي هذا الترخيص دلالة ذلك في المادة ٣٣ من القانون سالف الذكر التي تعاقب علي فعل الجلب أو التصدير جاءت عامة النص وينبسط حكمها علي كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول علي الترخيص المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكانت المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث عن قصد الجاني من فعل الجلب أو التصدير فان الحكم وقد عرض مع ذلك الي القصد واستدل من ضخامة الكمية المضبوطة علي أن الشروع في تصديرها كان بقصد الاتجار فيها فان ما يثيره الطاعن في شأن القصد من التصدير لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٧٢٤ سنة ٥٦ قضائية)

٤- التصدير في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها إنما يصدق علي كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة الي خارج جمهورية مصر العربية علي خلاف الأحكام المنظمة لتصديرها المنصوص عليها في القانون يستوي في ذلك يستوي في ذلك أن يكون التصدير لحساب المصدر نفسه أو لحساب غيره الا اذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملاساتها يشهد له بذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في الدلالة علي ثبوت واقعة الشروع في تصدير الجوهر المخدر في حق الطاعن ، وكانت المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث عن قصد الجاني من فعل التصدير فان الحكم وقد عرض - مع ذلك - لذلك القصد واستدل من كبر الكمية المضبوطة علي أن الشروع في تصديرها كان بقصد ترويجها في الخارج خاصة وأن المتهم - الطاعن - لم يدفع بقيام قصد آخر لديه فتكون قد انحسرت عن الحكم دعوي القصور في البيان أو الفساد في الاستدلال .

(نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٢٨٠٢ سنة ٥٦ قضائية)

ثالثا - الحيازة والإحراز :

١- ان القانون يحرم احراز المخدرات ومنها الأفيون وهو لم يفرق بين وسائل الحصول عليها واحرازها فيستوي ان يكون المحرز قد انتقل اليه المخدر من غيره من الناس او صنعه هو بنفسه ان كان من ثمار الزروع كالخشيش والأفيون. فمن اعتبر محرزا للأفيون تأسيسا علي أنه زرع شجرته ولما نضجت واثمرت خدش الثمرة فخرج منها الافراز الذي هو الأفيون فاعتباره كذلك صحيح .

(نقض ٢ يناير سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد

القسانونية ج ٣ رقم ٧٤ ص ١٠٥)

٢- ان الحيازة في الشطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة

« أحكام النقض »

معناها وضع اليد علي الجوهر المخدر علي سبيل الملك والاختصاص Possession ولا يشترط فيها الاستيلاء المادي بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للجوهر شخصا آخر نائبا عنه. واما الاحراز Detention فمعناه مجرد الاستيلاء ماديا علي الجوهر المخدر لاي باعث كان كحفظه علي ذمة صاحبه أو نقله للجهة التي يريدها أو تسليمه لمن أراد أو اخفائه عن اعين الرقباء أو السعي في اتلافه حتي لا يضبط الي غير ذلك من البواعث .

(نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ مجموعہ القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٢٠٥ ص ٢٦٩)

٣- المقصود بالحيازة في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة هو وضع اليد علي المخدر علي سبيل التملك والاختصاص وليس يشترط فيها الاستيلاء المادي بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه. فاذا ضبط مخدر مع زوجته وتحققت محكمة الموضوع أن الزوج هو المالك لهذا المخدر وجب اعتبار الزوج حائزا اسوة بالزوجة وحق عليهما العقاب .

(نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ ج ٢ مواد مخدرة رقم ١٢ ص ١٠٤٥)

٤- أن المادة (٥) من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تعاقب علي الحيازة Possession وعلي الاحراز Detention والحيازة لا يشترط فيها وضع يد الحائز ماديا علي الجوهر المخدر كما هو الشأن في الاحراز، بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان الجوهر تحت يد شخص آخر نائب عنه فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم سلم المخدر الي احد الخفراء وكلفه نقله الي جهة معينة ايقاعا به. أعتبر المتهم حائزا للمخدر الذي ضبط مع الخفير ، وحق عليه العقاب بمقتضي المادة ٣٥ سالفة الذكر.

(نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ طعن رقم ٢٠٠ سنة ٧ قضائية)

٥- اذا استخلصت المحكمة من وقائع الدعوي والادلة التي اوردتها ان المخدر الذي ضبط في دولا ب المتهمة قد دسه فيه الشخص الذي بلغ عن احرازها هذا المخدر فاعتبرته هو

المحرز وأداتته وبرأت المتهمه فلا تثريب عليها فى ذلك مادام هذا الاستخلاص سائغا.

(نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ طعن رقم ١٩٣ سنة ١٦ قضائية)

٦- وان كان صحيحا ان قانون العقوبات نص فى المادة ١٤٥ على اعفاء الزوجة من العقاب اذا هي اعانت زوجها الجاني على الفرار من وجه القضاء بأية طريقة كانت الا أنه متى كان عملها يكون جريمة أخرى كان عقابها عن هذه الجريمة واجبا ما دام أنه لانص على اعفائها من عقوبتها. واذن فاذا كانت الزوجة قد ضبط معها مخدر فانها تكون مستحقة للعقاب لو كانت حيازتها له حاصلة بقصد تخليص زوجها .

(نقض ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ طعن رقم ٢٠٩٧

سنة ١٧ قضائية مجموعة القواعد فى ربع قرن ص ٢٧٣ بند ٨)

٧- يكفي لاعتبار المتهم محرزا ان يكون سلطانه مبسوطا على المخدر ولو لم يكن فى حيازته المادية. فاذا كان الثابت أن من ضبط معه المخدراتما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه. فذلك يكفي فى اثبات حيازة المتهم للمخدر.

(نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة

احكام محكمة النقض س ١ رقم ١٥ ص ٤٣)

٨- لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه وذلك تطبيقا للمعنى المقصود قانونا فى المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة .

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١ رقم ١١٩ ص ٣٥٦)

٩- لما كان الحكم قد أثبت على الطاعن أن الحشيش سقط من حجره عندما انتصب

« أحكام النقض »

واقفاً لدي رؤيته رجال البوليس فإن ذلك يتحقق به معني الاحراز كما هو معرف به في القانون، اذ الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء مادياً بغض النظر عن الباعث على الاحراز يستوي في ذلك أن يكون الباعث هو معاينة المخدر تمهيداً لشرائه أو أي امر آخر طال فترة الاحراز أو قصرت، وكان الطاعن قد دفع التهمة بأنه علي فرض صحة الواقعة فإنه لا يعد محرراً للمخدر لأن المخدر كان معروضاً عليه للبيع من المتهم الثاني ولم يكن قد تم شراؤه بعد. ولم يتقل الي ذمته ولا استولي عليه كما لم تكن له عليه سيطرة فعلية مما يتحقق معه معني الاحراز لغة وقانوناً، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دفاع لا يكون له محل .

(نقض ١١ إبريل سنة ١٩٥٥ مجموعة

احكام محكمة النقض س ٦ رقم ٢٥١ ص ٨١٤)

١٠- أن ما ذهبت اليه محكمة الموضوع من براءة المتهم استناداً الي قولها في حكمها وحيث انه يخلص من الاقوال المتقدمة واعتراف المتهم أن هذا الأخير كان بحكم صلته ب..... (وهو الذي كان هدف التفتيش الأول) بوصفه عاملاً عنده يكبد ويكدح في عمل الأقفاص لحسابه لقاء أجر زهيد يقيم أوده وبقية ذل السؤال، فكان من اجل ذلك واقعا تحت سلطانه وسلطان الحاجة في الوقت ذاته، وكان..... يستغل ناحية الضعف هذه فيه فيلزمه وهو مسلوب الارادة ان يكون الي جواره يحمل المخدر حتي ينفذ مجلسه فيسترده منه وهو في هذه الحالة أشبه ما يكون بماعون أو مخللة ثم استطرد الحكم الي القول « وحيث انه علي فرض تصور حيازة المتهم للمخدر المضبوط مع ما تقدم من ظروف الواقعة فأنها لا تكون مع التجاوز في الوصف والتسمية أكثر من حيازة عارضة ناقصة لاتعقد بها ملكية المتهم للمخدر المضبوط، ولا تمكنه من حق التصرف فيه بأي وجه من الوجوه، بل يشترط للتصرف وبالتالي لحمل المسؤولية أن تكون الحيازة تامة غير ناقصة حتي يكتمل للفعل المكون للجريمة أهم عناصره، واقوي دعاماته، ولما كان احراز المخدر جريمة معاقبا عليها بصرف النظر عن الباعث عليه وكان الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاءً

ماديا طالت فترته أم قصرت يستوي في ذلك أن يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر أو الانتفاع به. وكان القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا. لما كان ذلك ، وكان استدلال المحكمة علي عدم توافر الحيازة من الناحية المادية علي ما سلف بيانه لا يؤدي الي ما انتهى اليه وينطوي علي خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله، وكانت المحكمة بهذا الخطأ قد حجبت نفسها عن نظر وموضوع الدعوي وتقدير الأدلة فيها مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم .

(نقض ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ مجموعة

احكام محكمة النقض س ٧ رقم ٢٠ ص ٥٢)

١١- الاحراز في صحيح القانون- هو مجرد الاستيلاء المادي علي المخدر لأي باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لانخفاؤه، أو سعي لاثلافه حتي يفلت المتهم الاصلي في جناية الاحراز .

(نقض ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ مجموعة

احكام محكمة النقض س ١١ رقم ٩ ص ٤٩)

١٢- لما كان مناط المسؤولية في حالي احرار وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وارادة اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه علي سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، وكان البين مما استخلصه الحكم لصورة واقعة الدعوي الماثلة أن الطاعن الثاني هو الذي عرض علي المرشد أن يبيعه المخدر وما أن تظاهر بالموافقة حتي جمعه بالطاعن الأول الذي احضر المخدر المضبوط في محل الطاعن الثاني وفي حضوره حيث تم الاتفاق بينهم علي الصفقة كما تم ضبط المخدر وان لم تتحقق بالنسبة للطاعن الثاني الحيازة المادية له .

(نقض ٢٤ فبراير ١٩٨٠ مجموعة

احكام محكمة النقض س ٣١ رقم ٥٢ ص ٢٦٢) .

« أحكام النقض »

١٣- من المقرر ان حيازة واحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها علي ما يتجهها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار في قوله : « وحيث أنه عن قصد الاتجار في حق المتهمين - الطاعنين - فالثابت من الأوراق أنه متوافر في حقهما ذلك ان الضابط عندما دخل الي مسكن المتهم الأول - الطاعن الأول - والتقى به قد أفهمه أنه حضر لشراء كمية المخدرات التي يعرضها للبيع وفي تلك اللحظة حضر المتهم الثاني - الطاعن الثاني - الذي حضر الحديث حول أسعار المواد المخدرة وأن المتهمين انصرفا سويا وعادا ومعهما كمية المخدرات المضبوطة فضلا عن ان التحريات قد اكدت أن المتهم الأول يتجر في المواد المخدرة ويعاونه في تجارته أشخاص آخرون. فضلا عن أن الكمية المضبوطة كبيرة نسبيا اذ يقدر وزن الحشيش عشرة كيلو جرامات ومائه وستة جرامات وأن وزن الأفيون تسعة جرامات وأربعون ستيجرام ومن ثم فان المتهمين يكونان قد احزرا وحازا جواهر مخدرة بقصد الاتجار. وكانت المحكمة قد اقتصت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - بأن حيازة واحراز الطاعن الثاني للجوهريين المخدرين كان بقصد الاتجار، فان نعيه علي الحكم في هذا الشأن يكون علي غير أساس .

(نقض ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٥ رقم ١٤٠ ص ٦٣٦)

١٤- لما كان ما يثيره الطاعن من عدم انبساط سلطانه علي المكان الذي جرت به واقعة الضبط مما يجعل الاتهام شائعا مردودا بما أورده الحكم من أنه « ثبت من المعاينة التي أجرتها النيابة العامه أن المتهم له السيطرة الكاملة علي مكان الضبط، فضلا عما هو مقرر من أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تطمئن اليها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه علي ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن علي المخدر المضبوط تأسيسا علي أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي . فان ما يثيره الطاعن في هذا

الشأن غير سديد .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٨٩ طعن رقم ١١٤٦ سنة ٥٩ قضائية)

رابعاً - شراء المخدر أو بيعه :

١- ان قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الاحراز واذ كان لا يشترط قانونا لا انعقاد البيع أو الشراء ان يحصل التسليم كانت هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة الي تسليم المخدر للمشتري، اذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة احراز، ولما كان هناك من محل للنص علي العقاب علي الشراء .

(نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة

القواعد القانونية - ج ٥ رقم ٢٩٩ ص ٥٦٧)

٢- أن تسليم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق علي ثرائه يكون جريمتين تامتين، فان وصول يده بالفعل الي المخدر بتسلمه اياه هو حيازة تامة، واتفاقه جديا من جهته علي ثرائه هو شراء تام ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بسنأا علي التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبط الواقعة والمتهم فيها متلبسا بجرمه .

(نقض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مجموعة

القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٦٣ ص ١٠٥١)

٣- من المقرر أن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة معاقبا عليها غير جريمة الاحراز. واذ كان لا يشترط قانونا لانعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم، فان هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة الي تسليم المخدر للمشتري، اذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة احراز، ولما كان هناك من محل للنص علي العقاب علي الشراء مستقلا عن الاحراز .

(نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة

احكام محكمة النقض س ٢١ رقم ١١٨ ص ٤٩٠)

« أحكام النقض »

خامسا - الوساطة :

١- ان قانون المخدرات الملغى رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ لم ينص صراحة على تحريم الوساطة، الا انه وقد نص على صرف المادة المخدرة بأية صفة كانت ، و الوساطة وصف للتصريف مبين لطريقة من طرقه، فالوسيط يعاقب علي فعله لدخوله في مدلول عبارة النص .

(نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ مجموعة

القواعد القانونية ج ١ رقم ١٣١ ص ١٥٠).

٢- لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وقد عدت الامور المحظور علي الاشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأية صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى علي عقاب تلك الحالات، وأنه وان كان قد أغفل ذكر الوساطة إلا انه في حقيقة الأمر قد سوى بينها وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثا ينزه عنه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة في حالة من حالات الحظر التي عدتها تلك المادة والجريمة قانونا، لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجة برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا في الجريمة تقع عليه عقوبتها .

(نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٥ مجموعة

احكام محكمة النقض س ٣١ رقم ٥٢ ص ٢٦٢)

٣- لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المحظور علي الاشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل

بأى صفة كانت والتدخل بصفة وسيط فى شئ من ذلك وكان نص الفقرة الاولى من كل من المادتين ٣٣، ٣٤ من القانون ذاته قد جرى على عقاب تلك الحالات وانه ولن كان كل منهما قد اغفل ذكر الوساطة الا انه فى حقيقة الأمر قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات التى حظرها الشارع فى المادة الثانية فتأخذ حكمها ، ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة فى المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الاخرى عبثا يتنزه عنه الشارع ذلك لان التدخل بالوساطة فى حالات الحظر التى عدتها تلك المادة والجريمة قانونا لا يعدو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب الجريمة مما يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ، كما ان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى القانون ، فان ما ينعاه الطاعن من ان دورة اقتصر على نقل الجوهر المخدر لقاء اجر وانه يعتبر بهذه المثابة مجرد وسيط فى الجريمة مما يخرج عن دائرة التأثيم يكون غير سديد .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٠ طعن رقم ٢٨٩١٧ سنة ٥٩ قضائية)

الفصل الثانی فی الجلب والتصدير والنقل

مادة (۳)

لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها إلا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة .

الفقه

۱ - مدلول الجلب :

ان المقصود بالجلب فى مجال قانون المخدرات هو ادخال المواد المخدرة الى المجال الخاضع لاختصاص الدولة الإقليمى حسبما هو محدد دولياً ، وذلك بأية طريقة من الطرق .

وتأسيساً على ذلك فإن الجلب ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً ، بل أنه يمتد كما قالت محكمة النقض - ليشمل كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة ولو فى نطاق ذلك المجال على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ۳ الى ۶ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها .

احكام النقض

١- إن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو فى نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ الى ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور وتنظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يُمنح إلا للأشخاص والجهات التى يبينها بيان حصر ، وبالطريقة التى رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب ولمن يحل محله فى عمله ، وإيجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أنه يقصد بالإقليم الجمركى ، الأرضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة ، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وضمفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به ، أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه ، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحة ، يعد جلبا محظورا .

(نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ١ هيئة عامه ص ١)

مادة (٤)

لايجوز منح إذن الجلب المشار اليه في المادة السابقة إلا للأشخاص الآتين :-

- أ - مديري المحال المرخص لها في الإتجار في الجواهر المخدرة .
- ب - مديري الصيدليات المرخص لها في الإتجار في الجواهر المخدرة .
- ج - مديري معامل التحاليل الكيميائية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية .
- د - مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

وللجهة الإدارية المختصة رفض طلب الحصول على الإذن أو خفض الكمية المطلوبة ، ولايمنح إذن التصدير إلا لمديري المحال المرخص لها في الإتجار في الجواهر المخدرة .

ويبين في الطلب اسم الطالب وعنوان عمله واسم الجواهر المخدر كاملاً وطبيعته والكمية التي يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التي تبرر الجلب أو التصدير وكذلك البيانات الأخرى التي تطلبها منه الجهة الإدارية المختصة .

الفقه

١- الفئات التي يجوز لها الحصول على إذن بجلب أو تصدير الجواهر المخدرة :

بين المشرع في المادة الرابعة من قانون المخدرات الفئات التي يجوز لها الحصول على إذن بجلب الجواهر المخدرة وذلك على سبيل الحصر والتحديد وتأسيساً على ذلك فإنه لا يجوز لأي شخص آخر ولأي سبب كان الحصول على إذن بجلب الجواهر المخدرة .

أما في حالة إذن التصدير فإن المشرع قد قصر الحصول عليه على مديري المحال المرخص لها في الإتجار في الجواهر المخدرة . ومع ذلك فقد ذهب رأى في الفقه المصري صوب الترخيص لكافة الفئات المأذون لها بالجلب في الحصول على حق التصدير^(١) . وفي رأينا أن هذا الرأي يصطدم مع صراحة النصوص ، والقاعدة الأصولية أنه لا إجتهااد في مورد النص .

(١) انظر السيد البغال وفؤاد على : المرجع السابق ، بند ٤٤٣ ، ص ٢٠٠ ومابعدها .

أحكام النقض

١ - أنه على أثر توقيع مصر لاتفاقية الأفيون الدولية ووضعها موضع التنفيذ صدر القانون رقم ٢١ فى ١٤/٤/١٩٢٨ وحظر فى المادة الثالثة منه على أى شخص أن يجلب الى القطر المصرى أو يصدر منه أى جوهر مخدر ، إلا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية ، وحدد فى المادة الرابعة منه الاشخاص الذين يمكن أن يحصلوا على رخص الجلب ، وهم أصحاب الصيدليات والمعامل وتجار المخدرات المرخص لهم ومصالح الحكومة و الوكلاء أو الوسطاء للمتحصلات الطبية الاقرباذنية والاطباء ، ثم صدر بعد هذا القانون المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢٥/١٢/١٩٥٢ ثم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ وتضمنت كلها النص على ذات الحظر فى شأن الجلب على توال فى تشديد العقوبة حالا بعد حال .

(نقض ٦ أبريل سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٣٠ ص ٥٤٧)

مادة (٥)

لا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل الى الجمارك إلا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله .
وعلى مصلحة الجمارك في حالتى الجلب أو التصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من اصحاب الشأن واعادته الى الجهة الادارية المختصة (١).

الفقه

١ - الحكمة من النص :

ترجع الحكمة من تقرير هذا النص الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرقابة على الاذن الخاصة بالتصريح بجلب أو تصدير الجواهر المخدرة . وينصرف هدف المشرع بصفة خاصة الى منع العبث الذى يمكن أن يقع فى هذه الاذن ، ولذلك فقد أوجب المشرع تسليم الإذن الى مصلحة الجمارك وذلك للتأكد من عدم عدول الجهة طالبة الترخيص عن جلب الجواهر المخدرة .

وحرصاً على مطابقة ماتم جلبه من جواهر مخدرة بالفعل مع ما هو مدون فى الاذن ، فقد أوجب المشرع اعادة الاذن للجهة طالبة الترخيص .

(١) الفقرة الثانية من المادة الخامسة مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢١٨ فى

١٩٦٠/٩/٢٦ .

مادة (٦)

لايجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود محتوية على مواد أخرى - ويجب أن يكون إرسالها (حتى ولو كانت بصفة عينة) داخل طرود مؤمن عليها ، وإن يبين عليها اسم الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته .

الفقه

١ - ضوابط تنظيم تداول المواد المخدرة :

استهدف المشرع بهذا النص بعض وضع الضوابط التى تهدف إلى تنظيم تداول المواد المخدرة . وتأسيساً على ذلك فقد أوجب المشرع الا تتضمن طرود الجواهر المخدرة أية مواد أخرى حتى يسهل مراقبة محتوى الطرود . كما اوجب المشرع اثبات اسم الجواهر المخدر وطبيعته وكميته ونسبته ، ويسرى هذا النص على كافة الطرود المحتوية على جواهر مخدرة سواء كانت مرسلة بطريق البريد أو غيره من طرق النقل الاخرى .

الفصل الثالث

فى الاتجار بالجواهر المخدرة

مادة (٧)

لايجوز الاتجار فى الجواهر المخدرة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة فى كل من الاقليمين .

ولايجوز منح هذا الترخيص الى :

(أ) المحكوم عليه بعقوبة جنائية .

(ب) المحكوم عليه فى إحدى الجناح المنصوص عليها فى هذا القانون .

(ج) المحكوم عليه فى سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو خيانة أمانة أو نصب أو إعطاء شيك بدون رصيد أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو هتك عرض وأفساد الاخلاق أو تشرد أو اشتباه ، وكذلك المحكوم عليه لشروع منصوص عليه لاحدى هذه الجرائم .

(د) المحكوم عليه فى إحدى الجناح المنصوص عليها فى الباب السابع (الفصلين الأول والثانى) من قانون العقوبات السورى .

(هـ) من سبق فصله تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقض ثلاث سنوات من تاريخ الفصل نهائياً .

الفقه

١ - شروط الترخيص بالاتجار فى الجواهر المخدرة :

نظراً لطبيعة الإتجار فى المواد المخدرة ولخطورته على المجتمع ، فقد احاط المشرع بالإتجار

فيه بضمانات متعددة تستهدف ابعاد الاشخاص الذين لا يؤتمن عليهم فى الاتجار بهذه الحرفة ولذلك فقد تشدد المشرع فيمن يجوز منح الترخيص لهم بالاتجار فى المواد المخدرة . فبعد ان كان المشرع يكتفى بشروط يسيره تتمثل فى حسن السير والسلوك والالمام بالقراءة والكتابة ، والقدرة على التمييز بين اصناف المواد المخدرة ، جاءت احكام المادة السابعة من القانون الحالى لتحدد الاشخاص الذين يجوز منح الترخيص بالاتجار فى الجـواهر المخدرة لهم ، ولتضع ضوابط للاتجار فى الجواهر المخدرة .

ويجوز للفئات المنصوص عليها فى الفقرات أ ، ب ، ج الحصول على الترخيص بالاتجار فى الجواهر المخدرة اذا انقضى اثر الحكم سواء برد الاعتبار عنه قانوناً أو قضائياً ، أو اذا صدر عفو شامل عن الجريمة .

« أحكام النقص »

أحكام النقص

١- وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « حشيشًا » فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا . ومحكمة الجنايات دانت الطاعن بحكمها المطعون فيه وطبقت المواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٤/١-٢ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم (١) المرفق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها استخلص ادانة الطاعن فى قوله « وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله بشهادة شهود الإثبات .. وتتضمن على التفصيل السابق بيانه ضبط المادة المخدرة بجيب جلباب المتهم ومن تقرير التحليل الذى ثبت منه أن المادة المضبوطة هى جوهر مخدر « حشيش » .. وحيث أنه لما تقدم من بيان يكون قد ثبت لدى المحكمة أن المتهم أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة « حشيشًا » . فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا .. » لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذى يحكم واقعة الدعوى قد جعل جريمة احرار المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة احرار المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها ، لما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفى مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجانى بأن ما يحرزه مخدرًا وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احرار جوهر مخدر بقصد الاتجار .. من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو « قصد الاتجار » لدى الطاعن فان حكمها يكون مشوبًا بالقصور ويتعين نقضه » .

(نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقص ص ١٤ رقم ١٤٥ ص ٨٠٨) .

مادة (٨)

لا يرخص فى الاتجار فى الجواهر المخدرة الا فى مخازن أو مستودعات بمدن المحافظات وعواصم المديريات وقواعد المناطق والمراكز فيها عدا محافظات ومراكز الحدود .

ويجب أن تتوافر فى هذه الاماكن الاشتراطات التى تحدد بقرار من الوزير المختص .

ولا يجوز أن يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحاليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولا أن يكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك .

على أنه يجوز الجمع بين الاتجار فى الجواهر المخدرة والاتجار فى المواد السامة فى مخزن أو مستودع واحد .

الفقه

١- الحكمة من النص :

أورد المشرع فى المادة الثامنة شروطا معينة للأماكن التى يجوز أن يصرح فيها بالاتجار فى الجواهر المخدرة ، وقد استهدف المشرع من هذه الشروط التحقق من صلاحيتها لحفظ الجواهر المخدرة ، والحيلولة دون تسرب المواد المخدرة إلى بعض الأفراد بالمخالفة للأهداف المرجوة من القانون .

٢- الشروط الواجب توافرها فى اماكن الاتجار بالجواهر المخدرة :

أ- يجب أن يكون المستودع أو المخزن فى مدن المحافظات وعواصم المديريات وقواعد المناطق والمراكز . ومن ثم فإنه لايجوز الترخيص بالاتجار فى المخدرات فى القرى أو العزب أو

النجوع .

ب - يجب أن يكون المستودع أو المخزن فى غير محافظات ومراكز الحدود ، وذلك برغم انها مدن ، إلا أن قربها من أماكن التهريب ، يؤدى الى صعوبة الرقابة عليها ، بل ويجعلها منفذا لتخزين المواد المخدرة من قبل المهربين .

ج - حرص المشرع على ألا يكون للمكان المعد للتجار فى المخدرات المصرح بمزاولتها باب مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحاليل أو أى محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولا أن تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك . بقصد امكان السيطرة على منافذ المخزن أو المستودع ، وحتى لا يكون عرضة للعبث بمحتوياته من المتتردين على الأماكن المشتركة معه .

د - اجاز المشرع الجمع بين تجارة المخدرات المصرح بها قانونا مع تجارة السموم فى مكان واحد ، وذلك لوجود اشتراطات خاصة فى الاتجار بالانخيرة ، ويترتب على مراعاتها وتنفيذها أن تكفل الضمان لسلامة تأمين التجارة فى الجواهر المخدرة .

مادة (٩)

على طالب الترخيص أن يقدم الى الجهة الادارية المختصة طلبا مضمنا البيانات التى يصدر بها قرار من الوزير المختص ومرفقا به الأوراق والرسومات التى يعينها ذلك القرار .

الفقه

١ - طلب الترخيص بمزاولة الاتجار فى الجواهر المخدرة :

نص القرار الوزارى رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩ الصادر من وزير الصحة على أن يقدم طلب الترخيص بمزاولة الاتجار فى الجواهر المخدرة إلى مديريات الشؤون الصحية المختصة مشتملاً على البيانات الآتية :

أ - اسم الطالب كاملاً وعنوان مسكنه وإذا كان الطلب مقدماً من إحدى شركات القطاع العام فيجب أن يذكر فى الطلب اسم ممثل الشركة .

ب - بيان كامل عن موقع المخزن أو المستودع المطلوب الترخيص به ورقم العقار واسم صاحبه واسم الشارع وقسم الشرطة الواقع فى دائرته هذا العقار واسماء الحائزين للمحال التى تحتل المخزن أو المستودع من الجهات الأربع .

٢ - المستندات المطلوب ارفاقها بالطلب :

نص القرار الوزارى رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٩٢ الصادر من وزير الصحة على أن يرفق بالطلب الاوراق والمستندات الآتية :

أ - صحيفة الحالة الجنائية وتعفى منها شركات القطاع العام .

ب - ثلاث رسومات هندسية على ورق معين موقعا عليها من أحد المهندسين أعضاء نقابة المهن الهندسية ويجب أن يشتمل الرسم على ما يلى :

- * رسم أرشادى يبين موقع المخزن أو المستودع بالنسبة للشوارع والميادين المحيطة به .
- * مسقط أفقى لا يقل مقياس رسمه عن ١ : ١٠٠ مبين عليه ابعاد المخزن أو المستودع والمنافذ الموجودة فيه والمورد المائى وطريقة مد المياه إذا كان مزوداً بها .
- * قطاع رأسى يبين إرتفاع المخزن أو المستودع .

مادة (١٠)

يعين للمحل المعد للتجار في الجواهر المخدرة (سواء أكان مخزناً أو مستودعاً) صيدلي يكون مسئولاً عن إدارته طبقاً لأحكام هذا القانون . ويجوز له الجمع بين إدارة هذا المحل وبين إدارة المحل المعد للتجار في الأدوية السامة إذا كان في محل واحد .

الفقه

١ - تحديد مسئولية إدارة المحل المعد للتجار في الجواهر المخدرة :

أوجب المشرع أن يكون المسئول عن إدارة المحل المعد للتجار في الجواهر المخدرة صيدلياً ، ويجوز له في هذه الحالة أن يدير المحل المعد للتجار في الجواهر المخدرة ، أو يعين صيدلياً غيره لإدارة هذا المحل .

كما يفيد نص المادة العاشرة أيضاً أنه ليس هناك ما يمنع من الجمع بين تجارة الجواهر المخدرة وبين الاتجار في الأدوية السامة في محل واحد .

مادة (١١)

لايجوز لمديري المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها بأية صفة كانت إلا للأشخاص الآتين :

(أ) مديري المخازن المرخص لها فى هذا الاتجار .

(ب) مديري الصيدليات ومصانع المستحضرات الاقرباذينية.

(ج) مديري صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات إذا كانوا من الصيادلة .

وكذلك يجوز لهم أن يبيعوا أو يسلموا أو ينزلوا عن هذه الجواهر بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها فى المادة ١٩ إلى الأشخاص الآتين :

(أ) الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة .

(ب) مديري معامل التحليل الكيمائية والصناعية والابحاث العلمية .

(ج) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها.

ولا يتم تسليم الجواهر المخدرة المبيعة أو التي نزل عنها إلا إذا قدم المستلم ايصالا من اصل وثلاث صور مطبوعا على كل منها اسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضحا بالمداد أو القلم الاليلين اسم الجوهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير وكذا الكمية بالارقام والحروف .

ويجب أن يوقع المستلم اصل الايصال وصوره الثلاث وأن يختمها بخاتم خاص بالجهة المتسلمة مكتوبا فى وسطه كلمة مخدر.

وعلى مدير المحل أن يؤشر على الايصال وصوره الثلاث بما يفيد الصرف وتاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الاصلية ويعطي المستلم احدى الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه إلى الجهة الادارية المختصة فى اليوم التالي لتاريخ الصرف على الاكثر .

الفقه

١- الفئات التي يجوز لها التصرف في الجواهر المخدرة :

يبين المشرع في المادة الحادية عشر كيفية تصرف المحال المرخص لها بالاتجار في المواد المخدرة في هذه المواد ، وحدد الفئات التي يجوز لها التصرف فيها.

وقد قصر المشرع الحق في البيع أو التسليم على فئتين فقط هما :

- الفئة الأولى : أ- مديري المخازن المرخص لها في الاتجار، ب- مديري الصيدليات ومصانع المستحضرات الاقرباذينية ، ج- مديري صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات اذا كانوا من الصيادلة.

ويلاحظ ان القاسم المشترك بين هذه الفئات انها من المصرح لها بالتعامل أو الاتجار في المواد المخدرة ، وذلك نظراً لطبيعة العمل المنوط بهم . قد اورد المشرع لفظي «يبيعوا» أو «يسلموا» للتمييز بين فعل « البيع » وهو في الغالب بمقابل ، وبين فعل « التسليم » وهو مايمكن أن يكون بدون مقابل كما لو كان المستلم وكيلاً للمشتري ، أو نائباً عنه كما لو كان مستشفى أو مصحة أو مستوصف .

- الفئة الثانية : أ- الاطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة ، ب- مديري معامل التحاليل الكيميائية والصناعية والابحاث العلمية ، ج- مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها . وهذه الفئات ليس من طبيعة عملها المستديم اصلاً التعامل في المواد المخدرة ، ومن ثم فإنه غير مصرح لهم بالتعامل في الجواهر المخدرة .

ولذلك فقد رأى المشرع الترخيص لهم في هذه الحالة - وعلى خلاف الاصل - بالتعامل في الجواهر المخدرة ، وذلك بعد الحصول على بطاقات الرخص المنصوص عليها تفصيلاً في المادة ١٩ من هذا القانون .

٢- القيود الواردة على التصرف فى الجواهر المخدرة :

أوجب المشرع اتباع بعض القيود الاجرائية استهدف منها وضع ضوابط تهدف الى ضمان عدم تسرب الجواهر المخدرة إلى من ليس له الحق فى حيازتها ، ويمكن حصر هذه القواعد فيما يلي :

أ- لا يتم تسليم الجواهر المخدرة المبيعة أو التي نزل عنها الا إذا قدم المستلم ايصالاً من اصل وثلاث صور مطبوعاً على كل منها اسم وعنوان الجهة المستلمة ، وموضحاً بالمداد أو بالقلم الانيلين اسم الجوهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير وكذا الكمية بالارقام والحروف .

ب- ان يوقع المستلم اصل الايصال وصوره الثلاث وان يختتمها بخاتم خاص بالجهة المستلمة مكتوباً فى وسطه كلمة مخدر .

ج- يجب على مدير المحل أن يؤشر على الايصال وصوره الثلاث بما يفيد الصرف وتاريخه وان يحتفظ بالنسخة الاصلية ويعطي المستلم احدى الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه إلى الجهة الادارية المختصة فى اليوم التالى لتاريخ الصرف على الاكثر.

وقد اوجب المشرع الاحتفاظ بالايصالات السالف الاشارة إليها فى المادة الحادية عشر لمدة عشر سنوات حسبما نص عليه فى المادة ٣١ من هذا القانون .

وبعاقب من يخالف القواعد المنصوص عليها فى المادة (١١) بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٤٥ من قانون المخدرات .

مادة (١٢)

جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له في الاتجار بها وكذا المصروفة منه يجب قيدها أولاً بأول في اليوم ذاته في دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة ويجب ان يذكر بهذه الدفاتر تاريخ الورود واسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف واسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالتين اسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقررها الجهة الادارية المختصة .

الفقه

١- ضوابط القيد في دفاتر الجواهر المخدرة :

يأتى نص المادة الثانية عشر ضمن مجموعة المواد التي تهدف إلى احكام السيطرة على تداول الجواهر المخدرة ، وقد ضمن المشرع هذا النص القواعد التي يجب الالتزام بها في القيد في الدفاتر المخصصة لهذا الغرض، وهذه القواعد هي :

١- يجب قيد كافة الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له في الاتجار بها دون أي استثناءات ، وكذا المنصرفة منه ، على ان يتم القيد في الدفاتر المخصصة لهذا الغرض.

٢- يجب ترقيم صحائف الدفتر، وختمها بخاتم الجهة الادارية المختصة، على ان يذكر بهذه الدفاتر تاريخ الورود واسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف واسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالتين اسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكافة البيانات التي تقررها الجهة الادارية المختصة .

ولاشك ان واجب القيد لايلزم إلا من كان حيازتهم للمواد المخدرة مشروعة عن طريق الترخيص لهم بحيازتها من الجهة المختصة . اما إذا لم يوجد هذا الترخيص فتكون حيازة المخدر غير مشروعة ، وتعتبر الواقعة في هذه الحالة جنائية وليست جنحة .

وتقع مخالفة المادة ١٢ اما بعدم قيد كل أو بعض البيانات المطلوبة، أو بقيدها ولكن على وجه يخالف القانون .

احكام النقض

١- كل شخص مرخص له فى حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيّد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولاً فأول فى دفتر خاص مختوم بختم وزارة الصحة العمومية. وظاهر من الأعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا اذا كان للدفتر قوة تدليلية مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به ، مما لا بدع أي شك فى أن الدفتر يجب أن يكون رسمياً على الصورة التي جاءت فى النص وإن المرخص له إذا لم يمسك هذا الدفتر يحق عليه العقاب .

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ طعن رقم ٦٨٣

سنة ٩ قضائية مجموعة الربع قرن بند ٨٠ ص ١٠٥٥).

مادة (١٣)

على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى الجهة الادارية المختصة في الأسبوع الأول من كل شهر كشفاً موقعاً عليه منهم مبيناً به الوارد من الجواهر المخدرة والمصرف منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملء النماذج التي تعدها الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض .

الفقه

١ - الاخطار عن حركة الوارد والمصرف من الجواهر المخدرة :

اوجب المشرع على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة الاخطار عن حركة بيع وشراء واستلام الجواهر المخدرة المنصرفة للمحل وذلك بكتاب موصى عليه يرسل إلى الجهة الادارية المختصة في الاسبوع الأول من كل شهر ، أي بصفة دورية وفي خلال فترة زمنية محددة، على أن يتضمن هذا الاخطار كشفاً مبيناً به الوارد من الجواهر المخدرة والمصرف منها خلال الشهر السابق والباقي منها ، وذلك على النموذج الذي تعده الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض ، وعلى ان يوقع هذا الكشف من مديري المحال المرخص لها بالاتجار في الجواهر المخدرة .

ويعاقب كل من يتولى إدارة صيدلية أو محل مرخص به في الاتجار في الجواهر المخدرة ولم يقم بارسال الكشف المنصوص عليها في المادة ١٣ بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٤٣ من قانون المخدرات .

الفصل الرابع فى الصيدليات

مادة (١٤)

لايجوز للصيدالة أن يصرفوا جواهر مخدرة إلا بتذكرة طبية من طبيب بشري أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس أو بموجب بطاقة رخصة ووفقا للأحكام التالية :

يحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية إذا زادت الكمية المدونة بها على الكميات المقررة بالجدول رقم (٤).

ومع ذلك إذا استلزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض .

الفقه

١ - الأشخاص الذين يجوز لهم صرف جواهر مخدرة :

سبق لنا أن قدمنا أن الصيدالة من الفئات التي اجاز لها المشرع حق الحصول على اذن بجلب الجواهر المخدرة ، كما اجاز لهم الحصول عليها من الأشخاص المصرح لهم بالتجار فيها . إلا أن المشرع قد وضع ضوابط وقيود بشأن تصرفهم في الجواهر المخدرة حرصاً على درء إساءة استخدام الحق الممنوح لهم في التصرف فيها . وقد حدد المشرع في المادة ١٤ من القانون الأشخاص الذين يجوز ان يصرف لهم جواهر مخدرة وحصرهم في طائفتين ، الاطباء البشريون واطباء الاسنان أو بموجب بطاقة ترخيص . وأوجب المشرع ان يكون هذا الطبيب حائز على دبلوم أو بكالوريوس . ومن ثم فإن مخالفة هذه القواعد ، والتصرف على غير مقتضاها ، يخضع الفاعل للعقوبة المقررة بالمادة ٣٤ من القانون .

« الفقه »

ويلاحظ أن المشرع قد ألزم الصيادلة بأن يصرفوا الجواهر المخدرة بموجب تذاكر طبية صادرة من الأطباء البشريين ، أو أطباء الأسنان وبشرط ألا تزيد الكمية المدونة في هذه التذاكر على الكميات المقررة بالجدول رقم ٤ الملحق بالقانون. واشترط لأمكان صرف الكميات على هذا النحو أن يستصدر الطبيب المعالج بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض إذا كانت حالة المريض تستلزم ذلك .

مادة (١٥)

يصدر الوزير المختص قراراً بالبيانات والشروط الواجب توافرها في تحرير التذاكر الطبية التي توصف بها جواهر مخدرة للصرف من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات وتصرف التذاكر من دفاتر مختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة تسلم بالاثمان التي تقررها تلك الجهة على ألا يجاوز ثمنها مائتي مليم أو ليرتين سوريتين للدفتر الواحد ، وللوزير المختص تحديد المقادير التي لا يصح مجاوزة صرفها لكل مريض شهرياً .

الفقه

١- الشروط والبيانات الواجب توافرها في التذاكر الطبية التي توصف بها جواهر مخدرة :

أوجب المشرع أن تكون التذاكر الطبية التي يسمح بصرف الجواهر المخدرة بمقتضاها من نموذج خاص يتضمن بيانات معينة يحددها الوزير المختص بقرار منه . ويرجع حرص المشرع في هذا الصدد الى رغبته في ضبط وتقييد صرف الجواهر المخدرة ، وتسهيل الرقابة على عملية الصرف من جهات التفتيش التي تعينها الجهة المختصة لهذا الغرض .

وقد استثنى المشرع التذاكر الطبية التي تصرف من صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات من هذا القيد ، ويرجع ذلك الى وجود قواعد ادارية منظمة لعمليات الصرف بهذه الجهات .

وقد اشترط المشرع ان تكون التذاكر الطبية الصادرة منصرفة من دفاتر مختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة ، وعلى ان تسلم من الصيدليات وذلك بهدف انضباط عملية الصرف ومراجعة الدفاتر قبل القيد فيها .

واحكاماً لانضباط عملية صرف الجواهر المخدرة ، فقد اجاز المشرع للوزير المختص ان يقوم بتحديد المقادير التي لا يصح مجاوزة صرفها لكل مريض شهرياً .

مادة (١٦)

لا يجوز للصيادلة صرف التذاكر الطبية تحتوي على جواهر مخدرة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها.

الفقه

١ - المدة التي يتعين خلالها صرف التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة :

يرجع صرف الجواهر المخدرة بالدرجة الاولى الى استعمالها للعلاج والتداوي ، ولما كان تراخي صاحب الشأن في صرف الجواهر المخدرة يستشف منه عدم حاجته الماسة إليها (١) ، لذلك فقد ورد نص المادة السادسة عشر مستهدفاً وضع ضابط عام هو عدم جواز صرف التذاكر الطبية المدون بها صرف جواهر مخدرة اذا مضي خمسة ايام من تاريخ تحريرها .

وبلاحظ أن المشرع لم يرصد عقوبة محددة لمن يخالف المدة التي يتعين خلالها صرف التذاكر الطبية المحتوية على مواد مخدرة وهي خمسة أيام من تاريخ تحريرها ، ولذلك يتعين الرجوع للمادة ٤٥ من قانون المخدرات التي تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ألف جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، وعلى ذلك فإن المخالف للالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة عشر يعاقب بمقتضى المادة ٤٥ من قانون المخدرات .

(١) وقد يكون فوات المدة راجع الى ان هذه التذاكر قد صرفت وفات الصيدلي الذي صرفها ان يحجزها ويبين تاريخ صرفها . انظر السيد حسن البغال وفؤاد محمد على : المرجع السابق ، بند ٧١٠ ، ص ٣١٠ .

مادة (١٧)

لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ويحظر استعمالها اكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مينا عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها فى دفتر التذاكر الطبية ولحاملها أن يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها ولايجوز استخدام الصورة فى الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية تحتوي على تلك الجواهر .

الفقه

١ - ضوابط صرف التذاكر الطبية الخاصة بالجواهر المخدرة :

جاء نص المادة السابعة عشرة مستهدفاً استكمال حلقات الضوابط التي وضعها المشرع بهدف منع تكرار صرف الجواهر المخدرة التي تصرف بمقتضى تذاكر طبية .

فقد أوجب المشرع على الصيادلة الاحتفاظ بالتذاكر الطبية المدون بها صرف جواهر مخدرة بعد صرفها وذلك حتى لاتعاد للمريض للعبث بها . وأوجب المشرع ان يقوم الصيدلي بإثبات تاريخ صرف الدواء ورقم القيد فى دفتر التذاكر الطبية .

ونظراً لأن المريض الذي صرف الجواهر المخدرة بمقتضى التذكرة الطبية سوف يكون عرضة للخضوع لاحكام القانون لحيازته لها ، فقد اجاز له المشرع ان يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها . ولما كانت حيازة هذه الصورة بقصد اثبات مصدر الجواهر المخدرة فقد حظر المشرع استخدامها فى الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية تحتوي على تلك الجواهر .

مادة (١٨)

يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية يوم ورودها وكذا المصروفة منها أولاً بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمصروف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادراية المختصة.

ويذكر في القيد بحروف واضحة البيانات الآتية :

أولاً : فيما يختص بالوارد :

تاريخ الورد واسم البائع وعنوانه ونوع الجوهر المخدر وكميته .

ثانياً : فيما يختص بالمصروف :

(أ) اسم وعنوان محرر التذكرة .

(ب) اسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه .

(ج) التاريخ الذي صرف فيه الدواء ورقم القيد في دفتر التذاكر الطبية، وكذا كمية الجواهر المخدرة الذي يحتوي عليه .

ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الاخرى التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

الفقه

١ - نظام القيد في دفاتر الجواهر المخدرة :

ورد نص هذه المادة في اطار الضوابط التي قررها المشرع بهدف احكام الرقابة على تصرف التجار والصيدالة المصرح لهم بحيازة الجواهر المخدرة والتعامل بها .

وفي سبيل تيسير هذه الرقابة اوجب المشرع على الصيادلة ان يخصصوا دفترًا لقيد الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة، على ان ترقم صحائفه وتختم بخاتم الجهة الادارية المختصة .

وقد اوجب المشرع ان يذكر في القيد بحروف واضحة بعض البيانات الاساسية على النحو التالي :

١- البيانات الخاصة بالوارد : يجب ذكر تاريخ ورود واسم البائع وعنوانه ونوع الجواهر المخدر وكميته .

٢- البيانات الخاصة بالمنصرف : يجب ذكر سند الصرف واسم محرر التذكرة الطبية وعنوانه ، واسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه ، وتاريخ صرف الدواء ورقم القيد في دفتر التذاكر الطبية ، وكمية الجواهر المخدر الذي يحتوي عليه .

ولا يعفى الصيدلي ان يمسك دفترًا آخر غير ما اشترطه المشرع في هذا النص مهما بلغت قيمة هذا الدفتر من التنظيم والاثبات ، إذ ان اغفال امساك هذا الدفتر جريمة معاقب عليها بالمادة ١/٤٣ من قانون المخدرات، كما ان امساك الدفتر واغفال القيد فيه علي النحو الذي اوجبه المشرع يعرض المخالف للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢/٤٣ من القانون .

« احكام النقض »

احكام النقض

١- ان المادة ٢٦ من قانون المخدرات (الخاصة بقيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها) عامة النص فهي تنطبق على الاطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم من الاشخاص المرخص لهم بحيازة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات . والقصد الجنائي في جريمة عدم امساك الدفاتر المشار إليها في هذه المادة مفترض وجوده بمجرد الاختلال بحكمها ، وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو بأي عذر آخر دون الحادث القهري

(نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٤١٤ ص ٥٢٤)

٢- أن نص المادة ٢٦ من قانون الجواهر المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ صريح في أن كل شخص مرخص له في حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولاً فأولاً في دفتر خاص مختوم بختم وزارة الصحة العمومية . وظاهر من الاعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق اغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان للدفتر قوة تدليلية مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به، مما لا يدع أي شك في أن الدفتر يجب أن يكون رسمياً على الصورة التي جاءت في النص وأن المرخص له إذا لم يمسك هذا الدفتر يحق عليه العقاب طبقاً للمادة ٤/٣٥ من القانون المذكور ولا يشفع له امساك أي دفتر من نوع آخر .

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ طعن رقم ٦٨٣ سنة ٩ قضائية) .

٣- أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص في المادة ١٨ على أن كافة الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو المنصرف منها يجب قيدها أولاً فأولاً في دفتر خاص للوارد وللمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة العمومية .

وحيث نص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على معاقبة « كل صيدلي وكذا .. لايمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ . . أو يحوز أو يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التي يجب ان تنتج من القيد بالدفاتر المذكورة » .. حين نص على هذا وذلك إنما أراد أن توقع العقوبات المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلي لم يقيد في الدفتر الخاص المذكور أولاً فأولاً الوارد والمنصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء في المادة ١٨ ، فإن ايجاب مسك الدفاتر لايمكن ان يكون قد قصد به إلا القيد فيها على النحو الذي يتطلبه القانون اما اعتبار عدم امساك الدفاتر جنحة ، وإهمال القيد فيها عند امساكها مخالفة ، فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص، سواء بالنسبة إلى الصيادلة أو إلى الاشخاص المرخص لهم في الاتجار في تلك المواد أو في حيازتها ولايمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه في الظروف التي وضع فيها قانون المخدرات المذكور . وإذن فإذا كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه أهمل الدفتر المختوم بختم وزارة الصحة لانتهاه العمل فيه . ثم استعمل دفتر آخر غير مختوم أخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرقة من صيدليته من أول يولييه إلى ٧ اغسطس سنة ١٩٤٣ - فإن ادانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة . ولا يشفع له أنه كان يقيد المواد المخدرة في دفتر التذاكر الطبية المختوم ، أو أنه كان يتردد على مكتب الصحة ليضع له الاختام على الدفتر الذي أخذ يستعمله ، أو أنه لم يحصل منه أي تلاعب في المخدرات التي في صيدليته ، وذلك لأن النص صريح في إيجاب القيد في الدفتر الخاص .

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة)

القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٣٥ ص ٥٦٩)

٤- لما كان قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية - الصادر تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة - قد نص في مادته الأولى على أن تخضع المواد

« أحكام النقض »

والمستحضرات الصيدلانية - المشار إليها في المادة الثانية منه والتي وردت مادة الفاتودرم كالسيوم بالبند ٣ من الفقرة ج منها - لقواعد صرف عددها من بينها ما اوجبه على مدير الصيدلية في البنود ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من تلك المادة من قيد الوارد والمنصرف من المستحضرات المذكورة في دفتر خاص معتمد من إدارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية التابعة لها الصيدلية ، وعدم صرفها إلا بناء على تذاكر طبية تحتفظ بها وأن لا يصرف في المرة الواحدة أكثر من علبة للمريض الواحد ، وأن تقيد تلك التذاكر بدفتر خاص بأرقام سلسلة كما تقيد بدفتر المستحضرات . وأحال في البند ١٩ من المادة ذاتها على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٥ في بيان عقوبة من يخالف هذه القواعد والنظم . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن استناداً لأدلة الثبوت التي أوردها أنه المدير المسئول عن الصيدلية يوم الضبط وأنه عرض للبيع خمس علب من مادة الفاتودرم كالسيوم بدون تذكرة طبية ، وأنه ضبطت في حوزته ١٠٧ علبة من هذه المادة غير مقيدة بدفتر المستحضرات الطبية الخاص بالصيدلية ، وأنه انتهى إلى مساءلته بالمسواد ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ ، وهو ما يكفي بيانا للواقعة المستوجبة للعقوبة ، فإن ما يشير الطاعن من قصور الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

(نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٣ رقم ١٧٧ ص ٨٥٩)

مادة (١٩)

يجوز للصيدليات صرف جواهر مخدرة بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها
فى المواد التالية للأشخاص الآتين :

(أ) الأطباء البشرىين والأطباء البيطريين وأطباء الاسنان الحائزين على دبلوم أو
بكالوريوس .

(ب) الاطباء الذين تخصصم لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى
ليس بها صيادلة .

الفقه

١ - الحكمة من النص :

حدد المشرع كيفية حصول الصيدليات على الجواهر المخدرة ، وذلك اما عن طريق
استيرادها من الخارج بعد الحصول على اذن بجلبها وفقاً للمادة الرابعة من قانون المخدرات ،
أو عن طريق شرائها من المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة وفقاً للمادة الحادية
عشرة من القانون .

كما حدد المشرع كيفية التصرف فى الجواهر المخدرة الواردة للصيدليات، وبين فى
اسهاب الشروط الواجب توافرها فىمن يجوز له صرف الجواهر المخدرة من الصيدليات ،
وذلك حتى ييسر امر مراقبة هذه التصرفات، حرصاً على عدم تسرب هذه الجواهر المخدرة لمن
لايجوز له حيازتها.

٢ - نظام صرف الجواهر المخدرة من الصيدليات :

اجاز المشرع صرف الجواهر المخدرة من الصيدليات لفئات حددها على سبيل الحصر

« الفقه »

وهي :

أولاً : من بحوزتهم تذاكر طبية منصرفة لهم من الأطباء وأطباء الأسنان وفقاً للمادة الرابعة عشر من قانون المخدرات .

ثانياً : الحاملون لبطاقة رخصة صادرة من الجهة الإدارية . وتصرف هذه البطاقة لطائفتين فقط هما :

١- الأطباء البشريون والأطباء البيطريون وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس .

٢- الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة .

ومفاد نص المادة التاسعة عشر ان طائفة الأطباء لا يجوز لها ان تصرف الجواهر المخدرة من المحال المرخص لها في الاتجار ، وإنما يكون الصرف لها من الصيدليات فقط .

كما ان مفاد نص المادة التاسعة عشرة انه لا يجوز صرف اية جواهر مخدرة من الصيدليات بمقتضى بطاقة رخصة سواء لمديري المخازن المرخص لها في الاتجار بالمواد المخدرة أو لمديري الصيدليات أو لمصانع المستحضرات الاقرباذينية . ويجوز لهذه الطوائف ان تصرف الجواهر المخدرة بمقتضى ترخيص من المخازن والمستودعات المخصصة للاتجار بالجواهر المخدرة وفقاً للمادة الحادية عشرة من القانون .

مادة (٢٠)

تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة من الجهة الادارية المختصة بعد تقديم طلب يبين فيه ما يأتى :

(أ) أسماء الجواهر المخدرة كاملاً وطبيعة كل منها .

(ب) الكمية اللازمة للطالب .

(ج) جميع البيانات الاخرى التي يمكن أن تطلبها الجهة الادارية المختصة ولهذه الجهة رفض اعطاء الرخصة أو خفض الكمية المطلوبة .

الفقه

١ - البيانات الواجب استيفاؤها فى طلب بطاقة رخصة صرف جواهر مخدرة :

حدد المشرع فى هذه المادة البيانات الواجب استيفاؤها فى طلب الترخيص بصرف الجواهر المخدرة ، وقد أوضح النص ان الجهة الادارية لها أن توافق على الطلب أو ترفضه ، كما ان لها أن توافق على الطلب وتخفيض الكمية المطلوبة وذلك فى ضوء التحري عن الطالب من حيث مدى حاجته للكمية المطلوبة . ومفاد هذا النص ان الطلب يجب ان يكون مدوناً حتى يتسنى الاطلاع عليه ومتابعة تنفيذه .

مادة (٢١)

يجب ان يبين في بطاقة الرخصة ما يأتي :

(أ) اسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه .

(ب) كمية الجواهر المخدرة التي يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة .

(ج) التاريخ الذي ينتهي فيه مفعول البطاقة .

الفقه

١ - البيانات التي يلزم الباتها في بطاقة صرف الجواهر المخدرة :

اوضحت هذه المادة البيانات الواجب توافرها في بطاقة الرخصة ومنها بيان اسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه لامكان الاستدلال على شخصيته ، وكذا بيان كمية الجواهر المخدرة التي يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة حتى يتسنى مراقبة صرف الكميات المحددة له فقط وعدم تجاوزها وكذا بيان التاريخ التي ينتهي فيه مفعول البطاقة حتى يوقف الصرف بعد انتهاء المدة المحددة فيها . ويلاحظ بوجه عام أن المشرع قد استهدف من وجود هذه البيانات إتاحة الفرصة للجهات الرقابة للتأكد من تنفيذ الشروط التي أوجب المشرع توافرها في نصوص القانون .

مادة (٢٢)

يجب على الصيادلة أن يسيئوا فى بطاقة الرخصة الكمية التى صرفوها وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات .

ولايجوز تسليم الجواهر المخدرة بموجب بطاقة الرخصة إلا بإيصال من صاحب البطاقة موضح به بالمداد أو بقلم الانيلين التاريخ واسم الجواهر المخدر كاملاً وكميته بالأرقام والحروف ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها .

وعلى صاحب البطاقة ردها إلى الجهة الادارية المختصة خلال اسبوع من تاريخ انتهاء مفعولها .

الفقه

١ - القيود التى يتعين على الصيادلة الالتزام بها عند صرف الجواهر المخدرة :

احاط المشرع عملية صرف الجواهر المخدرة بكافة الضمانات التى تكفل الرقابة على عملية الصرف ، ومنها الزام الصيادلة ببيان كافة الكميات التى تم صرفها ، وتواريخ الصرف ، والتوقيع على هذه البيانات .

وحرصاً على عدم العبث بالبيانات المثبتة اوجب المشرع ألا يسلم الجواهر المخدر لصاحب البطاقة إلا بعد ان يتسلم منه ايصالاً مكتوباً بالمداد أو بقلم الانيلين مبيناً به اسم الجواهر المخدر كاملاً وكميته بالأرقام والحروف ورقم البطاقة وتاريخها .

واستكمالاً لاحكام حلقات الرقابة لم يكتفى المشرع بعدم الاعتداد بالبطاقة التى انتهى تاريخ مفعولها ، بل اوجب على صاحبها اعادتها الى الجهة الادارية المختصة التى اصدرتها فى خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً .

مادة (٢٣)

على مديري الصيدليات أن يرسلوا إلى الجهة التي تعينها الجهة الإدارية المختصة خلال الخمسة عشر يوماً من شهري يناير (كانون ثان) ويوليو (تموز) من كل سنة بكتاب موصي عليه كشفاً تفصيلياً موقعاً منهم عن الوارد والمصروف والباقي من الجواهر المخدرة خلال الستة أشهر السابقة وذلك على النموذج الذي تصدره الجهة الادراية المختصة لهذا الغرض .

الفقه

١ - الكشف التي يعين على مديري الصيدليات إرسالها إلى الجهات المختصة :

الزم المشرع مديري الصيدليات ان يرسلوا إلى الجهة التي تعينها الجهة الادارية المختصة اخطاراً يتضمن كشفاً تفصيلياً عن حركة الجواهر المخدرة بصيدياتهم ، واشترط المشرع عليهم ان يستعملوا النماذج التي تصدرها الجهة الادارية لهذا الغرض ، وقد حدد لهم المشرع الخمسة عشر يوماً الأولى من شهري يناير ويوليو من كل عام لإرسال هذا الاخطار ، وذلك على خلاف الموعد الذي الزم المشرع به اصحاب المخازن والمستودعات (م ٣٠ من القانون) حيث الزمهم بالاطار في الاسبوع الاول من كل شهر ، والعلة في هذا الاختلاف ترجع إلى أن حجم تداول الجواهر المخدرة بالنسبة لاصحاب المخازن والمستودعات يفوق ما تقوم به الصيدليات .

ويلاحظ أن المشرع لم يرصد عقوبة محددة لمن يخالف الالتزامات الواردة في المادة ٢٣ ، ولكنه عاقب على مخالفتها بمقتضى المادة ٤٣ / ٢ من قانون المخدرات حيث رصد لذلك عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تجاوز الف جنية .

مادة (٢٤)

على كل شخص ممن ذكروا فى المادتين ١١ و ١٩ رخص له فى حيازة الجواهر المخدرة أن يقيد الوارد والمصروف من هذه الجواهر أولاً بأول فى اليوم ذاته وفى دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة مع ذكر اسم المريض أو اسم صاحب الحيوان كاملاً ولقبه وسنه وعنوانه إذا كان الصرف فى المستشفيات أو المصحات أو المستوصفات أو العيادات - وإذا كان الصرف لأغراض أخرى تبين الغرض الذي استخدمت فيه هذه الجواهر .

الفقه

١ - نظام القيد فى دفاتر الجواهر المخدرة :

ورد نص هذه المادة فى اطار الاجراءات التنظيمية للدفاتر المخصصة لاثبات حركة الجواهر المخدرة والسابق الاشارة اليها فى المادتين الثانية عشر والثامنة عشر ويقضى هذا النظام بقيد كافة أنواع الجواهر المخدرة فى دفترى الوارد والمنصرف ، على أن يكون ذلك يوماً بيوم . كما ألزم المشرع بأن تكون الدفاتر مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة حتى لا يحدث عبث بها.

ويلاحظ ان المشرع لم يلزم الفئات الملزمة بأمساك الدفاتر وفقاً للمادة الرابعة والعشرين بإرسال اي كشوف الى الجهات الادارية على غرار ما ألزم به المشرع طائفتي التجار والصيادلة فى المادتين ١٣ ، ٢٣ .

وقد رصد المشرع لمن يخالف احكام القيد فى هذه الدفاتر عقوبة الغرامة التى لا تقل عن الف جنية ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنية (المادة ٤٣ من قانون المخدرات)

« أحكام النقض »

احكام النقض

١- ان امساك الطبيب دفترأ مبصوماً بختم مصلحة الصحة العمومية لقيد الوارد والمنصرف من المواد المخدرة واجب عليه لامحيص عنه والعقاب على التفريط في هذا الواجب أمر لامفر منه . والقصد الجنائي في هذه الجريمة مفترض وجوده بمجرد الاختلال بما يوجبه القانون من امساك الدفاتر وليس يشفع في هذه الجريمة سهو أن نسيان أو أي عذر آخر دون الحادث القهري .

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ طعن رقم ١٢٧٧ سنة ٦ قضائية)

٢- ان المادة ٢٦ من قانون الاتجار بالمخدرات لا توجب على الطبيب قيد المواد المخدرة في دفتر خاص إلا إذا كانت حيازته لهذه المواد الشرعية عن طريق وجود ترخيص لديه من وزارة الصحة ، أما اذا لم يوجد لديه هذا الترخيص فتكون حيازته للمخدر غير مشروعه ومعاقباً عليها ، ولا يخلصه من العقاب عليها قيده للمخدر في دفتر قيد المواد المخدرة .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٣٨ طعن رقم ١٣٢٨ سنة ٨ قضائية)

الفصل الخامس

فى إنتاج الجواهر المخدرة

وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها

مادة (٢٥)

لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أي جواهر أو مادة من الجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) .

الفقه

١ - الأفعال المحظورة بمقتضى النص :

أورد المشرع بعض الأفعال التى يحظر اتيانها وعددها على سبيل الحصر والتحديد وهى الانتاج والاستخراج والفصل والصنع للجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) . وفيما يتعلق بتعريف الانتاج فقد سبق لنا ان تناولناه تفصيلاً عند تحليل نصوص المادة الثانية من القانون .

أما الفصل فإنه يعرف « بأنه تحليل مادة قائمة وفصل عناصرها المكونة لها فصلاً يتم به الحصول على المادة المخدرة » (١)

كما يعرف الصنع بأنه « مزج مواد معينة يؤدي فى النهاية إلى إيجاد المادة المخدرة » (٢)

(١) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٤ .

(٢) انظر الدكتور ادوار غالى الذهبى : جرائم المخدرات فى التشريع المصرى دار النهضة العربية ،

مادة (٢٦)

لا يجوز في مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل في تركيبها جواهر مخدرة إلا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٧).

ولا يجوز لهذه المصانع استعمال الجواهر المخدرة التي توجد لديها إلا في صنع المستحضرات التي تنتجها وعليها أن تتبع أحكام المادتين ١٢ و ١٣ فيما يتعلق بما يرد إليها من الجواهر المخدرة وأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ فيما يتعلق بما تنتجه من مستحضرات طبية يدخل في تركيبها أحد الجواهر المخدرة بأية نسبة كانت .

الفقه

١ - ضوابط استخدام الجواهر المخدرة في مصانع المستحضرات الطبية :

مفاد هذه المادة ان المشرع افترض توافر قصد الاتجار في حالة انتاج مستحضر طبي يدخل في تركيبه اي جواهر مخدرة ، ولذلك فقد اشترط المشرع ضرورة الحصول على ترخيص بالاتجار من الجهة الادارية المختصة وبقائما هو مبين في المادة السابعة من القانون.

ونظراً لافتراض توافر قصد الاتجار لدى مصانع المستحضرات الطبية التي تصنع مستحضرات يدخل في تركيبها جواهر مخدرة ، لذلك فقد الزم المشرع هذه المصانع بأحكام المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون وذلك فيما يتعلق بالجواهر المخدرة التي ترد إليها . كما الزم المشرع هذه المصانع بتنفيذ احكام المادة الحادية عشر في شأن تسليم أو بيع أو النزول عن الجواهر المخدرة إلا للأشخاص المحددين في النص على سبيل الحصر .

الفصل السادس

في المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة

مادة (٢٧)

لا يجوز التاج أو فصل أو صنع أو احراز أو شراء أو بيع أو نقل أو تسليم أي من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .
وتسري أحكام الفصل الثاني على جلب هذه المواد وتصديرها . وفي حالة جلب أحد المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة لأحدى هذه المواد وجب عليه اتباع أحكام القيد والاختطار المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ .

الفقه

١ - الأفعال المحظورة بمقتضى النص :

لا تدخل المواد الواردة في الجدول رقم (٣) المنصوص عليه في المادة السابعة والعشرين في عداد المواد المخدرة ، وإنما هي مواد ومستحضرات صيدلية تؤثر على الحالة النفسية والدهنية إذا تجاوزت كميتها ١٠٠ ملليجرام في الجرعة الواحدة ، أو تجاوز تركيزها في المستحضر الواحد ٢,٥ ٪ .

والأفعال التي حظر المشرع مقارفتها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً هي الانتاج أو الاستخراج أو الفصل أو الصنع أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو النقل أو التسليم . وقد سبق لنا أن بينا المقصود بها .

كما اعتبر الشارع جلب هذه المواد كجلب الجواهر المخدرة ، وكذلك الحال في شأن تصديرها ، وأوجب على القائم به ان يحصل على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة . وقد رتب المشرع على ذلك اخضاع المحال المرخص لها في جلب هذه المواد باتباع قواعد واحكام القيد والاختطار المنصوص عليها في المادتين الثانية عشر والثالثة عشر .

الفصل السابع

في النباتات الممنوع زراعتها

مادة (٢٨)

لا يجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) .

الفقه

١ - علة النص :

تعتبر زراعة النباتات المنتجة للمواد المخدرة صورة من صور الانتاج بمعناه الواسع ، فعملية الزراعة تعتبر من الاعمال التحضيرية التي تؤدي الى استخراج وانتاج المواد المخدرة . ونظراً لأن قواعد الشروع في الجريمة غير كافية لتجريم عملية الزراعة في ذاتها إذ أنها قد تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تتم عملية الانتاج ، لذا فقد اتجه المشرع صوب تجريم فعل الزراعة حتي لا تفلت هذه الجريمة من طائفة العقاب .

٢ - مدلول زراعة النباتات المخدرة :

يقصد بمفهوم « الزراعة » وضع بذور النبات في الأرض أو غرس شتلات النبات في باطنها ، ويتبع ذلك كافة افعال التعهد اللازمة للزرع، سواء انصببت هذه الافعال عليه مباشرة كأفعال التسميد والتقليم، أو وقعت علي الأرض ذاتها كأعمال الري والعزق واستئصال النباتات الطفيلية .

٣ - الجريمة التامة والشروع فيها :

تقع الجريمة تامة بمجرد وقوع فعل الزراعة، سواء نبت الزرع أو لم ينبت (١)، وسواء اخضرت شجيراته أم جفت ، وسواء تحقق انتاج المخدر منه أو لم يتحقق. ولا يجدي الجاني نفعاً أن يكون قد عدل باختياره عن الاستمرار في رعاية النبات بعد القاء البذور في الأرض ذلك أن العدول الاختياري لا ينتج اثره في عدم قيام الجريمة إلا قبل أن تكتمل اركان الشروع فيها، أما بعد وقوعها فلا قيمة لهذا العدول .

وتتفق غالبية الفقه المصري على أن التوسع في معنى الزراعة توسع محمود ويتفق مع مراد الشارع (٢).

وتعتبر جريمة زراعة النباتات المخدرة من الجرائم المستمرة، ولذلك فهي تخضع لاحكام هذا النوع من الجرائم في شأن التقادم وسريان القانون الجنائي وحجية الأمر المقضي به .

(١) انظر : الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٧ .

(٢) أنظر الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ٢٣ ، ص ٣٢ .

- الدكتور ادوار غالي الذهبي : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

« أحكام النقص »

احكام النقص

١- أن الأفيون ليس شيئاً آخر سوى المادة التي يفرزها نبات الخشخاش ويتحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره - أما كون هذا الافراز يخرج رطباً لا جامداً فهذا لا يطعن في أنه مخدر محظور وكل ما فيه أن به مائة تطاير بعد قليل .

(نقض ١٦ يناير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٧٣ ص ١٠٥)

٢- القنب الهندي - كما عرفته الاتفاقية الدولية التي انتهى إليها مؤتمر الأفيون الذي انعقد في مدينة جنيف هو الرؤوس المجففة الزهرة أو المثمرة من السيقان الاناث لنبات الكنايبس ساتيفا الذي لم تستخرج مادته الصمغية أيا كان الاسم الذي يعرف في التجارة . وهذا المعنى هو الذي كان ملحوظاً لدى الشارع المصري عند وضعه قانون المخدرات رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ . إذ هو قد وضعه بعد ابرام الاتفاقية المذكورة، وبعد قبول حكومة مصر العمل بأحكامها، ومع ذلك لم يشأ أن يعرف هذه المادة بغير هذا المعنى .. وأذن فإذا كان شجيرات القنب الهندي المضبوطة لاتزال في دور التزهير الذي تكون في خلاله مادة الخشيش فلا عقاب بمقتضى قانون المخدرات المذكور علي احرازها، وإنما يصح العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الخشيش.

(نقض ٢٣ يونيه ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨٢ ص ٥٤٩)

٣- ان قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أورد في المادة الأولى القنب الهندي (الخشيش) ضمن الجواهر المعتبرة مواد مخدرة دون أن يذكر تعريفاً لهذه الكلمة. ولكن لما كان هذا القانون قد صدر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد أن كانت الحكومة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ قد قبلت الاتفاق الدولي الذي انتهى اليه مؤتمر الأفيون المنعقد في مدينة جنيف في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان مفاد هذا - كما سبق أن ارتأت هذه المحكمة - ان الشارع إنما أراد عند وضعه هذا القانون أن يعتمد ما تضمنته اتفاقية جنيف من تعريف القنب الهندي إذ قالت : « يطلق اسم القنب الهندي على الرؤوس المجففة ©Séchées® الزهرة أو المثمرة من

السيقان الاناث لنبات الكنايس ساتيفا © Canabis Sativa® الذي لم تستخرج مادته الصمغية أيا كان الاسم الذي يعرف به فى التجارة . هذا ولما كان القانون المذكور لا هو ولا القانونان السابقان له فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ، مع أنها صادرة كلها بشأن المواد المخدرة ومن ضمنها الحشيش، لم يشر أي منها إلى الغاء الأمر العالي الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بزراعة الحشيش فإنه لهذا وعلى ضوء التعريف سالف الذكر، يكون محل تطبيق احكام قانون المخدرات هو عندما توجد الرؤوس المزهرة أو المثمرة من السيقان الاناث لنبات القنب الهندي بعد اجراء عملية تجفيف الرؤوس لتحويلها إلى جوهر الحشيش ولما كانت عبارة التعريف تتضمن أن المادة الصمغية التي تحتوي عليها الرؤوس هو جوهر الحشيش ذاته، فإنه يتعين، تبعاً لذلك، أن تطبق احكام قانون المخدرات أيضاً كلما وجدت المادة الصمغية بأية طريقة كان استخراجها، كما يحصل فى بعض البلاد التي تزرع نبات القنب الهندي إذ يمر العمال فى الزراعة وعليهم اردية من المطاط تلتصق بها المادة الصمغية ثم تتزع بعد ذلك للاستعمال. فإذا لم يصل الأمر فى الزراعة إلى هذا الحد، فإن الأمر العالي السابق ذكره يكون هو الواجب التطبيق.. وهذا التحديد الصحيح لنطاق قانون المخدرات هو الذى حدا بالشارع على اصدار قانون آخر يمنع زراعة الحشيش فى مصر ويشدد فى عقوبتها .

وإذن فإذا كانت شجيرات الحشيش وقت ضبطها عند المتهم قائمة وسط زراعته، ولم يكن قد أجرى تجفيفها فلا تصح معاملته بمقتضى أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(نقض ١٠ ابريل سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨٢ ص ٥٤٩)

٤- إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ين فى المادة الأولى الجواهر المستبرة مواد مخدرة، وذكر عن الحشيش « القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته بأي اسم تعرف به فى التجارة » ، ولم يذكر غير ذلك. وإذا كان مؤتمر الأفيون الذى انعقد بمدينة جنيف قد انتهى إلى اتفاق دولي فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ انضمت إليه الحكومة المصرية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ جاء فى المادة الأولى منه أن المتعاقدين اتفقوا على قبول تعاريف بعض

« أحكام النقض »

المواد المخدرة منها القنب الهندي الذي ذكر عنه ، « يطلق اسم القنب الهندي على الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان لنبات الكنايبس ساتيفا الذي لم يستخرج مادته الصمغية ، أيا كان الاسم الذي يعرف به في التجارة »، وإذا كان قانون المخدرات صدر في ١٤ إبريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور وبعد انضمام مصر إليه، وهذا فيه كما في غيره من الأسباب ما يفيد أن الشارع في قانون المخدرات أراد في صدد القنب الهندي ، أن يلتزم التعريف الوارد عنه في ذلك الاتفاق - إذا كان ذلك كذلك فإن ماعدا الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الأنثى لذلك النبات لا يعتبر من المواد المخدرة في حكم القانون المذكور، بحيث يعاقب علي إحرازه.. إلخ بالعقوبات المغلظة المنصوص عليها فيه. وذلك حتى لو احتوى في الواقع على العنصر المخدر. ووجهة النظر هذه هي التي راعاها الشارع في وضع القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن منع زراعة الحشيش (القنب الهندي) في مصر

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية رقم ٤٣٦ ص ٦٨٩)

٥- أن الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ قد ألغى بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي جرى العمل به من يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. فإذا كانت شجيرات الحشيش قد ضبطت في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ فإنه يكون من المتعين تطبيق أحكام هذا القانون بعقوباته المغلظة. ولا يؤثر في ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وضعت في الأرض قبل العمل به، فإن المفهوم من مجموع نصوصه أنه لا يعاقب علي وضع بذور الحشيش في الأرض فقط بل يعاقب أيضا على كل ما يتخذ نحو البذور من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزراعة إلى حين نضجه وقلعه ، اذ ذلك كله يدخل في مدلول «الزراعة» التي نهى عنها.

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٢ رقم ٦٨ ص ١٠٥٢)

٦- انه لما كان القنب الهندي (الحشيش) المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة هو الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الاناث لنبات

الكتايبس ساتيفا، كان الحكم الذي يدين المتهم فى احراز الحشيش ويعاقبه بمقتضى القانون المذكور، مكتفيا بقوله انه زرع شجيراته وانه تبين من فحصها عند اكتشافها انها نبات حشيش كامل النمو فى حالة ازهار، قاصر البيان لعدم تعرضه لجنس الشجيرات وتجهيف الرؤوس التي عليها، إذ بدون ذلك لا يعرف ما إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون المذكور أو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش .

(نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد

القانونية جـ ٧ رقم ٢٦٧ ص ٢٦٣)

٧- يكفي لتوفر القصد الجنائي فى جريمة زراعة نبات الحشيش أن تكون الزراعة بقصد الانتاج .

(نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٨٤ ص ٣٠٢)

٨- لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي أن «جميع المضبوطات عبارة عن نبات الخشخاش المنتج للأفيون»، ولئن كان الأفيون هو المادة التي يفرزها نبات الخشخاش ويتحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره، إلا أن زراعة نباتات الخشخاش بجميع اصنافه ومسمياته فى اى طور من اطوار نموها مؤثمة بمقتضى المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل والبند (٢) من الجدول رقم (٥) الملحق ، ومعاقب عليها - فى حالة توافر قصد الاتجار - بمقتضى المادتين ٣٤ (ب) و ١/٤٢ من هذا القانون، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعنان من ان زراعة نباتات الخشخاش غير مؤثمة إلا إذا استخرج منها الأفيون بعد خدش ثمارها يكون غير سديد، واذ انتهى الحكم إلى ادانتها بوصف انهما زرعنا نبات الخشخاش بقصد الاتجار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ..

(نقض ٧ يناير سنة ١٩٨٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٦ رقم ٥ ص ٥٨)

مادة (٢٩)

يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة في الجدول رقم (٥) في جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات الميئة بالجدول رقم (٦) .

الفقه

١ - الأفعال المحظورة بمقتضى النص :

حددت هذه المادة الأفعال المحظورة مباشرة في حالة زراعة النباتات المذكورة في الجدول رقم (٥) . وهذه الأفعال وردت على سبيل الحصر وهي الجلب والتصدير والنقل والتملك والأحراز والشراء والبيع والتنازل والتسليم والاستلام والنزول.

ويلاحظ أن النص قد حظر هذه الأفعال في جميع أطوار نمو النبات، ولا يعني ذلك ضرورة وجود النبات قائماً وملتصقاً بالأرض دون وجوده جافاً ومنفصلاً عنها، إذ أن هذه التفرقة لا سند لها من القانون، والقول بها فيه تخصيص للنص بغير مخصص، ومن شأنه إذا أخذ بها أن تؤدي إلى نتيجة غير منطقية ، وهي أن يخرج من دائرة التجريم حصد شجيرات النبات وتجفيفها، مع أن هذه المرحلة لازمة لاستخراج الجوهر المخدر، ولا يتصور أن الشارع قد قصد إلى هذه النتيجة.

وقد استثنى المشرع من التجريم أجزاء النباتات الميئة بالجدول رقم (٦) وهي الياف سيقان نبات القنب الهندي وبلوره المحموسة حمساً يكفل عدم انباتها، ورؤوس الخشخاش المجرحة الخالية من البذور. ويرجع ذلك إلى أن وجود النباتات بالحالة المنصوص عليها سلفاً لاخطورة منها، ولاتأثير مخدر فيها بحيث يستحق تجريمها.

احكام النقص

١- زرع نبات الحشيش مخالفة والعقوبة على هذه المخالفة عقوبة مالية، والحكم بها من اختصاص اللجنة الجمركية ، وهي تستحق بمجرد زرع هذا النبات سواء نضج واثمر أم لا يزال صغيراً غير مشمر. وتقديم الزارع الى اللجنة الجمركية ومعاقبتها اياه بالغرامة من اجل الزراعة لا يمنع من تقديمه مرة اخرى للمحكمة الجنائية لمحاكمته جنائياً باعتباره محرراً لما انتجه هذا الزرع من الحشيش بعد نضجه.

(نقض ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٦ طعن رقم ٨٦١ سنة ٦ قضائية)

٢- أن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش في مصر إذ نص في المادة الأولى على أن «زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء المملكة المصرية». وإذ نص في المادة (٢) التالية لها على أن « كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها إلخ » . وإذا نص في المادة (٣) على معاقبة « من يضبط حائزاً أو محرراً لشجيرات حشيش مقلوعة ، أو لبذور الحشيش غير المحموسة حمساً يكفل عدم انباتها، أو لأوراق شجيرات الحشيش سواء أكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشئ » ، إذ نص على ذلك فقد دل في غير ما غموض على انه لم يقصد ان يقصر الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى على مجرد وضع بذور الحشيش في الارض، بل قصد أن يتناول هذا الحظر ايضاً كل ما يتخذ نحو البذر من اعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع الى حين نضجه وقلعه. لأن وضع البذور ان هو الا عمل بدائي لا يؤتي ثمرته الا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سوؤه وليس من المقبول أن يكون الشارع قصد المعاقبة على حيازة الشجيرات المقلوعة وترك الحائز للشجيرات القائمة على الارض بلا عقاب مع ان حيازة هذه اسوأ حالاً وأوجب عقاباً. ثم ان قوله في المادة الثانية « كل مخالفة إلخ » يدل على انه انما قصد النظر السالف ذكره، إذ هذا القول يفيد انه قدر ان الحظر الوارد في المادة الاولى بتعدد صور المخالفة له، والتعدد لا يكون الا لتغاير الافعال التي تقع بها المخالفة مع وحدة الغرض منها جميعاً . ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمل على رعاية شجيرات للحشيش اiban العمل بهذا القانون معاقباً بمقتضى المادة الأولى منه

« أحكام النقض »

ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره، وسواء أكان هو الذي وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذي وضعها .

(نقض ٢ ابريل سنة ١٩٤٥ مجموعة)

القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٦٩ ص ١٠٥٢)

٣- إذا كان المتهم في جريمة زرع حشيش في أرض مملوكة له واحرازه قد تمسك بأنه لا يباشر زرع الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه -لحدائه سنه- لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها، فاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذي استند إليه لما قالته من أنه أعد خصيصاً للدرء التهمة عنه، واعتبرت الجريمة لاصقة به فحكمها يكون قاصراً ، إذا أن ما قالته إن صبح اعتباره منتجاً استبعاد عقد الإيجار فإنه غير مؤد إلى مارتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمتين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحياسة ثمره مع العلم بحقيقة أموره.

(نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ طعن رقم ٢٠٩٢ سنة ١٧ قضائية)

٤- إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحياسة شجيراته المقلوعة وأوراق شجيراته وبذوره. فعدل بهذا الاطلاق على أنه لا يشترط للعقاب في هذه الجرائم أن تكون الشجيرات أو الأوراق لاثني نبات الحشيش إلخ. مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالاتجار بجوهر الحشيش واحرازه في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها. واذن فالمتهم الذي يعاقب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجدي به أن يطعن على الحكم بأن المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه من استدعاء الخبير الذي أجرى التحليل لمناقشته فيما إذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الانثي أم الذكر، ولم ترد علي هذا الطلب.

(نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ مجموعة القواعد)

القانونية جـ ٧ رقم ٤٦٦ ص ٤٣٤)

٥- إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه احرز مسحوق أوراق نبات الحشيش، وطلبت معاقبته بالمادة ٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤، فأدانت المحكمة باحراز مادة مخدرة (هي الحشيش) وطبقت عليه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فإنها لا تكون قد جرت فى محاكمته على أساس صحيح. إذ العقاب على زرع الحشيش وحياسة شجيراته وأوراقها قد وضع له القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤. أما الحشيش بالمعنى المقصود فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فهو الرؤوس المجففة الزهرة أو المثمرة من سيقان الكنايس ساتيفا الذي لم تستخرج مادته الصمغية.

(نقض ١٠ يناير ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٧٨٥ ص ٧٥٠)

٦- لما كانت زراعة نبات الحشيش و احرازه فى أي طور من اطواره نموه مجرمًا بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ومعاقبا عليه بمقتضى المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون، وكان الحكم المطعون فيه قد رد رداً صحيحاً على ما أبداه الدفاع عن المتهم من أن الحيازة لا تنصرف إلا إلى النبات بعد قطعه، بأن هذه التفرقة لا سند لها من القانون الذي جاء خالياً من التخصيص، وكان الثابت من الحكم أن نبات الحشيش وجد مزروعا بكثرة فى حقل المتهم وأنه هو الذي كان يباشر شؤون هذه الزراعة بنفسه بعد صدور القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ولو أن زرعه كان قبل ذلك - لما كان ذلك وكانت جريمة احرارز نبات الحشيش التي وجهتها المحكمة إلى المتهم هي من الجرائم المستمرة، فإن ما انتهى إليه الحكم من أدانة المتهم بوصف أنه هو الذي زرع الحشيش المضبوط وأنه مالكة ومحرزه هو تطبيق صحيح القانون لا خطأ فيه .

(نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٥ رقم ٢٣٨ ص ٧٢٠)

٧- إذا كانت المحكمة بما لها من سلطة التقدير قد استخلصت من الادلة التي بينتها فى حكمها أن الطاعن وهو الزارع للنبات أنه احرز المادة المخدرة التي استخرجها منه بعد نضجه على دفعات وتعرضت لما دافع به من نفي قيامه بالتجريح واستخراج المادة المخدرة واسناده

« أحكام النقض »

ذلك إلى غيره من المارة بالزراعة وردت على ذلك بما يفنده، كما استظهرت من المساحة المزروعة وكثرة عدد الشجيرات وانتشارها وما شهد به رئيس فرع إدارة مكافحة المخدرات الذي صدقته وعولت على ما شهد به من أن عددها يبلغ الآلاف - أن زراعة نبات الحشيش وحيازته كان بقصد انتاجه وبيعه كما أن احراز ما انتجه من مادة الأفيون لم يكن بقصد الاستعمال الشخصي، فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائغا سليما في المنطق والقانون.

(نقض ٧ يولييه سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٥ رقم ٢٤٩ ص ٧٢٤)

٨- ان اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع انكاره علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بادائه في جريمة زراعة نبات الحشيش، دون ايراد الادلة على أنه كان يعلم ان ما أحرزه مخدر وإلا كان الحكم قاصرا متعينا نقضه .

(نقض ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٦ رقم ٢٧٦ ص ٩٢٧)

٩- لما كان ما تقدم وكان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الشارع قد أفصح في المادة الأولى من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر عن مقصوده بالجواهر المخدرة وهي التي أتم الاتصال بها في المادة ٣٨ المار ذكرها عند انعدام القصد من هذا الاتصال . أما احراز النباتات المذكورة في الجدول رقم (٥) بغير قصد والمحظور بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهو الواقعة المستوجبة للعقوبة في الدعوى - فإن المشرع قد رصد لها بمقتضى المادة ٤٥ آتفة البيان عقوبة المخالفة. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أنه « تلغى عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع في كل نص ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر، وفي هذه الأحوال تضاعف عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره عشرة جنيهات وبحد أقصى مقداره مائة جنيه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النص وأنزل بالمحكوم عليه عقوبة

تجاوز المقررة للجريمة التي أثبتتها في حق المحكوم عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
وإذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة
كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون
٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تقضي محكمة
النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

(نقض ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٥ رقم ١٣٦ ص ٦١٧)

١٠- لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان قد نص في
المادة التاسعة والعشرين منه على أنه يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو
يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة
في الجدول رقم ٥ في جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة
بالجدول رقم ٦ ، ولم يستثن الشارع في الجدول رقم ٦ المشار إليه سوى الياف سيقان نبات
القنب الهندي وبذوره المحموسة مما يكفل عدم اثباتها، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلاً
عن تقارير التحليل بمصلحة الطب الشرعي أن ما ضبط مع الطاعن هو أجزاء من سيقان
وأوراق وقسم زهرية وبذور لنبات الحشيش وقد أعطت وصف « ييم ايجايا » وإن معنى
هذه العبارة الأخيرة أن نبات الحشيش موضوع الفحص يحتوي على المادة الفعالة للحشيش
المدرج بالبند ٥٧ من الجدول المرفق بقانون المخدرات المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥
لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم استناداً إلى الدليل الفني يدخل في عداد الجواهر
المخدرة المبينة بالبند ٥٧ من الجدول الأول والبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ المرفق بقانون
المخدرات وهي بهذه المثابة ليست من الفئات المستثناة بالجدول السادس الملحق بالقانون التي
اقتصرت على الياف السيقان والبذور المحموسة مما يكفل عدم اثباتها، ولا وجه للتحديث

فيما خاض فيه الطاعن من جدل بأن البند ٥٧ من الجدول الأول الملحق بقانون المخدرات لا يحظر إحراز وحيازة الحشيش إلا في حالة فصله من النبات سواء بإنتاجه أو تحضيره أو استخراج منه ذلك بأن البند ٥٧ المار ذكره إذ نص على أن يعتبر جوهرًا مخدرًا الحشيش بجميع أنواعه ومسمياته الناتج أو المحضر أو المستخرج من أزهار أو أوراق أو سيقان أو جذور أو راتنج نبات القنب الهندي ذكرًا كان أو أنثى فلا يعني بالضرورة كي يتحقق العقاب على إحراز أو حيازة مخدر الحشيش أن تكون مادة الحشيش منفصلة عن النبات إذ أن هذه التفرقة لا سند لها من القانون والقول بها فيه تخصيص للنص بغير مخصص ومن شأنه إذا أخذ بها أن يؤدي إلى نتيجة غير منطقية وهي أن تخرج من دائرة التجريم كافة صور الحظر المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون المخدرات بالنسبة للنباتات المذكورة في الجدول رقم ٥ ومنها نبات القنب الهندي المحتوي على المادة المخدرة الفعالة المنصوص - عليه في البند الأول من هذا الجدول ، ولا يتصور أن الشارع قد قصد إلى هذه النتيجة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٨٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٤٧ ص ٢٧٨).

مادة (٣٠)

للووزير المختص الترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية بزراعة أي نبات من النباتات المتنوعة زراعتها وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالشروط التي يضعها لذلك.

وللووزير المختص أن يرخص في جلب النباتات الميينة بالجدول رقم (٥) وبذورها، وفي هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثاني والثالث.

الفقه

١- الحالات التي يجوز فيها جلب أوزراعة النباتات المخدرة :

اجاز هذا النص للمعاهد العلمية بعد اذن الوزير المختص ان تقوم بزراعة أي من النباتات المتنوع زراعتها، وذلك للأغراض والبحوث العلمية. واشترط المشرع ان تلتزم تلك المصالح والمعاهد بالقيود التي يضعها لذلك هذا الاذن.

كما اجاز النص للوزير المختص أن يصرح لهذه المعاهد بجلب هذه النباتات أو البذور من الخارج، وان كان استعمال هذا التصريح يلزم هذه المعاهد باتباع القواعد التي نظمها المشرع لجلب الجواهر المخدرة، سواء من حيث الحصول على الترخيص أو كيفية الاستلام من الجمارك، وغيرها من القواعد التي وضعها المشرع والمنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من هذا القانون.

الفصل الثامن

أحكام عامة

مادة (٣١)

يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢، ١٨، ٢٤، ٢٦ لمدة عشر سنوات من تاريخ آخر قيد تم فيها، كما تحفظ الايصالات المنصوص عليها في المواد ١١، ٢٢، ٢٦ والتذاكر الطبية المنصوص عليها في المادة ١٤ للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها.

الفقه

١- المدة التي يجب حفظ دفاتر المخدرات خلالها :

حدد المشرع المدة التي يجب فيها الزام مديري المحال المرخص لها في الاتجار في المواد المخدرة بامساك دفاتر مرقمة ومختومة بعشرة سنوات. وتسرى نفس هذه المدة على مديري الصيدليات، كما تسري على الاطباء ومصانع مستحضرات التجميل التي يدخل في تركيبها جواهر مخدرة نفس هذه المدة.

ويستهدف المشرع من القيود التنظيمية سالفة الذكر تيسير الرقابة على التعامل في الجواهر المخدرة، وضمان عدم اساءة التصرف فيها، أو تسريبها للغير مصرح له بحيازتها.

مادة (٣٢)

للووزير المختص بقرار يصدره ان يعدل في الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها.

الفقه

١- أسلوب حصر المواد المخدرة في التشريع المقارن :

تجرى التشريعات العقابية على الاخذ بأحد سبيلين في بيان ما يعد مادة مخدرة، فتأخذ بعض التشريعات بمبدأ حصر المواد المخدرة في جداول تلحق بنصوص التجريم ، بينما يأخذ البعض الآخر بمبدأ الاقتصار على اطلاق لفظ المخدر دون حصر للمواد التي يصدق عليها، على أن يكون للقاضي السلطة التقديرية في تحديد طبيعة المادة على ضوء ما توفر لديه من تحليلها بمعرفة الخبراء.

وفي مجال المقارنة بين هذين الأسلوبين يرجح الأسلوب الأول وهو حصر المواد المخدرة في جداول تلحق بالقانون على ما عده من الأساليب الأخرى، ويرجع ذلك لتمييز هذا الأسلوب بالوضوح والتحديد ، فهو لا يسمح للمتهم بالدفع بعدم العلم بطبيعة المادة المضبوطة ومدى تأثيرها المخدر، اذ يكفي للعقاب أن يدرك المتهم اسم المادة، ولو جهل فعلاً - أو زعم جهله - بمفعولها^(١). وإن كان هذا الأسلوب ينتقد بأنه قاصر عن استيعاب وحصر كافة أنواع المواد المخدرة، فالأكتشافات العلمية والطبية المتتابعة أدت إلى اكتشاف المزيد من هذه المواد. ولذلك فقد لجأت التشريعات التي تأخذ بهذا الأسلوب صوب الأخذ بمبدأ اعطاء السلطة المختصة حق تعديل هذه الجداول بالحذف أو التغيير أو الإضافة.

٢- أسلوب حصر المواد المخدرة في التشريع المصري :

أخذ المشرع المصري بالأسلوب الأول وهو حصر المواد المخدرة في جداول تلحق

(١) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٩.

بالقانون. ويتفرع عن مسلك المشرع المصري في هذا الصدد أن المواد غير المنصوص عليها في هذه الجداول تخرج عن دائرة التجريم ويصبح التعامل بشأنها مسموحاً به.

وتطبيقاً للمادة ٣٢ من القانون فقد أصدر وزير الصحة قراراً في سنة ١٩٧٦ بالغاء الجدولين رقمي (١) ، (٣) الملحقين بالقانون وإعادة صياغتهما من جديد (٢).

٣- مدى دستورية المادة ٣٢ من قانون المخدرات :

ثار التساؤل عن مدى دستوريه نص المادة ٣٢ من قانون المخدرات ، فذهب رأى في الفقه إلى أن اضافة عقاقير جديدة إلى الجداول الملحقة بالقانون هو تعديل في صلب القانون وانشاء لجرائم جديدة، إذ انه من المتعذر القول بأن اجراء هذه الاضافات عن طريق اصدار قرار وزاري يمكن أن يلتزم مع حكم المادة ١٤٤ من الدستور القائم أو أن يلتزم مع وجود سلطة تشريعية من وظيفتها وحدها أن تصدر أمثال هذه التشريعات الدقيقة الخطيرة.

بينما ذهب رأى آخر الى انه وان كان استعمال الرخصة الواردة في المادة ٣٢ من القانون يتم وفقاً للمادة ٦٦ من الدستور بيد أنه لايجوز غرض الطرف عن ضرورة تحديد اطار هذه الرخصة وحصرها في أدنى درجات التجريم، لأن اطلاقها بغير حدود ينقل سلطة التشريع من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، وفي ذلك اهدار لمبدأ دستوري هام هو مبدأ الفصل بين السلطات ، واذا كان ذلك مرفوضاً بالنسبة للتشريع مطلقاً فإنه مرفوض ومن باب أولى بالنسبة للتجريم والعقاب بصفة خاصة ، إذ لا يقتصر الاعتداء عندئذ على مبدأ الفصل بين السلطات فحسب، وإنما يمتد الاعتداء إلى مبدأ بالغ الخطورة هو مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الذي يعتبر الضمانة الدستورية لحماية حقوق الأفراد وواجباتهم .

وفي رأينا أنه إذا أمكن إجازة مشروعية تفويض وزير الصحة بأضافة مواد مخدرة إلى الجداول الملحقة استناداً إلى المادة ٣٢ من القانون، إلا أن القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ باضافة

(٢) أنظر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ المنشور في الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٩/٥ العدد رقم ٢٠٦.

بعض العقاقير النفسية المسكنة والمهدئة والصادرة من وزير الصحة في هذا الصدد قد خرج عن حدود هذا التفويض، اذ ان ما نص عليه القرار المذكور هو بمثابة جدول جديد ذو نوعية وطبيعة تختلف عن جداول المخدرات وهو ما يخرج عن حدود التفويض التشريعي الممنوح لوزير الصحة بمقتضى نص المادة ٣٢ من القانون ، ويندوا هذا القرار غير دستوري ومتعينا الغاؤه . .

« أحكام النقض »

أحكام النقض

١- من المقرر أنه لا يجوز الغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وإذا كان البين مما جاء بدياجة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ والتي صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ في ٢ مايو ١٩٦٦ بالموافقة عليها أن غايتها قسر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق تلك الغاية وكان البين من استقراء نصوص الاتفاقية وأخصها المادتان الثانية - في دعوتها الدول لبذل غاية جهدها لتطبيق اجراءات الاشراف الممكنة على المواد التي لا تتناولها الاتفاقية والتي قد تستعمل مع ذلك في صنع المخدرات غير المشروع - والفقرة الأخيرة من المادة السادسة والثلاثين فيما نصت عليه من أن «لا تتضمن هذه المادة أي حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي تنص عليها محاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية» فإن هذه الاتفاقية لاتعدو مجرد دعوة إلى الدول بصفتها أشخاص في القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات لأن الاتفاقية لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها، بل لقد حرصت على الافصاح عن عدم اخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية . واذ كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد حولت الوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقه به بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها فإن عدم صدور قرار بشئ من ذلك من بعد العمل بتلك الاتفاقية يعني أن الشارع المصري لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بتلك الجداول.

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٧٠ ص ٣٠١)

٢- وحيث أن المدعي يطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استناداً الى أن المادة الأولى منه تنص على أن تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق احكامه المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به، وبذلك يكون هذا الجدول جزءاً مكملًا للقانون وتصبح له ذات قوته التشريعية. واذا أجازت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقة به، فإنه تكون قد خالفت المادة ٦٦ من الدستور التي تنص على انه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ذلك أن التعديل بإضافة مادة جديدة إلى الجدول يجعل من حيازتها واحرازها والاتجار فيها فعلاً مجرمًا بعد ان كان مباحاً الأمر الذي لايجوز اجراؤه بغير القانون تطبيقاً لهذه القاعدة الدستورية. ويستطرد المدعي إلى أنه لا مجال للقول بأن ما يصدره الوزير المختص من قرارات بتعديل الجداول تعد من اللوائح التفويضية أو التنفيذية التي يجيزها الدستور، لأن التفويض التشريعي الذي نصت عليه المادة ١٠٨ مقصور على رئيس الجمهورية وذلك عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبشروط محددة. كما أن اللوائح التنفيذية للقوانين يجب ألا تتضمن تعديلاً لها طبقاً لما تقضي به المادة ١٤٤ من الدستور. واذا صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٧٦ بتعديل الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استناداً الى المادة ٣٢ منه التي تخالف المادة ٦٦ من الدستور، فإنه يكون بدوره غير دستوري ... وحيث ان المادة ٦٦ من الدستور الحالي تنص في فقرتها الثانية على أنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » وهي قاعدة دستورية وردت بذات العبارة في جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ الذي نص عليها في المادة السادسة منه .

وحيث أنه يبين من الأعمال التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ أن صياغة هذه المادة في المشروع الذي أعدته اللجنة المكلفة بوضعه كانت تقضي بأنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون » فعدلتها اللجنة الاستشارية التشريعية التي نقحت المشروع الي « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » وذلك -وعلى ما جاء بتقريرها- « لأنه لا يصح وضع مبدأ يقرر ان لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون لان العمل جدي في التشريع على أن يتضمن القانون نفسه

« أحكام النقض »

تفويضاً إلى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ في تحديد الجرائم وتقرير العقوبات ، فالأصوب اذن أن يقال لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون .

لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المشرع اذا اورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين، وجب صرفه إلى هذا المعنى في كل نص آخر يردد ذات المصطلح ، وكان الدستور الحالي قد ردد في المادة ٦٦ منه عبارة «بناء على قانون» - الواردة في المادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٣ والتي اصبحت أعماله التحضيرية عن المدلول المقصود بها - في حين انه استعمل عبارة مغايرة في نصوص أخرى اشترط فيها ان يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة «بقانون» مثل التأمين في المادة ٣٥ وانشاء الضرائب وتعديلها في المادة ١١٩، فإن مؤدي ذلك أن المادة ٦٦ من الدستور تميز ان يعهد القانون الي السلطة التنفيذية باصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب ، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يعينها القانون الصادر منها.

لما كان ما تقدم وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد عمل هذه الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وقصر ما نأصه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحقه بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها.. وكانت القرارات التي يصدرها الوزير المختص في هذا الشأن لا تستند في سلطة اصدارها إلى المادة ١٠٨ أو المادة ١٤٤ من الدستور بشأن اللوائح التفويضية أو اللوائح التنفيذية وإنما إلى المادة ٦٦ من الدستور على ما سلف بيانه ، فإن العمل على المادة ٣٢ المشار إليها بعدم الدستورية يكون على غير أساس.

(نقض ٣١ مايو سنة ١٩٨١ طعن رقم ١٥ سنة ١ قضائية دستورية -

مجلة المحكمة الدستورية العليا الجزء الأول بند ٦ ص ١٨٨)

٣- لما كان المشرع في المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد أجاز للوزير المختص ان يعدل بقرار منه في الجداول الملحقه بهذا القانون، وما

كان ذلك منه إلا اعمالا لحكم المادة ٦٦ من الدستور الحالي والمرددة في الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ جواز ان يعهد القانون الي السلطة التنفيذية باصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع في الحدود والشروط التي يعينها القانون الصادر منها. لما كان ذلك، وكان ماناؤه المشرع بالوزير المختص من جواز تعديل الجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات بالحذف أو بالاضافة أو بتغيير النسب فيها إنما كان تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقا لمصالح المجتمع، فإنه يكون متفقا واحكام الدستور ويكون النعي على المادة ٣٢ المشار إليها من القانون المذكور بعدم الدستورية على غير اساس ، ولا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا على الحكم ان هو التفت عنه أو لم يرد عليه، ولا على المحكمة المثار امامها هذا الدفع ان هي استمرت في نظر الدعوي المظروحة عليها دون أن تمنح مبدئه أجلاً للطعن بعدم دستورية تلك المادة سالفة الذكر.

(نقض ٣١ مايو ١٩٨١ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٣٢ رقم ١٠٤ ص ٥٨٦)

٤- لما كانت الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ١٩٦١/٣/٣٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ هي مجرد دعوة من الدول بصفقتهم اشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات، ويبين من الاطلاع على نصوصها انها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها، وقد نصت المادة ٣٦ منها على الاحوال التي تدعو الدول الى تجريمها والعقاب عليها، دون أن تتعرض الي تعريف الجرائم واجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب ، وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية في الدول المنضمة إليها، يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه «لا تتضمن هذه

« أحكام النقض »

المادة أي حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقاً للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية» ومن ثم فإن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية - لما كان ذلك، وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور ما ناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحق بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها، وذلك تقديرًا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغييرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقاً لمصالح المجتمع - وإذ صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مستنداً إلى المادة ٣٢ آنفة الذكر وقد الحق تعديلاً على تعريف المواد المخدرة الواردة بالجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ كان من شأنه اعتبار مادة «التياكوالون» من المواد المخدرة التي جرم المشرع حيازتها. فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الصدد يكون غير سديد لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(نقض ٤ فبراير سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض من ٣٣ رقم ٣٠ ص ١٤٩)

٥- لما كانت المادة التي دين الطاعن بحيازتها تعتبر من المواد المخدرة ومؤتمة طبقاً للقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والجدول رقم ١ الملحق به، وكان من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بنص تشريعي لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع، وكان البين مما جاء بدياجة تلك الاتفاقية من أن غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق تلك الغاية، والبين من استقرار نصوص الاتفاقية وأخصها المادتان الثانية - في دعوتها الدول لبذل غاية جهدها لتطبيق اجراءات الاشراف الممكنة على المواد التي لا تتناولها الاتفاقية والتي قد تستعمل مع ذلك في صنع المخدرات غير

المشروعة، والفقرة الأخيرة من المادة السادسة والثلاثين فيما نصت عليه من أن «لا تتضمن هذه المادة أي حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي تنص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية». لما كان ذلك، فإن هذه الاتفاقية لاتعدو مجرد دعوة إلى الدول بصفتها اشخاص القانون الدولي العام «لأن الاتفاقية لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا- أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها، بل لقد حرصت علي الإفصاح عن عدم اخلال احكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد حولت الوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقه به بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها، ولم يتدخل الوزير بإصدار قرار يعدل فيه هذه الجداول لتصبح متفقة مع الجداول المرفقة بالمعاهدة بما مفاده أن الشارع المصري أراد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بهذه الجداول، وتمشيا مع هذا المنهج اصدر الوزير القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ معدلا ومضيفا إلى جدول المخدرات المرفق بالقانون عقار «ديكسا مينيتامين» المضبوط في الدعوي المطروحة - تحت البند رقم ٥٨، متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون غير سديد.

(نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ طعن رقم ٢٥٠٩ سنة ٥٢ قضائية)

٦- لما كان من المقرر أنه لايجوز الغاء النص التشريعي إلا بتشريع لاحق ينص على الالغاء صراحة أو يشتمل علي نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع، وكانت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ والصادر بالموافقة عليها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦، غايتها قصر استعمال المخدرات على الاغراض الطبية والعلمية وقيام مقاومة ومراقبة دوليين لتحقيقها، وكان البين من استقرار نصوصها أنها لاتعدو مجرد دعوة إلى الدول للقيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات، فهي لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا- أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها، بل حرصت علي الإفصاح عن عدم اخلال احكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية، ولم يشأ الشارع المصري الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بالجداول الملحقه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد العمل بتلك الاتفاقية، بدلالة عدم صدور قرار وزاري طبقا للمادة ٣٢ من

« أحكام النقض »

ذلك القانون بالحذف أو بالاضافة أو بتغيير النسب في المواد المخدرة في تلك الجداول، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يغدو غير سديد.

(نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٨٣ طعن رقم ٦٦١٠ سنة ٥٢ قضائية)

٧- حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان النيابة العامة اتهمت المدعى بانه في يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية أحرز بقصد الاتجار جوهرا « أفبونا » في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، واحالته الى المحاكمة الجنائية في القضية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٩ جنابات مخدرات كرموز (١٠٠٦ لسنة ١٩٨٩) (كلى مخدرات) ، طالبة معاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ / ١ ، ٣٤ / ١ - أ ، ٤٢ / ١ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم ٩ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشار اليه ، وبجلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن المتهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنابات الاسكندرية تأجيل نظر القضية الى جلسة ٣٠ يوليو سنة ١٩٩٠ وصرحت له باتخاذ اجراءات الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فأقام الدعوى الماثلة.

وحيث ان البين من استقراء احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعدم الدستورية ، أنه أدخل تعديلات جوهرية على بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وذلك بأن استعاض عن بعض مواده بنصوص أخرى ، فضلا عن اضافة نصوص جديدة اليه ، واحلال جدول جديد يتضمن تعويضا بالمواد المعتبرة جواهر مخدرة محل الجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار بقانون .

وحيث ان الدفع بعدم الدستورية الذي أثاره المدعي أمام محكمة الموضوع وقدرت جديته قد انصب على أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها ، وكان المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان مناط المصلحة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبولها

ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لا زما للفصل في الطلبات المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكانت الجريمة التي نسبتها النيابة العامة الى المدعى هي احرازه بقصد الاتجار وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا - جوهررا مخدرا « افبونا » فان المصلحة الشخصية والمباشرة للمدعى في الدعوى المائلة انما تنحصر في الطعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها دون غيرها من أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التي لا صلة لها بها ، كتلك المتعلقة بانتاج الجوهر المخدر أو استخراجها أو فصلها أو صنعها أو زرع نباتاتها أو احرازها بقصد التعاطي ، ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى الراهنة بالمواد ٣٤ / ١-أ ، ٤٢ / ١ ، والبند (٩) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشار اليه والمستبدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وذلك دون المواد ١ ، ٢ ، ٧ / ١ التي وان تضمنها قرار الاتهام في الدعوى الموضوعية وكانت متعلقة بالجريمة المنسوبة الى المدعى اقترافها ، الا ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها بالتعديل ، وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليها ، فلا تمتد اليها - في الدعوى المائلة - ولاية المحكمة الدستورية العليا التي لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٩ / ب من قانونها .

وحيث ان المدعى ينعى على النصوص سالفة البيان بطلانها من الناحية الشكلية بقولة ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه أدخلها كتعديل على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي أصدره رئيس الجمهورية اعمالا لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ التي توجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات وفقا لحكمها على مجلس الأمة فور انعقاده لاقرارها أو الاعتراض عليها ، وهو ما لم يتحقق بالنسبة الى ذلك القرار بقانون ، بما يؤدي الى بطلانه ومن ثم بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لبعض أحكامه والذي يدور وجودا وعدما وصحة وبطلانا مع القانون الاصيل ، كما ينعى على النصوص المطعون عليها مخالفتها احكام المواد ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٠٧ من الدستور

« أحكام النقض »

لبطلان تكوين المجلس النيابي الذي أقرها ترتيباً على عدم تنفيذ الأحكام الصادرة من جهة القضاء الإداري بوقف تنفيذ ثم الغاء قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية باعلان نتيجة انتخابات هذا المجلس ، فيما تضمناه من عدم اعلان فوز المحكوم لصالحهم - وعدددهم علي حد قول المدعى خمسة وسبعون ليفقد المجلس بذلك ولايته التشريعية التي افترض الدستور لجواز ممارستها ان يكون عضوية اعضاء المجلس ثابتة وفقاً لاحكامه .

وحيث ان هذه المطاعن جميعها سبق ان تناولتها هذه المحكمة بالنسبة الى النصوص المطعون عليها في الدعوى الماثلة عدا البند رقم (٩) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) والمشار اليه ، واصدرت المحكمة في شأنها حكماً بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٢ قضائية « دستورية » متجهة الى رفضها والى موافقة النصوص المطعون عليها لاحكام الدستور ، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ ديسمبر لسنة ١٩٩١ .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه في الدعوى المقدم بياتها - انما يحوز حجية مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجعته ، ذلك ان الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - انما توجه الى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور ، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء النص التشريعي لاوضاعه الشكلية التي يتطلبها الدستور أو بتوافقه أو بتعارضه مع الاحكام الموضوعية في الدستور منصرفاً فحسب الى الخصوم في الدعوى التي صدر فيها بل متعدياً الى الكافة ومنسحباً الى كل سلطة في الدولة بما يردّها عن التحلّل منه أو مجاوزة مضمونه ، ومتى كان ذلك فان المصلحة في الدعوى الماثلة - في شقها الخاص بالطعن على البند (أ) من الفقرة الاولى من المادة ٣٤ والفقرة الاولى من المادة ٤٢ - تكون قد انتفت ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها في هذا الشق .

وحيث ان البند رقم (٩) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) المشار اليه ينص على أن « الافيون » ويشمل الافيون الحام والافيون الطبي والافيون المحضر بجميع مسمايتهم وكافة

مستحضرات الافيون المدرجة أو غير المدرجة بدساتير الادوية والتي تحتوى على أكثر من ٢٪ من المورفين ومخفضات الافيون في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها ، وكان المدعى ينعى على هذا النص بطلانه بمقولة بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى تضمنته على سند من ان هذا القانون صدر معدلا للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى لم يعرض على مجلس الامة فور انعقاده لاقراره أو الاعتراض عليه ، بالمخالفة للمادة ٥٣ من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ ، وكان ذلك النص قد حل محل النص المقابل له الذى كان يتضمنه القرار بقانون المشار اليه ، وقد عمل بالنص الجديد اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ومن ثم يكون ملغيا لما يقابله من أحكام تضمنها التشريع السابق ، ويقوم مستقلا عنها ، ذلك ان الاصل فى النصوص التشريعية هو سريانها باثر مباشر مالم يلغها المشرع بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض والتشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع ، ومتى كان ذلك وكانت النصوص البديلة التى أحلها المشرع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - ومنها النص المطعون عليه - محل النصوص السابقة عليها - كتنظيم جديد لموضوعها - وهى التى جرى تطبيقها - واعتبارا من تاريخ العمل بها - فى شأن الواقعة الاجرامية المنسوبة الى المدعى ، فان أى عوار يمكن أن يكون قد شاب النصوص الملغاة يظل مقصورا عليها ولا يمتد بالتالى الى النص المطعون عليه فى الدعوى الرهنة ، وذلك أيا كان وجه الرأى فى شأن الآثار التى يربتها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرض التشريعات التى يصدرها رئيس الجمهورية وفقا للمادة ٥٣ منه على مجلس الامة فور انعقاده ، ومن ثم يكون هذا النص فاقدًا سندده.

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٩٢ - الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٢)

قضائية دستورية منشور بالجريدة الرسمية ،

العدد ٢٣ فى ٤ يونية سنة ١٩٩٢)

الفصل التاسع

في العقوبات

(مادة ٣٣) (١)

يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :

(أ) كل من صدر أو جلب جوهرًا مخدرًا قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣).

(ب) كل من انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار.

(ج) كل من زرع نباتًا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو صدره أو جلبه أو حازه أو أحرزه أو اشتراه أو باعه أو سلمه أو نقله أيًا كان طور نموه، وكذلك بدوره، وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيه بأية صورة، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونًا.

(د) كل من قام ولو في الخارج بتأليف عصابة، أو ادارتها أو التداخل في ادارتها أو في تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الاتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطي أو ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة داخل البلاد.

(١) المادة ٣٣ معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وكانت قد عدلت بالقانون رقم ٤٠ لسنة

وتقضى المحكمة فضلاً عن العقوبتين المقررتين للجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة بالتعويض الجمركي المقرر قانوناً.

الفقه

١- تمهيد وتقسيم :

تعتبر هذه الجريمة من أكثر صور جرائم المخدرات خطورة ، ولذلك فقد رصد لها المشرع عقوبة مشددة تصل إلى الاعدام .

وسوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالى :

أولاً : أركان الجريمة :

ثانياً : عقوبة الجريمة :

٢ - (أولاً) أركان الجريمة :

لا تقوم جريمة بغير أركان تشكل بنيانها الرئيسى ، والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ تقوم شأن باقى الجرائم على ركنين مادى ومعنوى .

٣ - الركن المادى :

تتضمن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات أربعة صور تشكل فى مجملها أفعالا تمثل اتصالاً بالمخدر على نحو يؤدي إلى الاضرار بمصالح المجتمع بالإضافة إلى الاضرار بالمصالح الفردية

ونظراً لاختلاف الركن المادى فى كل صورة من صور التجريم فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات لذا فأننا سوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالى :

أ - الركن المادى فى جريمة تصدير أو جلب جوهر مخدر قبل الحصول على الترخيص اللازم (الفقرة الأولى من المادة ٣٣) .

ب - الركن المادى فى جريمة انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدر
و كان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثانية من المادة ٣٣) .

ج - الركن المادى فى جريمة زراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم هـ أو
تصدير الخ .. وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثالثة من المادة ٣٣) .

د - الركن المادى فى جريمة القيام بتأليف عصابة أو ادارتها أو الخ وكان من
اغراضها الاتجار فى الجواهر المخدرة (الفقرة الرابعة من المادة ٣٣) .

٤ - (أ) الركن المادى فى جريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول
على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ (الفقرة الاولى من المادة ٣٣) :

سوف نتناول الركن المادى للصورة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٣
وهى تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣
على النحو التالى :

• الجريمة التامة .

تضمنت المادة ٣٣/ أ النص على صورتى الجلب أو التصدير ، وهما أكثر صور
التعامل فى المواد المخدرة خطورة، إذ أن جلب المواد المخدرة هو المتفد الرئيسى الذى يؤدي إلى
وجود المواد المخدرة فى الاقليم المصرى. كما ان تصدير المواد المخدرة يؤدي إلى تشجيع زراعة
النباتات المخدرة بقصد تصديرها للخارج.

والجلب هو استيراد المادة المخدرة بقصد ادخالها الى اقليم الدولة بأية وسيلة. وتعتبر
جريمة الجلب تامة الوقوع لحظة دخول المواد المخدرة إلى اقليم الدولة البرى أو البحرى أو
الجوى.

واستيراد المواد المخدرة ليس خاضعاً لاشتراطات قانونية معينة بل هو فعل مادى
يتضمن ادخال تلك المواد فى أراضي الجمهورية المصرية بأية كيفية كانت، ولذلك فإن امر

تقديره خاضع لسلطة قاضى الموضوع (٢).

ولا يلزم لوقوع فعل الجلب أن يتجه قصد الجاني الى ترويج المواد المخدرة داخل اقليم الجمهورية، فتمام فعل الجلب يقع حتى لو كانت المواد المخدرة قد ادخلت البلاد بقصد نقلها الى اقليم دولة اخرى.

ولم يشترط المشرع فى فعل الجلب أن تكون المواد المخدرة بصحبة الجاني، فيستوي أن تكون واقعة الجلب قد وقعت بمعرفة الجاني وكان المخدر فى حيازته المادية أو ان تكون قد تمت لحسابه أو لمصلحته ، كما لا يشترط وجود الجاني وقت ارتكاب واقعة الجلب داخل اقليم الدولة (٣).

اما التصدير فهو اخراج المواد المخدرة خارج اقليم الدولة، وتتم الجريمة كاملة بتجاوز المواد المخدرة حدود اقليم الدولة.

* الشروع فى الجريمة .

تقضى المادة ٤٥ عقوبات بأن الشروع هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو نخاب اثره لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه. ويجب التمييز بين فعل الجلب وفعل الشروع فيه.

والشروع فى الجلب غير متصور ، إذ أن وقوع فعل الجلب كاملاً لا يتم إلا بدخول الاقليم المصري، وضبط الجاني خارج الاقليم المصري حال وجود المواد المخدرة بحوزته لا يجعل الجاني خاضعاً لاختصاص القانون الجنائي المصري، إذ لا يمتد سلطان القانون الجنائي خارج اقليم الدولة إلا فى حالات استثنائية حددها المشرع على سبيل الحصر فى المادتين الثانية والثالثة من قانون العقوبات ، وليس من بينها الشروع فى الجلب.

(٢) انظر نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٧ ص ٥٥ .

(٣) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٣ .

*** كمية المخدر محل الجلب أو التصدير .**

ثار التساؤل عما إذا كان يشترط في الجلب أو التصدير توافر كمية معينة للتمييز بين هذين الفعلين وبين حالتي الاحراز أو الحيازة ، فذهب فريق من الفقه الي أن الجلب والتصدير يتمثلان مع الحيازة والاحراز، وان كان هناك من وجه للاختلاف بينهما فهو تخطي الجلب والتصدير بقعة معينة من الحدود ، بينما لا يشترط ذلك في فعلى الحيازة والاحراز، ويترتب على ذلك نتيجة هامة مؤداها ان فعلى الجلب والتصدير يمكن وقوعهما على أي قدر مهما كان ضئيلاً من المادة المخدرة (٤) .

يبد أن جانب كبير من الفقه (٥) يتجه صوب اشتراط ان يكون فعلى الجلب والتصدير بكمية من المخدر تفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي، بحيث لا تقوم جريمة الجلب إلا إذا تحقق لدى الجاني قصد طرح المخدر في الاسواق. وقد تبني قضاء النقض المصري هذا الاتجاه ، وعلى هذا استقرت احكامه (٦).

*** المساهمة في الجريمة .**

تقضي المادة ٣٩ من قانون العقوبات بأن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة اعمال ، فيأتي عمداً عملاً من الاعمال المكونة لها. ولذلك فإن كل من تدخل في تنفيذ جريمة جلب المواد المخدرة مهما كان قدر فعله، طالما أن

(٤) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٥) انظر الدكتورة فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ١٩ ، ص ٢٦ .

— الدكتور ادوار غالي الذهبي : المرجع السابق ، ص ٤١ .

— الدكتور عصام احمد محمد : جرائم المخدرات قضاها وقضاء . ١٩٨٤ ، ص ٨١ .

(٦) انظر نقض ٦ أبريل سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام محكمة النقض س ٢١ رقم ١٣٠ ص ٤٧ . ٥ .

الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل أكثر من شخص متى وجد لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة، وهو ادخال المواد المخدرة الى داخل اقليم الجمهورية بقصد طرحها للتداول، فإن كل من قام بعمل تنفيذي للجريمة أو اسهم فيها يعد مرتكباً للجلب أو للتصدير. أما من لم يتم بدور في تنفيذ عملية الجلب أو التصدير، وإنما اقتصرته مهمته على مجرد الاتفاق أو التحريض أو المساعدة، فإنه يعد شريكاً في الجريمة.

٥ - الركن المادى فى جريمة إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثانية من المادة ٣٣) :

ان الافعال المعاقب عليها فى هذا النص هي الانتاج والاستخراج والفعل والصنع . ويعتبر فعل الانتاج شاملاً لكافة معاني الالفاظ الاخرى، إذ أن خلق المادة المخدرة و ابرازها الى حيز الوجود هو المعنى الذي تتسع له كافة الالفاظ الواردة بالنص.

ولا يهم فى الانتاج أو الصنع أو الاستخراج أو الفصل الوسيلة التي يتم بها الحصول على المادة المخدرة، فيستوى أن يكون ذلك بطريقة يدوية أو آلية، كما يستوى أن تكون المادة أو المواد التي تستخدم للحصول على الجواهر المخدرة من المواد المخدرة بطبيعتها أو من غير المخدرة (٧).

٦- الركن المادى فى جريمة زراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم ٥ أو تصديرها أو جلبها أو حيازتها أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو تسليمها أو نقلها وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثالثة من المادة ٣٣) :

تعتبر زراعة النباتات المخدرة بمثابة اعمال تحضيرية لانتاج المواد المخدرة، ولذلك فإن اعمال قواعد الشروع المنصوص عليها فى قانونى العقوبات والمخدرات لا تكفي لتجريم افعال

(٧) انظر الدكتور ادوار غالى الذهبى : المرجع السابق ، ص ٥٢.

الزراعة إذ انها ليست بدءاً في تنفيذ انتاج المخدر، فاعمال الزراعة قد تستغرق وقتاً طويلاً قبل ان تتم عملية الانتاج، والبدء في التنفيذ الذي يشكل شروعاً معاقباً عليه يجب أن يؤدي حالاً ومباشرة الى ارتكاب الجريمة، وليس هذا شأن افعال الزراعة .

ولذلك فقد رأى المشرع تجريم افعال الزراعة بدءاً من اعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع الى حين النضج والحصاد . كما يمتد النص للعقاب على افعال الجلب أو التصدير أو الحيازة أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو النقل وذلك سواء كان بقصد الاتجار أو اتجر فيه فعلاً بأية صورة، وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانوناً.

وتقع الجريمة تامة بمجرد وقوع فعل الزراعة أو الجلب أو التصدير أو الحيازة أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو النقل .

وتعتبر جريمة زراعة النباتات المخدرة من الجرائم المستمرة، ولذلك فهي تخضع لاحكام هذا النوع من الجرائم في شأن التقادم وسريان القانون الجنائي وحجية الامر المقضي به (٨) .

٧- الركن المادى فى جريمة القيام بتأليف عصابة ولو فى الخارج أو ادارتها أو التداخل فى ادارتها أو فى تنظيمهما أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها وكان من اغراضها الاتجار فى الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطى أو ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ داخل البلاد (الفقرة الرابعة من المادة ٣٣) :

استحدث هذا النص لأول مرة بمقتضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، وقد استهدف المشرع منه استكمال حلقات مكافحة المخدرات وذلك بتجريم افعال العصابات الدولية التي تهدف إلى ادخال المواد المخدرة الى داخل البلاد.

ولم يكن المشرع مبالغاً في مد مظلة التجريم لمعاقبة هذه الفئة، اذ ان انه قد راعي انتقال مركز الثقل في مجال المخدرات من دائرة النشاط الفردي الي دائرة المنظمات الاجرامية التي

(٨) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص . القاهرة ، الطبعة السابعة ، لم يذكر دار النشر ، ١٩٧٥ ، بند ٦٢٥ ، ص ٧٢٣ .

تمتد شبكاتها فى معظم الاحوال الى عديد من الدول فجعل تأليفها والانضمام اليها بأية صورة من الصور التي عددها النص ولو فى خارج البلاد هو محل التأثيم طالما كان من اغراضها ممارسة أي من الانشطة المشار اليها داخل البلاد.

ويتكون الركن المادي فى هذه الجريمة من عدة عناصر يمكن تفصيلها على النحو التالي :

• صور المساهمة الاجرامية .

حدد النص صور المساهمة الجنائية فى افعال تأليف العصابة، أو ادارتها، أو التدخل فى ادارتها أو فى تنظيمها أو الانضمام اليها أو الاشتراك فيها. وفى الحقيقة فإن الافعال الواردة بالنص قد جمعت بين صور المساهمة الاصلية و التبعية . فإدارة العصابة يقصد بها القيام بالدور الرئيسى فى التوجيه والاعداد والتنظيم، وتوزيع الادوار على الشركاء، وتحديد الجرائم المزمع ارتكابها . والتدخل فى ادارة العصابة أو تنظيمها فيقصد به تقديم المساعدة للقيام بأعمال الادارة أو ارتكاب الجرائم، اما الانضمام الى العصابة أو الاشتراك فيها فيقصد به الموافقة على الانخراط ضمن صفوف العصابة للقيام بالاعمال المستهدفة منها.

• اغراض التنظيم الاجرامى .

حدد النص على سبيل الحصر الاغراض المستهدفة من التشكيل العصابى، وهى الاتجار فى المواد المخدرة أو تقديمها للتعاطى، أو ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ داخل البلاد وهى جرائم جلب المخدرات أو تصديرها أو انتاجها أو استخراجها أو فصلها أو صنعها أو زراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون أو تصدير هذه النباتات أو جلبها أو حيازتها أو احرازها أو ثرائها أو بيعها أو تسليمها أو نقلها وكذلك بذور هذه النباتات إذا كان بقصد الاتجار أو اتجر فيه بالفعل بأية صورة فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً.

ولم يشترط المشرع وقوع أي من هذه الجرائم داخل مصر أو خارجها، وإنما اكتفى

المشرع بأن تكون هذه الجرائم من بين الأغراض التي تستهدف العصابة الوصول إليها حتى لو لم تبدأ في تنفيذها بعد.

= امتداد قانون العقوبات خارج الاقليم .

ان مبدأ اقليمية النص الجنائي لا يكفي وحدة لحماية مصالح الدولة، وذلك لأن بعض الجرائم قد يقع خارج اقليم الدولة ومع ذلك ينال من مصالحها الجوهرية، وقد يهدد كيانها ذاته. ولذلك فقد اقتضى الامر أن تأخذ الدولة -الى جانب مبدأ اقليمية - بمبدأ ثانوي يكمله هو مبدأ عينية نص قانون العقوبات ومقتضاه ان يمتد نطاق تطبيق قانون العقوبات الى خارج اقليم الدولة ليسري على الجرائم التي ترتكب في الخارج إذا كانت تنال من مصالح الدولة الاساسية. ولايهم شخصية الجاني أو مكان وقوع الفعل، فيستوى أن يكون الجاني مصرياً أو اجنبياً، مقيماً في مصر أو خارجها، ولايهم ان يكون الفعل معاقباً عليه أو غير معاقب عليه في مكان وقوعه^(٩).

وتطبيقاً لذلك فقد خرج المشرع في المادة ٣٣/د على مبدأ اقليمية فجرم الافعال الواردة في النص سالف الذكر وذلك على سبيل الاستثناء تطبيقاً لمبدأ عينية النص الجنائي^(١٠).

(٩) انظر مؤلفنا عنوانه الحماية الجنائية لاسرار الدولة (دراسة تحليلية تطبيقية للجرائم الخيانة والتجسس في التشريع المصري والمقارن) القاهرة، ١٩٩١، الطبعة الأولى، ص ٥٣٦ وما بعدها.

(١٠) انظر مناقشات مجلس الشعب للمادة ٣٣/د من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . اصندار مجلس الشعب ، ١٩٨٩، صفحة ٤٤٠ وما بعدها.

٨ - الركن المعنوي :

ان كافة الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون المخدرات تتخذ صورة الجنائيات ، ومن ثم فإنها - شأن جميع الجنائيات - جرائم عمدية ، ووفقا للقاعدة العامة فإن المشرع يكتفي فيها - بالاضافة إلى قيام الركن المادي - بتوافر القصد العام ، الا في بعض جرائم خاصة يرى فيها اشتراط توافر القصد الخاص بالاضافة الى ذلك .

٩ - القصد العام :

يقوم القصد العام على توافر عنصري العلم والارادة، فيجب ان تنصرف ارادة الجاني صوب مقارفة النشاط الاجرامي مع العلم بعناصر الجريمة ومن ذلك ان المادة المضبوطة من المواد المخدرة المحظورة قانوناً . والعلم بأن الفعل مجرم علم مفترض لاسبيل الي نفيه بحسب الاصل، اما العلم بكنه المادة المخدرة فهو غير مفترض، ولذلك يجب على المحكمة ان تدلل عليه في اسباب الحكم من واقع اوراق الدعوى.

ولا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن علم المتهم بأن ما يحوزة مخدر، بل يكفي ان يتضح استظهار الحكم للعلم من مدوناته، والمطلوب من حكم الادانة ان يثبت - علي أي نحو يراه - توافر القصد المطلوب في حق الجاني توافراً فعلياً، فلا يصح افتراضه افتراضاً قد لا يتعلق والحقيقة في واقعة الدعوى .

اما اذا دفع الجاني بانتفاء العمد المطلوب لديه لقيام الجريمة فإنه يجب على المحكمة ان تحقق هذا الدفع لأنه يعتبر دفعاً جوهرياً منصباً على نفي توافر ركن في الجريمة لا تتحقق بدونه، ويكون بالتالي مؤثراً في مصير الدعوى، ولذلك يتعين على المحكمة اما أن تأخذ به ان كان له سند من الاوراق، أو ترد عليه باسباب صحيحة سائغة مستمدة من وقائع واوراق الدعوى .

كما ينفي المسؤولية عن الواقعة توافر الاكراه المادي أو حالة الضرورة إذا توافرت اركانها، ولا يعد من الضرورة في شئ حاجة المتهم إلى تعاطي المخدر اشباعاً لشهوة الادمان

لدية، لأن هذا هو ما قصد الشارع حظرة بالتشريع .

وقد استقر قضاء النقض على ان صغر السن وحده لا يبعد اكراها، فلا يجوز لمتهم قاصر ان يعتذر عن جريمة ارتكبتها بأنه كان مكرها علي ارتكابها بأمر والده (١١). ولا يعفي من المسؤولية من كان صغير السن واشترك في جريمة احراز مواد مخدرة مع متهم آخر من أهله هو مقيم معه ومحتاج اليه، ذلك لأنه ليس في صغر السن واقامته مع المتهم الآخر وحاجته اليه ما يجعل حياته في خطر جسيم لو لم يشترك مع هذا المتهم في احرازه المواد المخدرة (١٢).

١٠ - الباعث علي ارتكاب الجريمة .

إن الباعث هو ما يختلج الجاني من شعور واحساس مما قد يحمله علي ارتكاب الجريمة فقد يكون سبب ارتكاب الجريمة ، هو الفقر والحاجة الي المال أو قد يكون بسبب الحصول علي خاصية التخدير من أجل الهروب من واقع الحياة الي خيالات الوهم أو قد يكون الدافع هو الانتقام. والاصل أن لا يعتبر الباعث من عناصر القصد الجنائي (١٣).

(١١) انظر نقض ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٣٢١ ص ٤١٤ .

(١٢) نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ رقم ٣٤٤ ص ٣٩١ .

— كما قضت محكمة النقض برفض دفاع الزوجة أو البنت بأنها اخفت المادة المخدرة بعلة عدم إمكانها الخروج عن طاعة زوجها أو أبيها.

— انظر نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ٥ ص ٧٢ .

(١٣) انظر الدكتور محمود نجيب حسني : النظرية العامة للقصد الجنائي «دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوي في الجرائم العمدية» . دار النهضة العربية، ١٩٧٨، بند ٦٢ ، ص ٢٠٤ وما بعدها.

— وانظر نقض ١٨ يناير سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٢ ص ٦٥ .

وتأسيساً على ذلك فإن المشرع لم يتطلب توافر باعث معين دون غيره كركن مطلوب للتجريم في قضايا المخدرات، وإن كان للباعث أثره في تقدير العقوبة في حدود النص المطبق. ولذلك فقد حكم بأن الجريمة تقع ممن أحرز المادة المخدرة مع علمه بطبيعتها ولو كان الباعث على ذلك هو الرغبة في دخول السجن لخلاف بينه وبين والديه ولا تصح تبرئته بزعم أنه لم يتوافر لديه أي قصد إجرامي لأن القانون إنما أراد أن يعاقب على الاحراز مهما كانت وسيلته أو سببه أو مصدره أو الغاية منه ما لم يكن بترخيص قانوني (١٤).

كذلك تقع الجريمة من الزوجة التي ضبطت وهي تحاول اخفاء المادة المخدرة التي يحرزها زوجها ولو كان باعثها على ذلك دفع التهمة عنه (١٥).

١١ - القصد الخاص :

ان الاصل انه يكفي في جميع الجنايات توافر القصد العام بشقيه العلم والارادة، بيد أن المشرع قد اشترط توافر قيام القصد الخاص في بعض الجنايات ، ويترتب على توافره تقرير عقوبة اشد أو أخف من تلك المقررة في حالة الاقتصار على القصد العام .

١٢ - قصد الاتجار :

يختلف الفقه المصري في شأن تفسير معنى قصد الاتجار ، فذهب البعض صوب توافر قصد الاتجار إذا كان الجاني قد اتجهت ارادته وقت مقارفة الركن المادي للجريمة الي الاتجار في المادة المخدرة ولو لم يتجر فيها فعلاً، أي أن يقوم الجاني لحسابه الخاص بعمليات بيع متعددة للمخدر متتوياً جعلها حرفة معتادة له.

وتأسيساً على ذلك فإنه لا يكفي لتوافر قصد الاتجار أن تتوافر لدى الجاني ارادة تحقيق

(١٤) نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٠٨ ص ٣٧٨.

(١٥) نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٢٨ ص ٢٧٥.

الربح أو الحصول على منفعة فقط، وذلك لأن الاتجاه إلى الربح يتوافر في كل عمليات التعامل في المخدر، فإذا أخذ بهذا المعنى كانت كل حالات التعامل في المخدر بمقابل حيازة أو احتراز بقصد الاتجار الأمر الذي يتعارض مع قصد المشرع، ولذلك يجب على القاضي للقول بتوافر قصد الاتجار أن يثبت اتجاه الإرادة المتهمة إلى اتخاذ الفعل حرفة معتادة له، فلا يكفي إثبات استهداف الكسب المادي فقط (١٦).

كما ذهب البعض الآخر إلى أن قصد الاتجار يتوافر إذا كان تقديم المخدر للغير بمقابل، سواء كان هذا المقابل نقداً أو عيناً أو منفعة، وللتدليل على ذلك فإن قانون المخدرات قد ميز بين نوعين من التصرفات في المواد المخدرة، الأول وهو التصرف فيها بقصد الاتجار والثاني هو تقديمها للتعاطي بغير مقابل، ولم يرد ضمن نصوص القانون تقديم المواد المخدرة بمقابل، وهذا يدل على أن التقديم للتعاطي بمقابل يدخل في عموم الاتجار الذي يعنيه المشرع، فلو كان المشرع يعتبر التصرف في المادة المخدرة بمقابل غير مندرج ضمن قصد الاتجار لنظم ذلك تشريعياً (١٧).

هذا وقد أخذت محكمة النقض بالرأي الثاني إذ أكدت أن قصد الاتجار يتوافر ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في المواد المخدرة حرفة له، إذ لم يجعل القانون الاحتراف ركناً من أركان الجريمة (١٨).

وتوافر قصد الاتجار مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير تعقيب

(١٦) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٤٨ ، ص ٦٩ .

— الدكتورة فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ٥٦ ، ص ٦٦ .

(١٧) انظر الدكتور ادوار غالي الذهبي : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(١٨) انظر نقض ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٢١ رقم ٢٣٣ ص ٩٨٠ .

عليه طالما كان استخلاصه لثبوت قصد الاتجار استخلاصاً سائغاً، اما لو كان الحكم لم يمحض ظروف وقرائن الدعوى ويتحدث عنهما بما يصلح لاقامة قضائه ويمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها في هذا الخصوص فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه.

ويكون استخلاص القصد الخاص سائغاً إذا ضبط مخدر الحشيش وهو مجزأ الى اجزاء عديدة وضبطت اداة قطع كسكين أو مطواة وعليها آثار لتقطيع المادة المخدرة ، وادوات الوزن الخاصة بالمخدر المضبوط ، وذلك ما لم يقدّم المتهم دليله على انتفاء هذا القصد. كما يمكن ان يستدل قاضي الموضوع على توافر قصد الاتجار من التحريات على المتهم أو صحيفة سوابقه اذا كان قد سبق ضبطه في قضايا اتجار في المواد المخدرة وان قصده قد اتجه الى الاتجار في المواد المخدرة ، وعلى العموم فإن للمحكمة ان تستند استدلالها وتقيم قضاءها من عناصر وظروف الدعوى.

١٣ - (ثانياً) العقوبات :

(ثانياً) جاءت خطة الشارع في تحديد العقوبات المقررة في الفصل التاسع من قانون المخدرات في المواد من ٣٣ الى ٥٢ محددة عقوبة معينة لكل جريمة أو مجموعة من الجرائم، بحيث يتدرج الشارع في تحديد العقوبات من اقصى عقوبة وهي الاعدام المقررة في المادة ٣٣ الى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر لكل من ارتكب اية مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له في المادة ٤٥ من القانون.

وقد رصد المشرع عقوبة الاعدام والغرامة التي لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسمائة الف جنيه للجرائم المنصوص عليها في الفقرات أ، ب، ج، د من المادة ٣٣ من القانون (١٩).

(١٩) نصت المادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية على انه لا يجوز الحكم بعقوبة الاعدام إلا باجماع اراء اعضاء المحكمة، ويجب على المحكمة قبل ان تصدر هذا الحكم ان تستطلع رأي =مفتي الجمهورية، وذلك بإرسال اوراق القضية إليه فإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ ارسال القضية إليه جاز للمحكمة ان تحكم في الدعوى .

« الفقه »

وقد اجاز المشرع في المادتين ١٧ من قانون العقوبات و ٣٦ من قانون مكافحة المخدرات النزول من عقوبة الاعدام الى العقوبة التالية لها مباشرة وهي عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وذلك إذا ما اقتضت رأفة القضاة ذلك.

ولا تدخل عقوبة الغرامة الواجب تطبيقها ضمن العقوبات التي يجوز تبديلها الى العقوبة الاقل ، فيتعين الحكم بها والتزام الحدين الاقصى والادنى لها حسبما جاء ذلك بالنص.

أحكام النقض

أولا - جلب أو تصدير الجواهر المخدرة :

١- جلب المخدر معناه استيراده ، وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشئ المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي، ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس، يدل على ذلك منحي التشريع نفسه وسياسته في التدرج بالعقوبة على قدر جسامة الفعل ووضع كلمة الجلب في مقابل كلمة التصدير في ذات النص ، فضلاً عن نصوص الاتفاقات الدولية التي انضمت اليها مصر قياما منها بواجبها نحو المجتمع الدولي في القضاء على تداول المواد المخدرة وانتشارها. ولا يعقل أن مجرد تجاوز الخط الجمركي بالمخدر يسبغ على فعل الحيازة أو الاحراز معنى زائد عن طبيعته، إلا أن يكون تهريفاً لا جلباً، إذ أن الجلب أمر مستقل بذاته، ولكن تجاوز الخط الجمركي بالسلعة الواجبة المنع أو موضوع الرسم شرط لتحقيقه. وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول باعتبار الفعل جلباً ولو تحقق فيه قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والاحالة لقصوره عن استظهار هذا القصد الذي تدل عليه شواهد الحال .

(نقض ٦ ابريل سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام

محكمة النقض م ٢١ رقم ١٣٠ ص ٥٤٧)

٢- ان المشرع إذ عاقب على جلب المواد المخدرة فقد دل على ان المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ، ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس، سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره، حتى تجاوز بفعله الخط الجمركي، قصداً من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي، وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الي بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه علي استقلال ، إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي، أو

« احكام النقص »

دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له. يدل على ذلك فرق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه على الجلب بالاشارة الى القصد منه، بعكس ما استته في الحيازة أو الاحراز، لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل، مما يبتزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور، ولا كذلك حيازة المخدر أو رحراره .

ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المخدر المجلوب اثنتان وخمسون طربة من الخشيش ضبطت في جيوب سرية لحقائب اعدت من قبل خصيصا لنقله، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل، ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملايس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتفائه - مادام مستفاداً بدلالة الاقتضاء من تقريره واستدلالة .

(نقض ١١ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٦٨ ص ٧١٣)

٣- لما كان الحكم قد اثبت ان الكمية المضبوطة تزن كيلو جراما وستين جراما، وانتهى الي أن المحكمة تعتقد في يقين جازم أن الطاعن اقبل الى الديار المصرية جالبا معه المخدر بقصد طرحه للتداول، ودلل على ذلك بأدلة مؤدية تكفي لحمل قضائه ، فان ما يشيره الطاعن في شأن القصد من الجلب والتدليل على ذلك بمقدار المضبوط من المخدر لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعيا لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٣٥ ص ١٠٥٢)

٤- ان جلب المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود الي داخل أراضي الجمهورية ، فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمنا على

عنصر الحيازة إلى جانب دلالته الظاهرة عليها.

(نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٢٩ ص ١٢٦)

٥ - من المقرر ان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي. وهذا المعنى يلايس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملايساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب ان المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالاشارة الى القصد منه بعكس ما استته في الحيازة او الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر او احرازه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المخدر المجلوب ٤٤٩ جراما من مادة الأفيون اخفاها الطاعن في امبولات داخل مكان حساس من جسمه فان ما اثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التداول.

(نقض ٧ ابريل سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٨٢ ص ٣٧٨)

٦- ان جلب المخدر - في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان - يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الي

« احكام النقض »

المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي. على خلاف الاحكام المنظمة لذلك في القانون وهو مالم يخطئ الحكم في تقريره - ومن ثم لا محل للنعي عليه بعدم استظهار قصد الاتجار، اذ الجلب بطبيعته - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصور فلا يلزم الحكم ان يتحدث عن القصد إلا اذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملاساتها يشهد له بذلك.

(نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٧٢ ص ٧٥٧)

٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجنايتي الاشتراك في الاتفاق الجنائي وجلب المواد المخدرة وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليها عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الاشد التي اثبتتها في حقها، فانه لا جدوى للطاعنة مما تثيره تعييبا لحكم في شأن جريمة الاشتراك في الاتفاق الجنائي.

(نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٧٦ ص ٧٧٤)

٨- لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب الجوهر المخدر اثني دان الطاعن بها وأقام على ثبوتها في حقه ادلة من شأنها أن تؤدي الي ما رتب عليها، فلا عليه - من بعد- أن هو لم يعرض للتحديث عن قصده من هذا الجلب، لما هو مقرر - من أن الجلب - في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي يحكم واقعة الدعوى، إنما يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الي المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي علي خلاف الاحكام المنظمة لذلك في هذا القانون - وهو مالم يخطئ الحكم تقريره - اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور. ولا يلزم الحكم بالتحديث عن

القصد إلا اذا كان الجوهر المخدر المقول بجلبه لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك.

(نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ٢١١ ص ٩٢٩)

٩- لما كان الحكم قد أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين الثاني والثالث قاما - بناء على تكليف من رئيس البحارة الطاعن الأول - بفض محتويات الاجولة العشرين التي نقلها من المركب الاجنبي إلى ظهر السفينة ووضعها اكياس النايلون المعبأ بالأفيون . التي كانت بداخل تلك الاجولة - بواقع اربعين كيسا في الجوال الواحد. وفي مكان خفي بجسم السفينة. عبارة عن حاجز مفرغ صنع بين حجرة الماكينة وحجرة الثلاثجة له فتحة في جدار هذه الحجرة لها غطاء يثبت بطريق الحشر ولا يظهر للعيان، وقد ادخلا كميات الافيون من الفتحة واحكما تركيب الغطاء بحيث لم يمكن الاهتداء اليها إلا بعد قيام رجال حرس السواحل بتفتيش السفينة بحثا عنها قرابة ثلاث ساعات وبعد شروعه في كسر اجزاء من جدار الثلاثجة. ثم استخلص الحكم - من واقع ادلة الثبوت في الدعوى - توافر اركان الجريمة في حق الطاعنين بقوله واذ يثبت من ادلة الثبوت سالفة الاشارة اليها اشتراكهما في تفريغ المخدرات من حمولتها ونقلها الي الخبأ السري بالثلاثجة فهو يفصح عن فعل من جانبهم يسهم بداته في اتمام عملية جلب المخدر بمدلولها القانوني ، لما كان ذلك، وكان هذا الذي ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيا في الدلالة على توافر علم الطاعنين بكثرة الجوهر المخدر المضبوط الذي استخرجاه بأكياسه من الاجولة التي نقلها من المركب الاجنبي، واخفياه في مخبأ سري بالسفينة - توافراً فعلياً- بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي. فإن الحكم يكون برأ من قالة القصور في التسبب التي يرميه بها الطاعن .

(نقض ٨ مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

« احكام النقض »

محكمة النقض س ٢٨ رقم ١١٧ ص ٥٥٦)

١٠- من المقرر ان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل علي أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصدا من الشارع الي القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي. وهذا المعنى يلايس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الي بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه علي استقلال إلا إذا كان الجوهر المخدر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له. يدل علي ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب ان المشرع نفسه لم يقرن نصه علي الجلب بالاشارة الي القصد منه بعكس ما استته في الحيازة أو الاحراز لان ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصود ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه .

(نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ١٣٢ ص ٦٢٦)

١١- من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة جلب الجوهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل علي علم الجاني بأن ما يحرزه هو من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانونا، واذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالثلاجة المضبوطة وان آخر سلمها اليه بمحتوياتها. فانه كان يتعين علي الحكم المطعون فيه ان يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة اما استناده إلى مجرد ضبط الثلاجة معه وبها لفافة المخدر مخبأة فيها وردة علي دفاعه في هذا الشأن بقول مرسل بأن علمه بأن ما يحرزه مخدر ثابت في حقه من ظروف الدعوى وملايساتها ومن طريقة اخفاء المخدر بالثلاجة المضبوطة فان فيه انشاء لقرينة قانونية مبنياها افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته وهو ما

لا يمكن اقراره قانوناً مادام ان القصد الجنائي من اركان جريمة يجب ان يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً، لما كان ذلك فان منحى الطاعن يكون في محله.

(نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٦٢ ص ٧٧٠)

١٢- وكان من المقرر ان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه علي تصدير المواد المخدرة فقد دلل علي ان المراد بتصدير المخدر هو تصديره بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس شأنه في ذلك شأن المستقر عليه في جلب المخدر - سواء أكان المصدر قد صدره لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع الي القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي - وهذا المعنى يلائس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الي بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه استقلالاً إلا إذا كان الجوهر المصدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملابساتها يشهد له، يدل علي ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ التصدير أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على التصدير بالإشارة الي القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ التصدير بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المصدر يزن ١,٩٥٠ كيلو جراماً من الحشيش وقد اخفاه الطاعن في حقيبة داخل صندوق اسفل كمية من البسكويت فإن ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم من التدليل على توافر جريمة التصدير في حق الطاعن يكون كافياً وصحيحاً ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد من قاله القصور في التسبب غير سليم.

(نقض ٩ فبراير ١٩٨٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ٢٦ ص ١٣١)

« احكام النقض »

١٣- من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه علي جلب المواد المخدرة فقد دل علي أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الي بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه علي استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملايساتها يشهد له، يدل علي ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه علي الجلب بالاشارة الي القصد منه بعكس ما استته في الحياة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتزده عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه.

(نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ١٦ ص ١١٧)

١٤ - ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أذ دانه بجريمة جلب مخدر قد شابه إخلال بحق الدفاع ، ذلك فانه على الرغم من تمسك المدافع عنه بعدم إمكان مقارفته لفعل الجلب ، عن طريق ابتلاع المخدر ، بسبب مرضه بقرحة مزمنة في المعدة وطلبه - تحقيقا لهذا الدفاع - عرضه على الطبيب الشرعى ، إلا أن الحكم أعرض عن ذلك ورد عليه بما لا يصلح رداً ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن جلب إلى داخل الجمهورية عقار الهروين ملفوفاً داخل ١٦٤ كرة صغيرة مطاطية وأنه قام بابتلاع هذه الكرات ليلة سفره وحضوره صباح يوم ١٨ / ٥ / ١٩٩٠ إلى القاهرة حيث قام بإنزاله من جوفه ، وبعد أن ساق الأدلة التي عول عليها ، نوه إلى دفاع الطاعن ورد عليه بقوله : «

وحيث أنه بالنسبة لطلب محامى المتهم ندب أحد الأطباء الشرعيين لتوضيح إمكانية ابتلاع المتهم للكرات المطاطية التى تحوى عقار الهيروين المضبوط فإن المحكمة تشير فى هذا الشأن إلى أنها وبعد أن أطمأنت تماماً إلى الاعتراف الوارد على لسان المتهم فى التحقيقات وذلك التفصيل الذى حواه ذلك الاعتراف فإنها تخلص إلى اطمئنانها إلى حدوث الواقعة على النحو الذى قال به المتهم ومن ثم فإنها تلقت عن أجابة المحامى لمثل هذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها . لما كان ذلك ، كان الحكم المطعون فيه قد ذهب - لما أورده على البيان المتقدم - إلى عدم إجابة الطاعن إلى طلب عرضه على الطبيب الشرعى ودون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٩٣ طعن رقم ١٠٣٩٠ سنة ٦١ قضائية) .

ثانياً - زراعة النباتات المخدرة بقصد الاتجار :

١- ان رد الحكم على دفاع الطاعن الذى رده فى طعنه ، بأن النباتات التى تموهدت وسط زراعة الطاعن وجدت فى خطوط منتظمة داخل زراعة البصل وفى خطوط متوازية ولا يتخللها نبات آخر مما يدل على أنها زرعت بمهارة واتقان، ويبد خبير بزراعتها وأثبت الحكم فى معرض الرد على الدفاع ان المحكمة فضت احراز هذه النباتات بالجلسة وفى حضور هيئة الدفاع عن المتهمين فتبين أن الاشجار جميعها من نوع واحد وليس بينها ثمة خلاف ولا محل بعد ذلك لارسال النباتات جميعها للتحليل خصوصاً وأن ما ارسل منها للمعمل الكيماوي كان قدرا كافيا وثبت من تحليله انه لنبات الحشيش، لما كان ذلك وكان ما اثبته الحكم من وصف هذه النباتات وأنها كلها متشابهة لم يختلط بها غيرها من الزراعات الاخرى وأنها زرعت صفوفاً مستوية فى خطوط محاذية لزراعة البصل ، ما اثبته الحكم من ذلك يفيد أن المحكمة اطرحت طلب الدفاع تعيين اخصائي للبت فيما أثاره من اختلاط تلك البلور المحظور زراعتها بغيرها مادامت قد اقتنعت بالدليل المادي الذى ثبت لديها من أن

« احكام النقض »

زراعة نبات الحشيش انما كانت مستقلة عما عداها من زرع يجاورها وخالصة من شائبة الاختلاط به ، وهي لا تلزم بعد ذلك ان ترد ردا صريحا في حكمها عن طلب الدفاع ، لما كان ذلك .. وكان الجدول رقم ٥ .. قد ذكر بين النباتات الممنوع زراعتها نبات الحشيش ، وكان الحكم قد أثبت ان زراعة نبات الحشيش المضبوطة كانت نامية وفي خطوط منتظمة وأن عدد أشجارها المضبوطة قد بلغ ٤٣٥٠ شجرة كلها من نوع واحد ، وكان القصد الجنائي في هذه الجريمة يكفي أن تكون الزراعة بقصد الانتاج - في ظل المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - وكان هذا القصد من المسائل المتعلقة بالموضوع ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون علي حق اذا هي استنتجت من وقائع الدعوي ومن الأدلة والقرائن التي استخلصتها أن المتهم (الطاعن) هو الزارع لما زرع سواء في ذلك الزراعة المباحة والزراعة المحرمة وأنه لم يكن ذلك الا منتويا انتاج مخدر الحشيش الذي حرم القانون انتاجه وتكون فيما انتهت اليه من ادانته علي فعلته قد طبقت القانون تطبيقا سليماً ،

(نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٨٤ ص ٣٠٢)

٢- ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله «ان ضابط مباحث .. علم من مصدر سري تأيد لديه من التحريات التي اجراها بأن .. والد المتهم قام بزراعة نبات القنب الهندي -الحشيش- في أرض له بناحية .. فاستأذن النيابة في تفتيش .. والملاينة التي يعمل فيها ، وفي تفتيش وضبط زراعة القنب المذكورة فأذنت ، وخف يوم الحادث الي الناحية سالفة الذكر وعلى رأس قوة لتنفيذ هذا الاذن ، وهنالك فتش شخص .. والملاينة فلم يعثر معه أو فيها علي شيء وطلب من المذكور ارشاده عن زراعته قطنه فأرشده عن محل الحادث وبالبحث فيه مع .. وجدا به ست عشرة شجرة من نبات الحشيش تكاد تكون كاملة النمو في ثلاث مناطق ، وقد أنكر .. زرعه أو علمه بهذه الشجيرات ، وتقدم ولده المتهم (الطاعن) مقرا بأنه يقوم بزراعة القطن واعترف بزراعته لنبات الحشيش . وحيث ان الدفاع عن الطاعن طلب بجلسة المحاكمة اعتبار حيازة نبات الحشيش -على فرض ثبوتها

علي الطاعن - لم تكن الا بقصد التعاطي لا الاتجار، لأن التحقيقات لم تسفر عن قصد الاتجار عند الطاعن، ولكن المحكمة دأته بالعقوبة المغلظة المقررة للاتجار دون ان تعرض لدفاعه وترد عليه، وحيث انه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه ان عدد شجيرات الحشيش التي زرعها الطاعن ضئيلة ، وكان ما أورده من عناصر وادلة يفيد بذاته في توفر الحيازة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي مما كان يوجب علي المحكمة تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة ٣٣ فإنه يتعين تصحيح الحكم بمعاينة الطاعن علي مقتضي المادة المذكورة .

(نقض ١١ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١٠ رقم ١١٤ ص ٥٢٢)

٣- عبارة « في أي طور من اطوار نموها» التي تشير الي النباتات المذكورة في الفقرة (و) من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لا تعني ضرورة وجود النبات قائما وملتصقا بالارض دون وجوده جافا ومنفصلا عنها - اذ ان هذه التفرقة لا سند لها من القانون والقول بها فيه تخصيص للنص بغير مخصص ، ومن شأنه اذا أخذ بها أن تؤدي الي نتيجة غير منطقية وهي أن يخرج من دائرة التجريم حصد شجيرات النبات وتخفيفها - مع ان هذه مرحلة لازمة لاستخراج جوهر المخدر، ولا يتصور ان الشارع قد قصد الي هذه النتيجة.

(نقض ٢٧ يولية سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ رقم ١١٦ ص ٦١٠)

٤- الاصل في الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثني منها بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الاحوال. ولما كانت جريمة زراعة واحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار التي دين بها الطاعن يشملها استثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات.

(نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

« احكام النقض »

محكمة النقض س ٢٣ رقم ١٩١ ص ٨٤٤)

هـ- لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومعاينة النيابة وتقرير المعامل الكيماوية، عرض لدفاعه القائم علي جهله بكنه نيات الخشخاش المزروع بحقله واطرحه بقوله : « وحيث انه بالنسبة لقالة الدفاع انه ليس من دليل علي أن المتهم هو الذي زرع نبات الخشخاش المضبوط فمردود بما هو ثابت في التحقيقات من أقوال جيران المتهم في الحقل مكان الحادث ومن اقرار المتهم نفسه في التحقيقات ايضا انه هو الذي قام بزراعة تلك الأرض ولا يشاركه أحد في ذلك، ولا ينال من ذلك ما قرره المتهم من أنه رأي ذلك النبات - يقصد نبات الخشخاش - ناميا في الأرض دون أن يعرف كنهه وكان يطعمه لماشيته، وهو أمر بعيد عن التصديق العقلي ازاء ما تم ضبطه من نباتات الخشخاش الكثيرة تنتشر في زراعة الترمس البالغ مساحتها حوالي أربعة افدنه فضلا عن ان المتهم علي ما قرره في التحقيقات يمتنع حرفة الفلاحة ومن ثم لم يكن سائغا فيه القول بعدم معرفة ذلك النبات الا أن يكون هو الذي زرعه علي ما استقر في وجدان المحكمة واطمأنانها ، ، لما كان ذلك وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة علي بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج. وكان من المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية ان يكون صريحا ودالا مباشرة علي الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج علي المقدمات. فإن ما أورده الحكم - علي النحو المتقدم بيانه - يؤدي الي ما رتب عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون.

(نقض ٦ فبراير سنة ١٩٧٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٤٦ ص ٢٠٦)

٦- لما كان ذلك وكان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها، كما ان القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة انما هو علم الحائز بان المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة في الاصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات او المادة المضبوطة اذا كان ما اوردته في حكمها كافياً في الدالة علي ان المتهم كان يعلم بان ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحوزه مخدر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفي علمه بكنهه النبات المضبوط ورد عليه بقوله : « كما انه زعم ان المتهمين الثاني والثالث - المحكوم عليهما غيايبا - أو هما ان النبات لكراوية افرنجي ولقد ثبت من اقوال المختصين بالزراعة انه يوجد خلاف كبير بين نبات الافيون ونبات الكراوية وانه لا يوجد في الزراعة شئ يسمى كراوية افرنجي مما يقطع بعلم المتهم بأن النبات المتزرع هو نبات الخشخاش المنتج للافيون وخاصة انه قام بزراعته وسط الارض المملوكة له والواضع يده عليها واحاطها من الخارج بزراعة الفول ثم زراعة البرسيم ، واذ كان ما اورده الحكم ردا علي دفاع الطاعن بسوغ اطراحه له وبكفي في الدالة علي علم الطاعن بكنهه النباتات المضبوطة ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(نقض ١٤ يناير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٨ ص ٧٥)

٧- لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم علي جهله بكنهه نبات الخشخاش المزروع بحقله واطرحه في قوله «.. كما ثبت من المعاينة ان مساحة الارض مكان الضبط وجدت مزروعة بكاملها بنبات الخشخاش وانه شوهده بهذه النباتات خدوش اي انها مجرحة، وهذا التجريح دليل علي انه قد استخلص من هذه النباتات مادة الافيون التي تزرع هذه النباتات بقصد استخلاص هذه المادة منها. ومن ثم فانه يستخلص من كل ذلك علي سبيل القطع والحزم ان المتهم كان علي علم تام بنوع النباتات المضبوطة وماهيتها وكنهها الامر الذي يتنفي معه دفاعه في هذه الخصوص، خاصة وأن الثابت من

« احكام النقض »

تحقيقات النيابة ان المتهم اقر باقواله بأنه علم بحقيقة هذه النباتات قبل يوم الضبط والتفتيش ثم ادعى انه طلب من المتهمين الثاني والثالث اقتلاعها من الارض وابعادها دون ان يحاول ان يبلغ الجهات المختصة لو كان صادقا فيما ادعاه لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج . وكان من المقرر انه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي ان يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، واذ كان ما اورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه - يؤدي الي ما رتب عليه ويقوم به الدليل علي توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافراً فعلياً ويسوغ به اطراح دفاع الطاعن في هذا الخصوص ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون . ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغاً تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها، وكان ما اورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدي اقوال الضابط مرتباً علي ذلك القول « بأن المتهمين قصدوا من زراعة نبات الخشخاش المضبوط انتاج مادة الافيون التي تستخلص من هذه النباتات والاتجار فيها » .. فإن ما اورده الحكم في ذلك يكفي لاثبات هذا القصد وفي اظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي اوردتها وادلتها التي عولت عليها . ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب لا يكون له محل . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون علي غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(نقض ١٧ مارس سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٧٠ ص ٤٠٩)

٨ - لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بكنه نبات الخشخاش القائم واطرحه بقوله « انه (الطاعن) اقر بالتحقيقات بانه هو الذى قام بزراعة الارض - التى عشر بها على نبات الخشخاش ولا يشاركه أحد فى زراعتها وان المعاينة اثبتت ان نبات الخشخاش مزروع فى مساحة ثمانية قراريط من بين المساحة التى يقوم المتهم بزراعتها ويصل ارتفاع بعض الشجيرات حوالى ٧٥ سم ومن ثم لا يقبل منه القول وهو يمتن حرفة الفلاحة انه لا يعرف نوع هذه الزراعة ، لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع نستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، واذا كان ما اورده الحكم على النحو المتقدم بيانه - يؤدى الى مارتبه عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله - توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائى لجريمة زراعة النبات المخدر التى دين بها كما هى معرفه به فى القانون ، فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ٢ يونيه سنة ١٩٨٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ١٣٠ ص ٧٤٢)

ثالثا - العقوبات :

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المطعون ضدهم من الثاني إلى الخامس أنهم جلبوا مواد مخدرة إلى الجمهورية العربية المتحدة بغير ترخيص، وأن المطعون ضده الأول اشترك معهم بطريقي الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب هذه الجريمة، بما يستوجب عقابه بذات العقوبة المقررة للجريمة طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقة كل منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقة كل من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة الي عقوبتي

« احكام النقص »

الغرامة والمصادرة المقضي بهما.

(نقض أول فبراير سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢/٢ رقم ٤٧ ص ١٩٠)

٢- اذ تنص المادة ٣٣/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنية إلى عشرة الاف جنية مصري (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المطعون ضدهم من الثاني الى الخامس أنهم جلبوا مواد مخدرة الى الجمهورية العربية المتحدة بغير ترخيص، وأن المطعون ضده الأول امتلك معهم بطريقي الاتفاق والمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة. بما يستوجب عقابه بذات العقوبة المقررة للجريمة طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة كل منهم بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وبغرامة ثلاثة آلاف جنية، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئياً وتصحيحه بمعاقبة كل من المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة بالاضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضي بهما.

(نقض ١ فبراير سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٤٧ ص ١٩٠)

٣- متى كان الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة زراعة نبات الحشيش إلى السجن ثلاث سنوات مع ان العقوبة المقررة لها بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لايجوز النزول فيها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئياً وتصحيحه بالنسبة للعقوبة

المقيدة للحرية وفقا للقانون بجعلها الاشغال الشاقة ثلاث سنوات .

(نقض ١٧ مايو سنة ١٩٧١ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ٢٢ ص ٤١١)

٤- إذا كان الين من مساق الحكم أنه وأن نقي عن الطاعن الأول صراحة قصد الاتجار اسوة بسائر الطاعنين وخلص إلى أنه انما احرز المخدر وزرع نباته بقصد التعاطي - غير أنه حينما حدد الجرائم التي دانه بها أورد احداها- وهي الجريمة الأخيرة منها - بوصف أنه حاز بقصد الاتجار بذور نبات الحشيش، كما أنه وان اورد ضمن المواد التي عاقب هذا الطاعن بمقتضاها نص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ التي تعاقب على احراز أو حيازة الجواهر المخدرة أو زراعة النباتات الممنوع زراعتها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي- إلا أنه حين أوقع عليه العقوبة مع تطبيقه المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات في حقه - عاقبه بعقوبة السجن، وهي العقوبة المقررة أصلا لتلك الجرائم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه الذكر- دون اعمال ما يقتضيه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات من النزول الى عقوبة الحبس الذي لايجوز ان تنقص مدته عن ستة اشهر وفقا لنص الفقرة الثانية من تلك المادة فإن ما أورده الحكم على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر وينطوي فوق ذلك على غموض وابهام وتهاتر ينبئ عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي استخلص منها الادانة مما لايمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم وعدم استقرارها الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة الى الطاعن الأول والى باقي الطاعنين لحسن سير العدالة.

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٥٧ ص ٢٣٨)

« احكام النقض »

٥ - لما كانت المادة ٣٣/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ « تعاقب بالاعدام وبغرامة من ثلاثة الاف جنيه إلى عشرة الاف جنيه كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة إلى جمهورية مصر العربية بغير ترخيص كتابي طبقاً للمادة ٣٣/١ من ذلك القانون، فإن الحكم اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه ثلاثة الاف جنيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة. بالإضافة إلى عقوبة الغرامة والمصادرة المقضي بهما ».

(نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض ٢٣ رقم ٢٣٧ ص ١٠٦٣)

٦- ان المادة ٣٦ من قانون مكافحة المخدرات قد أوردت قيداً علي حق المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون المذكور مؤداه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لايجوز في تطبيق المواد سالفة الذكر النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة فإن المحكمة اذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات أو نزلت بالعقوبة من الاعدام الذي نصت عليه المادة ٣٣ من القانون المطبق إلى الأشغال الشاقة المؤبدة فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون .

(نقض ١٥ يولييه سنة ١٩٨٠ مجموعة احكام

محكمة النقض ٣١ رقم ١٥٠ ص ٧٧٥)

٧- لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦، تنص على أن يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) وكان الاصل ، على مقتضى هذا النص وسائر احكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان، أن الجواهر المخدرة هي من البضائع المنوعة، فإن مجرد إدخالها

إلى البلاد قبل الحصول على الترخيص سالف الذكر، يتحقق به الركن المادي المكون لكل من جرمي جلبها المؤثمة بالمادة ٣٣ انفة البيان وتهريبها المؤثمة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار اليه، وهو ما يقتضى أعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاعتداد فحسب بالجريمة ذات العقوبة الأشد - وهي جريمة جلب الجواهر المخدرة - والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية ..

(نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٨ مجموعة احكام

محكمة النقض م ٣٥ رقم ١ (هيئة عامة) ص ١).

مادة (٣٤) (١)

يعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :

(أ) كل من حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيه بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

(ب) كل من رخص له فى حيازة جوهر مخدر لاستعماله فى غرض معين وتصرف فيه بأية صورة فى غير هذا الفرض .

(ج) كل من أدار أو هيا مكانا لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل .

وتكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة الاعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه فى الأحوال الآتية :

١ - اذا استخدم الجانى فى ارتكاب احدى هذه الجرائم من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو استخدم احدا من اصوله أو من فروعه أو زوجه أو أحدا ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو ممن له سلطة فعلية عليهم فى رقابتهم أو توجيههم .

٢ - اذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم اتصال بها بأى وجه .

٣ - اذا استغل الجانى فى ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له بمقتضى

(١) المادة ٣٤ معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وكانت قد عدلت بالقانون رقم ٤٠

لسنة ١٩٦٦ .

وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقا للدستور أو القانون .

٤ - اذا وقعت الجريمة فى احدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو بالجوهر المباشر لهذه الأماكن .

٥ - اذا قدم الجانى الجوهر المخدر أو سلمه أو باعه الى من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعه الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش أو الترغيب أو الاغراء أو التسهيل .

٦ - اذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق .

٧ - اذا كان الجانى قد سبق الحكم عليه فى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى هذه المادة أو المادة السابقة .

الفقه

١ - تمهيد وتقسيم :

تشكل الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون المخدرات صورة من أكثر صور التعامل فى الجواهر خطورة . ونظرا لما تنطوى عليه هذه الجريمة من آثار مدمرة على المجتمع وعلى الأفراد لذلك فقد رصد لها المشرع عقوبة تصل إلى الاعدام .

وسوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالى : -

أولا : أركان الجريمة .

ثانيا : عقوبة الجريمة .

٢ - (أولا) أركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة شأن باقى الجرائم . على ركنين مادى ومعنوى سوف نتناول كل منهما تباعا .

٣ - الركن المادى :

نظرا لان الجريمة المنصوص عليه فى المادة ٣٤ تتضمن ثلاث صور مستقلة ، لذلك فقد رأينا أن نتناول كل منها على استقلال .

٤ - (أ) حيازة أو أحرار أو شراء أو بيع أو تسليم أو نقل أو تقديم جوهر مخدر للتعاطى و كان ذلك بقصد الاتجار وذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانونا (الفقرة الاولى من المادة ٣٣) :

حصر المشرع كافة الافعال الاجرامية المؤثمة فى قانون المخدرات ، وفى سبيل ذلك فقد استعمل بعض الالفاظ كالحيازة والاحراز والشراء والبيع وغيرهما . ونظراً لان هذه الالفاظ لها مدلول قانونى محدد لذا فقد تعين دراسة كل منها للوقوف على قصد المشرع من استخدام هذه الالفاظ .

٥ - مدلول الحيازة فى قانون المخدرات :

نظرا لأن قانون العقوبات له ذاتية خاصة من حيث كونه قانون الدفاع الاجتماعى فإنه يستهدف بنصوصه تحقيق غايات مختلفة عما تستهدفه بعض فروع القانون الأخرى . ولذلك فإن مدلول بعض المصطلحات التى ينص عليها قانون العقوبات تكون مختلفة عن مدلولها فى فروع القانون الأخرى (٢) .

ولذلك فإن معنى الحيازة فى القانون المدنى ينصب على تحديد أثارها وتقدير حمايتها باعتبارها أحد مصادر الحقوق ، بينما ينصب معنى الحيازة فى قانون المخدرات على اعتبارها محلاً للتجريم والعقاب .

(٢) وعلى سبيل المثال فقد توسع المشرع فى مدلول الموظف العام والمال العام فى الباب الرابع من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .
أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات « القسم الخاص » القاهرة ، دار نافع للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ ، بند ١٣٤ ، ص ٩٥ وما بعدها .

وتأسيسا على ذلك فإن الحيازة فى قانون المخدرات هى امتداد سلطان حائر المخدر عليه ، ولو لم يكن فى حيازته المادية . أو كما تصف محكمة النقض ذلك بأنه « يكفى لاعتبار المتهم حائزا أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر ، ولو لم يكن فى حيازته المادية » (٣) . وبمعنى آخر فإن الحيازة تتكون من عنصرين ، أولهما احراراز المادة ، والثانى وجود نية الاحراز ، ولا مانع قانونا من أن يفترق العنصران فيكون أحدهما عند شخص والثانى عند شخص آخر . ولذلك فإذا كان الثابت أن من ضبط معه المخدر إنما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه ، فذلك يكفى فى اثبات حيازة المتهم للمخدر . وقد قضى بأن مناط المسؤولية فى كلتا حالتى احراراز الجواهر المخدرة أو حيازتها هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة ، وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة اما بحيازة المخدر حيازة مادية ، أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ، ولو لم تتحقق الحيازة المادية (٤) .

وقد استعمل المشرع فى قانون المخدرات لفظى التملك والحياز كمترادفان ، فقد نصت المادة الثانية من قانون المخدرات على انه يحظر على ... أو يملك أو يحوز الخ ، كما نصت المواد ١/٣٤ ، ١/٣٧ ، ١/٣٨ على معاقبة كل من حاز أو احرز ... الخ ، ومفاد نص المادة الثانية انها قد نصت على التملك والاحراز واغفلت النص على الحيازة ، اما المادة ٣٤ فقد نصت على الحيازة والاحراز واغفلت النص على التملك ، وتفسير ذلك ان المشرع حينما استعمل لفظ الحيازة فانه قصد التملك بدلا منه . (٥)

(٣) انظر نقض ١٨ يناير سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٢ ص ٦٥ .

(٤) انظر نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٥ رقم ٢٩ ص ١٢٦ .

(٥) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ١٨ .

ويؤكد ما ذهبت اليه محكمة النقض من ان الحيازة تشمل الملكية دون استلزام لوضع اليد ان قانون المخدرات قد حظر التملك ولكنه لم يورد نصاً للعقاب عليه مكتفياً بما استقرت عليه =

٦ - مدلول الاحراز فى قانون المخدرات :

ان المقصود بالاحراز فى قانون المخدرات مجرد الاستيلاء المادى على الجوهر المخدر لأى غرض من الاغراض ، وبغض النظر عن طبيعة الباعث عليه . ويفترض الاستيلاء المادى وقوع اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مادياً مصحوباً بالسيطرة عليه سواء كان ذلك من المالك أو من غيره .

ولذلك فإنه يعتبر احرازاً من يستولى على المخدر ليحفظه لحساب المالك ، أو لينقله الى مكان آخر أو لتسليمه للغير أو ليتعاطاه . وعليه فإن الاحراز يتوافر فى حالة وجود الجوهر المخدر فى يد المتهم ، أو بين اصابع قدمه أو فى فمه أو احشائه أو فى اى جزء من اجزاء جسمه .

ويتوافر الاحراز سواء كان عرضياً طارئاً أو اصلحاً ثابتاً ، وسواء طالبت مدته أو قصرت ، ولذلك تقع جريمة احراز المخدر طالما علم المحرز بان المادة التى يحوزها هى من الجواهر المخدرة .

ولا يكفى الاتصال المادى بالمخدر وحده لتكوين الاحراز ، بل يجب ان يصاحبه سلطة المحرز على المخدر ولذلك فإن مجرد لمس المخدر باليدين لا يعتبر اتصالاً بالمخدر طالما لم يصاحبه سلطة المحرز على المخدر ، وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض بان الاتصال المادى لا يكفى وحده لتكوين الاحراز فمن يدفع المخدر من امامه وامام الشخص الآخر الذى كان يجالسه فى وقت الضبط لا يعتبر ان سلطانه كان مبسوطاً على المخدر قبل واقعة الدفع (٦) .

= احكام النقض من ان الحيازة تشمل الملكية .

انظر السيد حسن البغال وفؤاد محمد على : المرجع السابق ، بند ٤٢١ ، ص ١٩٢ .

(٦) انظر نقض ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة احكام محكمة النقض ص ١٥ رقم ٧٧ ص ٣٩٨ .

وقد انتقد جانب من الفقه هذا الحكم استناداً الى ان الامساك بالمخدر هو أظهر صور الاتصال به ، ودفعه بعيداً عن مجلس المتهم يكشف عن مدى سيطرته عليه ، وفى الاتصال بالشئ والسيطرة عليه يتجسد الاحراز، بينما يرى جانب آخر من الفقه ان دفع المتهم للمخدر الذى كان امامه وامام الشخص الآخر الذى كان يجالسه ولو انه يعد اتصالاً مادياً بالمخدر الا انه لا يعد احرازاً له لأن الاحراز يستلزم معنى السلطة أو السيطرة على الشئ وما قام به المتهم لا يفيد شيئاً من ذلك وانما يفيد رغبته فى درء شبهة نسبة المخدر اليه (٧) .

٧ - كمية المخدر محل الحيازة أو الاحراز :

تقع جريمة احراز أو حيازة الجواهر المخدرة مهما كانت ضالة الكمية محل الجريمة متى كان لها كيان مادي محسوس امكن تقديره وقد قضى تطبيقاً لذلك بأن القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً ، وأذن فمتى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التى وجدت عالقة بالاحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علقت به من الاحراز التى وجدت فى مسكن المتهم وحدها وفى حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذى أنتهى إلى ادانة المتهم لاحراز المخدر يكون صحيحاً فى القانون (٨) .

٨ - ضبط المخدر محل الحيازة أو الاحراز :

ان ضبط الجوهر المخدر ليس ركناً لازماً لتوافر جريمة الحيازة أو الاحراز بل يكفى لاثبات الركن المادى فى هذه الجريمة ان يثبت بأى دليل انه قد وقع فعلاً ولو لم يضبط الجوهر المخدر ، فمتى استخلص الحكم فى منطق سائق من الأدلة التى أوردها أن المتهم ضالع بنفسه

(٧) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٠ .

الدكتور ادوار غالى الذهبى : ص ٦٣ .

(٨) انظر نقض ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٩٠ ص ٧٨٢

« الفقه »

فى احرار المخدر الذى لم يضبط عنده لنقله المخدر أو اخفائه فى منزل آخر فإن عقابه على انه محرز لا مخالفة فيه للقانون (٩) .

٩ - التعامل فى الجواهر المخدرة :

ان التعامل فى المواد المخدرة - فى غير الاحوال المصرح بها - ممنوع اياً كانت صورته ، سواء كان بمقابل أو بدون مقابل ، وسواء كان هذا المقابل عيناً أو نقداً أو منفعة .

وتشمل صور التعامل التى حظرها قانون المخدرات البيع والشراء والنقل والتسليم ، وتتضمن هذه الصور التصرف القانونى كالاتجار والبيع والشراء ، والعمل المادى كالنقل والتسليم .

وتتم جريمة الشراء والبيع بمجرد التعاقد دون حاجة الى تسليم المخدر للمشتري ، اذ لو كان التسليم مطلوباً فى هذه الحالة لكانت الجريمة احراراً ولما كان هناك من محل للنص على العقاب على الشراء . واذا تسلم المتهم المخدر بعد تام الاتفاق على شرائه فإنه يرتكب جريمتين ، فوصول يده بالفعل الى المخدر بتسلمه اياه حيازة تامة ، واتفاقه جدياً على الشراء هو جريمة اخرى .

وتعتبر واقعة البيع أو الشراء واقعة مادية فتملك محكمة الموضع كامل الحرية فى تقدير توافرها واثباتها دون اثاره الماهية القانونية لكل من الواقعتين ، وذلك لأن اى منهما غير خاضع لأى شرط من الشروط القانونية . ولا يشترط للادانة فى جريمة التعامل ان يضبط المخدر مع المتهم أو فى محله ، بل يكفى ان يثبت الحكم واقعة التعامل أو الشراء أو غيرهما بأدلة تؤدى الى ثبوتها ، وتكون الادانة صحيحة ولو كان المخدر الذى حصل التعامل فيه لم يضبط مع احد .

(٩) انظر نقض ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة ص ٤٦ . رقم ٢٢ .

كذلك فإنه لا يلزم لاثبات التعامل فى المواد المخدرة ان يبين الحكم شخصية الطرفين ، ويكشف عنها بل يكفى ان يشهد الشهود بأن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ويقتنع القاضى بصدقهم أو ان تقوم لديه قرائن وظروف تقنعه بهذا الاتجار ، ومتى اقتنع وبين مصدر اقتناعه ثم حكم كان حكمه صحيحا (١٠) .

وفى سبيل اثبات واقعة التعامل لا تسرى قاعدة عدم جواز الاثبات بغير الكتابة فيما زادت قيمته على عشرين جنيها (١١) ، وذلك لأن التعامل يدخل فى تكوين الركن المادى للجريمة فيعتبر وفقا لقانون العقوبات من الوقائع المادية التى يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات .

ويلاحظ ان المشرع قد اغفل النص على عقاب افعال التبادل والتنازل والوساطة ، برغم انه قد حظر هذه الافعال فى المواد ٢ ، ٢٩ من قانون المخدرات . ولذلك فقد ذهب فريق من الفقه صوب القول بعدم جواز معاقبة الجانى على ارتكاب هذه الافعال بوصفه فاعلاً اصلياً ، ولكن يجوز معاقبة الوسيط باعتباره شريكاً ، وفى حالة عدم اتمام الصفقة فلا سبيل الى عقاب الفاعل وذلك تطبيقاً لقواعد الاشتراك .

بينما ذهب فريق آخر من الفقه صوب اعتبار كافة صور التعامل فى المخدر فى عداد الجنايات ، وذلك تأسيساً على ان المشرع قد ساوى بين كافة الافعال الواردة فى المادة الثانية من قانون العقوبات فتأخذ كلها نفس الحكم ، ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر التبادل أو التنازل والوساطة فى المادة الثانية ، والتسوية بينها وبين الحالات الاخرى عبثاً ينزه عنه الشارع (١٢) . كما انه من غير المنطقي ان يعاقب المشرع على مجرد تسهيل التعاطي (المادة ٣٥ من

(١٠) انظر نقض ٧ مارس ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية رقم ١٩٥ ص ٢٣٦

(١١) المادة ٦٠ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

(١٢) انظر الدكتور إدوار غالى الذهبى : المرجع السابق ، ص ٧٦ وما بعدها .

القانون) بعقوبة اشد من عقوبة الحيازة أو الاحراز بغير قصد الاتجار ، ثم يقصد اخراج افعال التبادل والتنازل والوساطة من دائرة جنایات المخدرات (١٣) .

١٠ - التقديم للتعاطى :

يقصد بتقديم الجوهر المخدر للتعاطى اعطاء المخدر للغير لكى يتعاطاه ، سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل (١٤) . ويتطلب تقديم المخدر للتعاطى ضرورة صدور نشاط ايجابى من المتهم ، اما مجرد اتخاذ موقف سلبى فلا يتحقق به معنى التقديم للتعاطى .

وقد حرص المشرع على تجريم فعل التقديم للتعاطى برغم انه يتضمن بحكم الزوم العقلى والمنطقى جريمة احراز الجوهر المخدر . وذلك لانه وان كان المشرع قد ساوى بين الفعلين - الاحراز بقصد الاتجار والتقديم للتعاطى فى المادة ٣٤ د من قانون المخدرات وذلك لتساوى الخطورة الناتجة عنهما - فانه قد ميز بينهما فى العقاب . ففى حالة التقديم للتعاطى بغير مقابل ، رصد له المشرع فى المادة ٣٥ من قانون المخدرات عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ، وهى اشد من العقوبة التى رصدها لفعل الاحراز بقصد التعاطى وهى الاشغال الشاقة المؤقتة ، ويرجع ذلك لخطورة فعل التقديم للتعاطى بغير مقابل عن فعل الاحراز بقصد التعاطى .

ويكتمل النشاط المادى للفاعل فى جريمة تقديم الجوهر المخدر للتعاطى بمجرد قيامه بتقديم الجوهر المخدر للغير ولو لم يعقبه تعاطى من الغير لهذا المخدر .

١١ - (ب) التصرف فى الجواهر المخدرة على خلاف الغرض المحدد فى

(١٣) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق، بند ٦٢٣ ، ص ٧٢٢ .

(١٤) يعتبر تقديم الجوهر المخدر للتعاطى بمقابل اتجارا فى المخدر فى نفس الوقت ، وبذلك تعدد الواقعة صوريا .

انظر الدكتور عصام أحمد : المرجع السابق ، بند ١٧٦ ، ص ٩٣ وما بعدها .

الترخيص بحيازتها (الفقرة الثانية من المادة ٣٣) :

اجاز المشرع لفئات كثيرة الاتصال بالجواهر المخدرة وذلك لاستعمالها فى اغراض متعددة ، فمنهم المرخص له فى جلب وتصدير الجواهر المخدرة أو الاتجار فيها ، ومنهم المرخص له فى صنع مستحضرات تدخل المخدرات فى تركيبها ، ومنهم الصيادلة المرخص لهم فى صرف الجواهر المخدرة ومنهم الاطباء المرخص لهم فى حيازة الجواهر المخدرة لاستخدامها فى معالجة المرضى بمقتضى بطاقات تمنح لهم وذلك حسبما سبق أن بيناه عند شرح الفصل الرابع من هذا المؤلف .

ويقع السلوك المادى المؤثم فى هذه الجريمة بقيام المرخص له بحيازة تلك المواد أو الاتصال بها بالتصرف فيها فى غير الغرض الذى حدده المشرع . وتأسيساً على ذلك فإنه يشترط لوقوع هذه الجريمة توافر شرطان هما :

أولاً : صفة فى الجانى . وذلك بان يكون ضمن الفئات التى رخص القانون لها فى حيازة الجواهر المخدرة لاستعمالها فى اغراض معينة . ومن بين هذه الفئات الاطباء والصيادلة المنصوص عليهم فى المواد ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ من قانون المخدرات والموظفين المكلفين بتنفيذ احكام قانون المخدرات الذين تدخل المخدرات فى حوزتهم نتيجة التفتيش والضبط ، أو الذين يعهد اليهم باتلاف هذه المواد .

ثانياً : التصرف فى المخدر فى غير الغرض الذى رخص له فى حيازته . وذلك بأن يقوم الجانى بالتصرف فى الجوهر المخدر للغير بمقابل أو بغير مقابل ، وعلى سبيل المثال الصيدلى الذى يرخص له فى حيازة الجواهر المخدرة لصرفها للمرضى ثم يقوم ببيعها للغير أو يقدمها للغير بغير مقابل . أو كالتبيب المرخص له بحيازة الجوهر المخدر لاستعماله فى العمليات الجراحية فيقدمه للغير أما عن طريق البيع أو التقديم للتعاطى أو الهبة بغير مقابل .

وقد اختلف الفقه فى صدد ما يقدم عليه المريض المرخص له بتعاطى جوهر مخدر فيقوم بالتصرف فيه الى شخص آخر سواء بمقابل أو بغير مقابل . فذهب فريق من الفقه

(١٥) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، بند ٦٢٦ ، ص ٧٢٥ .

صوب اخضاع هذا التصرف لنص المادة ٣٤/ب (١٥) . بينما ذهب فريق آخر من الفقه صوب قصر مدلول عبارة كل من رخص له فى حيازة جواهر مخدرة على الاشخاص الذين يحوزون الجواهر المخدرة بحكم عملهم والمكلفين بالمحافظة عليها أو التصرف فيها لأغراض معينة (١٦) ، أما المريض فهو مرخص له فى تعاطى الجوهر المخدر وليس مرخصاً له فى حيازته . ولذلك فإذا تصرف هذا المريض فى المادة المخدرة وكان ذلك بقصد الاتجار فإنه يعاقب بمقتضى نص المادة ٣٤/أ من قانون المخدرات ، أما إذا قدم الجوهر المخدر للتعاطى بغير مقابل أو سهل للغير تعاطيه فإنه يخضع لنص المادة ٣٥/ب من القانون .

١٢ - ادارة أو تهيئة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل :

تجرم المادة ٣٤/ج نوعين من السلوك الاجرامى هما ادارة أو تهيئة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل . وسوف نتناول كل منهما على الوجه التالى :

١ - تهيئة المكان للتعاطى :

ويقصد به تخصيص المكان لتحقيق غرض معين هو تعاطى المواد المخدرة ، وتزويده بما قد يحتاج إليه المتعاطين حال تواجدهم فيه . ويتم تخصيص المكان أما مجموعة محددة من الناس أو لشخص على انفراد ، وقد يكون اعداد المكان بقصد تعاطى المخدرات فقط أم بقصد ارتكاب افعال أخرى كالدعارة أو لعب القمار . ويستوى أن يكون المكان المعد لتعاطى المخدرات فى صورة كوخ بين الحقول ، أو غرفة فى منزل ، أو زاوية فى مقهى ، أو مخزن فى متجر ، أو سيارة فى مرآب ، أو خيمة فى الصحراء ، أو كهفا فى الجبل (١٧) .

(١٦) انظر الدكتور ادوارد غالى الذهبى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(١٧) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٣٦ .

وتتم التهيئة بتزويد المكان بالحقن اللازمة لمن يتعاطى الافيون أو المورفين ، أو بأدوات الشم لمن يتعاطى الهيروين ، أو بالجوزة لمن يتعاطى الحشيش .
وما يعتبر من اعمال تهيئة المكان قانونا متروك تقديره لقاضى الموضوع بغير تعقيب عليه من محكمة النقض .

ولا يعتبر استحضار المواد المخدرة من أعمال تهيئة المكان لأن هذا السلوك الاجرامى مؤثم بوصف التقديم للتعاطى (م٣٤/أ) .

ب - ادارة المكان للتعاطى :

يقصد بادارة مكان لتعاطى المخدرات اشراف الجانى وتوجيهه لكافة العمليات المتعلقة بتعاطى المواد المخدرة داخل المكان ، ولا يهم ان يكون المسئول عن الادارة هو ماله أو مستأجره ، أو أى شخص آخر مسئول عن الادارة .

وقد اشترط المشرع لقيام هذه الجريمة ان تتم عملية التهيئة أو الادارة بمقابل ، ويستوى فى ذلك ان يكون المقابل عيناً أم نقداً أم منفعة . وتأسيساً على ذلك فإنه يخرج من نطاق التجريم وفقاً لهذا النص من يعد أو يهين لنفسه مكاناً خاصاً فى سكنه الخاص ، أو محل عمله لتعاطى المواد المخدرة ، سواء كان يدعو اليه اصداقائه فى أوقات معينة أم كان يستعمله بمفرده .

١٣- الركن المعنوى :

ان القصد الجنائى المطلوب توافره فى الجنايات المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون المخدرات هو القصد الجنائى العام بشقيه العلم بمكونات الواقعة الاجرامية سواء الواردة فى الفقرة الاولى أو الثانية أو الثالثة ، واردة ارتكاب هذه الواقعة .

وبالاضافة الى القصد العام يجب توافر قصد الاتجار فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من قانون المخدرات ، وقد سبق لنا ان بينا بالتفصيل مضمون قصد الاتجار فى المادة ٣٣ من القانون فيمكن الرجوع إليه منعا من التكرار .

١٤ - (ثانيا) عقوبة الجريمة :

حدد المشرع في المادة ٣٤ من قانون المخدرات بعض العقوبات الاساسية التي يتعين توقيعها في حالة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فيها . كما شددت العقوبات إذا توافر في ارتكاب الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها وسوف نتناول فيما يلي كل من هاتين الحالتين .

١٥ - العقوبات الاساسية :

رصد المشرع لجريمة حيازة أو احراز أو شراء أو بيع أو تسليم أو نقل أو تقديم جوهر مخدر للتعاطي وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيه بأية صورة وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا عقوبة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسمائة الف جنيه .

ويلاحظ ان هذه العقوبة اقل من عقوبة الاتجار في النباتات المخدرة المحظور زراعتها والمنصوص عليها في الجدول رقم (٥) . اذا انها قد اصبحت في التعديل الجديد الاعدام وغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسمائة الف جنيه (المادة ٣٣ من القانون) .

والرأى لدينا أنه ليس هناك مبرر لتشديد العقوبة في الحالة الثانية ، اذ ان السلوك ، الاجرامى المتمثل في الاتجار بالجواهر المخدرة يتساوى مع الاتجار في النباتات المخدرة ، بل ربما يكون الاول اكثر خطورة لسرعة تداول الجوهر المخدر في صورته النهائية عنه في حالة وجوده في صورته الزراعية كنبات ، ولذلك فأننا نرى ان منطق التشديد الذى اتبعه المشرع في القانون الجديد لم يكن له ما يبرره سواء من ناحية المنطق القانونى ، أو من ناحية الخطورة الاجرامية ، ولذلك فأننا نرى انه كان احرى بالمشرع ان يجمع بين فعلى الاتجار في الجواهر المخدرة أو في النباتات المخدرة في فقرة واحدة تحقيقا للتناسق التشريعى والقانونى .

١٦- الظروف المشددة للجنايات المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون المخدرات :

شدد المشرع العقوبة على الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون لتصبح الاعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسمائة الف جنيه اذا توافر ظرف من الظروف الآتية :

١- صفة فيمن استخدمه الجانى :

راعى المشرع أن الجانى قديعمد إلى استخدام اشخاص لا تتوافر لهم ارادة حرة فى مواجهته ، اما بسبب صغر السن ، أو صلة القرابة ، أو بمقتضى سلطة ولاية التربية أو الملاحظة أو الرقابة أو التوجيه . وأنه فى جميع الأحوال يدفع من أو تمن عليه بموجب قداسة هذه الصلات إلى طريق الجريمة ليستفيد هو منها ، بدل أن يرعى مسئولية عنهم بابعادهم عن هذا الطريق (١٨) .

ولذلك فإن الظرف المشدد يتوافر اذا استخدم الجانى فى ارتكاب احدى الجرائم المشار اليها من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو استخدم أحدًا من اصوله أو من فروع أو زوجه أو أحدًا ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو ممن له سلطة فعلية عليهم فى رقابتهم وتوجيههم .

وقد انتقد هذا النص - وبحق - من جوانب متعددة أهمها (١٩) :

- أنه كان الأفضل أن يكون الظرف المشدد فى حالة استخدام الجانى لمن لم يبلغ من ثمانى عشرة سنة ميلادية ، حيث أن من يزيد سنه على ذلك يكون مسئولًا عن فعله مسئولية جنائية كاملة ، فلا يتصور أن يكون من استخدمه قد استغله .

(١٨) انظر المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن تعديل قانون المخدرات .

(١٩) انظر الدكتور : فوزية عبدالستار ، المرجع السابق ، بند ٨٨ ، ص ٨٧ وما بعدها .

— أن المشرع قد توسع فى نطاق الظروف المشددة فمن غير المقبول أن يتصور أن تستغل الزوجة زوجها ، أو يستغل الأبناء والديهم .

— أن المشرع قد برر تشديد العقوبة — فى المذكرة الإيضاحية — بأن الجانى مؤتمن على أصوله أو على فروعه ، وهو قول على إطلاقه غير صحيح حيث لا يتصور أن يكون الجانى مؤتمنا على أصوله أو فروعه البالغين ، أو أن تكون الزوجة الجانية مؤتمنة على زوجها مسؤلة عنه .

ولذلك فإنه كان حريا بالمشرع أن يحصر التشديد فى حالة واحدة فقط هى ما اذا استخدم الجانى حدثا فى ارتكاب جريمته .

ب - صفة فى الجانى :

يتوافر الظرف المشدد ايضا اذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم اتصال بها بأى وجه .

والعلة فى اعتبار هذا الظرف من الظروف المشددة ان هذا الفئة هى التى حملت امانة عهدت بها اليها القوانين ، تقوم فى جوهرها على مكافحة المخدرات والحيلولة دون تداولها أو استخدامها فى غير الأغراض المصرح بها قانونا ، فاذا عمد البعض من هذه الفئة الى ارتكاب اى من الجرائم المشار اليها ، فان تشديد العقوبة على من أوتمن فعنان الأمانة يكون واجبا ، فضلا عن ان هذه الأمانة التى عهد بها إليه تجعل له صلة بهذه المواد فيسهل عليه ارتكاب هذه الجرائم .

ج - استغلال السلطة :

تشدد المشرع العقوبة فى حالة ما اذا استغل الجانى فى ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له بمقتضى وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقا للدستور أو القانون .

وقد قصد المشرع من هذا النص ان يشمل من يعملون لدى افراد أو أشخاص اعتبارية

أو يعملون لحساب انفسهم ، وتمنحهم مقتضيات عملهم سلطات معينة تمكن من حاد منهم عن جادة الصواب من استغلالها فى ارتكاب اى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون .

ويشمل تشديد العقوبة فى هذه الحالة الجانى سواء كان فاعلا اصليا أو شريكا ، وفى الحالة الثانية لايمتد التشديد الى الفاعل الاصلى وفقا للقاعدة التى تقضى باستقلال ظروف الفاعل عن ظروف الشريك .

د - مكان ارتكاب الجريمة :

شدد المشرع العقوبة أيضا اذا وقعت الجريمة فى احدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو النقاية أو المعسكرات أو السجون أو بالجوار المباشر لهذه الأماكن .

والمقصود بدور العبادة الأماكن التى تباشر فيها الطقوس الدينية ، سواء المساجد أو الكنائس ودور التعليم ومرافقها الخدمية كالجوامع بما تحويه من كليات ومعاهد ومكتبات وقاعات لتلقى الدروس وما يلحق بها من ملاعب أو مدن جامعية . اما الحدائق العامة فهى الأماكن التى يرتادها الجمهور للترفيه سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل . وأماكن العلاج سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل كالمستشفيات الحكومية أو الخاصة ، والمؤسسات الاجتماعية كدور الرعاية الاجتماعية أو الجمعيات الخيرية . أما المؤسسات فيقصد بها تلك الأماكن المعدة لايواء العسكريين أو المدنيين لأى غرض كان ، وذلك كمعسكرات الجنود أو معسكرات الشباب أو العمال أو الطلاب .

كما أضاف المشرع لهذه الأماكن « الجوار المباشر » ويقصد بها الأراضى أو المنشآت المتاخمة للأماكن السابق تحديدها ، ويترك لقاضى الموضوع فى كل حالة على حده تحديد تلك الأماكن .

هـ - تقديم الجوهر المخدر أو تسليمه أو بيعه الى من لم يبلغ من العمر احدى

« الفقه »

وعشرين سنة ميلادية أو دفعه إلى تعاطية بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش أو الترغيب أو الاكراه أو التسهيل :

ومفاد هذا النص أن الظرف المشدد يتحقق إذا توافر شرطان :

الأول : صفة في الغير . وهي أن يكون الغير دون سن الحادية والعشرين .

الثاني : الوسيلة التي لجأ إليها في دفع الغير إلى التعاطي . وهي كافة صور الدفع إلى التعاطي إما عن طريق الاكراه أو الغش أو الترغيب أو الاغراء أو التسهيل .

وقد وردت هذه الصور على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال ، وقد شملت كافة صور الدفع إلى التعاطي بحيث لم تبقى صور أخرى خارج نطاق التجريم .

وقد بررت المذكرة الإيضاحية هذا التشديد بأنه « استهدافا لحماية الشاب الذين يستغل الجناه عدم اكتمال رشدهم ، وقلة خبرتهم لعدم انتهائهم بعد من مرحلة الدراسة الجامعية فيزينون لهم التعاطي ويدفعون بهم إلى الادمان الذي يودي بشبابهم وطاقاتهم » .

و - نوع الجوهر المخدر محل الجريمة :

راعى المشرع خطورة أنواع معينة من الجواهر المخدرة ، وذلك من حيث آثارها المدمرة على متعاطيها وسرعة ادمانها وصعوبة الاقلاع عن الادمان عليها .

ولذلك فقد شدد المشرع العقوبة في حالة ما « اذا كان الجوهر المخدر الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة في القسم الأول من الجدول رقم (١) » .

س - العود :

يتوافر هذا الظرف « اذا كان الجاني قد سبق الحكم عليه في جنابة من الجنابات المنصوص عليها في هذه المادة أو المادة السابقة » .

ومفاد هذا النص أنه يشترط توافر شرطان لانطباقه :-

١ - أن يكون الجانى قد ارتكب الجناية المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون المخدرات .

٢ - أن يكون سبق الحكم عليه لارتكابه احدى الجنایات المنصوص عليها فى المادة ٣٣ أو المادة ٣٤ من قانون المخدرات .

ولا يشترط لانطباق هذا النص ان يكون المجرم العائد قد ارتكب جريمته الثانية خلال مدة معينة ، وانما يتوافر هذا الظرف المشدد اذا عاد الجانى الى ارتكاب جريمته فى أى وقت .

« أحكام النقض »

أحكام النقض

أولا - مدي دستورية المادة ٣٤ من قانون المخدرات :

١- وحيث ان الوقائع على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا حشيشًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا حال كونه عائدًا ، واحالته الى المحكمة الجنائية في القضية رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٩ جنابات مخدرات الرمل (٩١٥ لسنة ١٩٨٩ كل مخدرات) طالبة معاقبته بالمواد (١) ، (٢) ، (١/٧) ، (٣٤) فقرة ١/ بند أ و فقرة ٢/ بند ٧ ، (٤٢ / ١) من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم (٥٧) من القسم الثاني والجدول الأول الملحق بالقرار بقانون المشار اليه ، بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن المتهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنابات الاسكندرية تأجيل نظر الدعوى ، وصرحت له بالطعن بعدم دستورية ذلك القانون فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا حشيشًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا حال كونه عائدًا ، واحالته الى المحكمة الجنائية في القضية رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٩ جنابات مخدرات الرمل (٩١٥ لسنة ١٩٨٩ كل مخدرات) طالبة معاقبته بالمواد (١) ، (٢) ، (١/٧) ، (٣٤) فقرة ١/ بند أ و فقرة ٢/ بند ٧ ، (٤٢ / ١) من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم (٥٧) من القسم الثاني والجدول الأول الملحق بالقرار بقانون المشار اليه و بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن المتهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢

لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنابات الاسكندرية تأجيل نظر الدعوى ، وصرحت له بالطعن بعدم دستورية ذلك القانون فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث ان اليين من استقراء أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعدم الدستورية ، أنه أدخل تعديلا جوهريا على بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وذلك بأن استعاض عن مواده بنصوص اخرى ، فضلا عن اضافة نصوص جديدة اليه ، واحلال جدول جديد يتضمن تعريفا بالمواد المعتبرة جواهر مخدرة محل الجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار بقانون .

وحيث ان الدفع بعدم الدستورية الذى أثاره المدعى أمام محكمة الموضوع وقدرت جديته قد انصب على احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها ، وكان المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية - وهى شرط لقبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازما للفصل فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التى نسبتها النيابة العامة الى المدعى هى احرازه بقصد الاتجار - وفى غير الاحوال المصرح بها قانونا - جوهرا مخدرا « حشيشا » حال كونه عائدا ، فإن المصلحة الشخصية والمباشرة للمدعى فى الدعوى الماثلة تنحصر فى الطعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها دون غيرها من أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التى لا صلة لها بها كتلك المتعلقة بانتاج الجواهر المخدرة أو استخراجها أو فصلها أو صنعها أو زرع نباتاتها أو احرازها بقصد التعاطى ، ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى الراهنة بالبند /أ من الفقرة الأول من المادة (٣٤) والبند السابع من فقرتها الثانية ، والفقرة الأولى من المادة (٤٢) من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند (٥٧) من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار المشار اليه ، وذلك دون المواد (١) ، (٢) ، (١/٧) منه التى وان تضمنتها قرار الاتهام فى الدعوى

« احكام النقض »

الموضوعية وكانت متعلقة بالجريمة المنسوب الى المدعى اقترافها الا أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها بالتعديل ، وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليها ، فلا تمتد اليها - فى الدعوى الماثلة - ولاية المحكمة الدستورية العليا التى لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة (٢٩/ب) من قانونها .

وحيث ان المدعى ينعى على النصوص سالفة البيان بطلانها من الناحية الشكلية بمقولة ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه أدخلها كتعديل على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى أصدره رئيس الجمهورية اعمالا لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ التى توجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات وفقا لحكمها على مجلس الأمة فور انعقاده لاقرارها أو الاعتراض عليها ، وهو ما لم يتحقق بالنسبة الى ذلك القرار بقانون بما يؤدى الى بطلانه ومن ثم بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لبعض أحكامه والذى يدور وجودا وعدما وصحة وبطلانا مع القانون الأصلى ، كما ينعى على النصوص المطعون عليها مخالفتها أحكام المواد (٨٦) ، (٨٧) ، (٨٨) ، (١٠٧) من الدستور على سند من أن مجلس الشعب الذى أقرها باطل التكوين ترتيبا على عدم تنفيذ الأحكام الصادرة من جهة القضاء الادارى بالغاء قرار اعلان نتيجة انتخابات هذا المجلس فيما يتضمنه من عدم اعلان فوز المحكوم لصالحهم - وعددهم على حد قول المدعى خمسة وسبعين - بعضويته ، ليفقد المجلس بذلك ولايته التشريعية .

وحيث ان هذه المطاعن جميعها سبق ان تناولتها هذه المحكمة بالنسبة الى النصوص المطعون عليها فى الدعوى الماثلة عدا نص البند السابع من الفقرة الثانية من المادة (٣٤) السابق الاشارة اليه ، وأصدرت المحكمة فى شأنها حكما بجلسته ٧٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ فى الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٢ قضائية « دستورية » متتهية الى رفضها والى موافقة النصوص المطعون عليها لاحكام الدستور ، وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩١ .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه فى الدعوى المتقدمة - انما يحوز حججة

مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو اعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجعته ، ذلك أن الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية - انما توجه الى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها الدستورية ، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء النص التشريعى لأوضاعه الشكلية التى يتطلبها الدستور أو بتوافقه أو بتعارضه مع الأحكام الموضوعية فى الدستور ، منصرفاً فحسب الى الخصوم فى الدعوى صدر فيها بل متعلدا الى الكافة ومنسحباً الى كل سلطة فى الدولة بما يردّها عن التحلل منه أو مجاوزة مضمونه ، ومتى كان ذلك ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة - فى شقها الخاص بالطعن على نصوص البند / أ من الفقرة الأولى من المادة (٣٤) ، والفقرة الأولى من المادة (٤٢) ، والبند (٥٧) من القسم الثانى من الجدول رقم (١) ، السابق الاشارة اليها - تكون قد انتفت مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها فى هذا الشق .

وحيث ان البند الـ ابع من الفقرة الثانية من المادة (٣٤) المشار اليها ينص على ان يكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة الاعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه ، اذا كان الجانى قد سبق الحكم عليه فى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى هذه المادة أو المادة السابقة عليها ، وكان المدعى يعنى على هذا البند بطلانه بمقولة بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى تضمنه على سند من أن هذا القانون صدر معدلاً للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى لم يعرض على مجلس الأمة فور اعقاده لاقاراره أو الاعتراض عليه ، بالمخالفة لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ ، وكان ذلك البند قد حل محل النص المقابل له الذى كان يتضمنه القرار بقانون المشار اليه ، وقد عمل بالنص الجديد اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ومن ثم يكون ملغياً لما يقابله من أحكام تضمنها التشريع السابق ، ويقوم مستقلاً عنها ، ذلك أن الأصل فى النصوص التشريعية هو سريانها بأثر مباشر من تاريخ العمل بها ما لم يلغها المشرع بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشمل على نص يتعارض والتشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ، ذلك التشريع ، ومتى

« احكام النقض »

كان ذلك ، وكانت النصوص البديلة التى أحلها المشرع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - ومنها النص المطعون عليه - محل النصوص السابقة عليها كتنظيم جديد لموضوعها هى التى جرى تطبيقها - اعتبارا من تاريخ العمل بها - فى شأن الواقعة الا جرامية المنسوبة الى المدعى ، فان اى عوار يمكن أن يكون قد شاب النصوص الملغاة يظل مقصورا عليها ولا يمتد بالتالى الى النص المطعون عليه فى الدعوى الراهنة ، وذلك أيا كان وجه الرأى فى شأن الآثار التى يربتها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرض التشريعات التى يصدرها رئيس الجمهورية وفقا للمادة (٥٣) منه على مجلس الأمة فورا انعقاده ، ومن ثم يكون هذا النعى فاقدا لسنده .

وحيث ان المدعى ينعى كذلك على النص المطعون عليه مخالفته أحكام المواد (٨٦)، (٨٧)، (٨٨) ، (١٠٧) من الدستور بمقولة ان مجلس الشعب الذى اقره باطل التكوين ترتيبا على الأحكام التى أصدرتها محكمة القضاء الادارى وأهدتها المحكمة الادارية العليا بوقف تنفيذه ثم بالغاء كل من قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية باعلانها فيما تضمنه من عدم فوز المحكوم لصالحهم بعضوية مجلس الشعب ، ليفقد المجلس بذلك ولايته التشريعية التى افترض الدستور لجواز ممارستها أن تكون عضوية أعضاء مجلس الشعب وفقا لأحكامه .

وحيث أنه سبق لهذه المحكمة أن تناولت هذا الوجه من أوجه النعى وذلك فى حكمها السالف الاشارة اليه مقيمة قضاءها على اساس أن حق الانتخاب والترشيح متكاملان وقد كفلهما الدستور لضمان أن تكون المجالس النيابية ممثلة لارادة هيئة الناخبين تمثيلا منصفا وفعالا ، وانه انطلاقا من ابعاد الحقين المشار اليها ، استعرضت هذه المحكمة فى حكمها الصادر بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ فى الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية «دستورية» المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وكشفت عن اخلالها بحق المستقلين فى الترشيح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الغرض مع باقى المرشحين ، اخلالا ادى الى التمييز بينهما فى المعاملة القانونية وفى

الفرص المتاحة للفوز بالعضوية ، فآل الامر - كما قرر المحكم المشار اليه - الى بطلان تكوين مجلس الشعب - المطعون عليه فى الدعوى الماثلة منذ انتخابه .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة فى الدعوى المشار اليها قاطع فى أن بطلان تكوين هذا المجلس لا يستتبع لزوما اسقاط القوانين التى أقرها ولا يمس الاجراءات التى اتخذها حتى تاريخ نشر ذلك الحكم فى الجريدة الرسمية ، بل تظل جميعها محمولة على أصلها من الصحة وتبقى نافذة مرتبة آثارها الى ان تقرر الجهة المختصة دستوريا الغاءها أو تعديلها أو تقضى المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نصوصها التشريعية ان كان لذلك ثمة وجه آخر غير ما بنى عليه هذا الحكم ، وكان ما ينهه المدعى من عدم دستورية النص المطعون عليه فى الدعوى الماثلة ترتيبا على حالة انتفاء الصفة النيابية عن خمسة وسبعين من أعضاء مجلس الشعب الذى أقره وزوال صفتهم - بالتالى - فى التعبير عن الارادة الشعبية مؤداه ان المجلس النيابى الذى كان يضمهم - وبفرض صحة الاستناد الى الأحكام التى أصدرتها جهة القضاء الادارى فى شأنهم - قد أضحي باطل التكوين ، وكانت هذه النتيجة عينها هى التى خلصت اليها هذه المحكمة وقررتها بالنسبة الى المجلس ذاته فى حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية السالف الاشارة اليها ، بما يحول دون تقرير بطلان جديد فى شأن مجلس نيابى دمنته هذه المحكمة من قبل بالبطلان ، على أساس أن البطلان لا يتنوع بتنوع المخالفة الدستورية التى تؤدى اليه ولا تتميز أوجهه فيما بينها بل تتحد جميعها فى كونها مفضية الى بطلان من نوع واحد سواء فى طبيعته أو درجته أو مداه ، ومن ثم لا يجوز الاستناد الى ما يثيره المدعى فى منعه لتقرير بطلان ، ولا أن يعتبر نعته وجها جديدا مغايرا - فى محصلته النهائية - للوجه الذى قام عليه قضاء هذه المحكمة فى الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية المشار ، اذ لا يتغيا المدعى - فى حقيقة الأمر - ابطال مجلس نيابى لا زال قائما ، وانما اسباغ بطلان مبتدأ على مجلس نيابى سبق أن كشفت هذه المحكمة عن أنه مشكل بالمخالفة للدستور وبالتالي باطل التكوين بأثر رجعى يرتد الى اللحظة التى ولد فيها ، ولا يتصور أن تكون الآثار القانونية التى قصد المدعى الى ترتيبها على منعه سابقة فى

« احكام النقض »

وجودها من حيث الزمان على هذه اللحظة ذاتها ، والأمر الذى يصبح معه هذا الشق من الطعن قائما على غير أساس.

وحيث ان النص المطعون عليه لا يخالف أى حكم فى الدستور من وجه آخر
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الطعن على البند / أ من الفقرة الأولى من المادة (٣٤) والفقرة الأولى من المادة (٤٢) من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند (٥٧) من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشار اليه ، ورفض الدعوى بالنسبة الى الطعن على نص البند السابع من الفقرة الثانية من المادة (٣٤) المشار اليها ، بمصادرة الكفالة ، والزمت المدعى المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٩٢ - الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٢ قضائية « دستورية .

ثانيا : حيازة الجوهر المخدر :

١ - إذا ضبط مخدر مع زوجة ، وتحققت محكمة الموضوع من أن الزوج هو المالك لهذا المخدر ، وجب اعتبار الزوج حائزا له أسوة بالزوجة وحق عليهما العقاب .

(نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٣٩٥ ص ٤٩٦)

٢ - إذا كانت الواقعة هى أن المتهم سلم المخدر الى أحد الخفراء وكلفه بنقله الى جهة معينة ايقاعا به ، اعتبر المتهم حائزا للمخدر الذى ضبط مع الغفير وحق عليه العقاب .

(نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة

القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٦ ص ٢٦)

٣. - إذا أثبت الحكم أن الحشيش الذى وجد بمقهى المتهم وضبط مع اثنين من المترددين عليه هو لصحابه ، واعتبره لذلك حائزا للمادة المخدرة ، فذلك صحيح .

(نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد

القانونية ج ٤ رقم ١١٥ ص ١٠١)

٤. - إذا ثبت أن المتهم قبل التعاطى من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذى بها ، فإن حمل الجوزة والحشيش فيها ، كائنا من كان حاملها ، يكون حاصلا لحسابه واجبا قانونا مساءلته عنه كما لو كان حاصلا منه .

(نقض ١٢ أبريل سنة ١٩٤٥ مجموعة

القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٤ ص ١٠٤٦)

٥. - يكفى لاعتبار المتهم حائزا أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر ، ولو لم يكن فى حيازته المادية . فإن كان الثابت أن من ضبط معه المخدر انما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه ، فذلك يكفى فى إثبات حيازة المتهم للمخدر .

(نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ١٥ ص ٤٣)

٦. - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ، ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه .

(نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ١١٩ ص ٣٥٦)

« احكام النقض »

٧ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالادلة التي أوردها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وانه اعددها للاتجار فيها وتوزيعها مستعينا في ذلك بزوجه ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع حين اعتبرته حائزا للمواد المخدرة المضبوطة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه احرزها . لأن هذا الاعتبار منها لا يعد تغييراً في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تعديلاً للتهمة موجبا لتبنيها اليه .

(نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢٧٤ ص ١٠٠١)

٨ - لا يعيب الحكم أن يعتبر المتهمين جميعا حائزين ومحرضين للمواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول مادام أنه قد استخلص من الأدلة السائغة التي أوردها أن المتهمين جميعا قد اتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التي أعدوها لهذا الغرض .

(نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ رقم ١٩ ص ٧٢) .

٩ - أن مجرد دفع الطاعن للمخدر الذي كان أمامه وأمام الشخص الآخر الذي كان يجالسه في وقت الضبط لا يفيد حتما وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به ماديا أو أن سلطانه كان مبسوطا عليه قبل واقعة دفعه .

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ٧٧ ص ٣٩٨)

١٠ - جريمة احراز وحيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

(نقض ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٦٩ ص ٩١٨)

١١ - من المقرر أن احراز المخدر بقص الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع

بالفصل فيها طالما يقيمها ما على يتجها ، وانه ليس ما يمنع محكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها من تجزئه تحريات الشرطة فتأخذ منها ما تظمن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية الا ترى فى هذه التحريات ما يقنعها بأن احرار المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو بقصد الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة .

(نقض ١٩ مارس ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٨٨ ص ٣٦٩) .

١٢ - من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجانى حائرا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفى ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره .

(نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٢٩ ص ١٢٦)

١٣ - مناط المسؤولية فى حالتى احرار أو حيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وارادة اما بهيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل المالك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

(نقض ١٢ مارس سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ٤٦ ص ٢٤٩)

١٤ - من المقرر أن احرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادامت تقيمها على ما يتجها . ولما كانت واقعة الدعوى . وفق تحصيل الحكم - دالة بذاتها على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن ، بغض النظر عن كمية

« احكام النقض »

المخدر التى كان يحوزها . وذلك لما اثبتته الحكم فى حقه من قيامه ببيع المخدر للضابط الذى تظاهر بالشراء . فإن فى ذلك ما يكفى للرد على طلبه عرضه على الطبيب الشرعى للتحقق من مرضه وحاجته الى العلاج يمثل المخدر المضبوط ولدحض دفاعه القائم على احرازه المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

(نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٤٦ ص ٧٢٧)

١٥ - من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما يتجها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالدقهلية المشفوعة بالمراقبة الشخصية والتى شارك فيها رئيس وحدة مباحث السنبلاوين ورئيس مكتب مكافحة مخدرات ميت غمر دلت على قيام الطاعن بالاتجار فى المواد المخدرة وترويجها لها بناحية ...والقرى المجاورة لها وعلى صغار التجار وانه قد تم ضبطه بناء على اذن النيابة محررا لكمية من المواد المخدرة (حشيش) وزن ٤٠٠ ر ٣٤٠ جراما ، فإن الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالفة البيان التى احوال عليها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن .

(نقض ١١ يناير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٨ ص ٥٤)

١٦ - لا جدوى فيما ينهه الطاعن على الحكم بشأن اخذه له بوصف احراز استناداً الى أقوال شهود الأثبات ثم اخذه ايضا باعتراف الطاعن بحيازته للمخدر ، ذلك بأنه متى كانت المحكمة قد اثبتت على الطاعن بالأدلة التى أوردتها انه قد تم ضبط المخدر بملاسه فلا ضير عليها ان هى فى سبيل تكوين معتقدها بنسبة المخدر الى الطاعن - قد أخذته بما قرره من ان المخدر ضبط الى جواره على مقعد السيارة ، وهو ما يحق معه عقابه طبقا لنص المادة ٣٤

من القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها سواء أكان حائزاً للمخدر أو محرراً له اذ أن مناط المسؤولية فى كلتا الحالتين هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة عليه بأية صورة عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل المالك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية . واذ كانت عقوبة جريمة الحيازة هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الاحراز التى اتهم ودين بها الطاعن ، فإن هذا الوجه من التعمى لا يكون له محل .

(نقض ١٨ مارس سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٧٣ ص ٣٥٥)

١٧ - لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجانى حائزاً للمادة مخدرة أن يكون محرراً للمادة المضبوطة بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطاناً ميسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرر للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى المدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند فى إدانة الطاعن إلى شهادة الشهود وإقرار الطاعن بنقله للمادة المخدرة وقد أثبتت المحكمة فى حقيقته على وجه سائق علمه بأن ما يحمله مادة مخدرة ومن ثم فإن ما ينطه الطاعن بدعوى القصور فى التسبب يكون فى غير محله .

(نقض جلسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٣ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ٣٤ رقم ١٥٧ ص ٧٩٩)

١٨ - لما كان ذلك ، وكان تقضى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة بانتفاء علمها بوجود مخدر لديها ودسه عليها - كما جاء بمحضر الجلسة - ورد عليه بقوله « أما عن القول بدس المواد

« احكام النقض »

المضبوطة فلا يعدو أن يكون مجرد قول مرسل لم يقيم عليه دليل ، كما أن قاله شيوخ حيازة مكان العثور على المضبوطات يبعد عن قناعة المحكمة التي تطعن إلى أن المتهمه هي صاحبة السيطرة على هذا المكان التي تحوز هذه المواد المخدرة عن علم وإرادة . وإذ كان ما حصلته محكمة الموضوع من واقعة الدعوى وملابساتها ، وما أوردته في ردها على الدفع - على السياق المتقدم - يبرر اقتناعها بعلم الطاعنة بحقيقة الجوهر المضبوط وزنه ٣١.٧ جم داخل « كيس من البلاستيك » أسفل ومادة تعلق « سرير » كانت تنام عليه وقت الضبط ويعد كافياً في الرد على دفاعها المسطور بمحضر الجلسة - المار بيانه - في هذا الخصوص وسائغاً في الدلالة على توافر العلم في حقها توافراً فعلياً ، فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(نقض ١٧ فبراير سنة ١٩٩٣ طعن رقم ١٠٥٠٩ سنة ٦١ قضائية)

ثالثاً - احراز الجوهر المخدر :

١ - اذا اقتنعت المحكمة بأن احراز المادة المخدرة كان لحساب شخص غير من وجدت عنده هذه المادة ، لما قام لديها من الأدلة على أن هذا الغير هو الذي يشتغل بالاتجار بالمخدرات ، وأن من وجدت عنده هذه المادة إنما هو خادم يعمل لحسابه ، كان لها أن تقضى بالمعقوبة على هذا الشخص لحيازته تلك المخدرات وعلى الخادم باعتباره محرزاً .

(نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٦٥ ص ٢٢٠)

٢ - يكفي اثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزاً لهذا الشيء . فمن وجد في دكانه حشيش يعتبر محرزاً له لمجرد وجوده في دكانه . اما اقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، إنما له هو بعد ثبوت احرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقوم الدليل على ذلك وليس هذا من قبيل اثبات النفسى . بل انه يستطيع الاثبات بادعاء أن الغير هو الذى وضع الحشيش عنده

فى غفلة منه أو بغير رضائه .

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد

القانونية طعن رقم ٧ سنة ٣ قضائية)

٣ - يقصد بالاحراز detention مجرد الاستيلاء ماديا على المخدر لأى غرض من الأغراض كحفيظة على ذمة صاحبه أو نقله لجهة معينة أو تسليمه للغير أو إخفائه عن أعين الرقباء أو السعى فى اتلافه حتى لا يضبط أو الانتفاع به ، إلى غير ذلك من الأغراض التى لا يمكن حصرها .

(نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٠٥ ص ٢٦٩ ،

١٤ يناير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣١٥ ص ٤١٩)

٤ - العقوبة واجبة على محرز المادة المخدرة مهما كانت الكمية التى يحرزها ضئيلة اذ ان القانون لم يعين حدا ادنى للكمية المحرزة .

(نقض ٦ يناير سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد

القانونية طعن رقم ٤٠٠ سنة ٦ قضائية)

٥ - الجوهر المخدر ليس ركنا لازما لتوافر جريمة احرازه أو جلبه ، بل يكفى اثبات الركن المادى ، وهو الاحراز ، فى أى جريمة من هاتين الجريمتين ان يثبت بأى دليل كان انه وقع فعلا ولو لم يضبط الجوهر المخدر .

(نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة

القواعد القانونية طعن رقم ١٨٩٧ سنة قضائية)

٦ - لا يكفى لادانة المتهم بتهمة احراز مادة مخدر (أفيون أو خشخاش) أن يثبت لدى المحكمة أنه هو الزراع للخشخاش ، وأن هذا الخشخاش وجد مجرعا ، بل يجب أن يثبت لديها أيضا أن المتهم هو الذى قام بهذا التجريح سواء بنفسه أم باشتراكه

« احكام النقض »

مع غيره .

(نقض ١١ أبريل سنة طعن

رقم ١٢٩١ سنة ٨ قضائية)

٧ - متى استخلص الحكم فى منطق سليم من الأدلة التى أوردتها أن المتهم ضالع فى واقعة المخدر الذى لم يضبط عنده بنقله المخدر أو اخفائه فى المنزل الذى ضبط فيه فإن عقابه على انه محرز لا مخالفة فيه للقانون .

(نقض ٣١ مايو ١٩٤٣ مجموعة القواعد

القانونية ج ٦ رقم ٢٠٣ ص ٢٧٦)

٨ - لا يلزم لتوفر ركن الاحراز ان تضبط المادة المخدرة مع المتهم بل يكفى ان يثبت ان المادة كانت معه بأى دليل يكون من شأنه ان يودى الى ذلك فمتى كان الحكم قد عني بايراد الأدلة التى من شأنها ان تؤدى الى ان المتهم (الذى عوقب) قد دس الأفيون للمتهم الآخر (الذى لم يعاقب) فذلك يفيد المتهم قد احرز الأفيون قبل وضعه فى المكان الذى ضبط فيه . وبذلك يتوافر ركن الاحراز فى حقه .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة

القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٠٢ ص ٤٠١)

٩ - إن القانون صريح فى العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشرا كان او بالواسطة فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قبل التعاطى من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذى بها ، فإن حمل الجوزة له والحشيش فيها ، كائنا من كان حاملها ، يكون حاصلا لحسابه واجبا قانونا مساءلته عنه كما لو كان حاصلاً منه .

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ مجموعة

القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٤٣ ص ٦٨١)

١٠ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم اعترافه بأنه تسلم بيده قطعة من الأفيون من آخر فإنه يكون قد أثبت عليه الاحراز ، وهذا يكفى لتبرير عقابه دون حاجة للبحث فيما تم من أمر هذا المخدر لديه .

(نقض ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٩٢ ص ٨٢)

١١ - إذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخدر التى القاها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التى عثر عليها فى جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسئولية الجنائية فى الدعوى ما دام الحكم قد أثبت عليه انه احراز القطعتين كليهما فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

(نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢٣١ ص ٨٥١)

١٢ - متى كان الحكم قد اقام قضاءه فى ادانة المتهم بجريمة احراز مخدر على انه عثر معه على ورقة نتيجة ملفوفة بداخلها ورقة سلوفان أبيض وظهر من نتيجة تقرير المعمل الكيماوى ان كلا من الورقتين تحتوى على آثار دون الوزن من مادة سمراء ثبت من التحليل أنها حشيش وأن هذه الآثار تدل على أن المتهم كان يحرز مادة الحشيش ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون يكون كافياً للدلالة على أن المتهم كان يحرز المخدر وأنه يعلم بأن ما يحزره مخدر . ولا على المحكمة اذا لم تتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢٤٤ ص ٨٩٥)

١٣ - أن جريمة احراز الجوهر المخدر تتم بمجرد الاستيلاء عليه مادياً مع علم الجانى بأن

« احكام النقض »

الاستيلاء واقع على جوهر مخدر يحظر القانون احرازه بغير تصريح ، ولا يجدي به بعد ذلك كون الباعث على ارتكاب جريمته هو محاولة ادلة الجريمة التي وقعت من متهم آخر أو أى غرض آخر لا البواعث لا تؤثر على الجريمة .

(نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢٧٤ ص ١٠٠١)

١٤ - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه ، فليس يعيب الحكم أن يعتبر المتهمين جميعا حائزين ومحرزين للمواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول مادام انه قد استخلص من الأدلة السائغة التى أوردها أن المتهمين جميعا قد اتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التى أعدها لهذا الغرض .

(نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ رقم ١٩ ص ٧٢)

١٥ - اذا كان الحكم قد اثبت بالأدلة السائغة التى أوردها - أن المتهم الأول - وهو يشغل وظيفة سكرتير نيابة - تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذى يجرى فى جناية - من المحقق المادة المخدرة لتحريزها فاختلسها بأن استبدل بها غيرها بغير علم المحقق وسلمها للمتهم الثانى الذى أسرع فى الخروج بها واخفاها ، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جناية اختلاس حرز المادة - وجناية احراز المخدر فى غير الأحوال التى بينها القانون .

(نقض ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ رقم ٩ ص ٤٩)

١٦ - جريمة احراز المخدرات من الجرائم المستمرة التى تتوافر فى حق متهم عند ضبطها معه بغض النظر عن المدة التى ظل فيها محزرا لها .

(نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٢ رقم ٩١ ص ٤٩٥)

١٧ - متى كان الثابت من الحكم انه ظهر من تقرير التحليل أن الآثار التى وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها « حشيش » فإن هذه الآثار - ولو كانت دون الوزن - كافية للدلالة على أن المتهم كان يحزر المخدر ، ذلك أن القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، والعقاب واجب حتماً كان المقدار ضئيلاً متى كان لها كيان مادي محسوس امكن تقديره .

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ رقم ٧٠ ص ٢٨٠)

١٨ - من المقرر قانوناً انه يتمين لقيام الركن المادي فى جريمة احراز الجوهر المخدر ان يثبت اتصال المتهم به اتصال المتهم به اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية . ومن ثم فإن مجرد دفع الطاعن للمخدر الذى كان أمامه وأمام الشخص الآخر الذى كان يجالسه وقت الضبط لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به مادياً أو أن سلطانه كان مبسوطاً عليه قبل واقعة دفعه .

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ٧٧ ص ٣٩٨)

١٩ - احراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه ، وهو يتوافر بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء مادياً طالبت فترته أم قصرت .

(نقض ٤ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٥٧ ص ٣٠٨)

« احكام النقض »

٢٠ - الاحراز فى صحيح القانون يتم بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا مع علم الجانى بان الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون احرازه بغير ترخيص .

(نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ١٩١ ص ٨٤٤)

٢١ - ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله بينما كان الجندى من قوة الكتبية دفاع جوى يتجول على ساحل البحر فى منطقة السلم فى يوم لجميع ما تقذف به الأمواج من اعشاب تقابل مع المتهم (الطاعن) الذى كان يقوم بصيد الطيور وسارا معا فشاهدا جوالا يطفر على سطح الماء فجذباه الى الشاطئ وبفضه عثرا به على عدة أكياس بكل كيس طريتين من مخدر الحشيش أخذ المتهم (الطاعن) منهم تسعة أكياس قام بدفنها فى الرمال تمهيدا لأخذها بعد ذلك وأخذ الجندى الباقي وبادر بتسليمه للكتبية التابع لها . ودلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة بما ينتجها من وجوه الأدلة السائغة التى استمدتها من أقوال شاهدى الأثبات واعتراف الطاعن ومن تقرير التحليل لمصلحة الطب الشرعى . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة ، بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها بأية صورة عن علم واردة ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - مما يستدل به على قيامه . لما كان ذلك وكان الشاهد مما أورده الحكم المطعون فيه ان الطاعن اقتسم مع الجندى (الشاهد الأول) كمية المخدر التى عثر عليها على شاطئ البحر ، وانه قام باخفاء ما حصل عليه بدفنه فى مكان يعرفه بالصحراء ، فإن ذلك مما يتحقق به الركن المادى للجريمة ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من الخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله ولا يقدح فى ذلك ان يكون اخفاء المخدر قد تم فى منطقة صحراوية عسكرية غير مأهولة ولا مسكونة ، لا يجوز ارتيادها الا بتصريح من مخبرات الحدود ، طالما ان الشارع لم

يشترط أن تكون حيازة المخدر فى مكان مأهول وما دام ان الطاعن لا يزعم أن ارتياد تلك المنطقة مستحيل استحالة مطلقة تمنعه من بسط سلطانه عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا طالت فترته أم قصرت ، وان جريمة احراز المخدر معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث على الاحراز ، فان ما يثيره الطاعن من أنه كان فى نيته التبليغ عن العثور على المخدر وان الضبط تم قبل انقضاء المهلة المحددة فى القانون للتبليغ عن العثور على الأشياء الفارقة لا يكون له محل .

(نقض ١٨ يناير سنة ١٩٨٤ مجموعة

احكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٢ ص ٦٥)

٢٢ - لما كان ما يثيره الطاعن من عدم انبساط سلطانه على المكان الذى جرت به واقعة الضبط مما يجعل الاتهام ثائعا مردودا بما أورده الحكم من أنه « ثبت من المعاينة التى أجرتها النيابة العامة أن المتهم له السيطرة الكاملة على مكان الضبط » فضلا عما هو مقرر من أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التى تطعن اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها فى الاوراق ومتفق والاقضاء العقلى ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٨٩

طعن ١١٤٦ سنة ٥٩ قضائية)

٢٣ - لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة أحرار جواهر مخدر يتحقق بعلم المحرز بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أورده فى حكمها من الوقائع والظروف كافيا فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدر ، وإذا كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو

« احكام النقض »

المدافع عنه لم يدفع بأنتقاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافيا فى الدلالة على أحرار الطاعن لجوهر الحشيش المضبوط وعلى علمه بكنهه وذلك مما حصله من أقوال شاهدى الإثبات أن الطاعن قد أعترف لهما فور ضبطه أنه يحزر المخدر المضبوط فضلا عما دلت عليه التحريات فى هذا الشأن ، بأن منعه فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٩٢)

طعن رقم ٨٦٠ سنة ٦١ قضائية) .

٢٤ - ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى ، وأورد أقوال شاهد الإثبات الأول - المقدم إبراهيم السيد ارز - مفتش منطقة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالغربية ، بما مؤداه أن تحريات السرية التى شارك فيها الشاهدان الثانى والثالث - المقدم أحمد عبد القادر قنطوش والرائد طارق محبى الدين على - دلت عن أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة فاستصدر إذن من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ، وبتنفيذ هذا الإذن ضبط معه كيسا من البلاستيك بداخله طريبتين مخدر الحشيش ، وعشر لفاقات من ورق السلوفان تحوى كل منها قطعة من الحشيش ، وأن المتهم أقر له بملكيته للمضبوطات ، وبنى الحكم على هذه الأقوال وأقوال شاهدى الإثبات الثانى والثالث ، وما تضمنه تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى من أن المادة المضبوطة والتى وزنت ٣٨٩ جراما لمخدر الحشيش ، ثبوت نهمته إحرارها بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن إحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغا تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما أورده الحكم فى تحصيله الواقعة وسرده لمؤدى أقوال شاهد الإثبات الأول - على النحو المار بيانه - كافيا فى إثبات قصد التجار وفى إظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التى أوردتها وأدلتها التى عولت عليها ، فإن النعي على الحكم بالقصور فى التسبيب لا يكون له محل ، هذا فضلا عن أن العقوبة المقررة بها وهى الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والغرامة مائة ألف جنية ، تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجرمة إحرار المخدر بغير قصد من القصد الخاصة

المنصوص عليها بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - ، المنطبق على واقعة الدعوى - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٣٩٣)

طعن رقم ١٠٢٩ سنة ٦١ قضائية)

رابعاً - التقديم للتعاطى :

١ - اذا قدم متهم الافيون لآخر للتعاطى فان هذه الواقعة تتحقق بها احدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة جـ من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الفقرة (١) من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهى حالات اوجب القانون فيها توقيع العقوبة المغلظة بغض النظر عن قصد مقدم المادة المخدرة من حيازتها أو احرازها ، اذ يستوى فى ذلك ان يكون القصد هو الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٦ رقم ٤٢٠ ص ١٤٢١)

٢ - اذا كانت الواقعة ان المتهم هو الذى اخذ قطعة الحشيش من المتهم الاول عندما راه يتعاطاه ، فإن ذلك ينبغى معه القول بأن هذا الأخير هو الذى قدمه له او سهل تعاطيه .

(نقض ٣ يونيو سنة ١٩٥٧ مجموعة

أحكام النقض س ٨ رقم ١٦٣ ص ٥٩٣)

٣ - ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « أن واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة أخذاً من سائر أوراقها وما تم بها من تحقيقات ودار بشأنها بجلسة المحاكمة ، حاصلها أن الرائد رئيس وحدة مباحث قسم الأربعين وقد دلت تحرياته السرية التى أجراها بالاشتراك مع النقيب معاون مباحث قسم الأربعين ، أن المتهم يدير المقهى الخاص به لتعاطى المواد المخدرة ، فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبطه وتفتيش شخصه ومقهاه الخاصة بمنطقة الحرفيين بناحية فيصل . وبتاريخ

« احكام النقض »

٧- ٢- ١٩٨١ انتقل برفقته النقيب لتنفيذ إذن التفتيش ، وبمداهمة المقهى ، شاهد المأذون بتفتيشه يلتقى بجوزة كانت بيده لحظة مشاهدته لأفراد القوة ، فسقطت على الأرض فانكسرت ، وبفتيشه المقهى عشر على أعلا النصبه على عدد ثمانية أحجار جوزة عليها معسل غير محترق يعلوها قطع صغيرة من مادة داكنة تشبه الحشيش . وأورد تقرير المعامل الكيماوية أن بوصة الجوزة المضبوطة عشر بغسالتها على آثار الحشيش ، كما أن القطع التي تعلو الثمانية أحجار المضبوطة هي لخدر الحشيش ، كما عشر بغسالة الأحجار على آثار الحشيش ، لما كان ذلك وكانت جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها ، لا تتوافر إلا بقيام الجاني بفعل أو أفعال إيجابية - أيأ كانت - يهدف من ورائها إلى أن يسر لشخص بقصد تعاطي المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع الخدر تحت تصرفه ورهن مشيخته وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ضبط المتهم وفي حوزته جوزة ثبت من تقرير التحليل الكيماوي أن غسالة قلبها تحتوي على آثار الحشيش ، ومن ضبط ثمانية أحجار بأعلا نصبه المقهى عليها قطع من مادة ثبت عن التقرير سالف الذكر زنها لجوهر الحشيش دليلا على تقديم الطاعن لخدر الحشيش للغير لتعاطيه ، ودون أن يفصح في مدوناته عن صدور نشاط إيجابي من المتهم يتحقق به قبله الركن المادى لجريمة تقديم المخدرات للتعاطي ، فإنه يكون قاصر البيان بما يطله .

(نقض ١٢ أكتوبر سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٤ رقم ١٦٣ ص ٨٢٥)

خامساً - ادارة أو تهيئة مكان لتعاطي الجواهر المخدرة بمقابل :

١ - اذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاطي الحشيش المسندة إلى المتهم الأول بقوله (ان المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت في الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعاطي الحشيش فيه لتسهيل تعاطي الحشيش عنده اذا كان المسكن خلواً مما عداهم وقد قصدوا إليه لهذا الغرض بدليل استفاد من ظروف الواقع على م قرره المتهم السادس في التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى معين وذهبوا إلى مسكن

المتهم الأول وكانت الجوزة بمعداتنا جاهزة هناك على المنضدة والنار موقده وخنوا جميعا كرسين من الحشيش وأنه قد ساهم المتهم بتعاطى الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط من من نتيجة مراقبته الأمر الذى أكد صحة وجديده ما اسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل تعاطى الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها) اذا تحدث الحكم بذلك فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة احراز المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطى - اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ويكون الحكم قد أثبت على الطاعن أنه أعد مسكنه وأداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتعاطى وهى احدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ رقم ٢٣٣ ص ٩٥٣)

٢ - استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص فى المادة ٣٣ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة للجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر وكان ذلك بقصد الاتجار ، واعقب ذلك فنزل بالعقوبة فى المادة ٣٤ وجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة أقل خطورة وهى الاتجار فى المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت فى غير ذلك الأغراض ، ثم الحق بهذه الجرائم فى الفقرة « د » من هذه المادة جريمة ادارة أو اعداد أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطى بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة أخف نوعا

« احكام النقض »

وهى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . وهذه المغايرة بين الفقرة « د » والمادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن ادارة أو اعداد أو تهيئة المكان فى حكم الفقرة « د » من المادة ٣٤ لتعاطى المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق التأثيم فى هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطى بتغليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم فى ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف والمتصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته .

(نقض ٣٠ يولية سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ١٠٦ ص ٥٣٦)

٣ - ضبط صاحب الغرزة يمسك بجوزة مشتعلة يدخن منها وشم من رائحة الدخان المتصاعد منها رائحة احتراق الحشيش وجلوس آخرين فى مواجهته وضبط مخدر مع كل من الاخرين لا يوفر فى حق صاحب المقهى أنه أعدها وهياها لتعاطى المواد المخدرة ذلك أنه يشترط لقيام هذه الجريمة عناصر ثلاث أولها اعداد المكان وثانيها اطلاق الدخول إليه لمن يشاء وثالثها أن يكون الفعل متسما بسمة الاستغلال ، وأن مجرد وجود المتهمين حال تدخين صاحبها الحشيش من الجوزة وهما فى مجلس واحد معه لا يفيد حتما بذاته أنه أعد الغرزة وهذاها لتعاطى الجواهر المخدرة لمن شاء ذلك وليس ثمة دليل فى الأوراق ينم عن اتسام فعله بسمة الاستغلال وبالتالي تكون هذه الجريمة على غير أساس .

(نقض ١٩ ابريل سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ رقم ٧٩ ص ٣٨٤)

٤ - متى كان القانون لا يشترط للعقاب على الجريمة تهيئة مكان لتعاطى الغير للمخدرات فيه أن يكون المحل قد أعد خصيصاً لممارسة هذا التعاطى أو أن يكون الغرض الأصلى من فتحه هو استغلاله فى هذا الشأن ، بل يكفى أن يكون مفتوحاً لمن يريد تعاطى المخدرات ، يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصاً لغرض آخر .

(نقض ٢٥ فبراير سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ رقم ٢٩ ص ١٨٥)

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد طبق فى حق الطاعن الأول حكم المادة ٣٢ / ١ عقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد للجرائم التى دانه بها وهى المقررة لجريمة ادارة تهينة مكان لتعاطى المخدرات ، وإذا كان الحكم بالادانة فى تلك الجريمة يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان أن ادارة المكان بمقابل يتعاطاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فى بيان واقعة الدعوى أو سرده أقوال الشهود - قد خلا من ذكر هذا البيان فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن الأول بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره فى أوجه طعنه . لما كان ذلك وكانت الجريمتان اللتان دين بهما الطاعن الثانى تلتقيان فى صعيد واحد مع الجريمتين الأولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن الأول فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الأخير يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الثانى لأن إعادة المحاكمة بالنسبة لأولهما وما تجر اليه أو تنتهى عنده تقتضى لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث فى الواقعة بالنسبة للطاعنين فى جميع نواحيها وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى .

(نقض ١١ يولية سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ رقم ١١٦ ص ٦٥٥)

٦ - ان المغايرة بين الفقرة « د » من المادة ٣٤ وبين المادة ١٥ تدخل مرتكبى الجريمة الأولى فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن ادارة أو اعداد أو تهينة المكان ، فى حكم الفقرة « د » من المادة ٣٤ ، لتعاطى المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات ، هو الأمر المستفاد من منطق التأثيم فى هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطى بتغليظ العقاب على مرتكبىها شأنهم فى ذلك شأن المتجرين فى المواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل

« احكام النقض »

فتكون العقوبة الأخف نوعا والمنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته .

(نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٤ رقم ٢٦ ص ١٥٤)

٧ - ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أدلة الثبوت التى استندت إليها سلطة الإتهام والتى تنحصر فى أقوال كل من و على أنهما شاهدا المطعون ضده الثانى صاحب المقهى يقدم للمتهم الأول الجوزة المستعملة فى تدخين الحشيش وما تضمنه تقرير التحليل عرض للتهمة المسندة للمطعون ضده الثانى ونفاها عنه بقوله : ومن حيث إنه لما كانت واقعة الضبط فى مقهى المتهم فإن المقصود من ذلك أن المتهم قد ارتكب الجريمة المنصوص عليه فى المادة ٣٤ فقرة (د) من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وذلك أن الين من أقوال الضابط أن المتهم الأول قد ألقى المخدر من يده ومن ثم فلا ينسحب حكم المادة ٣٥ - عليها وإذ كان ذلك فإن منطق التأييم فى معنى المادة ٣٤ / أ يكشف عن أن مرتكب الجريمة فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة أو اعداد أو تهيئة المكان لتعاطى المخدرات إنما يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات وهو الأمر المستفاد من منطق التأييم فى هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطى بتغليظ العقاب وهذا الأمر لا ينطبق البتة على المتهم الثانى إذ أن صاحب المقهى يديرها ويؤمها من يشاء بنية المشروبات ومن ثم ينقضى عنه تخصيص المكان لتعاطى بالإضافة إلى أنه يلزم ان يكون بمقابل وقد خلت الأوراق عما يدل على أن المتهم الأول دفع جعلا مقابل تعاطيه الحشيش للمتهم الثانى ومن ثم يتعين الحكم ببراءته .

لما كان ذلك وكانت جريمة ادارة أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص عليها فى المادة ٣٤ / د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تغاير جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته والتى تتوافر بمجرد قيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن يسر لشخص بقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا

القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاظى الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى لتمكينه من تعاظى المخدرات أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة وكان الحكم المطعون فيه قد اشترط لقيام هذه الجريمة تولى الجانى تهيئة أو تخصيص مكان لتعاظى المخدرات وتقاضيه جعلاً نظير ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للمطعون ضده الثانى وحده إذ لم تتضمن أسباب الطعن شيئاً بخصوص قضاء الحكم على المطعون ضده الأول وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٤ رقم ٥٤ ص ٢٧٩)

٨ - إن إستقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع إختط خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة ، فنص فى المادة ٣٣ على عقوبة الإعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو أستخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر متى كان ذلك بقصد الاتجار وأعقب ذلك بالعقوبة فى المادة ٣٤ إلى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل خطورة وهى الاتجار فى المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى أغراض معينة وتصرفوا فيها بأى صورة كانت فى غير تلك الأغراض ، ثم ألحق بهذه الجرائم فى الفقرة (د) من هذه المادة جريمة إدارة أو إعداد أو تهيئة مكان لتعاظى المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جوهر مخدر للتعاظى بغير مقابل أو تسهيل تعاظيها وقدرت لها عقوبة أخف نوعاً وهى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وهذه المقابلة بين الفقرة (د) من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الأولى فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة ، وتكشف عن أن إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان فى حكم الفقرة (د) من المادة ٣٤ لتعاظى المخدرات إنما تكون بمقابل يتقضاه القائم

« احكام النقض »

عليه وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات وهو الآخر المستفاد من منطق التأثيم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتخليط العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إدارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات وإذا كان الحكم بالإدانة في تلك الجريمة لصحته أن يشتمل بذاته على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم وكان الحكم المطعون فيه - سواء في بيان واقعة الدعوى أو سرد أقوال الشاهد - قد خلا من ذكر هذا البيان فإنه يكون معيياً بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة .

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٨٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٧ رقم ٨٩ ص ٤٣٦)

سادساً - قصد الاتجار :

١ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . ومادامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي يبينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن الاحراز كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسيب والفساد في الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارتها أمام محكمة النقض .

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ٢٢٥ ص ١١٩٠)

٢ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . وإذا كان الحكم قد عرض الى قصد المتهم من احراز وحياسة المخدر المضبوط بقوله « وحيث أن المحكمة تقر سلطة الاتهام علي ما انتهت إليه من

أن الاحراز وحيازة المتهم لما ضبط كان بقصد الاتجار ، ذلك أن ظروف الضبط وتنوع المادة المضبوطة وضخامة كميتها ووجود ميزان وصنـج وقطع معدنية من فئة النصف قرش المثقوب التى تستعمل فى وزن المادة المخدرة كل ذلك مع ما سجلته التحريات من نشاط المتهم فى تجارة المخدرات قاطع فى أن حيازة المتهم لما ضبط يكون بقصد الاتجار ، فان الحكم يكون قد دلل على هذا القصد تدليلا سائغا مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول .

(نقض ١٢ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٨١ ص ٣٥٧)

٣ - قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ وان كان من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب الا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا تـؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .

(نقض ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ١٦١ ص ٧١٨)

٤ - توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا - لما كان ذلك - فان ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وأقوال الشهود وظروف الضبط قد جرت بأن المطعون ضده ممن يتجرون فى المواد المخدرة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها واطراح ما عداها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ٦ ابريل سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٦ رقم ٧٠ ص ٣٠٠)

٥ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا

« احكام النقض »

تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن قدر المخدر المضبوط هو إحدى عشر طربة من الحشيش وزن ٢١٨٦ من الكيلو جرامات وأن شاهدى الواقعة (الضابطین) قد نقلوا عن المطعون ضده بالتحقيقات أنه اعترف فور ضبطه بأنه احراز المخدر المضبوط بقصد الاتجار . ما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه إذا كانت تصلح دليلاً على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح ، لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً واجبا نقضه .

(نقض ٩ مايو سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٠٢ ص ٤٦٧)

٦ - لما كان الحكم قد عرض إلى قصد الطاعنين من احراز المخدر المضبوط بقوله (وترى المحكمة من ظروف ان احراز المتهمين لمخدر الحشيش كان بقصد الاتجار وذلك لما ثبت من كبر حجم كمية المخدر المضبوط مع كل منهما ولأنه لم يثبت من الأوراق أن أحد سلمهما هذه المخدرات لحسابه ولم يقررا بذلك وليست الكمية المضبوطة مع أى منهما ترشح لاعتبار الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى لكبر حجمها سالف البيان الأمر الذى قطعنا معه المحكمة تمام الاطمئنان بأن احراز المتهمين لهذا المخدر كان بقصد الاتجار للأسباب السابق ذكرها ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلاً سائغاً ، مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول .

(نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٦٧ ص ٧٣٢)

٧ - استظهار القصد من احراز الجواهر المخدرة لاستخلاص الواقع ، من توافر قصد الاتجار فيها أو انتقائه ، وإن كان من شئون محكمة الموضوع - تستقل بالفصل فيه بغير

معقب - الا أن حد ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائغا ، من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها أن يؤدي إليه ، وكان الحكم بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تضمنته من تعدد لقاغات المخدر المضبوط مع المطعون ضده وفى مسكنه بحيث بلغت فى مجموعها مائة وأثنين وعشرين لقاغة - ومن تنوع هذا المخدر وضبط مدينة ملوثة بالحشيش وميزان وسنجة فى المسكن ، استبعد قصد الاتجار فى حقه بقوله أن الأوراق خللت من الدليل الفنى على قيامه - وهو مجرد قول مرسل ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها على النحو المتقدم أن يؤدي إليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنهما بما يصلح لإقامة قضائه ويمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها فى هذا الخصوص ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٨٤ ص ٨٠٤)

٨ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما يتجها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالدقهلية المشفوعة بالمراقبة الشخصية والتى شارك فيها رئيس وحدة مباحث السنبلاوين ورئيس مكتب مكافحة مخدرات ميت غمر دلت على قيام الطاعن بالاتجار فى المواد المخدرة وترويجها لها بناحية والقرى المجاورة لها وعلى صغار التجار وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة محرزا لكمية من المواد المخدرة (حشيش) وزن ٤٠٠ ر ٣٤٠ جراما ، فان الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالفة البيان التى أحال عليها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن .

(نقض ١١ يناير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٨ ص ٥٤)

٩ - لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما يتجها وكانت ضالة كمية المخدر أو كبدها والموازنة

« احكام النقض »

بين قيمتها والضمن المعروض لشرائها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير الأدلة - والتي لا تخرج عن الاقضاء العقلي والمنطقي - بأن احراز كمية المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار فان ما يثيره الطاعن من القصور في التسيب والفساد في الاستدلال لا يكون سديدا .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٥١ ص ٢٥٨)

١٠ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها وأن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، وأن من حق المحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة .

(نقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٩٠ ص ٨٩١)

١١ - احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، واذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « وحيث أن قصد الاتجار متوافر في حق المتهم - الطاعن - من ضبط كمية كبيرة من المخدر معه بعضه في لفافات تسهيلات لتحقيق هذا الغرض فضلا عما دلت عليه التحريات من أنه يتجر في المواد المخدرة بعزبة القصيرين علانية وقد ضبط بالطريق العام ومعه

حملة المؤثم « ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يشيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبيب لا يكون سديدا .

(نقض ٢٤ ابريل سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣١ رقم ١٠٥ ص ٥٥٢)

١٢ - لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموعوية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه فى استدلال سائغ على ما سلف بيانه واعبره مجرد محرز لذلك ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصور الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضاءه بالادانة على الوجه الذى انتهى إليه ، ولا يعدو ما تشير الطاعة بوجه طعنها أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه واطراح ما عداه مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٨١ طعن رقم ١٧٣٥ سنة ٥٠ قضائية)

١٣ - لما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما عثر لديه هو ميزان ملوث بآثار الأفيون فلا على المحكمة أن هى اتخذت من هذه الواقعة دليلا من أدلة ثبوت قصد الاتجار فى واقعة احراز وحيازة المخدر التى رفعت بها الدعوى ما دام أن لهذا الدليل أصله الثابت فى الأوراق .

(نقض ١٩ مارس ١٩٨١ طعن ٢١٥٤ سنة ٥٠ قضائية)

« أحكام النقض »

١٤ - من المقرر أن التحدى بأن التحليل لم يشمل جميع كمية المخدر المضبوط هو منازعة في كنه المواد المضبوطة ، وليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن احرازه لكمية الحشيش التي أرسلت للتحليل فمستوليته الجنائية قائمة في احراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو كثر ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يكون في غير محله وينحل ما ينعاه الطاعن على الحكم تعويله على كبر كمية المخدر المضبوط حال أن جانباً كبيراً منها لم يرسل الى التحليل الى جدل موضوعي لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكان الأصل أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقلة قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بضحامة كمية المادة المخدرة المضبوطة والى ما اطمأن اليه من أقوال شهود الواقعة من أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ولسابقة اتهامه في قضايا مماثلة وهو تدليل سائغ يحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٨٢ طعن رقم ١٨٦٣ سنة ٥٢ قضائية)

١٥ - لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار في قوله « وحيث أنه عن قصد المتهم من حيازة اقراص الرقائين المخدرة المضبوطة فإن المحكمة تظمن الى أن قصد الاتجار المسند اليه ثابت قبله من ضبطه والجريمة متلبسا بها واثناء قيامه باجراءات بيع ذلك المخدر للمرشد السرى » ، وهو تدليل سائغ من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند .

(نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٣ رقم ١٧٧ ص ٨٥٩)

١٦ - لما كان الاصل أن الإتجار في المخدر إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل

على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بضخامة كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها ومن التحريات ومن ضبط أدوات تستعمل فى تجارة المخدرات من ذلك ميزان ذى كفتين عشر بهما على فتات من مادتى الحشيش والأفيون وسكين علقت بنصلها فتات الحشيش وأوراق من السلوفان علقت بها أيضا فتات من مادة الحشيش ، وهو تدليل سائغ يحمل قضاء الحكم فان النعى عليه بالقصور والفساد فى الاستدلال يكون غير شديد .

(نقض ١٣ يناير سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٤ رقم ١٦ ص ٩٥)

١٧ - لما كان ذلك ، وكان إستظهار القصد من إحراز الجواهر المخدرة لإستخلاص الواقع من توافر قصد الاتجار فيها أو إنتفائه وإن كان من شئون محكمة الموضوع تستقل بالفصل فيه بغير معقب إلا أن حد ذلك أن يكون هذا الإستخلاص سائغا من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيه أن تؤدى إليه ، وكان الحكم أثبت تقريراته أن التحريات دلت على إتهام المطعون ضدهما فى المواد المخدرة وأنها ضبطا محرزين كميات متنوعة منها وأدوات وزن وتقطيع ملوثة بآثارها فضلا عن نوتة خاصة بحساب الإتهام فيها قد استبعد قصد الإتهام فى حقهما بقالة قصور التحقيقات عن إثباته - وهو مجرد قول مرسل ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيه على النحو المتقدم أن يؤدى إليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنها بما يصلح لأقامة قضائة ويمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها فى هذا الخصوص ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٨٣ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٤ رقم ٤٢ ص ٢٢٦)

١٨ - لما كان يكفى لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة

٣٤ من القانون المذكور مجرد توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجانى الاتجار

« أحكام النقض »

فى هذه المواد حرفة له سواء كان إحراز المخدر أو حيازته لحسابه أو لحساب غيره ممن يتجرون فى المواد المخدرة ، دلالة ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفه الذكر بعد أن جرى على عقاب حالات الحيازة أو الإحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو تقديم المواد المخدرة للتعاطى بقصد الاتجار قد ساوى بينها وبين الاتجار فيها بأية صورة فيتسع مدلوله ليشمل ما غير ذلك من الحالات التى عدتها هذه المادة على سبيل الحصر المحذور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للإتجار فى المواد المخدرة ، هذا ولأن حيازة المخدر لحساب الغير فى حالة من حالات الحظر التى عدتها تلك المادة والجريمة قانونا - كما هو الحال الدعوى المطروحة - لا يعدو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الإجرامى فيه ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا فى الجريمة تقع عليه عقوبتها ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن حيازة الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار بحسابه قد حاز المخدر لحساب الغير ممن يتجر فى المواد المخدرة مقابل عمولة فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى شئ ويكون النعى عليه بالقصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون غير شديد .

(نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٤ رقم ١٦٧ ص ٨٤١)

١٩ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيه طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته أن تحريات مكتب مخدرات بلبس دلت على قيام الطاعن بالاتجار فى المواد المخدرة وأنه قد تم ضبطه بنساء على إذن النيابة محرزا كمية من المواد المخدرة « حشيش » عبارة عن ست طرب داخل دولاب حائط بمسكنه وست لفافات أخرى بها مادة الحشيش داخل كيس من القماش فى جيب الصديرى الأيسر - فإن الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالفه البيان التى أحال عليها يكون قضاءه فى هذا الشأن محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى

حق الطاعن .

(نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٤ رقم ١٧٥ ص ٨٧٨)

٢٠ - لما كان أحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد استظهر توافر هذا القصد لدى الطاعن فى قوله : « وحيث أن قصد الاتجار المسند الى المتهم الأول (الطاعن) فتأيدت فى حقه إذ أن التحريات دلت على أن المتهم يتجرف فى المواد المخدرة والتي تأيدت بضبطه محرزا لكمية المخدرات المضبوطة متوياً بيعها ومن ضخامة كمية المخدرات المضبوطة اذ تم ضبط مخدر لعدد ١٢٦ طربة حشيش وهى كمية تفيض عن الاستهلاك الشخصى ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - فى حدود سلطتها فى التقدير وبما لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - أن أحرار الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره من أن ضالة المبلغ المضبوط معه لا تساند ما خلص اليه الحكم من توافر قصد الاتجار لا يكون له محل .

(نقض ١٠ يناير سنة ١٩٨٤ طعن رقم ٥٦٢٧ سنة ٥٣ قضائية)

٢١ - إنه ولئن كان من المقرر أن أحرار المخدر هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده اعترف فى تحقيقات النيابة بأن أحد الاشخاص كلفه بايجاد مشر للمخدر المضبوط مما كان من مقتضاه ان تقدر محكمة الموضوع هذا الاعتراف وتمحصه وتحدث عنه بما تراه فيها إذا كان يصح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا يصلح . لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند اليه ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٣٥٠٧ سنة ٥٥ قضائية)

« أحكام النقض »

٢٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى وتحصيله لأقوال شهود الاثبات أن تحريات الرائد ... رئيس مركز مطوبس بالاشتراك مع الرائد رئيس قسم مكافحة مخدرات كفر الشيخ دلت على أن الطاعن يزرع نبات الخشخاش فى حديقة الموالح المملوكة له للحصول منها على مخدر الأفيون بقصد الاتجار ثم دلت على توافر هذا القصد فى حقه فى قوله « وحيث أنه نظراً لضبط كمية كبيرة من شجيرات الخشخاش تحتوى على الشمار والبذور فى الحديقة وفى المنزل وملحقات المنزل قام المتهم - الطاعن - بزراعتها فى حديقة الموالح المملوكة له وفى حيازته دون غيره بعضها مشروط بدل ذلك أن زراعة المتهم وحيازته لتلك المضبوطات كان بقصد استخراج مادة الأفيون المحرمة قانوناً بقصد الاتجار فيها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادة يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائغاً تؤدى اليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الاحوال فيها وكان ما أوردته الحكم فى تحصيله للواقعة وسرده لمؤدى أقوال شهود الاثبات التى ادى الى توافر قصد الاتجار فى المخدر المضبوط لدى الطاعن كافياً فى اثبات هذا القصد وفى إظهار اقتناع المحكمة بشبوته من ظروف الواقعة التى أوردتها وأدلتها التى عولت عليها فإن النعى على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٥٥٣٠ سنة ٥٥ قضائية)

٢٣ - لما كان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما يتجها . و كان الحكم المطعون فيه قد دلت على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن بقوله : « حيث أنه عن قصد المتهم من حيازة واحراز المخدر المضبوط فقد ثبت للمحكمة أن ذلك القصد كان للاتجار فى هذا المخدر وتقديمه للتعاطى للمتوردين على الغرزة التى يديرها المتهم ، إذ تم ضبط ستين حجراً معدة للتعاطى وعلى كل منها قطعة من هذا المخدر وسط الحاضرين بالمكان الذى أعده وهياه لهم لتعاطى المخدرات » فإن الحكم اذ استدلت على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التى أوردتها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولا وكافياً فى استخلاص هذا القصد فى حق

الطاعن ، بما يضحى معه منعه فى هذا الصدد لا وجه له .

(نقض ٢ فبراير سنة ١٩٨٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض م ٣٧ رقم ٤٥ ص ٢١٧)

٢٤ - وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار فى حق المطعون ضده - بقوله أن المحكمة لا تسير سلطة الاتهام من أن احرازه كان بقصد الاتجار لخلو الاوراق من الدليل عليه لعدم ضبط أحد ممن قيل أن المطعون ضده كان يروج بضاعته عليهم وعدم ضبط آلات أو موازين مما تسعمل فى هذا الغرض ، ولا يكفى فى ذلك الاقرار بالاتجار المعزو اليه ما دام أنه لم يتأيد بأى دليل آخر ، هذا الى خلو الاوراق من الدليل على أن الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى - وترى المحكمة أن الاحراز بالنسبة له كان بغير هذه القصدود جميعا . لما كان ذلك وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ، ما دام تقديرها سائغا وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز له ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بما هية الجوهر علما مجردا من أى قصد من القصدود الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه ، ولا يعدو ما تشير الطاعن بوجه طعنها أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى والاخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداه مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ٢ مارس سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٥٩٧٩ سنة ٥٥ قضائية)

٢٥ - لما كان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذى يحكم واقعة الدعوى - قد جعل جريمة حيازة أو احراز الجواهر

« أحكام النقص »

المخدرة الواردة بالجدول رقم (١) المرافق له بقصد الاتجار من الجرائم ذات القصد الخاصة ، حين اختط عند الكلام عن العقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل من القصد التي يتطلبها في الصور المختلفة للجريمة إحراز هذه الجواهر وحيازتها ، وتدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث لا يكفي مجرد العلم بكنه الجوهر الذي في حوزته ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة حيازة جوهرى الحشيش والأفيون المخدرين بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأخذته بنص المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول رقم (١) المرافق له ، وفاتها أن تستظهر توافر القصد الخاص لديه ، وهو قصد الاتجار ، فان حكمها يكون قد تعيب بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه ، ولا يقدح فى ذلك ان يكون الحكم المطعون فيه وهو فى معرض الرد على دفاع الطاعن ببطلان إذن النيابة العامة بالقبض والتفتيش لعدم جدية التحريات ، قد رأى أن التحريات تتسم بالكفاية والجدية لتسويغ إذن التفتيش ، لما اسفرت عنه من كون المتهم له نشاط واسع فى الاتجار بالمخدرات ويقوم بتخزينها فى منزله حيث يباشر نشاطه ، وذلك لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذى تجر به النيابة العامة أو تأذن بأجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو ان يكون مأمور الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة « جنائية أو جنحة » قد وقعت من شخص معين وأن يكون ثمة من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ، قد يرر تعرض المحقق لحرته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة حال أنه يشترط قانونا لصحة الحكم بالإدانة أن يبنى على الحزم واليقين ، لا على الظن الراجع أو الشبهات المقبولة كما هو بالنسبة لصحة الإذن بالتفتيش الصادر من النيابة العامة ، ومن ثم فان مجرد اطمئنان الحكم إلى جدية التحريات كمسوغ للإذن بالتفتيش على السياق المتقدم - لا يجعل منها بمجرد دليل يقينى فى مقام الإدانة بما يستلزمه من استظهار القصد الجنائى الخاص ، ما دام الحكم لم يحل إليها ولم يعززها بدليل فى هذا الصدد ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دام أنها كانت

مطروحة على بساط البحث ، الا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت الإتهام بعناصره القانونية ، ومنهاتوافر القصد الجنائى ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٧ طعن رقم ٢٨٦٤ سنة ٥٧ قضائية)

٢٦ - لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار بالنسبة لمخدر الهيروين ودلل على توافره فى حق الطاعن بكبر الكمية المضبوطة وتجزئة بعضها داخل لفاقات وما اسفرت عنه التحريات من انه احرز تلك الكمية للاتجار فيها ، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - كافياً لحمل ما انتهى اليه من أن احراز الطاعن لمخدر الهيروين كان بقصد الاتجار ، فان ما ينهيه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد وتنتفى مصلحته فيما يثيره بشأن مخدر الحشيش فى هذا الصدد ما دامت العقوبة التى اوقعها الحكم عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجرمة احراز الهيروين بقصد الاتجار .

(نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩٠ طعن رقم ٣٠ سنة ٣٠ قضائية)

٢٧ - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن ضابطى الواقعة - بما لا ينازع الطاعن فى أن له أصول معينة من الأوراق - أن تحرياتها دلت على أن الطاعن يحوز بذور الحشيش بقصد الاتجار ، فإن ما ينهيه من خلو التحريات مما يفيد قيام هذا القصد يكون غير صحيح .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٩١ طعن رقم ١٦٣ سنة ٦٠ قضائية)

٢٨ - تقرير توافر أو انتفاء قصد الاتجار فى المخدر موضوعى مادام سائفاً استناد الحكم فى اثبات قصد الاتجار إلى سبق الحكم على المتهم فى قضايا مماثلة . دون أن يفتن إلى أن ما قضى به على المتهم هى عقوبة الحبس التى لا يصح أن يقض بها فى جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار . فساد فى الاستدلال .

« أحكام النقص »

(نقض ٩ مارس سنة ١٩٩٢ طعن رقم ٤٨٥٣ سنة ٦٠ قضائية)

٢٩ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . تقديرها موضوعى متى كان سائغاً .
شهادة ضابط قسم مكافحة المخدرات بأن المتهم يتجر فى المخدرات وضبطه محرراً ومعه
سكين ملوثة وميزان وصنّج ملوثة بالمخدر يستوجب التعرض لهذه الظروف لبيان ما إذا كانت
تصلح دليلاً على قصد الاتجار من عدمه استبعاد الحكم قصد الاتجار دون مناقشة الظروف
السابقة يعيبه .

(نقض ٩ مارس سنة ١٩٩٢ طعن رقم ٥٣٥٠ سنة ٥٩ قضائية)

٣٠ - وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « حيث أن واقعة
الدعوى حسبما استبان للمحكمة من مطالعة أوراقها ومما تم فيها من تحقيقات ودار بشأنها
بالجلسة تتحصل فى أنه اثناء تجوال النقيب محمد الخليصى مختار معاون مباحث قسم
شرطة كرموز على رأس قوة من معاونة بدائرة القسم لتفقد حالة الامن فى حوالى الحادية
عشرة إلا ربع مساء ١١ / ٧ / ١٩٨٧ ابصر المتهم جابر عابد أحمد الجندى يقف على يسار
الطريق بشارع راغب ويده اليمنى كيسا من النايلون الشفاف بداخله عدة لقاغات سيلوفانية
وما أن فطن لقدم الضابط ومرافقيه حتى بدت عليه علامات الارتباك والخوف والتقى
بالكيس الذى يحمله بمحتوياته إلى الأرض وهم بالفرار بنفسه من المكان فاسرع الضابط
بالتقاط الكيس الذى تخلى عنه فوجد بداخله أربعة عشرة لفافة سيلوفانية بكل منها قطعة
من مادة داكنة اللون يشتبه أن تكون حشيشا فأمر مرافقة الشرطى السرى عطية السقا باللاحاق
بالمتهم وضبطه وإذ فعل لحق به وباشر تفتيشه فعرى بكم بنطلونه من الجانب الايمن على مطواة
بسوستة نصلها ملوث بمادة يشتبه أن تكون لجوهر الحشيش واثبت التحليل الكيماوى
بمصلحة الطب الشرعى أن المادة المضبوطة لجوهر الحشيش وتزن قائما بما حول كل قطعة من
غلاف تسعة وثمانين جراما ونصف (٨٩.٥ جراما) وتلوث نصل المطواة المضبوطة بمادة
سمرء اللون ثبت أنها « حشيش » . واورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق المطعون ضده
أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتب عليه استمدها من أقوال شاهدى الاثبات وتقرير معامل

التحاليل الكيماوية ، وقد عرض الحكم لقصد الاتجار ونفى توافره في حق المطعون ضده بقوله « وحيث أنه عن قصد الاتجار فقد خلت الاوراق من دليل يقينى تطمئن المحكمة إليه يفيد أن احراز المتهم لمخدر الحشيش المضبوط إنما كان بقصد الاتجار ولا يغير منه ما تحدث به المتهم فى التحقيق المبدئى من أنه كان قد عثر على الكيس المضبوط بما احتواه من لفافات الحشيش المضبوطة والمطواة فاخذة آملًا فى التصرف فى مخدر الحشيش بالبيع لتفريغ ضائقته المالية إذ لا تقوم المتاجرة فى الشئ عامة ولو كان مخدرا بمجرد واقعة واحدة ولا يتوافر الاتجار إلا بامتهان الشراء وإعادة البيع بغرض تحقيق الربح الامر الذى لم يقم عليه دليل يقينى تستطيع المحكمة أن تركز إليه للقول بأن احراز مثل المخدر المضبوط إنما كان بقصد الاتجار أو التعاطى والاستعمال الشخصى لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا كما أن ضالة كمية المخدر أو كبرها أو تجزئتها هى من الامور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة ، ووجود المديّة ملوثة بالمخدر لا يقطع فى ذاته ولا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الاتجار فى المخدر ما دامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التى يبتتها فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى أن الاحراز كان بغير قصد من القصد ، وطالما أن الحكم لم ير من أقوال شاهدى الاثبات ما يقننه بان احراز المطعون ضده للمخدر كان بقصد الاتجار وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم كذلك أن يكون قد اورد فى بيانه لواقعة الدوى أن المطعون ضده قد أعترف فى التحقيق الابتدائى أنه عثر على المخدر المضبوط فاخذ به بغرض بيعه إذ أن ما أورده الحكم لم يتال مما استقر فى وجدان المحكمة من نفي قصد الاتجار عنه . لما كان ما تقدم ، وكان ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون فى حقيقته مجادلة موضوعية لا يجوز أثارها أمام محكمة النقض فإن ما تنهاه فى هذا الخصوص يكون غير سديد . أما ما قاله الحكم استدلالا على عدم توافر قصد الاتجار بأن المتاجرة لا تقوم بمجرد واقعة واحد وإنما بامتهان الشراء والبيع بغرض تحقيق الربح فهو تزيد لا يؤثر فيما اثبتته الحكم من خلو الاوراق

« أحكام النقض »

من دليل يقينى يفيد أن احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط إنما كان بقصد الاتجار

(نقض ٦ يناير سنة ١٩٩٣ طعن رقم ٦١٢٣ سنة ٥٩ قضائية)

سابعاً - العقوبة :

١ - العود الذى كان منصوباً عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٤ هو عود خاص لا يتحقق الا اذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم والجريمة التى يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها فى تلك المادة أو المادة السابقة فاذا كان البين من المفردات أن الجريمة السابق الحكم بها على الطاعن هى جريمة احراز جواهر مخدرة بقصد التعاطى وليست جريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار فان الحكم اذ وقع عليه العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يكون معيباً .

(نقض ٩ يناير سنة ١٩٦٨ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٩ ص ٤٤)

٢ - أن مناط المسؤولية فى كلتا حالتى احراز الجواهر المخدرة أو حيازتها ، هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة ، وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة ، أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ، ولو لم تتحقق الحيازة المادية . واذا كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة حيازة المخدر هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة احرازه التى دين بها الطاعن ، ومن ثم انان منعاها فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٣١ ص ١٥١)

٣ - متى كانت جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار التى اعتدها الحكم ذات العقوبة الأشد معاقبا عليها وفق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه فى حين ان جريمة التعدى

المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من القانون ذاته والتي دين بها الطاعن معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه فتكون أولهما هى الاشد كما أورد الحكم المطعون فيه ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(نقض ١٢ يونيه سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٠٧ ص ٩٢٥)

٤ - من المقرر أن مناط المسؤولية فى حالتى احراز الجواهر المخدرة أو حيازتها هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وان عقوبة جريمة الحيازة المادية ، وعقوبة جريمة الحيازة هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الاحراز .

(نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٣٤ ص ١٥٦)

٥ - عدم التزام الحكم بالحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقررة فى المادة ٣٤ سالفه البيان الى جانب العقوبة المقيدة للحرية والمصادرة - خطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ١٢٥ ص ٦٤٤)

٦ - ومن حيث انه لما كان الاصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وايس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم ، وكانت المحكمة قد رأت ان اوراق الدعوى خالية من الدليل اليقيني القاطع على قيام واقعة الجلب فى حق الطاعن وقدرت انه نظرا لكبر كمية الهيروين المضبوطة وتجزئتها وما تضمنته

« أحكام النقض »

التحريرات من انه يتجر فى المواد المخدرة وانتهت الى ان التكييف الصحيح للواقعة قبله هو احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الاخلال بحق الدفاع ، ذلك ان المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات او بالوساطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجمركى ، ومن حق المحكمة ان تنزل على الواقعة التى صحت لديها لوصف القانونى السليم نزولا من الوصف المبين بامر الاحالة وهو الجلب الى وصف اخف هو الاحراز بقصد الاتجار اذ لا يتضمن هذا التعديل اسنادا لواقعة مادية او اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التى اتخذها امر الاحالة اساسا للوصف الذى ارتآه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عدل وصف التهمة بالنسبة لمخدر الهيروين من الجلب الى الاحراز بقصد الاتجار . - وفق صحيح القانون . - فلا مصلحة للطاعن فى النعى عليه تعديل وصف التهمة بالنسبة لمخدر الحشيش من حيازته بقصد التاطى الى احرازه بقصد الاتجار ما دام قد اوقع عليه عقوبة واحدة ويكون ما ينمى فى هذا الشأن غير مقبول .

(نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩٠ طعن رقم ٣٠ سنة ١٠ قضائية)

٧ - انتظام جرمى احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار وأحراز سلاح ابيض بغير ترخيص فى خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض . أنطياق الفترة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة لإلشد وحدها . قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجرمين وجوب تصحيح بالغاء العقوبة عن الجريمة الاخف . المادة ٣٥ من القانون لسنة ١٩٥٩ .

(نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٩١ طعن رقم ٨٨٦٤ سنة ٦٠ قضائية)

٨ - عقوبة احراز مخدر بقصد الاتجار طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة الاف جنية إلى عشرة الاف جنية .

أعمال المادة (١٧) عقوبات فى ضوء نص المادة ٣٦ من القانون رقم لسنة ١٩٦٠

المعدل - يجيز ابدال العقوبة المقيدة للحرية فحسب فى مواد الجنايات بعقوبة مقيدة للحرية أخف . نزول الحكم المطعون فيه بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها بالمادة ٣٤ المار ذكرها مخالفة للقانون توجب تصحيحه .

(نقض ١ أبريل سنة ١٩٨٢ طعن رقم ١٩٨٨٢ سنة ٦٠ قضائية)

مادة (٣٤ مكرراً) (١)

يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من دفع غيره بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش إلى تعاطي جوهر مخدر من الكوكايين أو الهيروين أو المواد الواردة في القسم الأول من الجدول رقم (١) .

الفقه

١ - تهديد وتقسيم :

استحدث المشرع هذا النص بمقتضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وعلة ذلك ترجع الى ما لوحظ في الآونة الأخيرة من استعمال وسائل الاكراه أو الغش في تعاطي الجواهر المخدرة ، وخاصة مادة الكوكايين أو الهيروين التي قد تتشابه مع بعض المستحضرات الطبية المعروفة تدا ولها .

وسوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالي :

٢- اركان الجريمة :

تتكون هذه الجريمة من ركنين مادي ومعنوي ، سوف نتناول كل منهما تباعاً على النحو التالي :

٣ - الركن المادي :

يتكون الركن المادي في جريمة دفع الغير الى التعاطي من سلوك اجرامى يتمثل في تأثير على سلوك الغير يتخذ احدى صورتين ، الاولى صورة الاكراه المؤدى الى الرهبة التي تبعث دون حق في نفس الغير فتحمله على تعاطي الجوهر المخدر و يكون ذلك اما عن طريق الاكراه المادي الذى يؤدى الى انعدام الارادة ، اذ ان المكروه لن تكون له ارادة البتة وذلك كمن يقيد الغير بالقوة ثم يجبره على تعاطي الجوهر المخدر ، سواء عن طريق الشم أو الحقن

أو الاستنشاق أو البلع ، أو عن طريق الاكراه المعتوى كمن يشهر مسدسه فى وجه آخر مهدداً إياه بالقتل اذا لم يتعاطى الجوهر المخدر باحدى الطرق السالف بيانها .

اما الصورة الثانية فيكون السلوك المفضى إلى النتيجة الاجرامية متمثلاً فى وسيلة الغش ، ويقصد بها ابهام الشخص الآخر بغير الحقيقة لحمله على تعاطى الجوهر المخدر . ومعنى هذا الايهام ان الغير يقع فى وهم يؤدي الى تعاطى الجوهر المخدر نتيجة لعيب شاب ارادته . ويتم ذلك فيما لو قام الجانى بايهام الغير بأن الجوهر المخدر ليس سوى دواء أو مصل قد يجدى فى علاج بعض الامراض فيقدم الغير على تعاطيه عن طريق الشم أو الحقن أو غير ذلك من الوسائل الاخرى .

وقد قصر المشرع الوسائل التى يلجأ اليها الجانى لدفع الغير على تعاطى الجوهر المخدر على وسيلتى الاكراه و الغش ، ومن ثم فإن وسائل الترغيب والإغراء و التسهيل لا تدخل فى نطاق هذا النص . ويشير ذلك التساؤل عن مسئولية الشخص الذى يدفع غيره الى تعاطى مادة الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الاول من الجدول رقم (١) اذا كان ذلك بوسيلة الترغيب أو الاغراء أو التسهيل .

ونحن نرى أنه لاعتقاب على الجانى فى هذه الحالة وفقاً للمادة ٣٤ مكرراً من قانون المخدرات ، وانما يمكن العقاب على هذه الحالة وفقاً للقواعد العامة فى الاشتراك اى ان يعاقب الجانى بوصفه محرصاً أو مساعداً اذا وقع التعاطى فعلاً أو شرع المتعاطى فيه .

ويرى البعض (١) انه كان من الافضل . على صعيد السياسة التشريعية السليمة - ان توقع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ مكرراً على كل من دفع غيره الى تعاطى مادة الكوكايين أو الهيروين أو أى مادة من مواد القسم الاول من الجدول رقم (١) بأية وسيلة، أى دون اشتراط توافر وسيلتى الاكراه أو الغش

واننا لا نذهب صوب هذا الرأى ، ونرى أن المشرع قد حالفه التوفيق فى هذا النص

(١) انظر الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ٤٦ ، ص ٥٥

المعدل ، وذلك لأن حصر الوسائل المجرمة بمقتضى النص فى الاكراه أو الغش يرجع الى ان هاتين الوسيلتين تؤديان الى التأثير فى حرية الارادة فتفقدان القدرة على الاختيار ، ومن ثم ينتفى توافر القصد الجنائى بينما لا تحدث وسائل الترغيب أو الاغراء أو التسهيل هذا الاثر ، بحيث يمكن القول بان التعاطى يتوافر له القصد الجنائى الكامل فتصبح ارادته صحيحة حال مباشرة السلوك الاجرامى مما يجعله مستحقا للعقاب بمقتضى القواعد العامة ، دون حاجة للنص على تجريم فعل الشريك بنص خاص

وتختلف جريمة دفع الغير الى التعاطى عن جريمة تقديم المخدر للتعاطى فى ان الركن المادى للجريمة الاولى لا يكتمل الا باقدام الغير على تعاطى الجوهر المخدر، فاذا اوقفت الجريمة عند حد الدفع الى التعاطى بوسيلة الاكراه أو الغش دون تحقق النتيجة الاجرامية المتمثلة فى فعل التعاطى ، كما لو ضبط الجانى حال تهديده للغير بتعاطى الجوهر المخدر، أو خاب أثر الجريمة نتيجة استنفاد الجانى لنشاطه الاجرامى بوسيلة الاكراه أو الغش دون أن تحدث عملية التعاطى فإنه لا يتوافر الا مجرد الشروع فى هذه الجريمة .

٤- الركن المعنوى :

يتخذ الركن المعنوى فى جناية دفع الغير بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش الى تعاطى جوهر مخدر من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الاول من الجدول رقم (١) صورة القصد العام ، الذى يقوم على عنصرى العلم والارادة . فيجب أن تنتج ارادة الجانى الى ارتكاب الفعل المكون للركن المادى للجريمة مع انصراف علمه الى عناصر الجريمة ..

ولا حرج على القاضى فى استظهار العلم بعناصر الجريمة من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه مؤدياً الى ذلك ما دام يتضح من مدونات حكمة توافر هذا القصد توافراً فعلياً . اما اذا دفع المتهم بانتفاء العلم لديه فانه يجب على المحكمة ان ترد على هذا الدفع بأسباب صحيحة سائغة مستمدة من اوراق الدعوى سيما اذا كان فى ظروف الدعوى ما يسمح باحتمال انتفاء العلم

٥- العقوبة :

عاقب المشرع على ارتكاب هذه الجناية بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسمائة الف جنيه ويلاحظ انه لا يجوز النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، وذلك تطبيقا للمادة ٣٦ قانون المخدرات . كما انه اذا كانت العقوبة التالية هى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

مادة (٣٥) (١)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ويغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنية ولا تجاوز مائتى ألف جنية:

- (أ) كل من أدار مكانا أو هيأة للغير لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل .
(ب) كل من سهل أو قدم للتعاطى ، بغير مقابل ، جوهرًا مخدرًا فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

الفقه

١- تمهيد وتقسيم :

ورد النص على هذه الجريمة لأول مرة فى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ ، ثم عدل بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، واعيد تعديله أخيراً بمقتضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

وتشمل هذه المادة فقرتين ، افرد المشرع اولاهما لجريمة ادارة مكان أو تهيبته للغير لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل ، وافرد الثانية لجريمة تسهيل أو تقديم جوهر مخدر للتعاطى بغير مقابل فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً .

وسوف نعالج هذه الجريمة على النحو التالى :

اولا : اركان الجريمة .

ثانيا : عقوبة الجريمة .

(١) المادة ٣٥ معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وكانت قد عدلت بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

٢ - (اولا) اركان الجريمة :

تتكون هذه الجريمة من ركنين مادى ومعنوى ، سوف نعالج كل منهما على استقلال.

٣ - الركن المادى :

نظراً لأن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ تتضمن صورتين مستقلتين ، لذلك فقد رأينا افراد بتد مستقل لدراسة كل منهما

٤ - (أ) ادارة أو تهيئة مكان للغير لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل (الفقرة الاولى من المادة ٣٥) :

لا يمثل السلوك المادى المؤثم فى الفقرة الاولى من المادة ٣٥ فى قيام الفاعل بادارة أو تهيئة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة ، ويشترط أن تكون ادارة المكان أو تهيئته بقصد تردد الغير ، وبمفهوم المخالفة ، فإذا اعد شخص مكاناً فى منزله أو مكتبه أو محله لتعاطى الجواهر المخدرة ، فإن النص لا ينطبق .

ويختلف نص المادة ٣٥ /أ عن المادة ٣٤/جـ فى ان الاول لا يشترط وجود مقابل يتقاضاه الفاعل من المترددين على المكان ، بينما يشترط الثانى وجود هذا المقابل ، سواء كان نقداً أو عينا أو منفعة .

ويلاحظ أن جريمة اعداد أو تهيئة المكان لتعاطى جريمة وقتية ، فهى تنتهى بالانتهاء من اعداد المكان أو تهيئته لتعاطى . ويؤخذ فى الاعتبار انه لا قيمة لذلك فى حساب بداية سريان التقادم المسقط للدعوى الجنائية ، وذلك لأن التعديل الجديد فى قانون المخدرات الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد أخرج جنایات المخدرات من نطاق الجرائم التى تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بالتقادم (م ٤٦ مكرراً) .

٥ - (ب) تسهيل أو تقديم جوهر مخدر للتعاطى فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً (الفقرة الثانية من المادة ٣٥) :

يتكون الركن المادة فى هذه الجريمة من فعل تمكين الغير بدون وجه حق من تعاطى الجوهر المخدر . ويستوى فى النشاط الذى يباشرة الجانى ان يكون ايجابياً أو سلبياً ويكون نشاط الجانى ايجابياً اذا قام بتزليل العقبات التى تحول دون تعاطى الجواهر المخدرة ، وذلك كالطبيب الذى يقوم بتحرير تذكرة طبية لشخص معين بقصد تمكينه من الحصول بغير حق على الجوهر المخدر ، وذلك بقصد تعاطيه أو كقيام صاحب مرآب باغلاق ابوابه بقصد تمكين اصدقائه من تعاطى الجوهر المخدر دون يكون قد خصص هذا المكان لذلك . ولا شك ان اعمال تسهيل تعاطى الجواهر المخدرة تعتبر فى نفس الوقت اشتراكاً فى جريمة حيازة أو احرار جواهر مخدرة بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وقد كان من الممكن اغفال النص على جريمة تسهيل التعاطى اكتفاء بتطبيق القواعد العامة فى الاشتراك ، خاصة وان عقاب الفاعل الاصلى يتماثل مع عقاب الشريك ، الا ان ذلك يتطلب وقوع فعل التعاطى بناء على فعل التسهيل ، وما لم يقع التعاطى لا يستحق من سهل فعل التعاطى العقاب وفقاً للقواعد العامة فى الاشتراك التى تتطلب وقوع الفعل الاصلى للعقاب على فعل الاشتراك فيه ، ولذلك فقد أثر المشرع ان يعجز فعل تسهيل التعاطى بوصفه جريمة مستقلة بغض النظر عن تطلب وقوع فعل التعاطى من جانب الغير .

وقد يكون نشاط الجانى بتسهيل التعاطى سلبياً ، وذلك فى حالة ما اذا كان الجانى ملتزماً بواجب قانونى بالحيلولة دون وقوع فعل التعاطى ، كرجل الشرطة الذى يرى شخصاً يتعاطى الجوهر المخدر فى مكان يتولى حراسته ، فيتدخل من التزامه بالقبض عليه ، وذلك بقصد تمكينه من تعاطى الجوهر المخدر (٢)

(٢) ولا ينطبق هذا النص على الشخص العادى الذى يرى بعض الاشخاص الذين يتعاطون الجواهر المخدرة ، فلا يبلغ عنهم السلطات المختصة ، فهو لا يعتبر فى هذه الحالة مرتكباً لجريمة تسهيل التعاطى .

انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٣٣ .

ويلاحظ ان نص المادة ٣٥/ب المستحدث فى القانون الجديد لم يتضمن النص على حالة تسهيل التعاطى بمقابل ، وقد كان النص قبل تعديله يقضى بتجريم تسهيل التعاطى فى كل الاحوال غير المصرح بها قانونا .

وفى رأينا أن النص الملغى كان اكثر وضوحا من النص الحالى ، فلا نعتقد ان المشرع يقصد تجريم فعل التسهيل بدون مقابل ، ويبيح نفس الفعل اذا كان بمقابل (٣) . ولذلك فأننا نرى وجوب تعديل هذا النص بما يسمح بامتداد التجريم لحالتى تسهيل أو تقديم الجوهر المخدر سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل فى غير الاحوال المصرح بها قانونا .

٦- الركن المعنوى :

يتخذ القصد الجنائى فى الجريمتين المنصوص عليهما فى المادة ٣٥ من قانون المخدرات رتبة القصد الجنائى بشقيه العام والارادة ، وذلك باتجاه ارادة الجانى صوب ارتكاب الفعل المكون للركن المادى ، مع انصراف علمه الى عناصر الجريمة . ولا يعتبر الباعث من عناصر القصد الجنائى (٤) .

٧ - العقوبة :

عاقب المشرع على ارتكاب احدى الجريمتين المنصوص عليهما فى المادة ٣٥ من قانون المخدرات بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائتي الف جنيه .

(٣) انظر الاعمال التحضيرية لمشروع القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن قانون المخدرات ، صفحة ٦٢٦ وما بعدها

(٤) قضت محكمة النقض بأنه « من المقرر أن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من اركانها أو عنصراً من عناصرها ، فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخلقاً فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة » .

(نقض ٨ مارس سنة ١٩٨٤ مجموعة احكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ٥٤ ص ٢٥٩)

« الفقه »

ويلاحظ انه لا يجوز في هذه الجريمة النزول عن العقوبة التالية مباشرة لعقوبة المقررة للجريمة، فإذا كانت العقوبة التالية هي الاثغال الشاقة المؤبدة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

احكام النقض

١- الطبيب الذى بسئ استعمال حقه فى وصف المخدرات فلا يرمى من وراء وصفه الى علاج طبي صحيح بل يقصد أن يسهل للمدمنين تعاطى المخدر ينطبق عليه نص قانون المخدرات أسوة بغيره من عامة الافراد . ولا يجديهِ أن للطباء قانونا خاصا هو قانون مزاولة مهنة الطب فإنه لا مانع يمنع من مؤاخذه الطبيب اداريا أمام جهته الرئاسية المختصة متى اساء استعمال حقه فى وصف المواد المخدرة كعلاج أو اخطأ فنياً فى عمله أو ارتكب فى سيره شططا يمس بسمعته أو بشرفه سواء أثبت عليه ذلك بحكم قضائى أم لم يثبت مع بقاءه خاضعا على الدوام وفى كل الاحوال لتطبيق نصوص القانون العام بصفته قانونا جنائيا لا يملك تطبيقه سوى السلطة القضائية المختصة المنوط بها تطبيق احكام ذلك القانون على كافة مرتكبى الجرائم سواء أكانوا أطباء أم غير ذلك .

(نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة

القواعد القانونية ج-٣ رقم ٤١٤ ص ٥٢٤)

٢- للطبيب أن يصف المخدر للمريض إذا كان ذلك لازما لعلاجيه . وهذه الاجازة مرجعها سبب الاباحة المبني على حق الطبيب فى مزاولة مهنته بوصف الدواء مهما كان نوعه ، ومباشرة اعطائه للمريض لكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا بزوال علته وانعدام اساسه . فالطبيب الذى بسئ استعمال حقه فى وصف المخدر فلا يرمى من وراء ذلك علاج طبي صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطى المخدرات للمدمنين عليها يجرى عليه حكم القانون العام أسوة بسائر الناس .

(نقض ٤ يونية ١٩٤٥ طعن رقم ١٠٢٢ سنة ١٥ قضائية)

٣- جريمة أعداد المحل وتهيته لتعاطى الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جريمة احراز المخدر بقصد التعاطى وتختلف كل منهما عن الأخرى.

(نقض ١٩ أبريل سنة ١٩٥٤ طعن رقم ١٧٧ سنة ٣٥ قضائية)

« احكام النقض »

٤ - استقر قضاء محكمة النقض على انه لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم فى الجواهر المخدرة ، وإنما يكفى لتوقيعها أن يثبت حيازته أو احرازه لها على أية صورة ، اما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء فى صدد حالة واحدة هى التى يثبت فيها للمحكمة أن القصد منه هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فإذا كان الحكم قد اُثبت على المتهم أنه أعد مسكنه واداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتعاطى وهى إحدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة (جـ) من المادة ٣٣ السالفة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة)

احكام محكمة النقض س ٩ ص ٩٥٣)

٥ - متى كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين كانوا يتناوبون تعاطى الحشيش اثناء وجودهم معا فإن دور كل منهم يعتبر مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا ، وليس فيما اثبتته المحكمة من اختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتعلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه بما يسمح قانونا اعتباره مسهلا لزملائه الذين كانوا يبادلونه استعمال المخدر متى كان لا يبين من الحكم أن الاشخاص الذين كانوا يجالسون المتهم فى الخانات قد استعانوا فى الاحراز بشخص آخر لتسهيل التعاطى .

(نقض ٣ يولية سنة ١٩٥٨ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٩ رقم ١٥٣ ص ٥٩٩)

٦ - إذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاطى الحشيش المسندة الى المتهم الأول بقوله أن المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التى تمت فى الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعاطى الحشيش فيه لتسهيل تعاطى المتهمين الحشيش عنده إذ كان المسكن خلوا مما عداهم وقد قصدوا اليه لهذا الغرض بدليل مستفاد من ظروف الواقع على ما قرره

المتهم السادس فى التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى وذهبوا الى مسكن المتهم الأول وكانت الجوزة بمعداتها جاهزة هناك على المنضدة والنار موقدة ودخنوا جميعا كرسيين من الحشيش وأنه قد ساهم مع المتهم بتعاطى الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبته الأمر الذى أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل تعاطى الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها . إذا تحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة احراز المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطى اللتين دان المتهم بهما .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٩ رقم ٢٣٣ ص ٩٥٣)

٧- اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذى ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذى كان يحمل « الجوزة » وقت دخول البوليس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن فى الاحراز أو التعاطى أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تنم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعدا لتحقيق رغبته فى تعاطى المادة المخدرة ، فان هذا الذى أثبتته الحكم لا يوفى حق الطاعن جريمة تسهيله للمتهم تعاطى المخدر ، وأن ما أوردته الحكم من عناصر يفيد أن المتهم الأول والطاعن كانا يتناولان « الحشيش » فيكون دور كل منهما مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخيصيا ، وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذى جرت فيه هذه الاعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانونا باعتباره سهلا لزميله تعاطى المخدر ، والحال أنه انما كان يبادله استعماله فقط ، ويكون القدر الذى يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للواقعة الثابتة بالحكم هو ارتكابه الجريمة احراز المخدر بقصد التعاطى .

(نقض ١٩ يناير سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١١ رقم ١٦ ص ٨٩)

« احكام النقض »

٨- متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات في « جوزه » دخان المعسل في حضوره وتحت بصره وكان هذا الذي أثبتته الحكم - بما ينطوى عليه من تحلل الطاعن من التزامه القانوني بمنع تعاطي المخدرات في محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات تحت أنفه وبصره ثم تقديمه « جوزه » دخان المعسل لهم وهو على بصيرة من استخدامها في هذا الغرض تتوافر به في حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطي المخدرات كما هي معرفة في القانون ، فانه لا محل لما يحتاج به الطاعن من تخلف القصد الجنائي فيها .

(نقض ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٧ رقم ٦٥ ص ٣١٢)

٩- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله « قام النقيب مع قوة من بينها الرائد بالتوجه إلى المقهى الذي يديره المتهم الثالث (الطاعن) بعد أن دلت التحريات أنه يديرها ويسهل فيها تعاطي المواد المخدرة ، وداهم المقهى التي كانت تنبعث منها رائحة المخدر المحترق واختص هو بتفقد الجانب الأيمن لمن يدخلها ، وزميله بالجانب الأيسر وأنداك ضبط المتهم الأول جالسا في فمه غابة نرجيلة مشتعلة بمسكها وعندئذ ألقى المتهم الأول المذكور بلفافة من يده التقطها النقيب فوجد بها قطعة من مادة ثبت من التحليل أنها لجوهر مخدر تزن ٨٥ من الجرام كما ضبط على الأرض بجوار هذا المتهم قطعة من ذات المادة ٢ر٦ جرام فقام بضبط النرجيلة التي ثبت من التحليل تلوث جميع أجزائها بأثار « الحشيش » وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت هذه الواقعة عرض للدفاع الطاعن وأطرحه بقوله أنه لما كانت المقهى - حسب شهادة الشاهد التي تطمئن إليها المحكمة - عند دخول القوة معاً بدخان ينبعث من مادة الحشيش الذي يجرى احتراقه داخلها وفي حضور المتهم الثالث صاحبها (الطاعن) وآزر تلك الشهادة ما جاء بتقارير التحاليل المشار إليها من أن جميع أجزاء الجوزه وما بها من مياه عند الضبط كانت ملوثة بالحشيش فإن ذلك يقنع المحكمة بأن هذا المتهم ضالع في

العلم باحتراق مخدر بمقهاه بعد أن سهل تعايطه للرواد بإعداد الآلات اللازمة لهذا التعايط (الجوزة) وأذن لمساعدته المتهم الثانى بحمل تلك الجوزة بما عليها من مخدر وتقديمها للرواد وبعد أن يسر لهؤلاء الرواد مكان هذا التعايط وهو المقهى ، ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن بـ جريمة تسهيل تعايط المخدرات . لما كان ذلك ، وكانت جريمة تسهيل تعايط المخدرات كما هى معرفة به فى القانون تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبيها بقصد تسهيل تعايط الغير للمواد المخدرة وكان ما أورده الحكم فى مدوناته لا يكفى للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل فى حق الطاعن ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعايط أحد رواد المقهى مخدرات بمقهاه لا يعد تسهيلات تعايط المخدر كما أن مجرد تقديم لرجيلة لأحد رواد المقهى لا يفيد بذاته أنه قدمها له لإستعمالها فى تدخين المخدر ، وإذ كان الحكم لم يورد الدليل على ما خلص إليه من أن الطاعن أذن للمتهم الثانى بحمل الجوزة بما عليها من مخدر وتقديمها للرواد ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(نقض ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٤ رقم ١١٣ ص ٥٧٧)

١٠ - جريمة تسهيل تعايط المواد المخدرة بغير مقابل المسندة إلى الطاعن هى جريمة مستقلة عن جريمة احرار المخدر بقصد التعايط التى قضى بتبرئه اثنين من المتهمين فيها ، وتختلف كل منهما عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار أحدهما بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتماً فى قيام الثانية .

(نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٨٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ٧٨ ص ٣٦٥)

١١ - لما كان استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة

« احكام النقض »

المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف الى التدرج فى العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص فى المادة ٣٣ على عقوبة الاعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر متى كان ذلك بقصد الاتجار واعتقب ذلك بالعقوبة فى المادة ٣٤ الى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة لجريمة اقل خطورة وهى الاتجار فى المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى اغراض معينة وتصرفوا فيها باية صورة كانت فى غير تلك الأغراض ثم الحق بهذه الجرائم فى الفقرة « د » من هذه المادة جريمة إدارة أو اعداد أو تهئية مكان لتعاطى المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جوهر مخدر للتعاطى بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقدرت لها عقوبة أخف نوعا وهى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وهذه المغايرة بين الفقرة « د » من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبى الاولى فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن ان ادارة او اعداد أو تهئية المكان فى حكم الفقرة (د) من المادة ٣٤ لتعاطى المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات ، وهو الامر المستفاد من منطق التأثيم فى هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطى بتغليط العقاب على مرتكبيها شأنهم فى ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، اما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الاخف المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة ادارة وتهئية مكان لتعاطى المخدرات واذا كان الحكم بالادانة فى تلك الجريمة يجب لصحته ان يشتمل بذاته على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم وكان الحكم المطعون فيه - سواء فى بيان واقعة الدعوى او سرد اقوال الشاهد - قد خلا من ذكر هذا

البيان فانه يكون معنيا بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٨٦ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٣٧ رقم ٨٩ ص ٤٣٦)

(مادة ٣٦) (١)

استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ النزول عن العقوبات التالية مباشرة للعقوبات المقررة للجريمة .
فاذا كانت العقوبة التالية هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

الفقه

١- طبيعة نظام الظروف القضائية المخففة :

ان الظروف القضائية المخففة هي نظام يسمح للقاضي ألا يوقع على الجاني العقوبة الاصلية المقررة للواقعة ، بل عقوبة اخف منها كثيراً أو قليلاً.

وقد اشارت الى الظروف القضائية المخففة المادة ١٧ من التشريع العقابي (٢): ومقتضى هذا النظام في الجنايات هو السماح للقاضي بالنزول بالعقوبة درجة واحدة أو درجتين حسبما يراه طبقاً للبيان الوارد بالمادة . وتظل الواقعة برغم استعمال الظروف القضائية المخففة على وصفها الاصلى كجناية ، فلا تنقلب الى جنحة ، حتى ولو قضى فيها فعلاً بعقوبة جنحة بحسب الرأى السائد فقهاً وقضاءً ، لأن الظروف القضائية

(١) الفقرة الاولى من المادة ٣٦ معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ثم بالقانون رقم ٢٢ لسنة

١٩٨٩ - اما الفقرة الثانية فهي مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

(٢) تنص المادة ١٧ عقوبات على يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاء تبديل العقوبة على الوجه الأتى :

عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز ان يتقص عن ستة شهور

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التى لا يجوز ان تنقص عن ثلاثة شهور

متصلة بتقدير العقوبة ومتوقعة على عناصر الموضوع ، فلا صلة لها برأى الشارع فى نوع الواقعة ، لذا تعامل الواقعة معاملة الجنايات فى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية معا .

٢- قيود تطبيق نظام الظروف المخففة فى قانون المخدرات :

خرج المشرع على حكم القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٧ عقوبات بموجب نص المادة ٣٦ من قانون المخدرات ، ويمكن هذا الخروج فى قيدين هما :

القيد الاول :

لا يجوز عند تطبيق المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٤ مكرراً ، ٣٥ ، ٣٨ من قانون المخدرات النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

وتأسيساً على ذلك فاذا كانت عقوبة الجريمة هى الاعدام فانه لا يجوز النزول بالعقوبة عند توافر الظروف المخففة عن الاشغال الشاقة المؤبدة ، واذا كانت العقوبة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة فإنه لا يجوز النزول بالعقوبة عن الاشغال الشاقة المؤقتة .

القيد الثانى :

لا يجوز للمحكمة عند تطبيق الظروف القضائية المخففة ان تنزل بالنسبة لعقوبتى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن مدة ست سنوات .

وبذلك فإنه لا يجوز للمحكمة ان تنزل الى الحد الأدنى لعقوبتى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن المنصوص عليهما فى المادة ١٧ عقوبات وهو ثلاث سنوات .

ولا شك ان القيد الثانى يصطدم بعقبة واقعية مؤداها ان المحكمة اذا رأت فى ظروف الدعوى ما يقتضى استعمال المادتين ١٧ من قانون العقوبات ، ٣٦ من قانون المخدرات وكانت العقوبة الاصلية المقررة هى الاشغال الشاقة المؤقتة فانها مقيدة بعدم النزول اقل من ست سنوات سجن ، بينما اذا لم تستعمل الرأفة وفقاً لهاتين المادتين فانها تملك ان تنزل وفقاً للعقوبة الاصلية وهى الاشغال الشاقة المؤقتة الى الحد الأدنى وهو ثلاث سنوات فيكون

« الفقه »

الحكم بالعقوبة الاصلية هو الاكثر نفعاً للمتهم من استعمال مواد الرأفة .

ويخضع تقدير الظروف القضائية المخففة خضوعاً كلياً لمحكمة الموضوع فلها ان تقضى بتطبيقه على المتهم ولو لم يدفع به، أو حتى ولو كان غائباً عن التحقيق والمحاكمة ، ولها ان تطبق مواد الرأفة على احد المتهمين لتوافر ظروف معينة بالنسبة له دون زملائه ، فاستعمال الرأفة مع المتهم أمر يفصل فيه قاضى الموضوع حسبما يترأى له من ظروف الدعوى ، وليس لمحكمة النقض مراقبة عليه فى ذلك ولا يصح ان يكون طلب الرأفة اساساً للطعن بطريق النقض (٣).

(٣) انظر نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١ ص ١٠ .

أحكام النقض

١- إذا كانت المحكمة قد ظنت أنها عاملت المتهمين بالرفقة حسبما تخوله لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب الطاعنين حقا فى تخفيض العقوبة اعمالا لهذه المادة وفى حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت اسباب الحكم ليس فيها ما يدل على ان المحكمة كانت لا تزال فى حرج من النزول بالعقوبة عن القدر الذى قضت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة المقضى بها هى التى رأتها مناسبة للواقعة وهى حرة من أى قيد .

(نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٥ رقم ٢٣٧ ص ٧١٤)

٢ - تقدير قيام موجبات الرافة من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان دواعيها أو الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته أو عدم نزولها بها الى الحد الأدنى .

(نقض ٤ اكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٦٩ ص ٩١٨)

٣ - لا تعد المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانونا أصليح للمتهم بجريمة تقديم مخدرات للتعاطى بغير مقابل المنصوص عليها فى المادة ٣٥ منه وذلك انها وان اجازت النزول الى العقوبة التالية المقررة للجريمة المذكورة ، الا ان المادة ٣٥ رفعت العقوبة من الاشغال الشاقة المؤقتة الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، ومن ثم فهى تنزل عند اعمال حكم المادة ٣٦ الى الاشغال الشاقة المؤقتة .

(نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة

احكام محكمة النقض س ١٨ ص ٢١٤)

« احكام النقض »

٤ - اذ تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على انه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة فإنه لا يعيب الحكم ما اشار اليه خطأ من أنه يرى أخذ المتهمين بالرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ما دام لم يعمل حكمها عند تطبيق العقوبة على المتهمين

(نقض ١٨ اكتوبر سنة ١٩٧٠ مجموعة

احكام النقض س ٢١ ص ٩٨٠)

٥- متى كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة زراعة نبات الحشيش إلى السجن ثلاث سنوات ، مع ان العقوبة المقررة لها بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها إلا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحة بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية وفقاً للقانون بجعلها الأشغال الشاقة ثلاث سنوات .

(نقض ١٧ مايو سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٠٠ ص ٤١١)

٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرفق ، ثم طبقت المحكمة فى حق الطاعن المادة ١٧ عقوبات وقضت بحبسة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه والمصادرة ، وكانت عقوبة الجريمة التى دان الحكم الطاعن بها هى السجن والغرامة ، وكان تطبيق المادة ١٧ عقوبات يجيز توقيع العقوبات التى وقعت على الطاعن ، فلا يجدية

القول بأن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فى الحكم قد قيد المحكمة عند النزول بالعقوبة ذلك بأن هذا القيد قاصر على الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .

(نقض ١٧ اكتوبر سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٣٠ ص ٥٣٩)

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المحكوم عليه أنه جلب مواد مخدرة إلى جمهورية مصر العربية بغير ترخيص كتابى طبقا للمادة ٣٣ / ١ من ذلك القانون ، فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتى الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

(نقض ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٣٧ ص ١٠٦٣)

٨ - لما كانت العقوبة المقررة للجريمة تقديم المخدر للتعاطى طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هى الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه ولا يجوز النزول بها - طبقا للمادة ٣٦ من ذات القانون - عن العقوبة التالية لها مباشرة عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر - فيما قضى به من معاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٨٨ ص ١٢٨٢)

٩ - ان المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم تحظر استعمال الرأفة اعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بل أوردت قيد على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى

« احكام النقض »

الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون المذكور ، ومن ثم فإن المحكمة إذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة الى الأشغال الشاقة ثلاث سنوات فى حدود ما نصت عليه المادتان ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تكون قد أصابت صحيح القانون .

(نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ١٧٥ ص ٨١٨)

١٠- ان انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى حق المتهم - فى حدود المادة ٣٦ - دون الاشارة اليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون ومادام تقدير تلك العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى رأته .

(نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ١٧٢ ص ٢٨٩)

١١- ان المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز ابدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت الأحوال رأفة القضاة عدم انطباقها على عقوبة الغرامة .

(نقض ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ١٢٥ ص ٦٤٤)

١٢- أخذاً بحكم المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فإنه لا يجوز فى تطبيق المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ النزول بالعقوبة الا للدرجة واحدة وعلى ذلك فعقوبة الاعدام لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة وهى الأشغال الشاقة المؤبدة . والأشغال المؤبدة يجوز النزول بها الى الأشغال المؤقتة والأخيرة يجوز النزول بها الى السجن .

مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وتطبيق صحيح القانون .

(نقض ٢ يونيه سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ١٣٥ ص ٧٠١)

١٣ - لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ تنص على ان يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد الاتجار أو أتمر فيها بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبتى الغرامة والمصادرة المقضى بها .

(نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ٤٠ ص ١٩٧)

١٤ - وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة حيازة جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ / ١ ، ٣٨ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦

« أحكام النقص »

واعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ثم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه الفى جنيه ومصادرة المضبوطات . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هى السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ، وكان تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى اعمالها الحكم فى حق الطاعن يبيح - مع مراعاة القيد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - النزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التى لا يجوز ان تنقص عن ستة أشهر ، وانه وان كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التى اباح النزول اليها جوازيًا ، الا انه يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد فى هذه المادة باعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليه فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وذكرت فى حكمها انها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات ، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فانهما تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون اذ كان عليها ان تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس . واذ كان تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع . فانه يتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٩١ طعن رقم ١٦٢ سنة ٦٠ قضائية)

(مادة ٣٧) (١)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا أو زرع نباتًا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) أو حازه أو اشتراه ، وكان ذلك بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وللمحكمة أن تأمر فى الحكم الصادر بالادانة بتنفيذ العقوبات المقررة بها فى السجون الخاصة التى تنشأ للمحكوم عليهم فى جرائم هذا القانون أو فى الأماكن التى تخصص لهم بالمؤسسات العقابية .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى - بدلا من تنفيذ هذه العقوبة - أن تأمر بإيداع من يثبت ادمانه إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزراء الصحة والداخلية والشئون الاجتماعية ، وذلك ليعالج فيها طبيا ونفسيا واجتماعيا ، ولا يجوز أن تقل مدة بقاء المحكوم عليه بالمصحة عن ستة أشهر ولا أن تزيد على ثلاث سنوات أو مدة العقوبة المقررة بها أيهما أقل.

ويكون الإفراج عن المودع بعد شفائه بقرار من اللجنة المختصة بالإشراف على المودعين بالمصحة ، فإذا تبين عدم جدوى الإيداع ، أو انتهت المدة القصوى المقررة له قبل شفاء المحكوم عليه ، أو خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لعلاجيه ، أو ارتكب أثناء إيداعه أيًا من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون رفعت اللجنة المشار إليها الأمر إلى المحكمة عن طريق النيابة العامة بطلب الحكم بإلغاء وقف التنفيذ، لاستيفاء الغرامة وبإبقى مدة العقوبة المقيدة للحرية المقررة بها بعد استئصال المدة التى قضاهما المحكوم عليه بالمصحة .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الفقه

ولا يجوز الحكم بالايذاء اذا ارتكب الجاني جناية من الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة أو بتدبير الايذاء المشار اليه ، وفي هذه الحالة تسرى الأحكام المقررة في المادة السابقة اذا رأت المحكمة وجهها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

الفقه

١ - تمهيد وتقسيم :

تضمنت المادة ٣٧ تجريم افعال الاتصال بالجواهر المخدرة بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وفي مجال العقوبة فقد وضع تنظيم متكامل لعلاج المدمنين وتهيئة المناخ للمتعاطين للجواهر المخدرة للاقلاع عن التعاطي ، وذلك في نظرة علمية تقوم على مجابهة الظاهرة طبيا ثم التعمق في اسبابها نفسيا ، وتبعتها اجتماعيا حتى يتحقق الشفاء الذي يعيد للمجتمع من يتعرض لهذا الداء الويل انسانا سليما ، ومواطننا صالحا .

وسوف نعالج هذا الموضوع على النحو التالي :

أولا : اركان الجريمة .

ثانيا : عقوبة الجريمة .

٢ - (اولا) اركان الجريمة :

لا تخرج اركان هذه الجريمة عن ركنين ، الاول : الركن المادي ، والثاني الركن المعنوي .

٣- الركن المادي :

يتكون الركن المادي في هذه الجريمة من افعال حيازة أو احراز أو شراء أو انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع الجوهر المخدر ، كما يتكون من افعال زراعة اى من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حيازته أو شراؤه . وقد سبق لنا أن بينا مضمون كل فعل من

هذه الافعال بالتفصيل عند تناول المادة الثانية فيرجى الرجوع اليها منعاً من التكرار .

ويلاحظ ان افعال الاحراز والحيازة قد تتداخل مع باقى الافعال المادية التى يعاقب عليها قانون المخدرات وذلك مثل افعال الشراء أو الانتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع . وهذا التداخل يجعل من الحيازة والاحراز بحسب الاحوال - الركنين الماديين المميزين لجرائم المخدرات بوجه عام عن غيرها من الجرائم .

ويطلق على افعال الحيازة والاحراز وصف الجريمة المستمرة (٢)، بينما سائر الافعال الأخرى من شراء أو انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع عندما لا تكون مقترنة بحيازة المخدر أو احرازه - تعتبر جرائم وقتية ، بل ان التعاطى نفسه جريمة وقتية اذا لم تلحقه ولم تسبقه حالة حيازة ، كمن يتسلم قطعة مخدر من صديق فيبتلعها على الفور .

٤- الركن المعنوى:

ان القصد الجنائى فى هذه الجريمة يقوم على توافر عنصرى العلم والارادة فمن المعلوم أن جميع الافعال المادية التى تصدر من أشخاص لم يرخص لهم الشارع بالاتصال بالمخدر عمدية . والعلم بتجريم القانون للفعل الاجرامى مفترض لا سبيل الى نفيه بحسب الاصل ، كذا يلزم توافر ارادة ارتكاب الفعل المكون للجريمة ، وان تكون الارادة معتبرة قانونا ، اى ارادة حرة مميزة مختارة .

وبالاضافة الى القصد العام فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من القانون يجب توافر قصد خاص يتمثل فى انصراف علم الجانى واراדתه صوب واقعة اخرى ليست من اركان الجريمة وهى قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

وتستخلص المحكمة قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى من ظروف الواقعة وملابساتها ، ومن ذلك مثلاً ضلالة الكمية المضبوطة ، أو عدم مشاهدة المتهم حال قيامه

(٢) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، بند ٦٢٢ ، ص ٧٢٠ وما بعدها

بتوزيع المخدر على زبائنه .

ومن الاهمية بمكان أن يبين الحكم هل كانت الجريمة بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي من عدمه ، فإذا كان استدلال المحكمة معقولاً وكاف لحمل النتيجة التي انتهى اليها فإنه يكون حكماً صحيحاً ولا تريب عليه .

٥ - (ثانياً) العقوبة :

ان العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من قانون المخدرات هي الاشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التي لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تجاوز خمسين الف جنيه .

ويجوز للمحكمة ان تأمر في الحكم الصادر بالادانة بتنفيذ العقوبات المنضى بها في السجون الخاصة التي تنشأ للمحكوم عليهم في جرائم هذا القانون أو في الاماكن التي تخصص لهم بالمؤسسات العقابية . وقد استهدف المشرع من هذا النص الا يوضع المجرمون المتعاطون وهم ليسوا محترفي اجرام - في غالب الحالات - مع غيرهم من محترفي الاجرام .

كما اجاز المشرع للمحكمة عندالحكم بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى - بدلاً من تنفيذ العقوبة - ان تأمر بإيداع المدمن إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض .

٦ - الاحكام الخاصة بإيداع المدمن إحدى المصحات :

اجازت الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المخدرات للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أن تقضى بإيداع من يثبت ادمانه التعاطي إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ، وسوف نتناول فيما يلي الاحكام الخاصة بإيداع المدمن إحدى المصحات .

٧ . (أ) حالات الايداع :

مفاد نص المادة ٣٧ من قانون المخدرات ان الامر بالايذاء جوازي للمحكمة ، وإن

هذا الامر بدليل عن تنفيذ العقوبة ، اى ان المحكمة لا تأمر به الا بعد الحكم بالادانة وتحديد العقوبة المستحقة للجاني عن مفارقة الفعل المؤثم وهو تعاطى المواد المخدرة ، كما يجب على المحكمة أن تثبت من ادمان المتعاطى ، وتقدير توافر ادمان مسألة موضوعية متروكة لقاضى الموضوع .

وبلاحظ على هذا النص انه قد خلق مفارقة لا منطق لها .، وهى معاملة المتعاطين بدرجتين متفاوتتين من المعاملة ، فبينما تعامل الطائفة الاقل خطورة وهم المتعاضون دون حد الادمان - بمعاملة قاسية حيث توقع عليهم العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من القانون دون الاستفادة من توقيع التدبير ، فإن الطائفة الاكثر خطورة وهم المدمنون يتحتعون بميزة توقيع التدبير بدلا من العقوبة - ان رأت المحكمة ذلك - لمدة تتراوح بين ستة اشهر وثلاث سنوات ، ولا شك ان هذه المفارقة تشكل اهدارا لمقتضيات العدالة .

٨- (ب) مدة الايداع :

لا يجوز ان تقل مدة الايداع عن ستة اشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات أو مدة العقوبة ايهما اقل .

وفى رأينا أنه لا يجوز تحديد مدة التدبير الاحرازى بحددين اقصى وادنى وذلك لأن فكرة التدبير تقوم على اساس علاج الجانى ، ولأن مدة التدبير تنسب قبل اى اعتبار آخر الى مدى خطورة الجانى ، وان كان يلزم دائما اشراف السلطة القضائية عليه (٣) .

ولذلك فإننا نعتقد انه كان من الافق ان يظل المدمن تحت العلاج حتى يشفى مما لحقه من ادمان ، ولا يجوز ان تنتهى مدة ايداعه الا اذا شفى أو انتهت مدة العقوبة الاصلية المحكوم بها عليه .

(٢) انظر الدكتور رؤوف عبيد : مبادئ علم الاجرام ، القاهرة دار الفكر العربى ، ١٩٧٢ ، الطبعة

الثانية ، صفحة ٣٤٨ ، وما بعدها .

والفقه

٩ - (ج) انتهاء الايداع :

اذا امرت المحكمة بايداع المتهم فانها تحدد مدة الايداع فى الحكم ، وينتهى الايداع عند توافر إحدى الحالتين الآتيتين :-

* حالة شفاء المدمن :

اذا تبين ان المودع بالمصحة المنشأة لهذا الغرض بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزراء الصحة والدخلية والشئون الاجتماعية قد شفى من حالة الادمان ، فيكون الافراج عنه بقرار من اللجنة المختصة بالاشراف على المودعين بالمصحة . وهذه اللجنة منصوص على تشكيلها فى المادة ٣٧ مكرراً من قانون المخدرات .

* حالة الغاء وقف تنفيذ العقوبة :

اجاز المشرع الغاء وقف تنفيذ العقوبة وذلك لاستيفاء الغرامة وباقى مدة العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها بعد استئزال المدة التى قضاهما المحكوم عليه بالمصحة فى الحالات الآتية :-

- اذا تبين عدم جدوى الايداع

- اذا انتهت المدة القصوى له قبل شفاء المحكوم عليه .

- اذا خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لعلاجه .

- اذا ارتكب اثناء ايداعه أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويكون الغاء وقف تنفيذ العقوبة عن طريق رفع اللجنة المختصة بالاشراف على المصحة الامر الى المحكمة عن طريق النيابة العامة .

١٠ - (د) الحرمان من الايداع :

يحرم المتعاطى المدمن من تدبير الايداع اذا ارتكب جناية من الجنايات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة المقررة أو بتدبير الايداع

المشار اليه .

وفى هذه الحالة تسرى الاحكام المقررة فى المادة ٣٦ من القانون اذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، اى ان المجرم العائد للتعاطى والادمان يحرم من احكام النزول بالعقوبة درجتين وفقا للمادة ١٧ عقوبات وتمتيد المحكمة فى شأن معاملته بالنزول درجة واحدة فقط وفى هذه الحالة لا يجوز ان تقل عقوبة السجن عن ست سنوات .

ولا نجد فى هذا النص المستحدث وفقا للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ منطق يتفق مع السياسة الجنائية ، فاذا كان المشرع قد تبنى الجمع بين سياسة العقاب والتدبير الاحترازى فكيف يجوز للمشرع أن يمنع معالجة المدمن مما اصابه بدعوى معاودة ارتكابه جريمة التعاطى برغم أن ذلك المسلك من المدمن متوقع طالما أنه لم يعالج من حالة الادمان التى سبق وأن أودع بسببها فى المصحة .

• أحكام النقض •

أحكام النقض

أولاً - قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي :

١ - إذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الاحراز فقال أن المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة باحرازه لقطعة الافيون التي ضبطت معه وأنه محرزها بقصد التعاطي وإن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أى مخدر على أحد من رواد محله الذى كان به وحده فإن هذا الاستدلال معقول وكاف لحمل النتيجة التى انتهى إليها الحكم من أن المتهم كان يحرز المخدر لتعاطيه .

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ رقم ١٣٥ ص ٤٦٢)

٢ - إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطي لدى المتهم فى قوله « وترى المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس بكبير لشخص مدمن التعاطي وترجح أن المتهم كان يحزره لاستعماله الشخصى إذ إنه فضلاً عن أن سوابقه تدل على ذلك فإنه لو كان يتاجر لأعد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر ولضبطت معه بعض هذه اللفافات أو آلة التقطيع كمطواة وميزان الامر المتفقى فى الدعوى » فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفى للتدليل على احراز المخدر بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليه .

(نقض ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ رقم ١٧٨ ص ٦٣٣) .

٣ - متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم فى ورقة الاتهام هى أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشاً) فى غير الاحوال المرخص بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز بقصد التعاطي فغيرت الوصف القانونى للواقعة دون أن تضيف إليها شيئاً من الافعال أو العناصر التى لم تكن موجهة إلى المتهم فإنها لا تكون قد اخلت فى شئٍ بدفاعه .

(نقض ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ رقم ٢٧٥ ص ١٠٠٩)

٤ - أورد المشرع فى القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسرية يستفيد منها المتهم إذا أقام الدليل على أن احرازه للمخدر إنما كان بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى أو إذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب فى هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة بها ، ومن ثم فمتى كانت واقعة الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح أن الاحراز إنما كان بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى وكانت هذه المحكمة لم تستبين من مدونات الحكم لماذا وقع على المتهم العقوبة المغلظة دون المخففة مع قيام هذه الحالة - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(نقض ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٨ رقم ١١ ص ٤١)

٥ - إذ كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن عدد شجيرات الحشيش التى زرعها المتهم ضئيل ، وكان ما أوردته من عناصر وأدلة يفيد بذاته توافر الحيابة بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى ، مما كان يوجب على المحكمة تطبيق المادة (٣٤) من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة (٣٣) فإنه يتعين تصحيح الحكم بمعاينة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .

(نقض ١١ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ رقم ١١٤ ص ٥٢٢)

٦ - إذا كان ما أوردته الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الاول والطاعن كانا يتناوبان تعاطى « الحشيش » فيكون دور كل منهما ممثلا دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدر استعمالا شخصيا ، وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذى جرت فيه الاعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانونا باعتباره سهلا لزميله تعاطى المخدر ، والحال أنه إنما كان يبادله استعماله فقط ، ويكون القدر الذى يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للواقعة

« أحكام النقص »

الثابتة بالحكم هو ارتكابه الجريمة احراز المخدر بقصد التعاطي .

(نقض ١٩ يناير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ رقم ١٦ ص ٨٩) .

٧ - متى كانت الواقعة التي اسندها ممثل الاتهام للطاعن اثناء المحاكمة وهي احرازه لقطعة المخدر التي ضبطت معه بقصد التعاطي هي جزء من كل مما كان منسوباً إليه أحرازه من مخدر . فهي داخله في نطاق تهمة الجلب الموجهة إليه أصلاً المرفوع بها الدعوى تبعا ، ولا يعتبر مسلك النيابة الا تنبيهها منها لوصف احتياطي . إذا ما بدا للمحكمة في خطوة المداولة الشك في تهمة الجلب وهو ما لا وجه لدعوى الاخلال بحق الدفاع أو البطلان في الاجراءات لما تقدم ولإن جلب المواد المخدرة في واقع الامر لا يعدو أن يكون حيازة أو احراز لهذه المواد . وإذا كانت المحكمة قد أيدت تشكيكها في صلة الطاعن بالمخدر الذي ضبط مع المتهم الثاني إلا أنها قطعت في احرازه لما ضبط معه من مخدر ولذلك فإن من حقها ان تنزل على هذا الذي ايقنت انه الوصف القانوني السليم نزولا من الوصف المبين بأمر الاحالة إلى وصف أخف وهو الاحراز بقصد التعاطي ولا يتضمن هذا التعديل اسنادا لواقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها أمر الاحالة أساسا للوصف الذي ارتآه .

(نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١١٠ ص ٤٥٤)

ثانيا - تدير الايداع :

١ - أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات أذ رخص بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ للقاضي في أن يحكم في جريمة احراز الجواهر المخدرة للتعاطي أو الاستعمال الشخصي بارسال المتهم إلى إصلاحيّة خاصة لمدة معينة بدلا من أن يوقع عليه عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الاولى - أذ رخص له في ذلك لم يقصد أن يجعل له الخيار في أن يحكم على من تثبت قبله هذه الجريمة بأى من هاتين العقوبتين بلا قيد ولا شرط . بل أن

المفهوم من عبارة النص ذاتها أن كل عقوبة منهما لها حالة خاصة بها يتعين إيقاعها - هى دون غيرها - فيها . والتخيير الوارد فى النص لا يراد منه فى الواقع ألا أن يترك للقاضى الحرية فى تقدير حالة كل متهم من جهة استحقاقه لهذه العقوبة أو لتلك ، ومتى قدر القاضى حالة المتهم فعلى أساس ما يقدره من ذلك يجب عليه أن يوقع العقوبة المقررة فى القانون لهذه الحالة .

فإذا رأى من وقائع الدعوى المعروضة عليه أن المتهم فى حالة تستدعى العلاج والاصلاح وأمر بارساله إلى المصحة فلا يجوز الطعن على حكمه بمقولة أن مصحة المدمنين على المخدرات إذ كانت لم تنشأ بعد لم يكن للقاضى أن يختارها بل كان عليه أن يحكم بعقوبة الحبس ذلك بأن الحبس والاصلاحية ليسا - كما سلف - عقوبتين متعادلتين يحكم القاضى بأيهما حسب مشيئته فى كل دعوى بغض النظر عن حالة كل متهم وظروفة بل أن كلا منهما قد قرر ملاحظا فيه غرض خاص .

(نقض ٦ يناير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد

(القانونية ج ٢ رقم ٥٨ ص ١٠٥٠)

٢ - اختط القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى المواد من ٣٣ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبة تبعا لخطورة الجانى ودرجة ائمه ومدى ترديه فى هوة الاجرام ووازن بين ما هية كل قصد من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجرمة احراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها . فشدد العقاب فى جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة فى جرائم التعاطى فحدد عقوبتها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والغرامة من ٥٠٠ ج إلى ٣٠٠٠ ج وأجاز فى الفقرة الثانية استعمال الظروف القضائية المخففة وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط ألا تقل العقوبة عن الحبس ستة شهور .

ثم استحدثت فى الفقرة الثالثة تدييرا احترازيا يجوز للمحكمة أن تأمر به على من

« أحكام النقض »

ثبت ادمانه على تعاطى المخدرات فجرى نصها (ويجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بإيداع من ثبت ادمانه على تعاطى المخدرات إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن تقرر اللجنة المختصة يبحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة) وحدد فى الفقرة الرابعة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة ، وحظر فى الفقرة الخامسة أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بإيداعه بها مرتين أو من لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات . والقانون وأن استلزم ثبوت ادمان الجانى على تعاطى المخدرات لجواز الحكم بهذا التدبير الاحترازى إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفا محدد للادمان أو أن يقرنه بمدلول طبي معين فعبّر بذلك عن أن رغبته فى تعميم مدلوله وعدم قصره على أغراض مرضية محددة ، ولما كان الادمان على شئ لغة هو المداومة عليه ، فبحسب المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجانى على تعاطى المواد المخدرة لكى تأمر بإيداعه المصحة ، ما دامت القيود الأخرى المنصوص عليه فى الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة فى حقه ، وهى فى ذلك غير مقيدة بدليل معين بل أن لها أن تبين حالة الأدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تقيم قضائها فى ذلك على أسباب سائغة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ثبوت ادمان المطعون ضده إلى اقراره فى التحقيق وبجلسة المحاكمة بتعاطى المخدرات لمرضه وإلى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهودليل كاف ومائع فى ثبوت ادمانه ، ولا ينال من سلامة تدليل الحكم عدم إيضاحه ما هية سوابق المطعون ضده ما دامت الطاعنة لا تنازع فى أنه سبق الحكم عليه بعقوبتين فى احراز مخدرات أحدهما يقصد التعاطى ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من قصور فى التسبيب لا يكون له محل .

(نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٦ رقم ١٥ ص ٣٠٢)

٣ - لما كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع

لادارة مكافحة المخدرات لعلاج من الادمان واحيل إلى الكشف الطبى فقرر حالته للمصحة وقيد بسجل المدمنين بالادارة حتى خلا محل فى المصحة فأحيل إليها ونسب إليه احراز المخدر وقت دخوله إليها . ولما كان الحكم لم يعن باستظهار حالة الادمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج ، وأثر ذلك على إعفائه من المسؤولية فى حكم الفقرة السادسة من المادة ٣٦ ، مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٠ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٠٨ ص ٦٠٨) .

٤ - لما كان الثابت أن المتهم قدم إلى الضابط قطعة المخدر ، وطلب دخوله أحد الملاجئ دون أن يطلب الحاقه بالمصحة ثم اعترف فى تحقيق النيابة بحيازته للمخدر المضبوط وتقديمه إياه للضابط ، وعلل برغبته دخول السجن لفشله فى الحصول على عمل ، وإذ عرض عليه وكيل النيابة دخول إحدى المصحات لعلاج من الادمان رفض ذلك وأصر على رغبته فى دخول السجن ، فإن الحكم اذا اثبت ان المتهم طلب الى الضابط الحاقه باحدى المصحات للعلاج يكون معيبا بالخطأ فى الاسناد فى واقعة جوهرية لها أثرها على صحة تحريك الدعوى الجنائية ، وقد أدى به هذا الخطأ الى الخطأ فى القانون ، وذلك بأنه اعتبر أن تقديم المتهم المخدر للضابط من تلقاء نفسه فعلا مباحا لاستعماله حقا خوله له القانون وهو رغبته فى العلاج بما يرقع عن فعله صفة التجريم ، فى حين أن ما آتاه المتهم لا يندرج تحت أسباب الاباحة ، لأن المشرع إنما استحدث فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ سالفه الذكر تدبيرا وقائيا اجاز للمحكمة الالتجاء إليه بالنسبة إلى من يثبت أدمانه على تعاطى المخدرات بأن تأمر بإيداعه إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها وذلك بدلا من العقوبة المقيدة للحرية المقررة للجريمة ، أما إذا تقدم من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج فلا تقام الدعوى الجنائية عليه لأن دخوله المصحة يحقق هدف الشارع من تشجيع المدمنين على الاقبال على العلاج ، مما مفاده تأييم الفعل فى الحالتين وأن كان جزاؤه مرددا بين العقوبة المقيدة للحرية أو التدبير الوقائى العلاجى ، وإذا كان الفعل مجرما فى الحالتين فإن أسباب الاباحة تنحسر عنه ،

« أحكام النقض »

وإذ ما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر القانوني فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

(نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٨ رقم ٢٢ ص ١٢١) .

المادة (٣٧ مكررا) (١)

تشكل اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة فى كل محافظة برئاسة مستشار بمحكمة الاستئناف على الاقل وممثل للنياية العامة بدرجة رئيس نياية على الاقل وممثلين لوزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون الاجتماعية ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها ونظام العمل بها قرار من وزير العدل ، وللجنة أن تستعين فى أداء مهمتها بمن ترى الاستعانة به ، كما يجوز أن يضم الى عضويتها آخرون وذلك بقرار من وزير العدل .

الفقه

١ - اللجنة التى أناط بها المشرع الاشراف على المودعين بالمصحة :

توسع المشرع فى تشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكررا بحيث تضم فى عضويتها كافة الجهات التى لها صلة بمشكلة ادمان المخدرات وذلك بهدف الاحاطة بمشاكل الادمان والمدمنين من كافة جوانبها .

وقد اتبعت رئاسة اللجنة لمستشار بمحكمة الاستئناف على الاقل حتى يكون ممثلا للسلطة القضائية ، وعلى أن تشمل فى عضويتها جهة التحقيق ممثلة فى عضو من النياية العامة ، وممثل لوزارة الصحة وهى الجهة المهتمة بمشاكل الادمان من الناحية الفنية ، وممثل لوزارة الداخلية وهى الجهة المهيمنة على مكافحة المواد المخدرة داخل الجمهورية ، وممثل لوزارة الدفاع وهى الجهة المهيمنة على مكافحة المواد المخدرة على حدود الجمهورية وممثل لوزارة الشئون الاجتماعية وهى الجهة المهيمنة على بحث مدى تأثير مشكلة المخدرات على الاسرة .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

«الفقه»

ولم يكتفِ المشرع بهذه الكفاءات فقط لعضوية اللجنة ، بل جعل للجنة السلطة في ان تضم من ترى الاستعانة به في مهمتها .

مادة (٣٧ مكررا أ-١)

لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم للجنة المشار اليها فى المادة السابقة من تلقاء نفسه من متعاطى المواد المخدرة للعلاج ، ويبقى فى هذه الحالة تحت العلاج فى المصححات ودورالعلاج المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من هذا القانون أو فى دور العلاج التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة ، وذلك لتلقى العلاج الطبى والنفسى والاجتماعى الى ان تقرر هذه اللجنة غير ذلك .

فإذا غادر المريض المصححة أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار اليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الادارى ولا ينطبق فى شأنه حكم المادة ٤٥ من هذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على من كان محرزا لمادة مخدرة ولم يقدمها الى الجهة المختصة عند دخوله المصححة أو عند ترده على دور العلاج .

الفقه

١- امتناع اقامة الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة للعلاج : مفاد نص المادة ٣٧ مكررا (أ) هو امتناع اقامة الدعوى الجنائية على من يتقدم من تلقاء نفسه من متعاطى المواد المخدرة للعلاج ولا يشكل هذا القيد على تحريك الدعوى الجنائية سبباً من اسباب الاباحة (٢)، فما قارفة المتهم من افعال يظل مؤثماً وفقاً لنصوص القانون

(١) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) يفترض سبب الاباحة خضوع الفعل لنص تجريم واكتسابه ابتداء صفة غير مشروعة ، وينحصر الدور القانونى لسبب الاباحة فى اخراج الفعل من نطاق نص التجريم وخلع الصفة=

الفقه

، وغاية ما فى الامر هو امتناع اقامة الدعوى الجنائية عليه ، وذلك لأن التقدم للعلاج يحقق هدف الشارع من تشجيع المدمنين على الاقبال على العلاج :

ولم يشترط المشرع لعدم اقامة الدعوى الجنائية ان يثبت ادمان المتهم للمواد المخدرة ، وكل ما تطلبه المشرع ان يكون المتهم من متعاطى المواد المخدرة .

واذا غادر المريض المصلحة المودع بها أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار اليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة فإنه يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الادارى ، ولا ينطبق فى شأنه حكم المادة ٤٥ من هذا القانون ، التى تقرر توقيع العقاب على كل من ارتكب أية مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون .

ويشترط للافادة من المانع الاجرائى من رفع الدعوى الجنائية اذا كان المتعاطى محرزاً لمادة مخدرة ، ان يقدمها الى الجهة المختصة عند دخوله المصلحة أو عند ترده على دور العلاج .

واذا ثبت ان المتهم تقدم من تلقاء نفسه للعلاج من الادمان وجقق معه ثم احيل الى المحكمة فيتعين القضاء بعدم جواز اقامة الدعوى وذلك لان عدم جواز اقامة الدعوى ليس سلطة تقديرية بل انه انفاذ لنص قانونى فى حالة اقامتها على خلاف القانون فيتعين على المحكمة ان تقضى بعدم جواز اقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم .

= غير المشروعة عنه ورده الى اصل من المشروعية .

- انظر الدكتور مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات - القسم العام - القاهرة ١٩٨٣ ،
دار الفكر العربى ، صفحة ١٨٢ .

مادة (٣٧ مكرراً - ب) (١)

لا تقام الدعوى الجنائية على من ثبت ادمانه أو تعاطيه المواد المخدرة ، إذا طلب زوجة أو أحد أصوله أو أحد فروعها إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكرراً من هذا القانون علاجاً فى أحد المصحات أو دور العلاج المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكرراً (أ) .

وتفصل اللجنة فى الطلب بعد فحصه وسماع أقوال ذوى الشأن ولها أن تطلب إلى النيابة العامة تحقيق هذا الطلب وموافاتها بذكره برأيها .

ويكون ايداع المطلوب علاجه فى حالة موافقته إحدى المصحات أو الزامه بالتردد على دور العلاج بقرار من اللجنة ، فإذا رفض ذلك رفعت اللجنة الأمر عن طريق النيابة العامة إلى محكمة الجنايات التى يقع فى دائرتها محل اقامته منعقدة فى غرفة المشورة ، لتأمر بإيداعه أو بالزامه بالتردد على دور العلاج .

ويجوز للجنة فى حالة الضرورة ، وقبل الفصل فى الطلب ، أن تودع المطلوب علاجه تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على أسبوعين لمراقبته طبيًا وله أن يتظلم من ايداعه بطلب يقدم إلى النيابة العامة أو مدير المكان المودع به ، وعلى النيابة العامة خلال ثلاثة أيام من وصول الطلب إليها أن ترفعه إلى المحكمة المشار إليها فى هذه المادة لتأمر بما تراه .

وفى جميع الأحوال تطبق بشأن العلاج والانقطاع عنه الأحكام المنصوص عليها فى المادة السابقة .

(١) المادة ٣٧ مكرراً - ب مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الفقه

١ - ضوابط ايداع المدمين للمواد المخدرة المصححات أو دور العلاج بناء على بلاغ ذوى الشأن :

جاء هذا النص الجديد الذى تضمنه تعديل سنة ١٩٨٩ متمشياً مع الحكمة التى ابتغاها المشرع من تشجيع المتعاطى على التقدم للعلاج ، وذلك حتى لا يؤدي خشية كشف امره ورفع الدعوى عليه بتهمة التعاطى الى احجائه عن العلاج . ومفاد نص المادة ٣٧ (ب) هو ان لا يودع المتعاطى المصححة أو يلزم بالتردد على دور العلاج عقب تقديم الطلب من الزوجة أو احد الاصول أو أحد الفروع وإنما يجب على اللجنة المشار اليها فى المادة (٣٧) من القانون ان تفحص الطلب وتسمع اقوال ذوى الشأن للاستيثاق من حقيقة البلاغ وانه لا يتضمن كيداً للمبلغ عنه لايداعه المصححة لاي سبب شخصى بين المبلغ والمبلغ عنه . ويجوز للجنة ان تطلب من النيابة العامة تحقيق هذا الطلب وموافاتها بمذكرة برأيها وذلك وفقاً للنيابة العامة من امكانيات تفوق ما للجنة المشار اليها .

وبلاحظ ان الايداع لا يكون الا بموافقة المبلغ عنه ، فإذا رفض المبلغ عنه ذلك وجب رفع الامر عن طريق النيابة العامة الى محكمة الجنايات التى يقع فى دائرتها محل اقامته منعقدة فى غرفة المشورة لتأمر بايداعه أو بالزامه بالتردد على دور العلاج ، ومن المنطقي ان قرار المحكمة يكون على غير رغبة المبلغ عنه وتحقيقاً لما ثبت للمحكمة من صحة بلاغ المبلغ . ولم يحدد المشرع حداً أدنى أو أقصى لمدة الايداع ولذلك فإن جانب من الفقه ينتقد ذلك (١) .

وتحسباً من المشرع للفترة ما بين الابلاغ عن التعاطى وبين قرار المحكمة فى حاله عدم

(١) انظر الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ١٣٠ ، ص ١٢٦ وما بعدها .

موافقة المتعاطى على الابداع اجاز المشرع فى حالة الضرورة وقبل الفصل فى الطلب ان تودع اللجنة المشار اليها فى المادة ٣٧ من القانون المطلوب علاجة تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على اسبوعين لمراقبته طبياً . ويجوز له ان يتظلم من ابداعه بطلب يقدم الى النيابة العامة أو مدير المكان المودع به ، وعلى النيابة العامة خلال ثلاثة ايام من وصول الطلب اليها ان ترفعه الى المحكمة المشار اليها فى هذه المادة لتأمر بما تراه .

مادة (٣٧ مكررا - ج) (١)

تعد جميع البيانات التي تصل الى علم القائمين بالعمل في شئون علاج المدمنين أو المتعاطين من الأسرار التي يعاقب على افشائها بالعقوبة المقررة في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

الفقه

١- تمهيد وتقسيم :

اضيف هذا النص الجديد بمقتضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، ويستهدف بث الطمأنينة في نفوس المدمنين والمتعاطين تشجيعاً على تقدمهم للعلاج والاستمرار فيه وذلك بأن جعل جميع البيانات التي تصل إلى علم القائمين بالعمل في شئون علاجهم من الأسرار التي يعاقب على افشائها بالعقوبة المقررة في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وقد حرص النص على جعل الالتزام بالسرية واقعا على « القائمين بالعمل في شئون العلاج » ليشمل ذلك جميع الاعمال ايا كانت طبيعتها .

وسوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالي :

اولا : اركان الجريمة .

ثانيا : عقوبة الجريمة .

٢- (اولاً) اركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة على ركتين ، الاول : الركن المادى ، والثانى الركن المعنوى وسوف نتناول كل منهما تباعاً .

٣ - الركن المادى :

يقوم هذا الركن على ثلاثة عناصر الاول وهو السر - والثانى وهو الافشاء ، والثالث

وهو صفة فى الجانى ، وسوف نتناول كل منهم على النحو التالى :

٤ (أ) - السر :

ان السرية بوجه عام صفة تخلع على موقف أو مركز أو خبر أو عمل وتؤدي الى ايجاد رابطة تتصل بهذا الموقف أو المركز أو الخبر أو العمل بالنسبة لمن له حق العلم به ولمن يقع عليه الالتزام بعدم افشائه للغير (٢).

والسرية تقتضى الا يعلم بالمركز أو الخبر الاشخاص الذين تحتم ظروف المركز أو الخبر وقوفهم على هذه السرية ، وهى تقتضى أن يتم العمل الذى يحيطه المشرع بالكتمان فى غير علانية بعيدا من كل شخص ليس طرفا فيه ، وهى تلزم كل من اتصل به بكتمانه ، لأن الافشاء هو اول المراحل التى يمر بها السر الى دائرة العلانية .

ومهما ازداد عدد الاشخاص الذين يعلمون بالواقعة فإنها لا تنفى عنها صفة السرية ، مادام هؤلاء الأشخاص معينون .

ويشترط ان يكون السر المشمول بالحماية الجنائية فى هذا النص متعلقا بالبيانات الخاصة بعلاج المدمنين أو المتعاطين ، ومن ذلك مثلا اسم المتعاطى أو عنوانه أو مهنته أو نوع المخدر الذى يتعاطاه أو اسلوب التعاطى وبعبارة اخرى كل ماله شأن بواقعة التعاطى أو الادمان والتى يحرم طالب العلاج عن البوح بها للغير. وتظل هذه البيانات سرية حتى تصير علنية ، والضابط فى اعتبارها كذلك ان تصير معلومة لعدد من الناس دون تمييز بحيث لا يكون فى الاستطاعة السيطرة على نطاق العلم بها ، ولا تكون ثمة صلة تجمع بين الاشخاص الذين قد يعلمون بها.

وعلى ذلك فإذا نشرت الصحف تفاصيل القبض على متهم ادمن تعاطى المواد المخدرة ونشرت على لسانه تفاصيل الواقعة ، فإن ترديد القائمين بالعمل على شئون

(٢) انظر مؤلفنا « الحماية الجنائية لاسرار الدولة » سالف الاشارة إليه ، ص ١٦٣ .

العلاج تفاصيل مانشر من اخبار لا يعتبر افشاء للاسرار .

٥ (ب) - الافشاء :

ان المقصود بالافشاء هو اطلاق الغير على السر والشخص الذى يتعلق به ، ومجرد الكشف عن البيانات المشمولة بالحماية الجنائية فى المادة (٣٧ ج) من قانون المخدرات لا يعتبر افشاء لها ، اذ ينبغى تحديد الشخص الذى لا يجوز له الاطلاع على هذه البيانات أو العلم بها . وتطبيقا لذلك فإن الطبيب النفسى الذى ينشر مقالة علمية يشرح فيها اعراض الادمان واسلوب العلاج دون ان يحدد المريض بالذات ، وان كان قد اعتمد فى استنتاجاته على شرح حالة المريض المدمن وذكر أو صاف المريض بالتفصيل من واقع تجاربه فإنه لا يرتكب جريمة افشاء الاسرار المتصوص عليها فى المادة (٣٧ ج) من قانون المخدرات . كما ان الافشاء بالبيانات الخاصة بالمدمنين أو المتعاطين الى طائفة الاطباء أو المرضين أو الكتبة المنوط بهم علاج المرضى أو حفظ البيانات لا يعتبر افشاء ما دام هذا العلم محصوراً فيمن لهم الحق فى الاطلاع بتلك البيانات والمعلومات .

ويستوى ان يكون الافشاء شفوها أو كتابيا عن طريق اعطاء الغير شهادة أو تقرير يتضمن دخول المتعاطى أو المدمن للمصحة ، ولكن يلاحظ انه لا يعتبر افشاء اعطاء المدمن نفسه أو المتعاطى تقريراً يفيد حالته واسلوب علاجه وما انتهى اليه العلاج . ولكن لا يعتبر افشاء اعطاء ذلك التقرير لشخص كلفه صاحب السر بأن يحصل عليه نيابة عنه ، واذا ثبت ذلك فلا مسئولية على معطى التقرير اذا افشى النائب السر الذى يتضمنه .

٦ (ج) - صفة فى الجانى :

لا يرتكب جريمة افشاء الاسرار اي شخص ، ولكن اشترط قانون المخدرات فى المادة ٣٧ ج ان يكون من القائمين بالعمل فى شؤون علاج المدمنين أو المتعاطين . والعلة فى ذلك ان جوهر الجريمة هو اخلال بالتزام ناشئ عن المهنة وما يتفرع منها من واجبات . وهذه الصفة متطلبة فى فاعل الجريمة ، ومن ثم يجوز ان يكون الشريك فيها غير حائز

لهذه الصفة .

٧- الركن المعنوى :

يتخذ الركن المعنوى لهذه الجريمة صورة « العمد » ، ولذلك فإنه لا قيام للجريمة الا اذا توافر لدى الجانى القصد الجنائى ، ولا قيام للجريمة لو توافر الخطأ فى اجسم صورة . وتطبيقا لذلك فإن الطبيب الذى يدون البيانات الخاصة باحد المتعاطين أو المدمنين للمواد المخدرة فى ورقة ثم يتركها اهمالا فى مكان تتعرض فيه لانظار الغير فيطلع عليها شخص ، فإن هذا الطبيب لا يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة (٣٧ ج) من قانون المخدرات .

ويقوم القصد فى هذه الجريمة على عنصرى العلم والارادة ، فيتعين ان يعلم المتهم بأن هذه البيانات خاصه بالمدمنين أو المتعاطين وان لها صفة السرية ، وهذا مفترض من واقع النص القانونى ولا سبيل الى انكاره ، كما يجب ان يعلم المتهم بأن طبيعة مهنته تجعل منه مستودعا للأسرار ، وان يعلم ان الجنى عليه غير راض بافشاء السر .

٨ (أيا) عقوبة الجريمة :

نصت المادة (٣٧ ج) من قانون المخدرات على ان يعاقب الجانى فى هذه الجريمة ، بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ عقوبات وهى الحبس الذى لا تتجاوز مدته ستة شهور أو الغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، ويعنى ذلك ان القاضى يختار احدى العقوبتين ولكن ليس له ان يجمع بينهما . والشروع فى هذه الجريمة متصور ، ولكنه غير معاقب عليه ، إذ أن القاعدة العامة فى قانون العقوبات أنه لا عقاب على الشروع فى الجنح إلا بنص .

« أحكام النقض »

أحكام النقض

١ - اذا استطلع احد المتهمين رأى محاميه فى ارتكاب جريمة وهى الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زورا فهذا الامر ولو أنه سر علم به المحامى بسبب مهنته الا أن من حقه بل من واجبه ان يفشى لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة ٢٠٥ مرافعات فاذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامى عن تلك الواقعة واستندت اليها فى التدليل على أن المتهم موكله كان يسعى الى تلفيق شهادة فلا يمكن اسناد الخطأ اليها فى ذلك .

(نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ١٧٧ ص ٢٢٩)

٢ - لا عقاب بمقتضى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على افشاء السر اذا كان لم يحصل الا بناء على طلب مستودع السر فاذا كان المريض هو الذى طلب بواسطة زوجه شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج له فلا يكون فى اعطاء هذه الشهادة افشاء سر معاقب عليه .

(نقض ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد

القانونية طعن رقم ١٨٣٢ سنة ١٠ قضائية)

٣ - أن الاصل فى أداء الشهادة أمام القضاء عند استجماع شرائطها أنه واجب يقتضيه الوصول الى تعرف وجه الحق فى المنازعات وفى ثبوت الاتهام أو نفيه، ولا يعفى الشاهد من الادلاء بكل ما يعلم ولا يكتفى منه ألا فى الاحوال الخاصة التى بينها القانون ، ومنها حظر الشهادة افشاء لسر من أسرار المهنة المنصوص عليه فى المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ، مالم يطلب من أسره اليه افشاءه ، فيجب على الشاهد عندئذ أداء الشهادة عملا بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التى يدل نصها على أن تحريم الشهادة فى هذه الحالة ليس تحريما مطلقا ، وتتجه التشريعات الحديثة نحو تغليب المصلحة العامة

فى الوصول الى الحقيقة وعلى الاخص اذا تعلق الامر بمصلحة الجماعة ، من ذلك أن الشارع الفرنسى أضاف فقرة ثانية الى المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسى بالمرسوم بقانون الصادر فى ٢٩ يولية ١٩٣٩ أجاز فيها للأطباء وغيرهم من أصحاب المهن اذا دعوا لشهادة أن يوضحوا بما لديهم من أسرار فى حوادث الاجهاض دون أن يتعرضوا للعقاب ونصت المادة ٦٢٢ من قانون العقوبات الايطالى على ان الافضاء بسر المهنة معاقب عليه الا أن يكون هذا الافضاء لمبرر مشروع ، ونصت الفقرة الاخيرة من المادة ٣٢١ من القانون السويسرى الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ على أن حظر الافضاء بسر المهنة لا يحول دون التزام ارباب المهن باداء الشهادة امام القضاء - لما كان ذلك وكان الشارع عندما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يعمم حكمها بل انه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيدالة ، القوابل وغيرهم وعين الاحوال التى حرم عليهم فيها افشاء الاسرار التى يضطر صاحبها أن يأتهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضى هذا الاطلاع ، وهم فى سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور فانه لا يصح التوسع فى هذا الاستثناء بتعديل حكم الى من عدا المذكورين فى النص كالخدم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم فهؤلاء لا يضطر مخدموهم الى اطلاعهم على مايرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

(نقض ٢ يولية سنة ١٩٥٣ طعن رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ قضائية)

٤ - الاصل أنه لا يجوز افشاء اسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . غير أنه اذا استلزم مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فانها تكون مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكاتبات والمكالمات .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ طعن رقم ٩٨٩)

سنة ٣١ قضائية س ١٣ ص ١٣٥)

مادة (٣٧ مكررا - د)

ينشأ صندوق خاص لمكافحة وعلاج الادمان والتعاطي تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويصدر بتنظيمه وتحديد تبعيته وتمويله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان ، ويكون من بين اختصاصاته انشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة واقامة سجون للمحكوم عليهم في جرائم المخدرات ، كما تكون من بين موارده الغرامات المقررة بها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والأموال التي يحكم بمصادرتها .

(١) المادة (٣٧ مكررا - د) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ م

مادة (٣٨) (١)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو زرع أو أنتج أو أستخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا أو نباتًا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وفى غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١).

الفقه

١- تمهيد وتقسيم :

تدرج المشرع فى فى تحديد العقوبات على جرائم احراز المخدرات وزراعة النباتات المخدرة الواردة فى الجدول رقم ٥ من القانون ، فوازن بين القصد الجنائى المتطلب فى كل جريمة ، وبين العقوبة الخاصة بها .

وقد استحدث المشرع المادة ٣٨ عند اصدار القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وذلك بهدف الاحاطة بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملاً ، والتى قد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى من العقاب . بيد أن هذا النص المستحدث لا يعنى أن الجرائم الواردة به لم يكن معاقبا عليها من قبل .

(١) المادة (٣٨) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ م .

وسوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالي :

أولاً : أركان الجريمة .

ثانياً : عقوبة الجريمة .

٢- (أولاً) أركان الجريمة :

تتكون الجريمة من ركنين ، الأول : الركن المادى ، والثانى الركن المعنوى .

٣ - الركن المادى :

يتخذ الركن المادى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون عدة صور تستوعب فى مجملها كثير من الأفعال التى تمثل اتصالاً بالجواهر المخدر ويمكن حصر الصور التى نصت عليها هذه المادة فى الاحراز والحيازة والشراء والتسليم والنقل والزراعة والإنتاج والاستخراج والفصل والصنع للجواهر المخدرة ، وقد سبق لنا ان يينا تفصيلاً هذه الأفعال بالشرح والتحليل عند شرح المادة الثانية من القانون فيرجى الرجوع إليها منعاً من التكرار . .

كما اضاف المشرع صورة زراعة النباتات المخدرة دون توافر قصد الاتجار أو قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، ومثال هذه الصورة الزراعة بقصد اجراء بعض التجارب أول للتعرف على شكل النبات أو للإفادة من زهوره وكانت المادة ٣٨ قبل تعدلها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد اغفلت تجريم الزراعة دون توافر قصد الاتجار أو قصد التعاطى مما اثار نقد الفقه (٢) ولذلك فقد جاء التشريع الجديد متضمناً هذه الصورة من صور التجريم .

٤ - الركن المعنوى :

يتخذ الركن المعنوى فى هذه الجريمة صورة القصد الجنائى (العمد) . ويكتفى

(٢) أنظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٥٤ ، ص ٧٤ .

الدكتور اداور غالى الذهبى : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

المشرع بالقصد العام ، ويقوم هذا القصد على عنصرى العلم والارادة فيجب أن تتجه ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل المكون للركن المادى للجريمة مع انصراف علمه الى عناصر الجريمة.

والعلم الذى يتطلبه القانون هو علم الجاني بطبيعة المادة المخدرة ، اما العلم بأن المادة المخدرة مدرجة ضمن الجداول الملحقه بالقانون فهو علم مفترض لأنه علم بالقانون ، ولحكمه الموضوع ان تستخلص القصد الجنائى على أى نحو تراه متى كان ماحصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى .

كما يجب ان تكون ارادة الجاني قد اتجهت الى ارتكاب الفعل المكون للجريمة ، وان تكون ارادته معتبرة قانونا أى ارادة مميزة مختارة ، ومن المعروف ان الباعث على ارتكاب الجريمة لا يعتبر من عناصر القصد الجنائى . وعلى ذلك تقع الجريمة ممن احرز المادة المخدرة مع علمه بطبيعتها ولو كان الباعث على ذلك هو الرغبة فى دخول السجن لخلاف بينه وبين والده .

٥ - (ثانيا) عقوبة الجريمة :

رصد المشرع للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائتى ألف جنيه .

وقد شدد المشرع العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه اذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) ، وذلك بالنظر الى شدة خطورة هذه المواد ، وقد اضيف هذا الظرف المشدد بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

وبلاحظ إنه لا يجوز فى تطبيق احكام هذه المادة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . كما لا يجوز أن تقل العقوبة التالية إذا كانت الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن ست سنوات

« احكام النقض »

أحكام النقض

١ - لما كانت الأفعال المؤثمة فى المادة ٣٨ - والتي محلها الجواهر المخدرة فقط - تعاقب عليها المادة ٣٣/ب ، ج من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وكانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه فى حين أن المادة ٣٨ تعاقب بعقوبة السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه وبذلك يعتبر أصلح للمتهم ولم تقف صلاحية المادة للمتهم من حيث العقوبة المقررة فقط - ذلك أن المادة ٣٣/٢ من القانون القديم - رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كانت تحظر على المحكمة استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات فى حين أن المادة ٣٨ تجيز استعمالها بشرط ألا تقل عقوبة الحبس عن ستة أشهر . عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٧ التى أحال اليها فى شأن عقوبة تلك الجرائم .

(نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١١ رقم ١٨٧ ص ٩٥٩)

٢ - متى كان الحكم قد أبان فى وضوح صلة المتهم بالجواهر المخدر وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الاتجار أو التعاطى فى حقه ، ثم استطرد الى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا يعيب الحكم طالما أن النقل فى حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادى من قبيل الأفعال المؤثمة التى ساقتها المادة من « حيازة أو احراز أو شراء أو تسليم أو « نقل » أو انتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة » ولا ينطوى على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر فى حقيقة الواقعة التى استخلصها وانتهى اليها بما لاتناقض فيه .

(نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ طعن رقم ١٠٣٢

سنة ٣١ قضائية س ١٣ ص ١٨٧)

٣ - إن المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والاتجار فيها لم يكن يعرف سوى مطلق احرار المواد المخدرة أو حيازتها على أية صورة موجبا لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ منه دون الحاجة الى اثبات قصد خاص يلابس الفعل المادى المكون للجريمة كقصد الاتجار أو سواه من القصد ، أما الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فكان حالة تيسيرية خصصها القانون - على سبيل الاستثناء - بعقوبة اخف فى المادة ٣٤ منه ، وفى غير هذه الحالة من صور الاحراز أو الحيازة كان يتعين الرجوع الى أصل التجريم وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها فى القانون فجاء القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدرج بعقوبة الاحراز على تفاوت القصد ، وخص الاحراز بقصد الاتجار وحده بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ منه ، أما الاحراز بقصد التعاطى أو الاشغال الشخصى ، وكذلك مطلق الاحراز المجرد عن أى من القصدين ، فقد خصهما القانون الجديد بعقوبات أخف فى المادتين ٣٧ ، ٣٨ منه ، وبالتالي فان مطلق الاحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، واقع حتما فى دائرة التجريم والعقاب فى كلا القانونين ، ولكن العقوبة المقررة له فى القانون الجديد اخف اذ هى السجن بدلا من الاشغال الشاقة المؤبدة ، وبالضرورة يكون هذا القانون - فيما استثنى من أحكام - أصحح للمتهم من القانون القديم . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذا عمل القانون الجديد فى حق الطاعن تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(نقض ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١٦ رقم ١٣١ ص ٦٨٧)

٤ - المادة ٣٨ لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى - أى فعل من الأفعال الواردة فيها - والقصد الجنائى العام وهو العلم بحقيقة الجوهر المخدر أو النبات ، دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١٨ رقم ٤٩ ص ١٨٧)

« احكام النقض »

٥ - لاجدوى مما ينعاه المتهم على الحكم بالقصور فى الرد على دفاعه بأن احرازه المخدر كان بقصد التعاطى وقد عاقبه بعقوبة الاحراز بغير قصد التعاطى والاستعمال الشخصى ، مادام أن العقوبة المقررة فى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لجريمة احراز المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى هى ذاتها العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من هذا القانون لجريمة احراز المخدر بغير هذا القصد .

(نقض ١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٧٨ ص ١٣٦٧)

٦ - إن التناقض الذى يعيب الحكم هو مايقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضه ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وإذا كان ماتقدم وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد خلصت فى غير تناقض الى اثبات جريمة احراز الطاعن لجوهر الشيش بقصد التعاطى ، فان استطراد الحكم الى الاشارة الى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لايقدر فى سلامته ، مادام هو قد أورد مادة العقاب فى القانون الواجب التطبيق

(نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١١٠ ص ٤٥٤)

٧ - لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بمهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصور الخاصة المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر .

(نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٩٥ ص ٨١١)

٨ - لا تستلزم جريمة المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده المخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .

(نقض ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ١٦٠ ص ٧١٤)

٩ - إذا كان الحكم قد دان الطاعنة بجريمة احراز حشيش وأفيون بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى غير الاحوال المصرح بها قانونا وأعمل فى حقها حكم المواد ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات .
والتي تعاقب على تلك الجريمة بالسجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وكان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعنة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ٢١ مايو سنة ١٩٧٢ ، مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ١٦٩ ص ٧٥٩)

١٠ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى الى أن احراز المحكوم عليه للمخدر لم يكن للاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وأعمل فى حقه المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومع ذلك قضى عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها عليه بجعلها السجن ثلاث سنوات « وكانت المحكمة قد قضت بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وغرامة

« احكام النقض »

خمسمائة جنيه .

(نقض ١٧ مارس سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٥ رقم ٦٣ ص ٢٨٦)

١١- لما كانت العقوبة المقررة لجرمة احراز المخدرات بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان هي « السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة الاف جنيه .. الخ » وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لايجوز أن تنقص عن ستة أشهر بمقتضى الفقرة الثانية للمادة ٣٧ سالفه الذكر ، بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من ان تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبة المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنايات بعقوبة مقيدة للحرية أخف منها - اذا اقتضت الاحوال رافة القضاة - لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالإضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضي بهما يكون قد خالف القانون مما يتعين تقضيه جزئيا وتصحيحة »

(نقض ٢٨ فبراير ١٩٧٧ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٨ رقم ٦٧ ص ٣١٧)

١٢- من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا . كما أن النقل فى مجال تطبيق المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هو ذلك العمل المادى الذى يقوم به الناقل لحساب غيره . لما كان ذلك الحكم المطعون فيه لم يجانب هذا النظر وأما دلى على ثبوت حيازة المطعون ضدهما للمخدر المضبوط بركنية المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقهما وأعتبر دورهما قاصرا على مجرد الفعل المادى المتمثل فى نقل المخدر لحساب غيرهما وعاقبهما بموجب

المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لاتستلزم قصدا خاصا بل تتوافر أركانها بمجرد تحقق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم الناقل بما هية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فإن فى ذلك ما يكفى لحمله قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٨١ طعن رقم ١٤ سنة ٥١ قضائية)

١٣ - من المقرر ان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنية المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدرو دانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بما هية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه . أما ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وجسامه كمية المخدر المضبوط تنبئ عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى والاخذ منها بما تطمئن اليه وإطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة فضلا عما هو مقرر من أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصدود الخاصة من احرازها ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٠ طعن رقم ١٠٦٣ سنة ٥٢ قضائية)

١٤ - ان كان القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازه أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحزره أو يحوزه أو ينقله من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن اذا كان ما أوردته فى

« احكام النقض »

حكمها من الوقائع والظروف كافيا فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، والتي لا يبين من محضر جلسة المحاكمة فيها أن الطاعن دفع بانتفاء هذا العلم ، فأن ما يشيرة فى شأن عدم استظهار الحكم علمه بكنة العقار المخدر المضبوط يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على ثبوت احراز الطاعن المخدر بركنية المادى والمعنى بما يكفى لحمل قضائه بادانته بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر ، وكان لا يعيب الحكم ان يكون قد اعتبر الطاعن ناقلا للجوهر المخدر ، لان النقل فى حكم المادة ٣٨ هو فعل مادى من قبيل الافعال المؤثمة التى ساققتها هذه المادة ومنها الاحراز الذى اثبتته الحكم الطاعن فى حق الطاعن - ولا ينطوي فى ذاته على قصد خاص ، فإن الحكم اذ انتهى الى تطبيق المادة المذكورة وأنزل عقوبتها على الطاعن لا يكون قد خالف القانون ، ويكون ما يشيرة الطاعن فى شأن عدم بيان مصدر الجوهر المخدر وحائزه غير شديد .

(نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٧٢ ص ٤٢٤)

١٥ - ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما مؤداه أنه بموجب إذن صادر من النيابة العامة بتفتيش المطعون ضده عشر فى جيوبه أثناء وقوفه فى الطريق العام على أربع قطع من الحشيش وزنها ٣٣٤ ر ٣٣٤ جراما ، ومطواه قرن غزال ثبت تلوث نصلها بأثار المخدر ذاته . وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة فى حق المطعون ضده على هذه الصورة ، عرض لقصد الاتجار ونفاه عنه فى قوله إن المحكمة ترى أن الحيازة لم تكن بقصد الاتجار إذ ان المتهم لم يضبط فى حالة تنبئ عن ذلك ، كما أنها لم تكن بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى إذ أن التحقيقات لم تكشف عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة

الموضوع بتقديرها بغير معقب ، مادام تقديرها سائغا ، وكان ما أورده الحكم فى تحصيل واقعة الدعوى فى نفي قصد الاتجار يكفى لحمل قضاءه على الوجه الذى انتهى اليه ، وكان فى اغفال المحكمة التحدث عن شهادة الضابط بتوافر قصد الاتجار ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها وفى التفاتها عن دلالة تجزئة المخدر وتلوث نصل المطرأة المضبوطة بآثاره ما يفيد أنها لم تر فى كليهما ما تقيم ذلك القصد ، فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص ، وما تبديه من أن عدم ضبط المطعون ضده حال قيامه بالاتجار لا يتفى قصد الاتجار عنه ينحل إلى جدل حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطعن اليه وإطراح ما عداه مما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ١٠ ديسمبر سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٤١٠٨ سنة ٥٧ قضائية)

١٦ - لما كان من المقرر أن أحرار المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما يتجها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن هذا القصد بقوله « وحيث انه عن القصد من احرار المتهم للمخدر المضبوط فإن المحكمة لا تعول على ما اسبغته النياية العامة على هذا القصد كما تلتفت عما قرره الضابط فى هذا الخصوص منسوبا الى المتهم ، لما كان ذلك وكانت الاوراق خلوا من الدليل اليقيني على هذا القصد ومن ثم يكون قصد المتهم من الاحراز قد بات قصدا عاما مجردا من كل القصور المحددة قانونا » وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الاخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة ، وكان للمحكمة ان تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة ، ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطعن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداها ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بان احرار المتهم للمخدر بقصد الاتجار متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه

« احكام النقض »

قد التزم هذا النظر واظهر اطمئنانه الى التحريات كمسوغ لاصدار الاذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقنعة بأن احراز الطاعن كان بقصد الاتجار - وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص فضلا عن انعدام مصلحته في اثارته لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعة لا تجوز اثارها امام محكمة النقض .

(نقض ٩ ابريل سنة ١٩٨٧ طعن رقم ٦١٩٨ سنة ٥٦ قضائية)

١٧ - من المقرر ان توافر قصد الاتجار هو من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ، مادام تقديرها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز للمخدر ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، التي لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز ، بل توافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه - أما ما تثيره الطاعنة من التفات الحكم عن دلالة ما أورده فى مدوناته بشأن كبر حجم كمية المخدر المضبوط وتجزئته وضبط مدية ملوثة بالمخدر ، على ثبوت قصد الاتجار ، فهولا يعدو ان يكون جدلا حول السلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى وتجزئتها والاخذ بما تطمئن اليه واطراح ما عداه مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ طعن رقم ٣٧٦٧ قضائية)

١٨ - ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره وغيره من القصد فى حق المطعون ضدها بقوله : « وحيث أنه عن قصد الاتجار فهو غير ثابت فى حق المتهم لصغر حجم الكمية المضبوطة ولعدم ضبط عملاء للمتهم كما أنه لم يثبت كذلك أن حيازة المتهم كانت بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ومن ثم تضحى حيازتها مجردة من القصد » . لما

كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضدهما للمخدرين المضبوطين بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقها واعتبرها مجرد محرزة للمخدرين وعاقبها بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٠ التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بمهية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فإن ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه - أما ما تثيره الطاعنة من أن المحكمة قد أغفلت دلالة التحريات وضبط المخدر مجزءا والسكين الملوثة بالمخدر والميزان الخاص به وهى فى مجموعها تثبت أن المطعون ضدها ممن يتجرون فى المواد المخدرة ، فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى - التى أحاطت بها - وتجزئتها والأخذ بما تطمئن اليه منها واطراح ما عداه ، مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(نقض ٤ يناير سنة ١٩٨٩ طعن رقم ٥٦١٤ سنة ٥٨ قضائية)

١٩ - وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى ادانة الطاعن بجرمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ واعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ثم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه الفى جنية ومصادرة المضبوطات ، لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هى السجن والغرامة من خمسمائة جنية إلى ثلاثة الاف جنية ، وكان تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى اعملها الحكم فى حق الطاعن يبيح - مع مراعاة القيد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - النزول

« احكام النقض »

بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازيًا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة إلا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات ، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس . وإذا كان تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع . فإنه يتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٩١ طعن رقم ١٦٢ سنة ٦٠ قضائية)

٢٠ - عقوبة احراز مخدر الهروين - مجرد ا من القصور الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنية ولا تجاوز خمسمائة ألف جنية اساس ذلك ؟
معاقبة الطاعن بعقوبة تقل عن ذلك الحد . خطأ لا تملك محكمة النقض تصحيحه .
اساس ذلك .

(نقض ٢٢ يوليو ١٩٩٢ طعن رقم ٢١٧٦٢ سنة ٦٠ قضائية)

مادة (٣٩) (١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من ضبط فى مكان أعد أو هب لتعاطى الجواهر المخدرة وذلك أثناء تعاطيها مع علمه بذلك .

وتزاد العقوبة إلى مثلها إذا كان الجواهر المخدر الذى قدم هو الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة بالقسم الأول من الجدول رقم (١) .
ولا يبرى حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع أو أخوة من أعد أو هباً المكان المذكور أو على من يقيم فيه .

الفقه

١ - أركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة على أركان ثلاثة ، الأول : الركن المادى ، والثانى ضبط الجانى أثناء التعاطى ، والثالث : الركن المعنوى .

٢ - (أولاً) الركن المادى :

وهو سلوك مادى يتمثل فى وجود المتهم فى مكان أعد أو هب لتعاطى الجواهر المخدرة ، وقد قصر المشرع وسيلة الإثبات على حالة « التلبس » فقط دون صور الإثبات الأخرى . والمقصود بالضبط هو ذلك الاجراء الذى يتخذه مأمور الضبط القضائى وفقاً للصلاحيات المخولة له قانوناً (٢) .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) وغنى عن البيان أن الضبط الذى يعتد به فى إثبات وقوع الجريمة هو الضبط المشرع وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية ، فإذا وقع الضبط بناء على دخول المكان بوسيلة غير مشروعة فلا يعتد

وتأسيساً على ذلك فإنه لا يجوز الاستناد إلى الشهادة أو القرائن لاثبات وجود المتهم في المكان المعد أو المهيئ لتعاطي المواد المخدرة . كما لا يمكن الاستناد إلى الدليل العلمي لاثبات وجود آثار تدل على سبق وجود شخص معين بالمكان قبل الضبط كبصمات الاصابع مثلاً ، كما لا يجوز من باب أولى الاستناد إلى التسجيلات الصوتية أو الصور الفوتوغرافية التي تنبئ عن عدم وجود شخص بهذا المكان حال حدوث واقعة التعاطي (٣) .

كما لا تقع الجريمة إذا ضبط المتهم في مكان يتم فيه تعاطي المواد المخدرة بالصدفة دون أن يكون معداً أو مهيئاً لتعاطي المواد المخدرة ، والمقصود بالمكان المخصص لذلك الغرض المعدة لتدخين الحشيش ، أما المكان المهيئ للتعاطي فهو المزود بما يجعله صالحاً لتحقيق الغاية منه كوكبر مهيئ للحقن بالأنف . ويجب أن يكون الأعداد أو التهيئة نظير مقابل يتقاضاه من أعد أو مهيئ المكان لتعاطي المخدرات .

٣ - (ثانياً) أن يتم ضبط الجاني أثناء التعاطي :

مفاد نص المادة ٣٩ من قانون المخدرات أن يتم الضبط حال تعاطي الغير للمواد المخدرة ، وعلى ذلك فإذا وقع الضبط قبل بدء التعاطي أو بعد الانتهاء منه لا يترتب عليه وقوع الجريمة . ولا يقدح في ذلك قيام الدليل على أن المتهم كان موجوداً وقت التعاطي ، ذلك أن الضبط يجب أن يتم في مكان معين ، هو المكان المعد أو المهيئ للتعاطي ، وفي وقت معين ، هو وقت تعاطي المواد المخدرة .

كما لا تقع الجريمة إذا كان المتهم قد ضبط في المكان المعد أو المهيئ لتعاطي المواد المخدرة حال ضبط باقي المجتمعين يقومون بتقطيع المواد المخدرة وبيعها أو لاعدادها للبيع ولكنهم لا يتعاطونها ، إذ أن العبرة في هذه الجريمة هي بتعاطي أحد الموجودين بالمكان أو بعضهم أو كلهم للمواد المخدرة ، ولا يهم أن يكون الشخص الذي ضبط في المكان على صلة بمن

(٣) أنظر : الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٨٠ .

يتعاطى المواد المخدرة أو لا تربطه به صلة ما .

٤ - (الثالث) الركن المعنوى :

يجب أن يتوافر لدى الجانى عند إرتكابه هذه الجريمة نية العمد ، وقد اكتفى المشرع بتوافر « القصد العام » ويستمد ذلك من قول المشرع « مع علمه بذلك ».

ويتحقق القصد العام باتجاه ارادة الجانى صوب التواجد فى المكان المعد أو المهيأ لتعاطى المواد المخدرة ، فاذا انتفت الارادة ، أو شابها عيب كالأكراه وذلك بأن اقتيد الجانى لدخول المكان فإن الارادة تكون غير متوافرة . كذلك ينبغى توافر العلم بأن الجانى فى مكان أعد أو هيئ لتعاطى المواد المخدرة ، وبأن بعض الموجودين بالمكان يتعاطون المواد المخدرة ، فإذا تبين جهله بذلك فإن القصد الجنائى يتفى .

والقصد الجنائى غير مفترض ، ولذلك فإنه يجب إثباته من ظروف الواقعة وملابساتها ، وذلك كانتشار رائحة المخدرات فى المكان ، أو ظهور الأدوات المستعملة فى تعاطيها ، وإذا ثبت قيام القصد الجنائى لدى الجانى فلاعبرة بالسبواث التى حملته على التواجد بالمكان .

٥ - العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه . وعقوبتى الحبس والغرامة وجويتين فى حالة الإدانة فيجب الحكم بهما معاً .

٦ - الظروف المشدد :

شدد المشرع العقوبة إلى مثليها اذا كان الجوهر المخدر الذى قدم هو الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى الجدول رقم (١) . والمقصود بتشديد العقاب أن تصبح العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن ست سنوات ، والغرامة التى لا تقل عن الفى

جنيه ولا تجاوز ستة آلاف جنيه .

٧ - الاعفاء من العقاب :

لاحظ المشرع أن بعض الأشخاص قد يتواجدون في المكان المعد أو المهيأ لتعاطي المواد المخدرة دون أن تكون لديهم الرغبة في مشاركة الحاضرين فلم يشأ المشرع أن يلزم الزوجة أو الأبناء أو الآباء بمغادرة أماكن إقامتهم إذا كان الزوج أو الإبن قد أعد أو هيئ المكان لتعاطي المواد المخدرة حتى ولو كان هؤلاء الأقارب يعلمون بذلك ، لأن هذا الالتزام فيه تكليف بما لا يتحمله النفس البشرية ، فضلاً عما يؤدي إليه من هدم لكيان الأسرة ، ولذلك فقد أثر المشرع أن يقرر الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣٩ من القانون والذي يقضى « بعدم سريان حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع أو أخوة من أعد أو هيأ المكان المذكور أو على من يقيم فيه (٤) ، وذلك حرصاً على رعاية الصلات العائلية ، ولا يهم أن يكون هؤلاء الأشخاص مقيمين في معيشة مشتركة مع من أعد أو هيأ المكان لتعاطي أو يعيشون مستقلين عنه (٥) .

٨ - تقويم النص :

الرأي لدينا أن تحديد الحد الأدنى للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٩ بسنة يؤدي إلى مفارقة في التطبيق ، ذلك أنه لا يجوز استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات للنزول بهذه العقوبة إلى أدنى من سنة ، بينما عقوبة التعاطي المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون الاشغال الشاقة المؤقتة ، ولم يقيد المشرع القاضي في النزول بالعقوبة درجة أو درجتين - وفقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات - لذلك فإنه يمكن باستعمال الرأفة (المادة ١٧ من قانون العقوبات) النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة - بالنسبة للمتعاطي -

٤- يقصد بكلمة الاصول الاب وأب الاب وإن علا كما تشمل الام وأم الأم وأم الأب وأب الأم وإن علوا - وتشمل كلمة الفروع الابن وابن الابن وإن نزل ، كما تشمل البنت وبنت الابن وابن البنت وإن نزلوا .

٥- أنظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٨٤ .

الى الحبس الذى لا يقل عن ستة أشهر ، وبهذا يمكن معاملة المتعاطى الاكثر خطورة بعقوبة أقل من الشخص المتواجد فى مكان أعد أو هيا لتعاطى المواد المخدرة وهو فى تقديرنا تناقض يجب ازالته ، وذلك بالنزول للحد الأدنى فى العقوبة الواردة فى المادة ٣٩ لتكون الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر . كما نرى انه لامبرر للتشديد الذى ورد فى التعديل التشريعى لسنة ١٩٨٩ بمضاعفة مدة عقوبة الحبس لتصل فى حدها الأدنى لستين . إذا أن هذا التشديد سوف يمنع القاضى من استعمال الرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٥٥ عقوبات بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها اذا كانت الحبس لمدة لا تزيد عن سنة .

مادة (٤٠) (١)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قارمه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه إذا نشأت عن التعدي أو المقاومة عامة مستديمة يستحيل برؤها ، أو كان الجاني يحمل سلاحاً أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن ، أو إذا قام الجاني بختف أو إحتجاز أى من القائمين على تنفيذ هذا القانون هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروعهم .

وتكون العقوبة الاعدام والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه إذا ألحقت الأفعال السابقة إلى الموت .

الفقه

١ - علة النص :

نظراً لما يتعرض له مأمورو الضبط القضائي ورجال السلطة العامة من كثرة مقاومتهم أثناء القيام بواجبهم في ضبط جرائم المخدرات وخاصة في عمليات التهريب الكبرى التي تتضمن جلب وتصدير المخدرات . لذلك فقد أثر المشرع تشديد العقاب في حالات التعدي عليهم حماية لهم وصوناً لهم وصوناً لامن الوطن وحرصاً على تطبيق القانون وتنفيذه على خير وجه .

(١) هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

٢ - اركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة على ركنين ، الاول : ركن مادي ، والثانى : ركن معنوى . وسوف نتناول كل منهما على النحو التالى .

٣ - (أولاً) الركن المادى :

ويتكون من سلوك مادي يتمثل فى فعل التعدى الذى يقع على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات .

وسوف نتناول عناصر الركن المادى على النحو التالى :

٤ - (أ) الشرط المفترض :

مفاد نص المادة ٤٠ من قانون المخدرات « أن يكون الاعتداد قد وقع على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون » ، ولذلك فإنه يدخل فى مفهوم هذا النص أعضاء النيابة العامة ومأمورى الضبط القضائى ورجال السلطة العامة من رجال الشرطة ، وضباط وأفراد قوات حرس الحدود ، والموظفين المختصين بالجمارك ، وكل من له شأن بتنفيذ هذا القانون سواء كان موظفاً دائماً أو مؤقتاً طالما كان هذا الموظف أو المستخدم له شأن بتنفيذ قانون المخدرات .

٥ - (ب) مدلول التعدى :

يتخذ السلوك المادى المكون لهذه الجريمة إحدى صورتين ، الأولى صورة المقاومة وقد اشترط الشارع أن تقع بالقوة أو العنف ، ولذلك فإن المقاومة التى تتضمن معارضة معنوية لاجراءات الضبط دون استعمال العنف أو القوة لا تشكل سلوكاً مادياً معاقب عليه . والصورة الثانية المعاقب عليها هى التعدى وهو ينصرف الى كل فعل يأتية الجانى ماساً بالسلامة البدنية أو النفسية للموظف أو المستخدم المكلف بتنفيذ القانون ، ومن ذلك كل فعل يأتية الجانى ماساً بسلامة الجسد أو مخرلاً بسير الوظائف العادية للأعضاء أو ماساً بالمستوى الصحى لديه .

٦- (ج) وقوع التعدي أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة :

يبين من نص المادة ٤٠ من قانون المخدرات أنه يجب أن تكون هناك علاقة سببية بين التعدي الذي وقع على الموظف أو المستخدم العمومي القائم على تنفيذ أحكام القانون وبين الوظيفة التي يتقلدها الموظف ، فيجب أن يثبت أن المتعدي ما كان ليفكر في التعدي لولا وظيفة المجنى عليه . والمعيار الذي تبناه المشرع هو أن يكون التعدي أثناء أو بسبب أعمال الوظيفة .

ويلاحظ أن توافر علاقة السببية تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، والمعيار في ذلك معيار موضوعي لا شخصي ، فالتهم مسؤول عن النتيجة التي حدثت ومطالب بأن يتوقعها مادامت تتفق مع السير العادي للأمر ، سواء توقعها أو لم يتوقعها لظروفه الخاصة أو حالته النفسية ومستواه العقلي .

٧ - (ثانيا) الركن المعنوي :

ان هذه الجريمة عمدية ، ويكتفى المشرع فيها بتوافر القصد العام ، وهو يقوم على عنصرى العلم والإرادة .

فيجب أن تتجه إرادة الجاني^٢ صوب مقارنة الفعل المكون للركن المادي للجريمة وهو التعدي على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ القانون أو مقاومته بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

كما ينبغي أن يعلم الجاني بأن من يقاومه هو موظف عمومي مكلف بتنفيذ القانون ، وتقدير ذلك أمر موضوعي على القاضي أن يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه مؤديا إلى ذلك مادام يتضح من حكمه توافر هذا القصد توافراً فعلياً (٢) .

٨ - (ثالثا) العقوبات :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التي لا تقل عن عشرة

(٢) انظر نقض ٧ يناير سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام محكمة النقض من ٣٢ رقم ١ ص ٢٣ .

آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه .

– الظروف المشددة : نص المشرع على ظروف مشددة ترفع العقوبة إلى الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه ، وذلك فى الحالات الآتية :-

أ – اذا نشأت عن التعدى أو المقاومة عاهة مستديمة يستحيل برؤها . والمقصود بالعاهة المستديمة فقد منفعة عضو من أعضاء الجسم كلياً أو جزئياً ، سواء بفصل العضو أو بتعطيل وظيفته أو مقاومته ، وبشرط أن يكون ذلك بصفة دائمة .

ب – اذا كان الجانى يحمل سلاحاً . والمقصود بالسلاح هو ما كان سلاحاً بطبيعته لانه معد من الاصل للفتك بالانفس ، كالبنادق ونحوها أو ما كان سلاحاً بالتخصيص ، وهو ما من شأنه الفتك أيضاً ولكنه ليس معداً له بل لاغراض بريئة كالسكاكين العادية والبلط (٣) ويستوى أن يكون السلاح مخبأ أو ظاهراً .

ج – اذا كان الجانى من رجال السلطة المتوط بهم المحافظة على الأمن وعلة التشديد فى هذه الحالة أنه لا يقبل أن يكون المؤمن على المحافظة على الأمن ومنع الجرائم هو نفسه من يرتكب الجرائم ويقاوم السلطة التى يتسمى إليها ، مما يدل على خيانة الأمانة التى اسندت إليه ووجب مؤاخذته بشدة تناسب جسامة جرمه .

د – اذا قام الجانى بختف أو إحتجاز أى من القائمين على تنفيذ هذا القانون هو أو زوجته أو أحد من اصوله أو فروعه .

ويشكل الخطف أو التهديد نوعاً من الاكراه المادى الذى يستهدف احباط مقاومة الجنى عليه أو ارهابه بقصد عدم ابداء المقاومة ، ويجب أن يقع هذا الخطف أو الاحتجاز على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يقومون بتنفيذ هذا القانون ، كما يشمل النص أيضاً وقوع هذا الخطف أو التحايل على زوجه أو أحد اصول أو فروع الموظف أو المستخدم العمومى الذى يقوم بتنفيذ القانون .

والفقہ

كما شدد المشرع العقوبة لتكون الاعدام والغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه اذا افضت المقاومة بالقوة أو بالتعدي أو الخطف أو الإحتجاز الى الموت .
ويلاحظ إنه ليس هناك أية قيود على المحكمة في استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لتطبيق نص المادة ٤٠ من قانون المخدرات .

أحكام النقض

١- لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا جنائيا خاصا بل يكفى أن يتوافر فيها القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروطه . وأنه لاجتياح على الحكم أن يتحدث استقلالا عن القصد الجنائى فى تلك الجريمة طالما أن المتهم لم يجادل فى شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

(نقض ١٦ مايو ١٩٦٦ مجموعة أحكام

النقض س ١٧ رقم ١١٣ ص ٦٣٢)

٢- متى كانت الجرائم التى ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابة وهى إحراز جواهر مخدر « حشيش » بقصد الاتجار وإحراز سلاح نارى مششخن « مسدس » بغير ترخيص وإحراز ذخائر مما تستعمل فى هذا السلاح والتعدى على رئيس مكتب مخدرات المنصورة ووكيل هذا المكتب وضابط مباحث قسم أول المنصورة ومقاومتهم بالقوة والعنف حالة كونهم من الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وكان ذلك أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها وإهانة رئيس مكتب المخدرات أثناء تأدية وظيفته وبسببها وقضى على الطاعن بعقوبة واحدة بعد أن طبق فى حقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مفاده أن الحكم قد اعتبر أن هذه الجرائم قد ارتكبت لغرض واحد وأنه قضى بالعقوبة المقررة لأشدها ولا يؤثر فى سلامته أنه أغفل ذكر أن العقوبة التى أوقعها هى عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(نقض ٤ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٥٦ ص ٣٠٠)

« احكام النقض »

٣- لاجدوى مما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ لأن العقوبة التى أو قعها الحكم على الطاعن وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة وغرامة خمسة آلاف جنيه داخله فى حدود العقوبة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة لجرمة التعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ القانون سالف الذكر أو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته دون أن يتخلف عن المقاومة عاهة مستديمة ، كما أن العقوبة الموقعة على الطاعن مقررة أيضا لجرمة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار التى دان الحكم الطاعن بها بعد أن طبق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجرملة الأشد وهى جرملة إحراز المخدر بقصد الاتجار .

(نقض ١٦ يونيه سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٨٠ ص ٩٠٢)

٤- لما كان الحكم قد أورد فى ملوناته - وهو فى معرض نفى قصد القتل عن المطعون ضده - أنه لم يعتد على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات حالة كونه يحمل سلاحا ويحدث بهم الاصابات موضوع التهمتين الأولى والثانية إلا بقصد الخلاص من جرملة إحراز المخدر المضبوط - موضوع التهمة الثالثة - فإن مفاد ذلك أن الجرائم الثلاث تجمعها وحدة الغرض على نحو يقتضى إعمال حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والاكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدها ، وهى العقوبة التى قضى بها الحكم المطعون فيه عن جرملة التعدى مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام مكافحة المخدرات ، مما يؤذن لهذه المحكمة بأن تنقض الحكم لمصلحة المتهم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبتى السجن والغرامة فقط عن جرملة إحراز المخدر موضوع التهمة الثالثة وتصحيحه بالغائهما .

(نقض ١٩ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٨٨ ص ٣٩٩)

٥ - العبرة فى إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليست بمخالفة حملة لقانون الاسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه فى هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضاً من الاسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الاصل كالسكين أو المطواه فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة التعدى .

(نقض ٥ ابريل ١٩٧٩ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٩٣ ص ٤٣٩)

٦- اذا كان الحكم قد دلل على قيام القصد فى قوله « وقد تعدد المتهم التعدى بالسلاح الذى يحمله على ضابط الواقعة بعد معرفته لكنيته وأنه من القائمين على تنفيذ قانون المخدرات وتحقيق المهمة التى يقوم بها » فإن الحكم يكون قد دلل على قيام هذا القصد تدليلاً سائفاً واضحاً فى اثبات توافره .

(نقض ٥ ابريل ١٩٧٩ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٩٣ ص ٤٣٩)

٧ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك فى عبارة واضحة وصريحة بعدم علمه أن الجنى عليه من القائمين على تنفيذ قانون المخدرات وكان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قصداً جنائياً خاصاً بل يكفى أن تتوافر فيها القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة ولما كان يصبح استخلاص القصد الجنائى العام - مادام المتهم لم يجادل فى توافره كما هو الحال فى هذه الدعوى - من واقعة الدعوى إذا كان ما أثبتته المحكمة عنها يكشف عن توافره

« احكام النقض »

لديه وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم على النحو السالف بما تكشف عن توافره لدى الطاعن فإنه لا محل للنعى على الحكم فى هذا الخصوص ولا جناح من بعد - على الحكم إن هو لم يتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى فى تلك الجريمة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم انطباق أحكام المادة ١/٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الواقعة وأطرحه بقوله « أن تلك المادة تنص على معاقبة كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين وكان قائماً على تنفيذ هذا القانون وقاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، ولما كان العريف السرى المجنى عليه من الموظفين العموميين وكان قائماً على تنفيذ هذا القانون وقت ذهابه لحراسة الشقة حتى تنتهى النيابة العامة من معاينتها فى جريمة الاتجار بالمخدرات التى يجرى تحقيقها ضد صاحب الشقة وهو ... فإذا وجد هذا العريف السرى متهما مطلوباً للقبض عليه فى جنابة مخدرات وصدر الحكم ضده من محكمة جنابات فى جنابة مخدرات وهم بالقبض عليه وهو المدعو المعروف له شخصياً وتصدى له المتهم المائل وقاومه بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته فإن نص المادة ٤٠ - ١ يكون هو الواجب التطبيق ، وكان ما أورده الحكم صحيحاً فى القانون ، وهو كاف سائغ فى دحض دفاع الطاعن بأن المجنى عليه لم يكن قائماً على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ عند وقوع الحادث فإن منعه بخطأ الحكم فى تطبيق القانون أو قصوره فى التسبب فى هذا الصدد يكون غير صحيح .

(نقض ٨ فبراير سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض م ٣٤ رقم ٤٠ ص ٢١٤)

٨- لما كان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من ضبط المطعون ضده محرزا جوهرها

مخدرا ومقاومته رجال الشرطة القائمين بالضبط واعتدائه على الضابط والشرطى السرى بالمطواة المضبوطة معه وقت الحادث أن الجرائم الثلاث المسندة إلى المطعون ضده قد ارتكبت لغرض واحد وبأنها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، الأمر الذى يوجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ، وكان تقدير توافر شروط الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمراً يدخل فى سلطة محكمة الموضوع مادامت تقيم قضاءها على ما يحمله قانوننا وهو مالم يخطئ الحكم فى تقديره .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٨٤ طعن

رقم ٧٥٤٦ سنة ٥٣ قضائية)

٩- ايراد الحكم فى مدوناته - وهو فى معرض نفى قصد القتل عن المطعون ضده - أنه لم يعتد على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات حالة كونه يحمل سلاحا ويحدث بهم الاصابات موضوع التهمتين الأولى والثانية الا بقصد الخلاص من جريمة إحراز المخدر المضبوط - موضوع التهمة الثالثة - فإن مفاد ذلك أن الجرائم الثلاث تجمعها وحدة الغرض على نحو يقتضى أعمال حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات والاكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدها ، هى العقوبة التى قضى بها الحكم المطعون فيه - الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه - عن جريمة التعدى مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات مما يؤذن لهد المحكمة - محكمة النقض - بأن تنقض الحكم لمصلحة المتهم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبتى السجن والغرامة فقط عن جريمة إحراز المخدر بغير قصد - موضوع التهمة الثالثة وتصحيحه بالغائهما .

(نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٨٥

طعن رقم ٣٠٥٤ سنة ٥٤ قضائية)

مادة (٤١) (١)

يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه كل من قتل عمداً أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

الفقه

١- أركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة على ركنين ، الأول : ركن مادي ، الثاني : ركن معنوي . وسوف نتناول فيما يلي كل منهما .

٢- (أولاً) الركن المادي :

يتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في نشاط مادي إيجابي يقوم به الجاني ويتكون من العناصر الآتية :

٣- (أ) فعل الإعتداء على الحياة :

وهو سلوك مادي يتوصل به الفاعل لتحقيق النتيجة المعاقب عليها ، ولا يشترط ان يتم القتل بوسيلة معينة ، ولكن في الغالب تكون وسيلة القتل مادية كاستعمال سلاح ناري أو قاطع أو واخذ ، أو الخنق أو القاء المجنى عليه من مكان مرتفع (٢) ويستوى أن تكون وسيلة القتل صالحة بطبيعتها لاجداث النتيجة كالاسلحة النارية

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) انظر في مدى جواز استعمال الحجارة في القتل : نقض ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام محكمة النقض س ١١ رقم ١٠٠ ص ٥٢١ .

أو غير صالحة لذلك الا فى نظر الجانى (٣) . ولا يشترط أن يصيب الجانى بفعله جسم المجنى عليه مباشرة ، بل يكفى أن يهين وسيلة القتل ويتركها تحدث اثرها بفعل الظروف . فيتوافر السلوك الاجرامى لدى من يحفر حفرة حتى اذا مر عليها رجال الضبط القضائى وقعوا فيها وماتوا ، أو كمن يوصل سور المكان الذى يخفى فيه المخدرات أو يختبئ فيه بانكهرباء حتى إذا لامسه رجال السلطة العامة ماتوا على الفور .

٣- (ب) ازهاق الروح :

تعد وفاة المجنى عليه النتيجة الاجرامية فى القتل ، ولا يشترط ان تتحقق هذه النتيجة اثر نشاط الجانى ، فيصح أن يكون بين سلوك الجانى وحدث الوفاة فاصل زمنى لا يمنع من مساءلة الفاعل عن قتل عمد متى توافرت علاقة السببية .

٤- (ج) رابطة السببية بين فعل الاعتداء على الحياة ووفاة المجنى عليه :

تعتبر رابطة السببية قائمة إذا كانت النتيجة التى حدثت محتملا توقعها وفقا لما تجرى عليه الأمور عادة . فتقدير توافر السببية يقوم على عنصرين : عنصر مادى وعنصر معنوى . فالعنصر المادى قوامه العلاقة المادية التى تصل ما بين الفعل والنتيجة ، وهى علاقة تقرر - فى تطبيقها على القتل - ان فعل الجانى كان أحد العوامل التى اسهمت فى إحداث الوفاة . أما العنصر المعنوى فان علاقة السببية تقف عند النتائج المألوفة للفعل الذى يجب على الجانى أن يتوقعها (٤) .

وتأسيساً على ذلك فإن رابطة السببية مسألة موضوعية بحثة ، متروكة لقاضى

(٣) قضت محكمة النقض بأن العصا الرفيعة وان كانت لاتستخدم عادة فى القتل إلا ان استعمالها يكون عنصر النشاط الإجرامى فيه .

(انظر نقض ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨٩ ص ٥٦٢)

(٤) انظر نقض ٦ مارس سنة ١٩٧٨ مجموعة احكام محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٨٧ ص ٩٠١

٢٦٤ مارس سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ٧٩ ص ٣٨١ .

الموضوع تقديرها بما يقوم لديه من الدلائل ، ومتى فصل فى شأنها اثباتاً أو نفيّاً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا من حيث الفصل فى أن أمراً معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح (٥) .

٥ - (د) ان يقع فعل القتل على احد الموظفين أو المستخدمين القائمين على تنفيذ احكام قانون المخدرات أثناء الوظيفة أو بسببها :

مفاد نص المادة ٤١ من القانون ان فعل الاعتداء أو المقاومة يجب أن يقع على أحد الموظفين أو المستخدمين المنوط بهم تنفيذ قانون المخدرات ، وقد سبق لنا أن بينا عند التعليق على المادة ٤٠ من القانون المقصود بعبارة « الموظفين أو المستخدمين » ، ويبقى القول بأن الاعتداء الذى يؤدى الى الوفاة ينبغى أن يحدث حال تأدية أعمال الوظيفة أى أثناء التحرى عن الجناة أو أثناء ضبطهم أو ترحيلهم ، أو بسبب أعمال الوظيفة ، فلا تتوافر هذه الرابطة اذا وقع القتل نتيجة لخلاف بين الجانى واحد المكلفين بأعمال الضبط نتيجة لخلاف شخصى بينهما .

٦ - (ثانيا) الركن المعنوى :

ان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤١ من قانون المخدرات عمدية ولذلك فإنه يلزم ان يتوافر لها القصد الجنائى ، ويكون هذا بانصراف ارادة الجانى وعلمه الى عناصر القتل العمد .

ولذلك فإنه يتعين ان يعلم الجانى انه يوجه فعله الى جسد حى ، وأن يتوقع وفاته أى « نية ازهاق الروح » ويستوى أن تتوافر هذه النية لحظة الإقدام على الفعل أو قبل ذلك بقليل .

وغنى عن البيان أن انصراف ارادة الجانى الى ازهاق روح انسان بعينه تتساوى مع

(٥) أنظر نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٥ ص ٣٧٠ ؛

نقض ٢٥ فبراير ١٩٧٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٤ رقم ٥٤ ص ٢٤٣ .

انصراف ارادته الى ازهاق روح أى انسان أو أكثر ، وذلك كمن يطلق رصاصاً من سلاح نارى على قوة من مأمورى الضبط القضائى حمال القبض عليه فيقتل البعض منهم ، أو كمن يلقي بقنبلة على قوة تهاجم الوكر الذى يحتوى به ويمارس فيه تجارة المخدرات فيقتل أحد أفراد القوة فإنه يسأل عن القتل العمد بغض النظر عن شخصية من قتله (٦) .

كما يسأل الجانى اذا كان قصده قد اتجه صوب حصول الوفاة كآثر ممكن لفعله يحتتمل فى تقديره أن تحدث أو الاتحدث ، ولكنه رغب بحدوثها فطالما أن الجانى قد توقع الوفاة كآثر ممكن لفعله يحتتمل فى تقديره ان تحدث أو الا تحدث ولكنه رغب باحتمال حدوثها فإن قصد القتل يتوافر فى جانبه (٧) .

٧- العقوبات :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الإعدام وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز مائتى ألف جنيه ، ويلاحظ على هذا النص أن المشرع لم يشترط توافر احد طرفى سبق الاصرار أو الترصد للحكم بالإعدام كما هو الحال فى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات .

(٦) انظر نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المحاماه س ٩ رقم ١٠٦ ٢٠٤ نوفمبر ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٠٩ ص ١٢٥ .

(٧) انظر نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٣٥ ص ١٦٨ .

مادة (٤٢) (١)

مع عدم الاخلال بحقوق الغير الحسن النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة
الجواهر المخدرة والنباتات المخبوة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال
المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المخبوة التي استخدمت في ارتكابها ،
كما يحكم بمصادرة الأرض التي زرعت بالنباتات المشار إليها إذا كانت هذه الأرض
مملوكة للجاني ، أو كانت له بسند غير مسجل ، فإن كان مجرد حائز لها حكم بانتهاء
سند حيازته .

وتخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة العامة لمكافحة
المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها لازمة لمباشرة نشاطها (٢) .
ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الحربية إذا كانت
الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضيقت بمعرفة هذه القوات (٣) .

الفقه

١- تعريف المصادرة :

هي نقل ملكية مال الى الدولة بدون مقابل (٤) . ويحدد هذا التعريف خصائص
المصادرة فهي عقوبة مالية ، وهي عقوبة عينية ، أي ترد على مال معين ، وهي عقوبة

(١) المادة ٤٢ (فقرة أولى) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) ، (٣) الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٤٢ مضافتان بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) انظر الدكتور على فاضل حسن : نظرية المصادرة في القانون الجنائي المقارن . رسالة دكتوراه
، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٢ .

تكميلية .

كما أنها فى احدى حالاتها جوازية ، وفى الثانية وجوبية . وحين تكون المصادرة وجوبية تكون لها خصائص التدابير الاحترازية ، وقد تكون المصادرة فى حالة ثالثة بمثابة تعويض (٥) .

ولا تكون المصادرة عقوبة تبعية ابدأ ، ولذلك فانه لايجوز تنفيذها إلا اذا نص الحكم عليها .

٢- المصادرة فى قانون المخدرات :

حظر الدستور المصرى فى المادة ٣٦ المصادرة العامة للأموال ، ولذلك فإن المصادرة وفقا لقانون المخدرات « خاصة » ، وهى عقوبة تكميلية لا يحكم بها إلا الى جانب عقوبة اصلية ، كما أنها وفقا لقانون المخدرات عقوبة وجوبية أى يجب على القاضى أن يحكم بها ، وليست له السلطة الإعفاء منها (٦) . فإذا أغفل الحكم النص عليها كان مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون ويجوز الطعن عليه بالنقض ، فإذا لم يطعن عليه اصبح باتاً وجاز عندئذ مصادرتها بالطريق الادارى .

(٥) انظر الدكتور مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات « القسم العام » القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، ص ٦٨٧ .

(٦) تفرق المصادرة عن الغرامة فى أنه على الرغم من أنهما عقوبتان مالتان فإن المصادرة عقوبة عينية ، بينما الغرامة عقوبة نقدية ، كما أن المصادرة عقوبة تكميلية فحسب ، بينما الغرامة عقوبة أصلية ، وقد تكون استثناء عقوبة تكميلية ، كما أن المجال الرئيسى للمصادرة هو الجنايات والجنح ، بينما مجال الغرامة هو المخالفات والجنح ، كما أن المصادرة قد تكون تدييراً أو تعويضاً بينما الغرامة عقوبة دائماً .

انظر الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات « القسم العام » . القاهرة ، دار النهضة العربية ، يند ٨٦٩ ، ص ٧٦٧ .

٣- مراعاة حقوق الغير حسن النية :

نظراً لأن الحكم بالمصادرة قد يؤدي الى إلحاق الضرر بالغير ، لذلك فقد نص المشرع على عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية ، وعليه فإذا تعلق بالأشياء المضبوطة حق عيني لغير من ساهم في الجريمة بوصفة فاعلاً أو شريكاً فإنه لا يجوز مصادرة تلك الأشياء ، ولكن يجب أن يكون حق الغير ثابتاً على الشيء ، أما مجرد المنازعة في ملكيته - ولو كانت جدية - فلا تحول دون مصادرته .

٤- الأشياء محل المصادرة :

أ - الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها :

مفهوم نص المادة ٤٢ من قانون المخدرات ان مصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها واجبة في جميع الأحوال ، سواء كان الحكم بالبراءة أو بالإدانة أو بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم أو بمضي المدة أو لأي سبب آخر (٧) .

ولا يجوز الحكم بالمصادرة اذا كانت حيازة الجواهر المخدرة مباحة لملكها أو حائزها الأصلي ، ولكنها تشكل جريمة بالنسبة لمن ضبطت معه . فمن يختلس جواهر مخدرة من طبيب أو صيدلي مصرح له بحيازتها بموجب ترخيص فإن هذه الجواهر ترد إلى حائزها الأصلي برغم إدانة من ضبطت معه . كما أنه إذا كان الحكم قد صدر بالبراءة لأن المتهم الذي ضبط حائزاً للمادة المخدرة من الأشخاص المرخص لهم في حيازتها ، فإنه لا يجوز - من باب أولى - الحكم بالمصادرة لان فعل المتهم لا يشكل جريمة ومن ثم فلا يجوز مصادرة مادة

(٧) بل ان المصادرة تكون واجبة بمعرفة النيابة ، ولو لم تقدم الدعوى إلى المحكمة أصلاً ، وتعد عندئذ تدبيراً وقائياً صرفاً .

أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٧٦ .

حيازتها مشروعة .

ب - الأموال المتحصلة من الجريمة :

ان القاعدة العامة وفقا للمادة ١/٣٠ من قانون العقوبات ان مصادرة الأشياء المتحصلة من الجريمة ومنها الأموال جوازية للقاضى . إلا أن المشرع قد آثر الخروج على الأصل العام فى المادة ٤٢ من قانون المخدرات وجعل مصادرة الأموال المتحصلة من جريمة المخدرات وجوبية ، ويشمل ذلك النقود أو غيرها من البضائع التى يكون الجانى قد حصل عليها مقابل بيع الجواهر المخدرة أو نتيجة الإتجار فيها .

ج - الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة :

ويقصد بالأدوات كل أداة أو شئ استخدم فى ارتكاب الجريمة ، ومن ذلك ادوات تقطيع المواد المخدرة أو وزنها أو انتاجها أو تعاطيها (٨). أما وسائل النقل فيقصد بها المركبات أو السفن التى استخدمت فى نقل المواد المخدرة أو بيعها أو توزيعها .

ومفاد نص المادة ٢٤ من قانون المخدرات أن المصادرة فى هذه الحالة وجوبية (٩) متى ثبت انها استخدمت فى ارتكاب الجريمة وذلك حتى لو امتنع عقاب المتهم لأى سبب من الأسباب ، كما أنها واجبة فى حالة الحكم بالبراءة مادامت قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، والنص على هذا النحو يشكل خروجاً على القاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، والقاعدة الأصولية ان الخاص يقيد العام ، ومن ثم فقد وجب تطبيق نص المادة ٤٢ من قانون المخدرات .

(٨) أنظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٧٠ .

(٩) وقد ذهب جانب من الفقه صوب عدم جواز الحكم بمصادرة الأدوات ووسائل النقل المضبوطة إذا حكم ببراءة المتهم ، لأن حيازة هذه الأشياء مشروعة فى ذاتها ، وهو رأى لا يتفق وصراحة نص المادة ٤٢ من قانون المخدرات .

أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

وتسرى قاعدة عدم المساس بالغير حسن النية فيما يتعلق أيضاً بالأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة ، فلا يجوز مصادرتها اذا تعلق بها حق عيني لغير من ساهم في الجريمة بوصفه فاعلاً أو شريكاً .

د- الأرض التي زرع بالنباتات الواردة في الجدول رقم (٥) :

استحدث هذا النص لأول مرة في القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وذلك لخطورة الجرائم المتعلقة بزراعة النباتات المخدرة . والأرض الزراعية محل الجريمة اما أن تكون مملوكة للجاني أو مستأجرة من مالك آخر ، وفي حالة ملكية الأرض للجاني فإنه يحكم بمصادرتها سواء كانت قد اشترت بعقد ابتدائي أو أن يكون وارثاً لم يشهر عقد إرثه بعد . اما اذا كان الجاني مستأجراً فعندئذ لا يحكم بالمصادرة لأنها سوف تضر بالغير حسن النية ، وإنما يحكم بانتهاء سند حيازة المستأجر .

احكام النقض

١- المصادرة عقوبة تكميلية وهى هنا وجوبية يتعين القضاء بها متى توافرت شروطها ويقتضيها النظام العام بالنسبة للجواهر المخدرة والنباتات التى أشار اليها النص لتعلقها بشئ خارج عن دائرة التعامل فهى تدير وقائى لامفر من اتخاذها فى مواجهة الكافة وجعل المصادرة وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهى بحسب الشروط الموضوعية لها فيه لايجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

(نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٧ رقم ١٢٢ ص ٤٢٢)

٢- عقوبة المصادرة لايقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات الا اذا كان الشئ قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقررأ ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتماً القول برد الشئ المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا مالا يمكن التسليم به أو تصور اجازته. ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون .

(نقض ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ رقم ٢١٣ ص ٨٨٠)

٣- يجب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال - على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات

« أحكام النقض »

التي تحمى حقوق الغير حسن النية .

(نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٨ رقم ٣٧ ص ١٨٦)

٤- اذا تم استخدام الجمال فى نقل المواد المخدرة فتعتبر من وسائل النقل ويشملها نص المادة ، فاذا تم ضبطها وثبت أنها استعملت فى نقل المواد المخدرة فانه يتعين على الحكم مصادرة ثمن تلك الجمال المضبوطة .

(نقض ١٥ يناير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٩ رقم ١٠ ص ٤٧)

٥- كان من واجب محكمة الموضوع ، وقد حكمت ببراءة المتهم للشك فى صحة اسناد التهمة إليه ، أن تقضى بمصادرة التليفزيون الذى كانت بداخله المادة المخدرة ، إلا أن الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ، ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدى لما يشوب الحكم من اخطاء فى القانون ؛ الا ان يكون ذلك لمصلحة المتهم الامر المنتفى فى هذه الدعوى .

(نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٦ رقم ٧٧ ص ٣٣١)

٦- لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المظعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع الطاعن - الى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لاستخدامه فيها - مبلغ من أوراق العملة المصرية واللبنانية والانجليزية وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة

٤٢ سالفه الذكر مما مفاده انصراف المصادرة الى جميع المضبوطات فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الميزان والجواهر المخدرة المضبوطة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٢٠٢ ص ٩٨٧)

٧- من المقرر أن المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا اذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لامفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - والتي طبقها الحكم سليما فى حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة. فإن المحكمة اذ لم تقض بمصادرة النقود المضبوطة - والتي لاتعد حيازتها جريمة فى حد ذاتها - رغم ما استدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الاتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له فى مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شراثة بقصد الاتجار لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح وينحسر عن حكمها مانعاه الطاعن من دعوى التناقض .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٥١ ص ٢٥٨)

« أحكام النقض »

٨ - لما كانت المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجناح إلا إذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لعلقتها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لامفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والادرات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، فإن المحكمة إذ لم نقض بمصادرة الدراجة الآلية المنوه عنها والتى لم يثبت لها استخداما فى ارتكاب الجريمة ، لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح وينحسر عن حكمها مانعاه الطاعن عن دعوى التناقض .

(نقض ١٠ مايو سنة ١٩٨١ طعن

رقم ٢٦٧٠ سنة ٥٠ قضائية)

٩ - لما كان الحكم فيما اعتنقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن حبوب الدواء المضبوطة والغير مدرج بالجدول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات أن الطاعن قد حصل عليها لخلطها بالأقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها ليقوم ببيعها مما يحقق له ربحا أكبر وكان قانون العقوبات قد نص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه على أنه « يجوز للقاضى إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى استعملت أو التى من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون اختلال بحقوق الغير حسن النية ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة لتلك الحبوب والتى ليست من المواد المخدرة وكذلك للنقود يكون قد أصاب صحيح القانون من بعد ما أورده وأستقام تدليله عليه من استعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالأقراص المخدرة واتجاره فيها ويغدو النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد .

(نقض ٣١ مايو سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ رقم ١٠٤ ص ٥٨٦)

١٠- لما كان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال - إنما يجب تفسيره على هدى القاعده المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التى تحمى الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما اذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة ، فإنه لا يصح قانوناً ، القضاء بمصادرة ما يملكه ، واذ كان ما تقدم وكانت السيارات غير محرم احرارها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على بيان واقعة ضبط المخدر بالسيارة التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة دون استظهار ملكية السيارة وبيان مالكيها وما اذا كانت مملوكة للمطعون ضده الأول الذى اسند اليه وحده قصد الاتجار ، أم لقائدها الذى اسند اليه مطلق الاحراز المجرد عن أى قصد ، أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الاحالة

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٣ رقم ٤٠ ص ٢٠١)

١١- لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده إلى جانب الجوهر المخدر مبلغ من النقود ومطواه ثبت خلوه نصلها من أى أثر لمادة مخدرة ، وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفه الذكر مما مفاده انصراف المصادرة الى جميع المضبوطات فإنه

« أحكام النقض »

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الجوهر المخدر المضبوط .

(نقض ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٢ طعن

رقم ١٠٦٣ سنة ٥٢ قضائية)

١٢- لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه تم ضبط مخدر الأفيون بيد أنه أغفل القضاء بمصادرته على الرغم من وجوبها قانونا باعتبار أن المصادرة - فى الدعوى المطروحة - وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لامفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تصحيحه والقضاء بمصادرة المخدر المضبوط .

(نقض ٤ مارس سنة ١٩٨٤ طعن

رقم ٦١٧٧ سنة ٥٣ قضائية)

١٣- لما كان نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمي حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ماتقدم ، وكانت

مدونات الحكم قد اقتضت على واقعة ضبط المخدر بالسيارة رقم ملاكى اسكندرية التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، دون استظهار المالك لها وهل هو المطعون ضده أم شخصا آخر حسن النية لاصلة بهذه الجريمة ، وكان هذا القصور من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم ، وهو عيب يتسع له وجه الطعن ، ويستوجب نقض الحكم مع الاحالة .

(نقض ٨ مارس سنة ١٩٨٤ طعن

رقم ٦٥٩٢ سنة ٥٣ قضائية)

١٤- من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير -حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء - أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه - وإذا كان ماتقدم وكانت السيارة المضبوطة غير محرم حيازتها وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت من واقع المستندات التى ارفقتها النيابة العامة بالدعوى أن السيارة التى ضبط بها المخدر مملوكة لسيدة من الغير حسنة النية ليست فاعلة أو شريكة فى الجريمة فإنه إذ لم يقض بمصادرة السيارة يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يبيح عدم الاستعلام من الجهات الرسمية عن ملكية السيارة لما هو مقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية من أن القاضى الجنائى يحكم فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته مما يطرح أمامه فى الجلسة دون إلزام عليه بطريق معين فى الاثبات إلا إذا استوجب القانون أو حظر عليه طريقا معينا فى الإثبات - وإذا كانت المحكمة قد عولت فى استظهار ملكية السيارة على المستندات المقدمة فى الدعوى - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون غير سديد .

(نقض ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ طعن

« أحكام النقض »

رقم ٦٦١٥ سنة ٥٣ قضائية)

١٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعن قد تم ضبطه ينقل العقار المخدر مستخدماً في ذلك السيارة رقم ونقل على لسان الشاهد أنه أبصر الطاعن يهبط حاملاً اللقافة التي تحوى زجاجات العقار المخدر وذلك من السيارة المذكورة التي كان يقودها ثم أسس قضاءه بمصادرة تلك السيارة على قوله وحيث أنه لما كان من الثابت من الواقعة التي اطمأنت إليها المحكمة أن المتهم استخدم السيارة المضبوطة في نقل المخدر بما يستوجب القضاء بمصادرتها استناداً إلى المادة ٤٢ من قانون مكافحة المخدرات وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن نازع في ملكية السيارة التي ضبطت في حوزته وخلت مدونات الحكم بما يفيد أنها مملوكة لغيره ، فإنه لا يقبل منه حديث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لانطوائه على منازعه تستلزم تحقيقاً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٨٥ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٧٢ ص ٤٢٤)

١٦ - لما كانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل ... وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنب والمخالفات إلا إذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة . وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات لا توجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة والنباتات والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع المحكوم عليه إلى جانب المواد المخدرة والأدوات المستخدمة في الجريمة مبلغ ٣٤٠ جنيهاً فإن الحكم إذ أطلق لفظ المصادرة بحيث تشمل ما يوجب القانون القضاء بمصادرته من مواد مخدرة ونباتات

وأدوات مما يكون قد استخدم فى الجريمة ، ومالا يوجب مصادرته من مضبوطات لم تستخدم فى الجريمة فإنه يكون قد جانب التطبيق القانونى السليم . لما كان ذلك وكان العيب الذى شاب الحكم قد اقتصر على مخالفة القانون فإنه يتعين إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض القضاء بتصحيحه بقصر عقوبة المصادرة على الجواهر المخدرة والأدوات المضبوطة والتي استخدمت فى ارتكاب الجريمة .

(نقض ١٠ ديسمبر ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٢٠١ ص ١٠٩٥)

١٧ - لما كانت الدراجات البخارية غير محرم إحرازها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هذى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ محرما تداوله بالنسبة للمكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدراجة البخارية محل الطعن ودون بيان مالكتها وهل هو المطعون ضده الثانى الذى كان يقودها أم شخص آخر ومدى حسن نية أيا منهما وصلته بجريمة إحراز المخدر المضبوط ، وكان هذا الغموض وذلك القصور من شأنهما أن يعجزا محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صادر إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن - وهو عيب يتسع له وجه الطعن - لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(نقض ١٦ إبريل سنة ١٩٨٧ طعن رقم ٤١١٤ سنة ٥٦ قضائية)

« احكام التقض »

١٨ - بعد ان أورد الحكم الادلة التى اقام عليها قضاءه بإدانة المطعون ضده ، عاقبه بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق لحيازته المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى ، وأمر بمصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من ذات القانون ، وأورد فى أسبابه بشأن عدم مصادرة السيارة المضبوطة قوله « أما السيارة فلا ترى المحكمة محللاً لمصادرتها » .

ذلك لأنه لم يثبت على وجه اليقين أن المتهم استعملها لذاتها فى حيازة المخدر وإنما جاء ذلك عرضاً - شأنها شأن ما يستخدمه فى قضاء أغراضه الخاصة من مسكن وملبس وخلافه لانه لا يكون محللاً للمصادرة لو أخفى فيها مخدر. لما كان ذلك ، وكانت المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل ، وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجبرية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لامفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وإذا كان النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها فى الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة « يدل على أن الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة تلك الأدوات ووسائل النقل التى استخدمها الجانى لكى يستزيد من امكانياته لتنفيذ الجريمة أو تخطى عقبات تعترض تنفيذها - وكان تقدير ما إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة - بهذا المعنى - إنما يعد من إطلاقات قاضى الموضوع فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة تأسيساً على ما استظهرته من أنه لم يكن لها دور أو شأن فى ارتكاب الجريمة ، لاتكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح ويكون

الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ٣ يونيه سنة ١٩٨٧ طعن رقم ٢٦٦ سنة ٥٦ قضائية)

١٩ - لما كانت السيارة غير محرم إحرازها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على واقعة ضبط المخدر دون استظهار صلة ضبط السيارة التى كان الطاعن الأول يستعملها فى ترده على دائرة قسم العامرية ويقوم الطاعن الثانى بقيادتها ، بالمخدر المضبوط ، وكان هذا الغموض وذاك القصور من شأنهما أن يعجزا محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يكون معيبا بالقصور . بما يوجب نقضه .

(نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٨٨ طعن رقم ٤٤٧٣ سنة ٥٧ قضائية)

مادة (٤٣) (١)

مع عدم الاخلال بأحكام المواد السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من رخص له في الاتجار في الجواهر المخدرة أو حيازتها ولم يحسب الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ من هذا القانون أو لم يقوم بالقيود فيها .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه كل من يتولى إدارة صيدلية أو محل مرخص له في الاتجار في الجواهر المخدرة ولم يقوم بإرسال الكشف المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ٢٣ الى الجهة الادارية المختصة في المواعيد المقررة .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز من الأشخاص المشار اليهم في الفقرتين السابقتين جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن بشرط ألا تزيد الفروق على ما يأتي :

(أ) ١٠٪ في الكميات التي لا تزيد على جرام واحد .

(ب) ٥٪ في الكميات التي تزيد على جرام حتى ٢٥ جرام بشرط ألا يزيد مقدار التسامح على ٥٠ سنت جرام .

(ج) ٢٪ في الكميات التي تزيد على ٢٥ جرام .

(د) ٥٪ في الجواهر المخدرة السائلة أيا كان مقدارها .

وفي حالة العود الى ارتكاب إحدى الجرائم المبينة في هذه المادة تكون العقوبة الحبس ومثل الغرامة المقررة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الفقه

١ - الجرائم التى تضمنتها المادة ٤٣ :

تضمنت المادة ٤٣ من قانون المخدرات ثلاث جرائم هى عدم امساك الدفاتر أو عدم القيد فيها ، أو عدم إرسال الكشف المنصوص عليها فى المواد ١٣ ، ٢٣ من قانون المخدرات الى الجهة المختصة فى المواعيد المقررة ، أو تجاوز فروق الاوزان . وتتميز هذه الطائفة من الجرائم بأنها لا تقع الا من الأشخاص المرخص لهم فى الاتصال بالمواد المخدرة . وسوف نتناول فيما يلى كل من هذه الجرائم .

٢ - (أولاً) عدم إمساك الدفاتر أو عدم القيد فيها :

تقوم هذه الجريمة على ثلاثة أركان : صفة الجانى ، وركن مادى ، وركن معنوى وسوف نتناول كل من هذه الأركان ثم العقوبة المقررة للجريمة .

٣(أ) صفة الجانى :

ينبغى أن يكون مرتكب هذه الجريمة ممن ألزمهم القانون بواجب إمساك دفاتر قيد الجواهر المخدرة أو القيد فيها . وهؤلاء الأشخاص هم بطبيعة الحال ممن رخص لهم من الجهة الادارية المختصة بحيازة الجواهر المخدرة إما لصرفها للمرضى أو لتصنيع المستحضرات الطبية .

٤(ب) الركن المادى :

يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بإحدى صورتين ، اما عدم امساك الدفاتر أو عدم القيد فيها .

• عدم امساك الدفاتر :

ورد الالتزام بامساك الدفاتر المنظمة لحركة تداول الجواهر المخدرة فى المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ ، من قانون المخدرات ، ونظراً لأن المشرع قد نظم أسلوب إمساك الدفاتر وحدد

الوسيلة التي من شأنها تسهيل الرقابة على القيد فيها وذلك بترقيم صفحاتها وختمها بخاتم الجهة الادارية لذا فإن أى اخلال بهذا الالتزام يشكل الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من هذا القانون ، ومن ذلك عدم إمساك الدفاتر أصلاً. ولا يقدح فى ذلك إمساك أو تنظيم أى نوع آخر من الدفاتر بديلاً عما ألزم المشرع بإمساكه . كما يعتبر اخلالاً بهذا الالتزام عدم ترقيم الدفاتر ، أو عدم ختم الصفحات على النحو الذى أوجبه القانون ، وذلك لان هذه النصوص واجبه الالتزام على النحو الواردة به فى القانون (٢) .

* عدم القيد فى الدفاتر :

تقع هذه الجريمة بسلوك سلبى يتمثل فى عدم القيد بالدفاتر المخصصة لذلك ، كما تقع هذه الجريمة بالقيد فى الدفاتر ولكن على نحو مخالف لقواعد القانون ، ومن ذلك قيد بعض البيانات الخاصة بوارد الجواهر المخدرة دون قيد المنصرف منها .

٥ - الركن المعنوى :

إن هذه الجريمة عمدية ، ويكفى لوقوعها توافر القصد الجنائى العام بشقية العلم والارادة . فيجب ان يتوافر لدى الجانى ارتكاب الفعل المكون للجريمة ، وان تكون ارادته معتبرة قانوناً مع انصراف علمه الى ارتكاب جريمة عدم امساك الدفاتر أو امساكها وعدم القيد بها على النحو الذى يقرره القانون .

٦ - العقوبة :

رصد المشرع عقوبة الغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه لمن يمتنع عن إمساك الدفاتر المنصوص عليها فى المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ من هذا القانون أو لم يقوم بالقيد فيها .

(٢) أنظر الدكتور ادوار غالى الذهبى : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

أما إذا شكل الفعل جريمة أخرى فقد وجب توقيع العقوبة المقررة لها . وإذا كانت الجريمةان ترتبطان ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، فقد وجب معاقبة الجاني بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وفى حالة العود تشدد العقوبة لتصبح الحبس والغرامة التى لا تقل عن الفى جنيه . ولا تجاوز ستة آلاف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

٧ (ثانياً) تجاوز فروق الأوزان :

تقوم هذه الجريمة على ثلاثة إركان :

١ - صفة فى الجاني .

٢ - الركن المادى .

٣ - الركن المعنوى .

٨ - صفة الجاني :

مفاد نص المادة ٣/٤٣ من قانون المخدرات ان هذه الجريمة لا تقع إلا من أحد الأشخاص الذين يجوز لهم حيازة أو إحراز الجواهر المخدرة أو التعامل فيها ، وقد نص المشرع على هؤلاء الأشخاص فى المواد ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٤ ، ١٩ من قانون المخدرات

٩ - الركن المادى :

إن الأصل هو أن يتوخى الأشخاص المصرح لهم بحيازة أو إحراز الجواهر المخدرة أو التعامل فيها الدقة البالغة فى عمليات الوزن وذلك حرصاً على عدم تسرب أى قدر مهما كان ضئيلاً من هذه الجواهر المخدرة الى من ليس له الحق فى حيازتها أو إحرازها أو التعامل فيها . إلا ان المشرع قد راعى أن عمليات الوزن لا تخلو من فروق طفيفة تزيد معها الكمية أو تنقص عن القدر المحدد ، ولذلك فقد رأى المشرع أنه من العدالة التغاضى عن هذه الفروق

وفقا للنسب الى وردت بالمادة ٤٣ من القانون (٣) .

ويلاحظ ان نسبة الفروق المتسامح فيها تزداد كلما قلت الكمية الموزونة ، وعلى العكس تقل كلما زادت الكمية الموزونة ، وعله ذلك ترجع الى ان فروق الوزن تبدوا كبيرة كلما كانت كمية المخدر ضئيلة بينما تبدوا هذه الفروق أقل إذا كانت الكمية الموزونة كبيرة . وقد سوى المشرع بين ما اذا كانت الفروق تزيد على النسبة المقررة فى النص أو تقل عنها ، و على ذلك فإن كل من الزيادة والنقص تشكل سلوكا مؤثما معاقبا عليه .

١٠ - الركن المعنوى :

إن هذه الجريمة من جرائم الخطأ غير العمدى . ولذلك فإن الركن المعنوى فيها يقوم على خطأ من جانب الفاعل يتمثل فى وجود فروق فى الوزن تزيد على النسب المقررة أو تنقص عنها . ويفترض الخطأ ان هذه الفروق سواء بالزيادة أو النقص راجعة إلى إهمال أو عدم دقة من الفاعل ، إذ أن توافر علم الفاعل بهذه الفروق فى حالة الزيادة إذا كانت الكمية التى صرفها أقل من الكمية المطلوبة مع احتفاظه بالفرق يؤدى الى اعتباره مرتكباً لجريمة حيازة المخدر بدون ترخيص ، أما اذا كانت الفروق بالنقص فإن هذا يعنى أنه صرف كمية تزيد على الكمية المحددة ويعد مرتكباً لجريمة تصريف فى المادة المخدرة على خلاف مقتضى القانون وفقا لكل حالة (٤) . ولذلك فإنه يشترط لتجاوز عن فروق الاوزان وفقا للنسب المحددة فى القانون أن يكون القائم بالوزن يجهل وجودها .

وينطبق على فروق الوزن المسموح بحيازتها فى حدود النسب التى حددتها نص المادة ٤٣ / ج نفس القواعد التى تطبق على الحيازة أو التعامل فى الجواهر المخدرة ، فيجب قيدها فى الدفاتر المخصصة لذلك ، واططار الجهات الادارية المختصة ، أما اذا تصرف الحائز فى

(٣) أنظر الدكتور فوزية عبدالستار : المرجع السابق ، بند ١٥٩ ، ص ١٤٩ .

(٤) أنظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٩٠ .

الكميات الزائدة بها على خلاف القواعد التى قررها المشرع للتصرف فى الجواهر المخدرة فإنه يعتبر مرتكباً لجناية تصرف فى الجواهر المخدرة فى غير الأغراض المخصصة لها .

١١ - العقوبة :

يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالغرامة التى لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه . وفى حالة العود الى ارتكاب هذه الجريمة يعاقب الجانى بالحبس والغرامة التى لا تقل عن أربعة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٢ (ثالثاً) عدم إرسال الكشف الى الجهة الادارية المختصة فى المواعيد المقررة :

تقوم هذه الجريمة على ثلاثة اركان : صفة الجانى ، الركن المادى ، الركن المعنوى .

١٣ - صفة الجانى :

اشترط المشرع ان يكون مرتكب هذه الجريمة احد مديرى المحال المرخص لها بالالتجار فى الجواهر المخدرة ، أو احد مديرى الصيدليات .

١٤ - الركن المادى :

يتخذ السلوك المادى المؤثم فى هذه الجريمة عدة صور ، منها عدم إرسال الكشف المنصوص عليها فى المادتين ٢٣, ١٣ الى الجهة الادارية المختصة ، أو إرسالها الى جهة أخرى غير المنصوص عليها فى القانون ، أو إرسال الكشف الى الجهة المختصة فى غير المواعيد التى حددها المشرع .

١٥ - الركن المعنوى :

قد تقع هذه الجريمة عمداً أو أهمالاً ، ففى الحالة الاولى يتحقق القصد الجنائى العام بشقيه العلم والارادة ، وذلك لأن تنجه ارادة الجانى صوب عدم إرسال الكشف الى الجهة المختصة برغم علمه بوجوب إرسالها فى المواعيد المحددة

و النقصه

اما فى الحالة الثانية أى اذا وقعت هذه الجريمة اهمالاً ، فإن الركن المعنوى فيها يتحقق بتوافر الخطأ غير العمدى المتمثل فى أهمال الجانى إرسال الكشف فى مواعيدها المقررة الى الجهة الادارية المختصة .

١٦ - العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الغرامة التى لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتجاوز ألفى جنيه . وفى حالة العود الى ارتكاب الجريمة تكون العقوبة الحبس وغرامة لاتقل عن ألف جنيه ولاتجاوز أربعة آلاف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

أحكام النقض

١- ان المادة ٢٦ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاصة بقيد الوارد من الجواهر المخدرة والتصرف فيها عامة النص فهمى تنطبق على الأطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم بحيازة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات والقصد الجنائى فى جريمة عدم امساك الدفاتر المشار اليها فى المادة مفترض وجوده بمجرد الاختلال بحكمها ، وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو بأى عذر آخر دون الحادث القهرى .

(نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٤١٤ ص ٥٢٤)

٢- ان امساك الطبيب دفترًا مبصوماً بختم مصلحة الصحة العمومية لقيد الوارد والمنصرف من المواد المخدرة واجب عليه لا محيص عنه والعقاب على التفريط فى هذا الواجب أمر لا مفر منه . والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مفترض وجوده بمجرد الاختلال بما يوجب القانون من امساك الدفتر وليس يشفع فى هذه الجريمة سهو أو نسيان أو أى عذر آخر دون الحادث القهرى ..

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٤٧٤ ص ٦٠٣)

٣- للطبيب أن يتصل بالمخدر الذى وصفه لمريض لضرورة العلاج .

وهذه الأجازة تقوم فى الواقع على أساس من القانون العام وهو سبب الإباحة المبني على حق الطبيب فى مزاولة مهنته بوصف الدواء ومباشرة إعطائه للمريض . ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانوناً بزوال علته وانعدام أساسه . فهو وحده لا يخول للطبيب ، بدون ترخيص من وزارة الصحة ، ان يحتفظ بالمخدر فى عيادته لأى سبب من الأسباب ، واذن

« احكام النقض »

فالتطبيب ، غير المرخص له من وزارة الصحة فى حيازة المخدر ، ليس له أن يحتفظ بما يبقى لديه بعد علاج من صرف المخدر بأسمائهم لاستعماله فى معالجة غيرهم ، ولا أن يحتفظ بالمخدر نيابة عن المريض الذى صرف باسمه . فهو اذا ضبط لديه مخدر كانت حيازته له غير شرعية معاقباً عليها .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد

القانونية ج ٤ رقم ٢٢٢ ص ٢٣٠)

٤- إن نصوص قانون المخدرات صريحة فى أن كل شخص مرخص له فى حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولاً فأول فى دفتر خاص مختوم بخاتم وزارة الصحة وظاهر من الأعمال التحضيرية ان هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها الا اذا كان للدفتري قوة تدليلية مستمدة من الطابع الرسمى الذى يطبع به مما لا يدع أى شك فى ان الدفتري يجب أن يكون رسمياً على الصورة التى جاءت فى النص وان المرخص له اذا لم يمسك هذا الدفتري يحق عليه العقاب ولا يشفع له إمساك أى دفتر من نوع آخر .

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ٣٩٦ ص ٥٠٦)

٥- ان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص فى المادة ١٨ على ان كافة الجواهر المخدرة الواردة الى الصيدلية أو المنصرف منها يجب قيدها أولاً فأول فى دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة العمومية ، وحين نص فى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على معاقبة « كل صيدلى وكذا .. لا يمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ .. أو يحوز أو يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التى يجب أن تنتج من القيد بالدفاتر المذكورة » .. حين نص على هذا وذلك انما اراد ان توقع العقوبات المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلى لم يقيد

فى الدفتر الخاص المذكور أولاً فأول الوارد والمنصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء فى المادة ١٨ ، فإن ايجاب مسك الدفاتر لا يمكن أن يكون قد قصد به ألا القيد فيها على النحو الذى يتطلبه القانون أما اعتبار عدم مسك الدفاتر جنحة ، وإهمال القيد فيها عند امساكها مخالفة ، فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص ، سواء بالنسبة الى الصيادلة أو الى الأشخاص المرخص لهم فى الاتجار فى تلك المواد أو فى حيازتها ولا يمكن أن يكون الشارع قد قصد اليه فى الظروف التى وضع فيها قانون المخدرات المذكور واذن فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أهمل الدفتر المختوم بختم وزارة الصحة لانتهاى العمل فيه ثم استعمل دفتر آخر غير مختوم أخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرفة من صيدليته من أول يوليه الى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ - فإن ادانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة . ولا يشفع له أنه كان يقيد المواد المخدرة فى دفتر التذاكر الطبية المختوم ، أو أنه كان يتردد على مكتب الصحة ليضع له الاختام على الدفتر الذى أخذ يستعمله ، أو أنه لم يحصل منه أى تلاعب فى المخدرات التى فى صيدليته . وذلك لأن النص صريح فى ايجاب القيد فى الدفتر الخاص .

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٤٣٥ ص ٥٦٩)

مادة (٤٤) (١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة .

الفقه

١- مناط التجريم في المادة ٤٤ من قانون المخدرات :

حدد المشرع الجواهر المخدرة في الفصل الأول من قانون المخدرات ، ثم نظم جلب وتصدير ونقل الجواهر المخدرة في الفصلين الثاني والثالث ، ثم حظر المشرع إنتاج بعض المواد غير المخدرة أو استخراجها أو فصلها أو صنعها ، وأحال في ذلك إلى الفصل الثاني في شأن تنظيم جلبها وتصديرها وكيفية التصرف فيها .

٢- محل الجريمة :

إن المواد المدرجة بالجدول رقم ٣ الملحق بقانون المخدرات هي مواد ذات تأثير تخديري ضعيف ، ولذلك فقد أثر المشرع أن يفرد لها جدولاً خاصاً بها حتى تكون لها أحكامها وتنظيمها الذي قد يختلف في بعض جوانبه عن أحكام الجواهر المخدرة المدرجة بالجدول رقم (١) .

٣- الركن المادي :

يتحقق الركن المادي في هذه الجريمة بإرتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٤٤ من قانون المخدرات ، وهي الجلب أو التصدير أو الإنتاج أو

الاستخراج أو الفصل أو الصنع أو الحيازة . وقد سبق لنا أن بينا المقصود بكل فعل من هذه الافعال عند شرح المادة الثانية من قانون المخدرات فيرجى الرجوع إليها منعاً من التكرار، ويلاحظ أن وقوع أى فعل آخر لا يتحقق به الفعل المسمى .

٤ - الركن المعنوى :

إن هذه الجريمة عمدية ، يلزم لقيامها توافر القصد الجنائى الخاص ، متمثلاً فى اتجاه ارادة الجانى صوب مقارفة النشاط المادى المكون للجريمة ، مع انصراف علم الجانى الى عناصر الواقعة الإجرامية ، كما يجب أن يتجه قصد الجانى إلى الاتجار فى المواد المدرجة بالجدول رقم (٣) .

وتأسيساً على ذلك فإن عدم توافر قصد الاتجار يؤدى إلى انتفاء وجود الركن المعنوى ، ومن ثم فإن توافر قصد التعاطى ينفى توافر اركان الجريمة ، مما يؤدى الى امتناع العقاب عن الفعل الذى وقع .

٥ - العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا يقل عن سنة ولايجاوز خمس سنوات ، والغرامة التى لا تقل عن ألفى جنيه ولاتجاوز خمسة آلاف جنيه ، والجمع بين عقوبتى الحبس والغرامة وجوبى عند الحكم بالادانة . وذلك فضلاً عن توقيع عقوبة مصادرة المواد المضبوطة وهى عقوبة تكميلية وجوبية .

« أحكام النقض »

أحكام النقض

حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية

(١) احرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً «هيروينا» في غير الاحوال المصرح بها قانوناً .

(٢) احرز بقصد الاتجار مادة فلونيترا زيام في غير الاحوال المصرح بها قانوناً .

واحالته إلى المحاكمة الجنائية في القضية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٩ جنابات مخدرات كرموز (٩٧٤ كلى مخدرات)، طالبه معاقبته بالمواد ١/٧.٢، ١/٣٤، فقر ١ بند أ، فقرة ٢ بند ٤٤، ١/٤٢، ٦ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، والبند ٢ من القسم الاول من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشار اليه والمستبدل بالقانون الاخير، والفقرة ٢ من البند (د) من الجدول رقم ٣ الملحق بالقرار بقانون السالف الاشارة اليه والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩، وبجلسة ١٧ ابريل سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن المتهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنابات الاسكندرية تأجيل نظر القضية إلى جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٩٠ وصرحت له باتخاذ اجراءات الطعن بعدم دستورية القانون المذكور فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن اليين من استقراء احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعدم الدستورية، أنه ادخل تعديلا جوهريا على بعض احكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، وذلك بأن استعاض عن بعض مواد بنصوص أخرى، فضلا عن اضافة نصوص جديدة اليه، واحلال جدول جديد يتضمن تعريفا بالمواد المعتبرة جواهر مخدرة

محل الجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار بقانون .

وحيث أن الدفع بعدم الدستورية الذى أثاره المدعى امام محكمة الموضوع وقد رات
جديته قد انصب على احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها ، وكان المقرر -
على ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية - وهى شرط
لقبولها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن
يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازما فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة امام محكمة
الموضوع ، لما كان ذلك وكانت الجريمة التى نسبتها النيابة العامة الى المدعى وهى احرازه
بقصد الاتجار - وفى غير الاحوال المصرح بها قانونا - جوهر مخدر « هيرونا » واحرازه
بذات القصد مادة فلونيترا زيام ، فان المصلحة الشخصية والمباشرة للمدعى فى الدعوى
الماثلة تنحصر فى الطعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها دون غيرها من احكام
القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التى لاصلة لها بها ، كتلك المتعلقة بانتاج الجواهر المخدرة أو
استخراجها أو نقلها أو صنعها أو زرع نباتاتها أو احرازها بقصد التعاطى ، ومن ثم يتحدد
نطاق الدعوى الراهنة بالطعن على البند أ من الفقرة الاولى من المادة ٣٤ والبند السادس من
فقرتها الثانية والفقرة الاولى من المادة ٤٢ ، ونص المادة ٤٤ ، والبند ٢ من القسم الاول من
الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشار اليه والمستبدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
، وذلك دون المواد ١/٧.٢.١ والفقرة ٢ من البند (د) من الجدول رقم (٣) الملحق بذلك
القرار بقانون ، وهى النصوص التى وأن تضمنها قرار الاتهام فى الدعوى الموضوعية وكانت
متعلقة بالجريمة المنسوبة الى المدعى اقترافها الا أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها
بالتعديل وبالتالى لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليها ، فلا تمتد اليها - فى الدعوى
الماثلة - ولاية المحكمة الدستورية العليا التى لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا

« احكام النقض »

للاوضاع المنصوص عليها فى المادة ٢٩/ ب من قانونها وحيث أن المدعى ينعى على النصوص سالفه البيان بطلانها من الناحية الشكلية بمقولة أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه ادخلها كتعديل على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى اصدره رئيس الجمهورية اعمالا لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ التى توجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات وفقا لحكمها على مجلس الأمة فور انعقاده لاقرارها أو الاعتراض عليها ، هو مالم يتحقق بالنسبة إلى ذلك القرار بقانون ، بما يؤدي إلى بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لبعض احكامه والذى يدور وجودا وعدما وصحة وبطلانا مع القانون الاصلى كما ينعى على النصوص المطعون عليها مخالفتها احكام المواد ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٠٧ من الدستور على سند أن مجلس الشعب الذى اقرها باطل التكوين ترتيبا على عدم تنفيذ الاحكام الصادرة من جهة القضاء الادارى بوقف تنفيذ ثم بالغاء قرار اعلان نتيجة انتخابات هذا المجلس فيما يتضمنه من عدم اعلان فوز المحكوم لصالحهم - وعددهم على حد قول المدعى خمسة وسبعون - بعضويته ، ليفقد المجلس بذلك ولايته التشريعية .

وحيث أن هذه المطاعن جميعها سبق أن تناولتها هذه المحكمة بالنسبة إلى النصوص المطعون عليها فى الدعوى الماثلة عدا نص المادة (٤٤) السالف الاشارة اليها ، واصدرت المحكمة فى شأنها بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ فى الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٢ قضائية «دستورية» منتهية إلى رفضها موافقة النصوص المطعون عليها لاحكام الدستور ، وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩١ .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه فى الدعوى المتقدمة - انما يحوز حجية مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجعته ، ذلك أن الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية - انما توجه إلى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها الدستور ، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء النص التشريعى لا وضاعه الشكلية التى يتطلبها الدستور أو بتوافقه أو بتعارضه مع الاحكام

الموضوعية فى الدستور ، منصرفا فحسب إلى الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها بل متعديا إلى الكافة ومنسحبا إلى كل سلطة فى الدولة يردها عن التحلل منه أو مجاوزة مضمونه ، ومتى كان ذلك فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة - فى ثقتها الخاص بالطعن على البند أ من الفقرة الاولى من المادة (٣٤) والبند السادس من فقرتها الثانية ، الفقرة الاولى من المادة ٤٢ ، والبند رقم (٢) من القسم الاول من الجدول رقم (١) المشار اليه - تكون قد انتفت مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها فى هذا الشق وحيث أن المادة (٤٤) المشار اليها تنص على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن الفى جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه كل من انتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة فى الجدول رقم (٣) وذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وفى جميع الاحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة » وكان المدعى يعنى على هذا النص بطلانه بمقولة بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى تضمنه على سند من أن هذا القانون صدر معدلا للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى لم يعرض على مجلس الأمة فور انعقاده لاقراره أو الاعتراض عليه ، بالمخالفة لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ ، وكان النص المطعون عليه قد حل محل النص المقابل له الذى يتضمنه القرار بقانون المشار اليه وقد عمل بالنص الجديد اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ومن ثم يكون ملغيا لما يقابله من احكام تضمنها التشريع السابق ويكون مستقلا عنها ، ذلك أن الاصل فى النصوص التشريعية هو سريانها بأثر مباشر من تاريخ العمل بها مالم يلغها المشرع بتشريع لا حق ينص صراحة على هذا الالغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وكانت النصوص البديلة التى أحلها المشرع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - منها النص المطعون عليه - محل النصوص السابقة عليها كتنظيم جديد لموضوعها ، وهى التى جرى تطبيقها - واعتبار أن تاريخ العمل بها - فى شأن الواقعة الاجرامية المنسوبة إلى المدعى ، فإن أى عوار يكون قد شاب النصوص الملغاه يظل مقصورا عليها ولا يمتد بالتالى إلى النص المطعون عليه فى الدعوى الراهنة ، وذلك أيا كان وجه الرأى

« احكام النقض »

فى شأن الاثار التى يرتبها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرض التشريعات التى يصدرها رئيس الجمهورية وفقا للمادة (٥٣) منه على مجلس الأمة فور انعقاده ، ومن ثم يكون هذا النعى فاقدًا لسنده .

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٩٢ - الدعوى رقم ٥١ قضائية دستورية - منشور بالجريدة الرسمية ، العدد ٢٣ فى ٤ يونية سنة ١٩٩٢)

مادة (٤٥) (١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ألفى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويحكم بالاغلاق عند مخالفة حكم المادة (٨) .

الفقه

١ - علة نص المادة ٤٥ من قانون المخدرات :

حرص المشرع فى قانون المخدرات على سد كافة الثغرات التى يمكن أن ينفذ منها أى مخالف لنصوص أحكامه . ولذلك فقد وضع هذا النص الاحتياطى بقصد استكمال حلقات تجريم كافة الأفعال المخالفة لقانون المخدرات التى لم يشملها نص تجريم فى هذا القانون .

٢ - الركن المادى :

يتسع نص المادة ٤٥ من قانون المخدرات ليشمل كثير من الالتزامات التى أوجبها المشرع ولم يرصد لها عقوبة . وعلى سبيل المثال ، فقد أوجب المشرع على الصيادلة ألا يصرفوا تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة بعد مضى خمسة أيام من تاريخ تحريرها (المادة ١٦) ، كما الزم الصيادلة بعدم رد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ، وحظر استعمالها أكثر من مرة . كما أوجب تدوين تاريخ صرف الدواء ورقم القيد فى دفتر التذاكر الطبية (المادة ١٧) . ومن ثم فإن نص المادة ٤٥ يسرى على أية مخالفة لم يرصد لها المشرع عقوبة (٢) .

(١) المادة ٤٥ معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) أنظر الدكتور عصام أحمد : المرجع السابق ، بند ١٩٩ ، ص ١٠٤ .

٣ - الركن المعنوى :

يمكن أن تقع هذه الجريمة عمداً أو أعمالاً ، وفى الحالة الأولى فإن المطلوب هو توافر القصد الجنائى العام ، بشقية العلم بإركان الواقعة الإجرامية وإرادة ارتكابها .

أما فى الحالة الثانية ، فإن المطلوب توافره هو خطأ غير عمدى يتمثل فى أى صورة من صوره ، فيؤدى إلى وقوع النتيجة الإجرامية المتمثلة فى مخالفة النص القانونى ، وإن توافر رابطة سببية بين الخطأ والنتيجة الإجرامية .

٤ - العقوبة :

رصد المشرع لمرتكب هذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا يقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألفى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

كما قرر المشرع توقيع عقوبة تكميلية وجوبية هى الأغلاق عند مخالفة المادة (٨) التى تقضى بأن « لا يرخص فى الاتجار فى الجواهر المخدرة إلا فى مخازن أو مستودعات بمدن المحافظات وعواصم المديرىات وقواعد المناطق والمراكز فيما عدا محافظات ومراكز الحدود . ويجب ان تتوافر فى هذه الأماكن الاشتراطات التى تحددها بقرار من الوزير المختص . ولا يجوز ان يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة أو معمل للتحليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولا يجوز ان تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك على أنه يجوز الجمع بين الاتجار فى الجواهر المخدرة والاتجار فى المواد السامة فى مخزن أو مستودع واحد » .

أحكام النقض

١ - هذا النص يتعلق بعقوبة المخالفات التى يرتكبها من يرخص له فى الاتجار فى المخدرات ولا ينصرف ألا إليها .

(نقض ٢٤ يونيه ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٩ رقم ١٨٠ ص ٧١٦) .

٢ - وإذا كان الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل وأنه فى حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأثيم . والأصل فى قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا فى نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه . لما كان ما تقدم وكان يبين من استقراء نصوص المواد الأولى ٢٩ ، ٣٧ ، ٣٨ جميعا أن الشارع قد أفصح فى المادة الأولى من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ عن مقصوده بالجواهر المخدرة وهى التى أتم الاتصال بها فى المادة ٣٨ المار ذكرها عند انعدام القصد من هذا الاتصال أما احراز النباتات المذكورة فى الجدول رقم ٥ بغير قصد والمحظور بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهو الواقعة المستوجبة للعقوبة فى الدعوى - فإن المشرع قد رصد لها بمقتضى المادة ٤٥ آتفة البيان عقوبة المخالفة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أن « تلغى عقوبة الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على أسبوع فى كل نص ورد فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر ، وفى هذه الأحوال تضاعف عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره عشرة جنيهاً وبحد أقصى مقداره مائة

« احكام النقض »

جنيه « . واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأنزل بالمحكوم عليه عقوبة تجاوز العقوبة المقررة للجريمة التي أثبتتها في حق المحكوم عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

· (نقض ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٣٦ ص ٦١٧)

مادة (٤٦)

لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

وفى جميع الأحوال تكون الأحكام الصادرة بعقوبة الجنحة واجبة النفاذ فوراً ولو مع استئنافها .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية تعينها .

الفقه

١ - عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة :

إن القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٥٥ من قانون العقوبات تقضى بأنه « يجوز للمحكمة عند الحكم فى جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من اخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنة أو الظروف التى أرتكبت فيها الجريمة مايحث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون .

ويجب ان تبين فى الحكم أسباب ايقاف التنفيذ ، ويجوز أن يجعل الأيقاف شاملاً لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم » .

ويشترط ألا يكون فى القانون المنطبق على الواقعة نص يمنع من وقف تنفيذ العقوبة ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٤٦ من قانون المخدرات التى تقضى بعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويشترط لحرمان المحكوم عليه بعقوبة الجنبحة من مزايا وقف التنفيذ أن تتوافر الشروط الآتية :

أ - أن يكون المحكوم عليه عائداً . أى أن يكون قد سبق الحكم عليه فى احدى جنائيات ، أو جنح قانون المخدرات . ولا يشترط أن تكون الجريمة الجديدة أو الجريمة السابق ارتكابها من جرائم المخدرات ، اذ يكفى أن تكون من بين الجرائم المنصوص عليها فى قانون المخدرات ويستوى فى ذلك أن تكون الجريمة عدم امساك الدفاتر أو عدم القيد فيها أو التعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

ب - ان يكون الحكم السابق مازال قائماً . فإذا كان قد زال وجوده القانونى بالعفو الشامل أورد الاعتبار ، أو انقضت مدة وقف التنفيذ دون أن يلغى الوقف فإنه يعتبر كأن لم يكن .

٢ - وجوب تنفيذ عقوبة الجنبحة فوراً :

إن الأصل المقرر فى المادة ٤٦٠ اجراءات جنائية ان الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية لا تنفذ الا اذا صارت نهائية مالم ينص القانون على خلاف ذلك . وتعتبر الأحكام قبل صيرورتها نهائية غير قابلة للتنفيذ عدا الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف فتكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها ، وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس فى سرقة أو على متهم عائد أو ليس له محل اقامة ثابت بمصر .

وقد خرج المشرع فى المادة ٤٦ من قانون المخدرات على هذا الأصل العام فأوجب تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبحة فى جرائم المخدرات ولو مع حصول استئنافه ، ويشمل هذا النفاذ الفورى للعقوبة كافة العقوبات الأصلية والتكميلية .

ومفاد نص المادة ١/٤٦ من قانون المخدرات أن الأحكام الغياية القابلة للمعارضة فى جرائم المخدرات تخضع للقاعدة العامة المقررة فى المادة ٤٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ،

وهى انها لاتكون قابلة للتنفيذ الفورى الا متى صارت نهائية ، ومؤدى ذلك أنه لايجوز تنفيذ الحكم القابل للمعارضة أثناء ميعاد المعارضة ونظرها .

٣ - نشر الحكم :

اجازت المادة ٤٦ من قانون المخدرات للمحكمة ان تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية تعينها . وقد راعى المشرع فى هذا النص ان نشر الحكم قد يكون ذا فائدة من حيث الردع بالنظر لمركز المحكوم عليه فى الهيئة الاجتماعية . ويشترط القانون أن يكون الحكم نهائيا أى صادراً من محكمة الجنايات أو من محكمة الجنح المستأنفة أو من المحكمة الجزئية بشرط أن تنص فى الحكم على أن يتم النشر بعد صيرورة الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه من ذوى الشأن (١) .

والأمر بالنشر جوازى للمحكمة ، ومتى أمرت به فإنه ينفذ فور صدوره بصرف النظر عن الطعن بطريق النقض ، لأن القاعدة ان الطعن بالنقض أو عدم قوات ميعاده لايقف تنفيذ ما قضى به نهائيا الا فى حالة واحدة وهى حالة الحكم بالأعدام (المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن بالنقض) .

ويلاحظ ان النشر يتم على نفقة المحكوم عليه ، ويكون ذلك فى ثلاث جرائد يومية تعينها المحكمة . ويتم النشر مرة واحدة ، فلا يجوز للمحكمة أن تأمر بالنشر أكثر من مرة (٢) .

(١) أنظر الدكتورة فوزية عبدالستار : المرجع السابق ، بند ١٨٥ ، ص ١٦٥ .

(٢) أنظر الدكتور ادوار غالى الذهبى : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

أحكام النقض

١ - متى كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة استنادا الى ظروف الدعوى وخلو صحيفة المتهم الجنائية من السوابق ، وكان يبين من المفردات المضمومة أنه لا أصل لما أورده الحكم بشأن صحيفة حالة المتهم الجنائية ، لخلو الأوراق منها ، بل ان الثابت منها ينقضه بما قرره المتهم فى التحقيق من سبق الحكم عليه لاحرازه مادة مخدرة فإن المحكمة تكون قد أقامت حكمها المطعون فيه على غير الثابت من الأوراق وعلى خلاف القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧١ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٣٤ ص ٥٥) .

٢ - لما كان الثابت ان صحيفة الحالة الجنائية للمتهم التى كانت مطروحة أمام المحكمة تضمنت سبق الحكم على المتهم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ حضوريا بالحبس ستين مع الشغل وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه لاحراز مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فإن المحكمة اذ انتهت فى قضائها الى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة احراز جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى دأته بها وفقا لاحكام ذلك القانون ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة . واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة على المطعون ضده ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يعيبه ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من ايقاف تنفيذ هاتين العقوبتين .

(نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٩٢ ص ١٣٠١) .

٣ - لما كان الأصل أن المحكمة لاتبنى حكمها الا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس

لها أن تقسم قضائها على أمور لاسند لها من الأوراق المطروحة ، وكان من المقرر أيضا أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف فلها أن تمزىء هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظن الى صدقة وتطرح سواه مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . لما كان ذلك ، وكان منعى النيابة العامة مؤسسا على أن المطعون ضده قد أعترف فى التحقيقات بأنه سبق الحكم عليه فى جريمة احرار مخدرات دون أن تقدم ما يثبت صحة ذلك إذ أنها قد طلبت تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإنه لا يقبل منها تعيب الحكم بأنه التفت عما تضمنه اعتراف المتهم فى هذا الشأن ومن ثم فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد ظرف العود المانع من الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة - يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون أو الثابت فى الأوراق ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

(نقض ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٧٥ ص ٨٥٠)

٤ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أنه « لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون » وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه فى جناية لحراره مواد مخدرة - بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - سالف الذكر - فإن المحكمة إذ انتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة الى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة احرار جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى دانت بها وفقا لأحكام ذلك القانون ، ما كان يجوز لها

« احكام النقض »

أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمامها أنه قد سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم التي نص عليها في القانون ذاته .

(نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٢١٠ ص ٩٧٧)

٥ - متى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أمر بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة استنادا الى ظروف الدعوى وإلى عدم ثبوت وجود سوابق للمتهم ، وثبت من المفردات أنها لم ترفق بها صحيفة حالة المتهم الجنائية وأنه أنكر في التحقيقات سبق الحكم عليه في قضايا مخدرات وأن أورد الضابط في محضره وأقواله بالتحقيقات أن المطعون ضده قد سبق اتهامه والحكم عليه في عدة قضايا مخدرات . لما كان ذلك ، وكانت النهاية العامة لم تتقدم إلى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا النظر من الأوراق أو تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(نقض ١٢ مايو سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١١٧ ص ٦١٢)

٦ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة علي من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، وكان الثابت من الأطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه حضورياً بالحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة قدرها خمسمائة جنيه لإحراز مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر فإن المحكمة إذ أنهت

فى قضائها فى الدعوى الماثلة الى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى دانت بها وفقا لأحكام ذلك القانون وما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التى كانت مطروحة أمامها أنه قد سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم التى نص عليها فى القانون ذاته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة فإنه يكون قد خالف القانون .

(نقض ٢٥ إبريل سنة ١٩٨٢ طعن

رقم ١٠٩٠ سنة ٥٢ قضائية)

٧- أ) الثابت من الأطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده لم ترفق حتى الآن . وبالتالي لم تكن تحت نظر المحكمة وأن الورقة المرفقة من سوابق واتهامات المطعون ضده صادرة من مكتب مكافحة المخدرات والتى لا تتضمن تاريخ صدور الحكمين المثبتين ولا تدل على صيرورتهما نهائين حتى يعتد بهما فى اثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

ب) الأصل أن المحكمة لا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضائها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة عليها : وكان من المقرر أيضاً أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كإكمال الحجة فى تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف فلها ان تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تنظمه الى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك .

لما كان ذلك وكانت النيابة العامة لم تقدم إلى المحكمة قبل الفصل فى الدعوى بصحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أو تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة إذ

« احكام النقض »

قضت فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لاتكون قد خالفت القانون فى شئ .

(نقض ١٥ يناير سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٥ رقم ٨ ص ٥٠)

٨ - لما كان الثابت من الأطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أنه قد أرفق بالأوراق قبل الدعوى كشف سوابق المتهم صادر من مكتب مكافحة المخدرات بميت غمر - بلد المطعون ضده - ومختوم بخاتم المكتب ومذلل بتوقيع رئيسه ويتضمن سبق الحكم عليه بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٩ فى الجناية رقم ١٥٦٢٧ لسنة ١٩٧٨ فى مخدرات بالحبس سنة مع الشغل وخمسمائة جنيه ، كما حكم عليه بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٧٥ فى الجناية رقم ١٦٦٢ سنة ١٩٧٢ ميت غمر فى مخدرات بالحبس ستة شهور مع الشغل وغرامة خمسمائة جنيه ، وتأيد بما أقر به المتهم فى تحقیقات النيابة عند سؤاله عن سوابقه بأنه حبس مرتين فى قضيتى مخدرات - فإن المحكمة اذ انتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة الى توقيع عقوبة الجنبعة على المطعون ضده عن جريمة إحراز جواهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى دأته بها وقضت بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها دون أن تعنى ببحث توافر شرط وقف التنفيذ من عدمه رغم أن الثابت فى الأوراق من شأنه ان يثير الشبهة فى عدم تحقيق شرطة لسبق الحكم على المطعون ضده فى جرمتى مخدرات فإن حكمها يكون من هذه الناحية قد صدر دون تمحيص لشرط - وقف التنفيذ - منطويا على القصور والخطأ فى تطبيق القانون مما تعين معه نقضه والأحالة .

(نقض ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ طعن رقم ٥٦٦١ سنة ٥٣ قضائية)

٩ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه « لايجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبعة على من سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى

هذا القانون وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمونة ان مذكرة سوابق المطعون ضده قد أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه حضوريا فى جنايتين لاحترازه مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر كما أقر المطعون ضده بتحقيقات النيابة بهاتين السابقتين ، فإن المحكمة اذ انتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة الى توقيع عقوبة الجنبعة على المطعون ضده عن جريمة احتراز جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى اداته بها وفقا لأحكام ذلك القانون ما كان يجوز لها ان تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة طالما انه قد تبين لها من مذكرة سوابق المتهم التى أقر بها بالتحقيقات والتى كانت مطروحة أمامها - انه سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم التى نص عليها فى القانون ذاته .

(نقض ١٥ مارس سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ٦٢ ص ٢٩٦)

مادة (٤٦ مكرراً)^(١)

كل من توسط في ارتكاب إحدى الجنايات المبينة في هذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة لها .

الفقه

١ - الوساطة في ارتكاب جنايات المخدرات :

حظرت المادة الثانية من قانون المخدرات على أى شخص ان يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عنها بأية صفة أو أن يتدخل بصفته وسيطاً في شئ من ذلك الا في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة فيه .

وبرغم ان المشرع قد نص على تجريم فعل الوساطة حسبما ورد بنص المادة الثانية سالفة الذكر ، الا أن نصوص المواد الخاصة بالعقاب على جرائم المخدرات في المواد ٣٣ وما بعدها كانت قد خلت من نص صريح للعقاب على فعل الوساطة ، مما ادى الى انقسام الفقه حول تكييف هذا الفعل ومدى اعتباره جريمة متميزة من عدمه فذهب رأى الى أن فعل الوساطة لا عقاب عليه في ظل نصوص القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتباره جناية متميزة ، وأن كان من الجائز المعاقبة على الوساطة إذا أنطبق عليها وصف الاشتراك في جريمة من جرائم البيع أو الشراء أو الاتجار أو غيرها ، وفي هذه الحالة لا يكون الوسيط فاعلاً أصلياً في جريمة متميزة ، وإنما يكون اجرامه مستعاراً من إجرام الفاعل الأصلي ، فإذا لم تقع الجريمة الأصلية فلا عقاب على الوسيط بوصفه شريكاً وفقاً للقواعد العامة (٢) ، بينما ذهب رأى آخر صوب اعتبار فعل الوساطة ضمن صور التعامل التي يجب العقاب عليها كفعل أصلي شأن باقي الصور الأخرى

(١) المادة ٤٦ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٩ ، ص ٥٠ وما بعدها .

المنصوص عليها فى المادة الثانية من قانون العقوبات (٣) . بيد أن قضاء النقض قد استقر منذ عام ١٩٨٠ على اعتبار الوساطة من صور المساهمة المعاقب عليها ولذلك فقد أثر المشرع ان ينص على ذلك فى المادة ٤٦ مكررا تقنياً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض (٤) .

(٣) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، بند ٦٢٣ ، ص ٧٢٢ .

— الدكتور رؤف عبيد عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

— الدكتور ادوار غالى الدمي : المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٤) انظر الأعمال التحضيرية لقانون مكافحة المخدرات ، سالف الإشارة إليه ، ص ١٠١٩ .

احكام النقض

١ - ان المادة الثانية من القانون حددت الامور المحظور على الأشخاص ارتكابها وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والبيع والشراء والتنازل بأيه صفة كانت عن أى مادة مخدرة أو التدخل بصفة وسيط فى شئ من ذلك ، فسوى هذا النص بين الوساطة وغيرها ، ثم جاءت المادة ٣٤ ناصة علي عقاب الحالات التى عدتها فيها ، وان أغفل النص ذكر الوساطة فإنه قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات فى المادة ٢ فتأخذ حكمها ، ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة فى المادة ٢ والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثا ينزه عنه الشارع .

(نقض ٢٤ يونية سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ رقم ١٨٠ ص ٧١٦)

٢ - وان كان نص المادة ٣٤ قد أغفل ذكر الوساطة الا انه فى حقيقة الامر قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات التى حظرها فى المادة الثانية فتأخذ حكمها ، ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة فى المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثا ينزه عنه المشرع ، ثم أضافت ، ذلك لأن التدخل بالوساطة فى حالة من حالات الحظر التى عدتها تلك المادة والجريمة قانونا ، لا يعدو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطه السببية ، ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا فى الجريمة تقع عليه عقوبتها .

(نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ٥٢ ص ٢٦٢)

٣ - إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات قد حددت الامور المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي

الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا فى شئ من ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان قد أغفل ذكر الوساطة الا أنه فى حقيقة الأمر قد ساوى بينهما وبين غيرها من الحالات التى حظرها فى المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة فى المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الاخرى عبثا ينتزه عنه الشارع ذلك لان التدخل بالوساطة من حالات الحظر التى عدتها تلك المادة والمجربة قانونا لا يعدو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب هذه الجريمة مما يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا فى الجريمة تقع عليه عقوبتها .

(نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ١٦ ص ١١٧)

مادة (٤٦ مكرر - أ)^(١)

لا تنقضى المدة الدعوى الجنائية في الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع بعد العمل به عدا الحماية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون .

كما لا تسرى على المحكوم عليه في أى من الجنايات المبينة في الفقرة السابقة أحكام الافراج تحت شرط المينة في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .

ولا تسقط بمضى المدة ، العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

الفقه

١ - تمهيد وتقسيم :

رأى المشرع في نطاق فلسفته التي قامت على أن تشكل شدة العقوبة قوة ردع في الحيلولة دون وقوع الجريمة ذاتها ، النص على عدم انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فيه ، حتى لا يفلت الجاني من العقاب ، وأن يخرج كذلك المحكوم عليهم في الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون من سريان احكام الافراج تحت شرط المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ، حتى يكون في العلم العام بأن المحكوم عليه في إحدى هذه الجرائم سيقضى كامل مدة العقوبة

(١) المادة ٤٦ مكررا (أ) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

المحكوم بها ضده ما يجسد هول العقوبة ذاتها وعلى ذلك فقد تضمنت المادة ٤٦ مكرراً (أ) ثلاثة موضوعات متميزة ، سوف نتناول كل منها على حدة ، وذلك على النحو التالى :

٢ (أولاً) : عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :

تأخذ اغلب الشرائع العقابية بنظام انقضاء الدعوى العمومية بمضى مدة معينة تحقيقاً لا اعتبارات متعددة ، منها ان مضى المدة يعتبر قرينة على نسيان الجريمة ، أو لصعوبة اثباتها لضىاع معالمها بفوات الوقت ، أو رغبة من المشرع على حث السلطات للمبادرة الى تعقب الجناة وتقديمهم الى المحاكمة (٢).

وقد اخذ المشرع المصرى مبدأ تقادم الدعوى كقاعدة عامة (٣) ، فقد نص فى المادة ١٥ اجراءات جنائية على ان تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، وفى مواد المخالفات بمضى سنة مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

يبد ان المشرع قد خرج على هذه القاعدة العامة فى المادة ٤٦ مكرراً (أ) من قانون المخدرات ، فقرر عدم تقادم الدعوى الجنائية فى بعض جرائم المخدرات اذا توافرت الشروط الآتية :

أ - ان تشكل الدعوى الجنائية وصف الجناية، ومن ثم فإن هذا النص لا ينطبق على

(٢) انظر الدكتور أحمد فتحى سرور : الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية - الجزءان الاول والثانى . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، بند ١٠٨ ، ص ٢٠٩ وما بعدها .

(٣) خرج المشرع على هذه القاعدة العامة اذ نص فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية على انه فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكرراً و ٣٠٩ مكرراً (أ) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة .

انظر الدكتور رؤوف عبيد : مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى . القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٣٥ وما بعدها .

الجنح المنصوص عليها فيه (٤) .

ب - ان تكون الجنابة قد وقعت بعد العمل بالقانون . ويعتبر هذا النص تطبيقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٦٦ من الدستور المصرى التى تنص على انه لا عقاب الاعلى الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون . وتطبيق هذا المبدأ يقضى بعدم امكان توقيع عقوبة على المتهم اشد من تلك التى كان يمكن توقيعها عليه وقت وقوعه ، أو تطبيق قوانين تسمى الى مركزه (٥) .

ج - استثناء نص المادة ٣٧ من قانون المخدرات من نطاق تطبيق المادة ٤٦ مكرراً (أ) .

مفاد نص المادة ٣٧ من قانون المخدرات هو المعاقبة على افعال الخيابة والاحراز والشراء والانتاج والاستخراج والفصل والصنع للجواهر المخدرة أو زراعة أى من النباتات الواردة فى الجدول رقم ٥ أو حيازته أو ثرائه بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى (٤) العبرة فى تحديد نوع الجريمة هى بما تراه المحكمة ، وليس بما ذهبت اليه النيابة العامة حين رفعت الدعوى ذلك أن الوصف الذى تسبغه النيابة على الواقعة هو مجرد رأى لأحد اطراف الدعوى ، فلا تنقيد به المحكمة التى هى صاحبة الرأى الاخير فى تكييف الواقعة المطروحة امامها وتطبيق نصوص القانون عليها ، ومن ثم كانت قواعد التقادم خاضعة لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

انظر نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة احكام محكمة النقض س ١٩ رقم ١٧٧ ص ٨٩٦ .
(٥) طبقاً للمادة ١٨٨ من الدستور تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعاد آخر . واذا لم ينشر القانون خلال الاسبوعين المحددين فى الدستور ، وكان اصلح للمتهم فله ان يتمسك به . وذلك بحسب الفقه السائد فى القانون الادارى ، اما اذا كان اسوأ له فلا يمكن على اى حال أن يطبق عليه ، سواء اتم نشره فى الميعاد المحدد أم لم يتم حتى وقت الجريمة قبل نفاذه .

غير الاحوال المصرح بها .

وقد قدر المشرع ان الافعال المتصلة بالتعاطى والاستعمال الشخصى لا تنبئ عن خطورة اجرامية تقتضى الخروج على القواعد العامة الخاصة بتقادم الدعوى الجنائية وهو اتجاه محمود . - فى رأينا - وان كنا نرى انه كان احرى بالمشرع ان يستثنى من تطبيق المادة ٤٦ مكرراً (أ) من يرتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٨ / ١ من قانون المخدرات وذلك لاتحاد العلة .

٣ (ثانياً) عدم تقادم العقوبة بمضى المدة :

نصت المادة ٤٦ مكرراً (أ) فى الفقرة الثالثة على انه لا تسقط بمضى المدة العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون فى الجنايات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة .

والشروط التى تضمنتها هذه الفقرة هى :

أ - ان تكون العقوبة قد حكم بها بعد العمل بهذا القانون . ويفترض تقادم العقوبة صدور حكم واجب النفاذ فيها ، بحيث ينشأ عنه الالتزام بالتنفيذ ، والى هذا الالتزام ينصرف تأثير تقادم العقوبة . والمقصود بالحكم الواجب التنفيذ الحكم البات ، اى الذى صار باتاً حائزاً لقوة الأمر المقضى به ، باستنفاد المعارضة والاستئناف والنقض ، أو بفوات مواعيد الطعن . اما الحكم غير حائز لقوة الأمر المقضى به فيسقط بمدة تقادم الدعوى ، لا بمدة تقادم العقوبة .

ب - ان تكون العقوبة محكوم بها فى جناية منصوص عليها فى هذا القانون :

ويسرى على هذا الشرط نفس القواعد السالف ذكرها سابقاً بشأن تقادم الدعوى الجنائية .

٤ (ثالثاً) عدم سريان احكام الافراج تحت شرط :

الافراج تحت شرط نظام يسمح باطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة سالبه للحرية قبل انقضاء كل مدة عقوبته ، وذلك بشرط التزامه بحسن السير والسلوك اثناء وجوده في السجن ، وذلك تشجيعاً للمحكوم عليه على الالتزام بسلوك حسن اثناء تنفيذ العقوبة ، وحثاً لغيره من السجناء على الاقتداء به للاستفادة من هذا النظام . واذا لم يلتزم المفرج عنه بالالتزامات المفروضة عليه ، يجوز الغاء هذا الافراج واعادته الى سجنه اذا ما ساء سلوكه اثناء مدة معينة ، وهذا هو السبب في تسمية هذا النظام « الافراج تحت شرط » أو الافراج الشرطي .

وينظم قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في المواد من ٥٢ الى ٦٤ منه القواعد الخاصة بنظام الافراج تحت شرط .

والاصل ان نظام الافراج تحت شرط ينطبق على كافة الجرائم التي يتوافر فنروط تطبيقه عليها ، الا ما استثني بنص خاص . ومفاد نص المادة ٤٦ مكرراً (أ) في الفقرة الثانية هو عدم سريان احكام الافراج تحت شرط على جنایات المخدرات المنصوص عليها في هذا القانون ، ماعدا جنایات المادة ٣٧ من القانون . وبذلك فإن المحكوم عليه بعقوبة الجنحة يظل متمتعاً بكافة قواعد نظام الافراج تحت شرط .

مادة (٤٧)

يحكم باغلاق كل محل يخصص له بالتجار فى الجواهر المخدرة أو فى حيازتها أو أى محل آخر غير مسكون أو معد للسكنى اذا وقعت فيه احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .

ويحكم بالاغلاق لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة اذا ارتكب فى اخل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٨ وفى حالة العود يحكم بالاغلاق نهائيا .

الفقه

١ - الطبيعة القانونية لعقوبة الغلق :

يعتبر الغلق عقوبة تكميلية وجوبية وفقا لنص المادة ٤٧ من قانون المخدرات ، ولذلك فإنه يجب الحكم بها بالاضافة الى العقوبة الاصلية .

وتسرى عقوبة الاغلاق على جميع المحال غير المسكونة أو المعدة للسكنى حتى تشمل كافة المحال الخاصة كالمخازن التى لا يرتادها الجمهور ولا تعد للسكنى (١) . ويمكن التمييز فى هذا الصدد بين الاغلاق النهائى والاغلاق المؤقت .

٢ - (اولا) الاغلاق النهائى :

يحكم بالاغلاق النهائى اذا توافر شرطان : -

أ - ان تكون الجريمة التى وقعت بالمحل هى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ وهى تتضمن كافة جنايات المخدرات بقصد الاتجار .

(١) انظر المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

ب - ان تكون الجريمة قد وقعت فى محل مرخص له بالاتجار فى الجواهر المخدرة أو فى حيازتها ، أو فى اى محل آخر غير مسكون أو معد للسكنى ، وذلك كالمحال العامة التى يرتادها الجمهور ، أو المحال الخاصة التى لا يرتادها الجمهور كالمخازن . ولا يدخل ضمن هذا النص المحال المسكونة أو المعدة للسكنى ، ومن ثم فإنه لا يجوز الحكم باغلاقها .

٣- (ثانيا) الاغلاق المؤقت :

يحكم بالاغلاق المؤقت اذا توافر شرطان :

أ - ان تكون الجريمة التى وقعت بالمحل هى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من قانون المخدرات ، وهى جنابات المخدرات التى يتفنى فيها لدى الفاعل قصد الاتجار وقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى (٢) .

ب - ان تكون الجريمة قد وقعت فى محل مرخص له بالاتجار فى الجواهر المخدرة أو فى حيازتها ، وذلك على النحو السالف بيانه فى حالة الاغلاق النهائى .

ويلاحظ ان الاغلاق المؤقت لا تقل مدته عن ثلاثة اشهر ولا تزيد عن سنة ، وتشدد هذه العقوبة لتصبح الاغلاق النهائى اذا عاد الجانى الى ارتكاب الجريمة فى المحل الذى سبق الحكم عليه باغلاقه ، ويستوى فى حالة العود ان يكون الجانى قد عاد الى ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ على السواء .

ويلاحظ انه اذا كان المحل عاماً فإن المشرع قد نص على عقوبة الغلق وجوباً فى المادة ٤/٢٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وذلك بقرار من جهة الادارة أو ضبطه فى حالة تعذر اغلاقه وذلك فى حالة بيع المواد المخدرة أو السماح بتداولها أو تعاطيها داخله . الا انه يجوز للمالك المحل المحكوم باغلاقه متى ثبت عدم مسؤوليته عن الجريمة ان يطلب من الجهة الادارية تمكينه من استعمال الرخصة التى تخول له مزاولة عمله متى استطاع اثبات نفي شبهة الاهمال فى سلوكه والذى أدى الى وقوع الجريمة .

(٢) انظر الدكتور رؤوف عبيد : شرح قانون العقوبات التكميلى ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

احكام النقض

١ - ان القانون اذ نص على اغلاق المحل الذى وقعت فيه الجريمة ، لم يشترط أن يكون مملوكا لمن تجب معاقبته على الفعل الذى ارتكب فيه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصى ، لأن الاغلاق ليس عقوبة مما يجب توقيعه على من ارتكب الجريمة دون غيره ، وانما هو فى حقيقته من التدابير الوقائية التى لا يحول دون تزييعها أن تكون آثارها متعددة الى الغير .

(نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٦٩ ، نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٦٤ ص ١٦٠)

مادة (٤٨)

يعفى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل من بادر من الجناة
بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها .
فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ
فعلا الى ضبط باقى الجناة .

الفقه

١ - الطبيعة القانونية للاعفاء من العقاب :

يشكل نص المادة ٤٨ من قانون المخدرات مانعاً من موانع العقاب ، او عدرا معفياً
من العقاب . ويفترض هذا المانع أو العذر المعفى من العقاب أن الجريمة قد تكاملت أركانها
وتوافرت فيها شروط المسؤولية الجنائية ، وحق العقاب على الجانى أو الجناة وشركاؤهم .
ولكن المشرع وهو بصدد تقييم فائدة العقاب وما تقتضيه اعتبارات المنفعة الاجتماعية ،
قديرى ترجيح تشجيع الادلاء بالمعلومات الخاصة بكشف هذه الجرائم مقابل ما يقدمه الجانى
من خدمة للعدالة تتمثل فى ضبط باقى الجناة على انزال العقاب به .

٢ - نطاق الاعفاء من العقاب :

ان الاعفاء من العقاب المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات مقصور على
الإبلاغ عن الجنايات المنصوص عليها بالمواد (٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥) منه . والعلة فى ذلك ترجع
الى ما تتميز به هذه المجموعة من الجرائم على توافق مجموعة من الجناة على اقترافها فى
الغالب من حالاتها . ذلك ان مناط الاعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة
المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أم شركاء ، وورود الإبلاغ على غير شخص المبلغ .
ويتطلب ذلك ان تقوم المحكمة بأسباغ الوصف القانونى الصحيح على واقعة
الدعوى ، فإن كانت مما تنطبق عليه احدى هذه المواد جاز الاعفاء اذا توافرت شروطه .

٣ - حالتى الاعفاء من العقاب :

قرر المشرع اعفاء الجانى من العقاب فى حالتين هما :

٤ - (اولا) ابلاغ السلطات العامة بالجريمة قبل علمها بها :

ان شرط الاعفاء فى الحالة الاولى ان تكون هناك مبادرة من الجانى بابلاغ السلطات العامة بوقوع الجريمة قبل علمها بها ، ويقتضى ذلك ان يكون الجانى فى موقف المبلغ عن الجريمة ، لا موقف المعترف بها .

ولم يشترط المشرع ان يتم الابلاغ بطريقة معينة ، فيمكن ان يقع شفاهة ، أو كتابة . كما لم يشترط المشرع ان يحصل الابلاغ الى جهة معينة ، وانما اشترط ان يقدم الى السلطات العامة ، وتشمل هذه العبارة كافة الجهات التى يصدق عليها هذا الوصف ، ومنها النيابة العامة والشرطة وسلاح الحدود والجمارك (١) .

ويشترط ان يتم الابلاغ قبل علم السلطات العامة بالجريمة ، وعلى ذلك فإن الجانى لا يستفيد من الاعفاء اذا كان سبق للسلطات العامة أن علمت بتفاصيل الجريمة ، وان كان من الممكن أن يستفيد الجانى من الاعفاء اذا توافرت شروط الحالة الثانية .

ولا يشكل الباعث على الابلاغ عن الجريمة أية أهمية ، فلا يهم ان يكون الباعث هو الرغبة فى تحقيق نفع مادي أو الانتقام من الشركاء فى ارتكاب الجريمة أو الندم على ارتكابها ، فالأبلاغ ينتج اثره فى الاعفاء من العقوبة فى كافة هذه الحالات .

٥ - (ثانيا) ابلاغ السلطات العامة عن الجريمة بعد علمها بها :

اشترط المشرع لتوافر هذه الحالة ما يأتى :

أ - ان يكون الابلاغ جدياً : وذلك بأن تكون المعلومات التى افضى بها الجانى الى

(١) انظر الدكتور عصام أحمد : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

السلطات العامة صادقة وصحيحة . ولذلك فإن ابلاغ الجاني عن متهمين نسب اليهم زوراً ارتكاب الجريمة ، لا يؤدي الى استفادة الجاني من الاعفاء (٢) .

ب - ان يؤدي البلاغ الى ضبط باقى الجناة : ومفاد هذا الشرط ان تكون المعلومات التى ابلغ بها الجاني ذات قيمة وتؤدي الى ضبط باقى الجناة أو الشركاء ، على أن يلاحظ أن عدم ضبط الجناة اذا كان راجعاً الى تقاعس السلطات عن ملاحقتهم لا يؤدي الى حرمان الجاني المبلغ من التمتع بالاعفاء . ويستوى فى هذا الشأن ان تكون المعلومات التى أفضى بها السجاني المبلغ الى السلطات العامة هى وحدها التى ادت الى ضبط باقى الجناة أو الشركاء ، أو كان هذا الضبط راجع الى معلومات اخرى تحصلت عليها اجهزه الشرطة من عمليات البحث والتحرى .

ويكفياً أن يكون البلاغ قد أدى الى ضبط باقى المتهمين أو بعضهم ، ولذلك فلا يشترط ادانتهم ، فإذا تبين أن المحكمة قد أنهت إلى بطلان اجراءات القبض أو التفتيش أو عجزت اجهزة التحقيق عن حشد الادلة فى مواجهة المتهمين فترتب عليها البراءة ، فإن المتهم يتمتع مع ذلك بالاعفاء من العقاب .

ج - ان تتوافر رابطة سببية بين الابلاغ والضبط : ويقصد بهذا الشرط ان يكون الابلاغ هو الذى أدى الى ضبط باقى الجناة ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، اما اذا انتفت علاقة السببية بين البلاغ وضبط الجناة فلا يكون للمتهم الحق فى التمتع بالاعفاء من العقاب (٣) .

٦- وجوب الاعفاء من العقاب :

اذا طلب المتهم الحكم ببراءته استناداً الى توافر شروط الاعفاء فقد وجب على المحكمة

(٢) انظر الدكتور فوزية عيد الستار : المرجع السابق ، بند ١٢٨ ، ص ١٢٣ .

(٣) انظر الدكتور ادوار غالى الذهبى : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

ان ترد على هذا الطلب ، لأنه دفاع جوهرى ويتمتع الجانى بهذا الاعفاء اذا تمسك به فى اى مرحلة من مراحل الدعوى ، ويظل متمتعاً به حتى لو عدل عنه كله أو بعضه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .

وبجوز لسلطات التحقيق أن تصدر قراراً بالالوجه لاقامة الدعوى متى تبين لها توافر شروط الاعفاء ، ولا يلزم الانتظار لحين تقديم المتهم للمحاكمة للحكم ببراءته لتوافر شروط الاعفاء من العقاب (٤) .

وتعتبر المسائل المتعلقة بالبلاغ المقدم من المتهم الى السلطات العامة ، وما اذا كان ينطبق عليه وصف البلاغ وتوقيت تقديمه من المسائل الموضوعية التى يجوز لمحكمة الموضوع أن تقررها دون رقابة عليها من محكمة النقض ، أما التقدير بتحديد طبيعة الاعفاء ونطاقه وشروطه فهى من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

(٤) انظر الدكتور عصام أحمد : المرجع السابق ، بند ٣٢٦ ، ص ١٧١ .

« أحكام النقض »

احكام النقض

١ - إذا توافرت شروط الاعفاء تمتع به المتهم وجوبا ، فليس للمحكمة خيار فى تقديره . ومن ثم فإذا طلب المتهم الحكم ببراءته لتوافر شروط اعفاءه من العقاب وجب على المحكمة الرد على هذا الطلب لأنه دفاع جوهري وإلا كان حكمها بالادانة معيبا بالقصور فى التسبيب .

(نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٦ رقم ١٣٨ ص ٧٣١)

٢ - تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو أتفاء مقوماته انما يكون بعد أسباغها الوصف القانونى الصحيح على الواقعة . ولما كانت المحكمة قد خلصت الى اسباغ وصف الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى على الواقعة وأعملت فى حق الطاعن أحكام المادتين ١/٣٧ و ٣٨ من القانون المشار اليه وأطرحت لذلك ما تمسك به الدافع عنه من أفادته من الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ منه قولاً منها بأن هذا الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سديداً يحول بينها وبين بحث قيام أو انتفاء حالة الاعفاء ويدفع عنها مظنة الانخلال بحق الدفاع .

(نقض ٣ يناير سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٧ ص ٥)

٣- لما كان مؤدى ما حصله الحكم أن المطعون ضده أفضى بمعلومات صحيحة الى رجال الشرطة أدت بذاتها الى القبض على المتهم الثانى ، فيكون مناط الاعفاء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة قد تحقق . ولايحاج فى هذا الصدد بأن أمر المتهم الثانى كان معلوما لرجال الشرطة من قبل حسبما أسفرت عنه التحريات مادام إقرار المطعون ضده

قد أضاف جديدا الى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض عليه . والفصل فى ذلك من خصائص قاضى الموضوع ، وله فى ذلك التقدير المطلق مادام يقيمه على ماينتجه من عناصر الدعوى .

(نقض ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٨ رقم ٢٨ ص ١٥٣)

٤ - هذا الاعفاء مقصور على جنايات معينة هى التى نصت عليها المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون المخدرات دون سواها من الجنايات الأخرى .

ومادام المشرع قد قصر الاعفاء على الجرائم المعاقب عليها بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون المخدرات ، فيجب على القاضى - قبل أن يقرر الاعفاء - أن يسبغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .

(نقض ١٩ مايو سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٤٦ ص ٧٢٢)

٥ - نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه : « يعفى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها ، فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة ، تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة » . ومفاد هذا النص فى صريح لفظه أن الأعفاء من العقوبة لايجد سنده التشريعى الا فى الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، وهى جرائم التصدير والجلب والانتاج بقصد الاتجار وزراعة نباتات الجدول رقم (٥) والتقديم للتعاطى الى غير ذلك من الجرائم المشار إليها على سبيل الحصر فى المواد سالفة الذكر . ولما كان الاحراز بغير قصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون المتوهم عنه أنفا لايندرج تحت حالات الاعفاء المشار إليها على سبيل الحصر . فإن

« أحكام النقض »

الحكم المطعون فيه اذ قضى باعفاء المتهم من العقوبة على خلاف النظر المتقدم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٩ طعن رقم ١٥٧٣)

سنة ٣٩ قضائية س ٢٠ ص ١٣٠٧)

٦- مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يتحقق به حكمه التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها اذا كان الابلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط باقى الجناة هذا فضلاً عن الاعفاء الوارد بتلك المادة قاصر على العقوبات المنصوص عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع بإيراد ما يؤيد صدق اخبار المطعون ضدهما عن الشخص المقول أنه اشترى لهما المخدر ورتب على مجرد الاخبار أثره من اعفائهما من العقوبة دون أن يعنى بأستظهار سائر مقومات الاعفاء التي يتحقق بها حكم القانون من تقصى صلة ذلك الشخص بالجريمة وأثر الاخبار في تمكين السلطات من ضبطه باعتباره مساهماً في إرتكابها ومدى انطباق المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر على واقعة الدعوى ، فإن ذلك مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم بما يوجب نقضه .

(نقض أول مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٧٧ ص ٣١٢)

٧- إذا كان الثابت من الأوراق أن اعتراف المطعون ضده - بعد ضبطه محرراً للجواهر المخدرة - بشرائها من آخر لم يوصل الى أى دليل قبل هذا الأخير ، ولم يؤد الى تمكين رجال السلطة العامة من ضبطه محرراً أو حائزاً لمخدر بعد تفتيش مسكنه ، بل أن اعترافه لم يتعد مجرد ادعاء وقول مرسل عار من الجدية وغير منتج ، إذ لم يسهم في ضبط

مهربي المخدرات أو يساعد فى الكشف عن الجرائم الخطرة التى نص عليها القانون ، ومن ثم فإن ذلك الإبلاغ لا يتحقق به موجب الاعفاء من العقاب ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعفاء المطعون ضده من العقاب قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه .

(نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٢٨٩ ص ١١٩١)

٨ - تفرق المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين ، الأولى : اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالاعخبار أن يصدر هذا الاعخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، والثانية : لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالاعخبار بل اشترط فى مقابل الفسحة التى منحها للجانى فى الاعخبار أن يكون اعباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناه مرتكبى الجريمة ، فالمقصود بالمبادرة فى الحالة الأولى هو المبادأة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها ، وذلك يقتضى أن يكون الجانى فى موقف المبلغ عن الجريمة لاموقف المعترف بها حين يستجوب أو يسأل فيجزى على كشفه عن مرتكبى تلك الجرائم بالاعفاء من العقاب . أما فى الحالة الثانية فإن موجب الاعفاء يتوافر إذا كان اعباره السلطات بالجريمة - وبعد علمها بها - هو الذى مكنها من ضبط باقى الجناة . وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تفيهاها الشارع فى هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الاعخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل الى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا فى اقتراف الجريمة فلا يكتفى أن يصدر من الجانى فى حق آخرين قول مرسل عار من الدليل والا انفسح المجال لالصاق الاتهامات بهم جزافا بغية الافادة من الاعفاء وهو ما ينأى عنه قصد الشارع ، فإذا كان ما أدلى به الجانى لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها ، فلا حق له فى الانتفاع بالاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لتخلف المقابل المبرر له .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٣٥ ص ١٤٤)

• أحكام النقض •

٩- محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها الا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الاعفاء فلا يكون له أن ينعى علي حكمها انغفاله التحدث عنه ، وإذا كان من الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الاعفاء من العقوبة اعمالا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٣٥ ص ١٠٥٢)

١٠- جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الاعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو بقدر الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الابلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حين يتوافر موجب الاعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء وأن يقوم احدهم بابلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الاعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات العامة من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون . فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك جناة آخرين - ساهموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا أعفاء لانتفاء مقومات وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجزى القانون عنها بالاعفاء وهو تمكين السلطات من تلك الجرائم الخطيرة . وإذا كان ذلك وبغرض حصول ضبط محرزة لآثار مخدرة حسبما يقول الطاعن ليس معناه قيام صلتها بالجوهرين المخدرين المضبوطين مع الطاعن مما يكون اتهامها بأنها مصدر هذين الجوهرين قد جاء مرسلا على غير سند فلا يكون للطاعن من بعد التذرع بنص المادة ٤٨ سالفه الذكر واعفائه من العقاب .

(نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة

احكام محكمة النقض س ٢٥ رقم ١٥٧ ص ٧٢٧)

١١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استلزم - لكى يتحقق الاعفاء - اعتراف الجانى بالجرمة التى اقترفها ، فإنه يكون قد استحدث شرطاً للاعفاء لم يوجبه القانون .
(نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٥ رقم ١٩٣ ص ٨٨٧)

١٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ترتب الاعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجرمة الا بالنسبة للمتهم الذى يوصل ابلاغه فعلا الى ضبط باقى الجناة ، وكان الحكم قد عرض لما أثارته الطاعنة فى شأن إعفائها من العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ سالفه الذكر ورد عليه بأن زعمها تسلمها الاناييب المضبوطة من آخر عينته لم يتحقق صدقه ، وبالتالي لم يوصل الى اتهامه وضبطه ، إذ أنها أشهدت راكبة كانت معها فى الباخرة على واقعة التسليم هذه فلم تؤيدها ، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد .

(نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٧ ص ٧٥٧)

١٣ - لما كان الاصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الاعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص الى أن احراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار والتعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وأعمل فى حقه حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره - فإن دعوى الاعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون غير سديد
(نقض ٣ أبريل سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٨ ص ٤٤١)

« أحكام النقض »

١٤ - أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها فإذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقة في الاعفاء من العقوبة إعمالا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد أن يشير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينعي الحكم قعوده عن التحدث عنه .

(نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٨ ص ٦٢٦)

١٥ - الأصل أن المحكمة لا تثقيد بالوصف القانوني الذي تسبغة النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم وإذا كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة إحراز الجوهر المخدر هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى ، فإن الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعن المخدر مجردا عن أى من قصدى الاتجار أو التعاطي ، إنما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يستلزم إعمال المادة ٣٨ منه اذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الاحراز مجرد من أى من القصدين اللذين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسبغته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها . وإذا كان الأصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون المذكور أن الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الاعفاء أو أنتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره وبذلك لا يكون هناك

محل لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ طعن

رقم ٢٤٤١ سنة ٥٢ قضائية)

١٦ - جرى قضاء المحكمة على ان مناط الاعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الابلاغ على غير مبلغ ، مما مفاده انه حتى يتوافر موجب الاعفاء يتعين اولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا فى اقتراف الجريمة المبلغ عنها - فاعلين كانوا أو شركاء وان يقوم احدهم بابلاغ السلطات العامة بها فسيحقق بذلك منحه الاعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون فاذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت اصلا ان هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ فى ارتكاب الجريمة فلا أعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجزى القانون عنها بالإعفاء وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة . واذا كانت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين . الأولى اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالأخبار أن يصدر هذا الأخبار قبل علم السلطات بالجريمة والثانية لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالأخبار بل اشترط فى مقابل الفسحة التى منحها للجاني فى الاخبار أن يكون أخبره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبي الجريمة ، فإن المقصود بالمبادرة فى حالة الاولى هو المبادرة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها . وذلك يقتضى أن يكون الجاني فى موقف المبلغ عن جريمة لا موقف المعتترف لها حين يستجوب أو يسأل فيجزى على كشفه عن مرتكبي تلك الجرائم بالاعفاء من العقاب أما فى الحالة الثانية فإن موجب الاعفاء يتوافر اذا كان أخبره السلطات بالجريمة بعد علمها بها - هو الذى مكنها من ضبط باقى الجناة . وإذ كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تغياها الشارع فى هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الاخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل

« أحكام النقض »

الفعل الى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا فى اقتراف الجريمة فلا يكفى أن يصدر من الجانى فى حق آخرين قول مرسل عار عن الدليل والا انفسح المجال لالصاق الاتهامات بهم جزافا بغية الافادة عن الاعفاء وهو ما ينأى عنه قصد الشارع فإذا كان ما أدلى به الجانى لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها فلا حق له فى الانتفاع بالإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لتخلف المقابل المبرر له .

(نقض ١٣ يناير سنة ١٩٨٤ مجموعة

احكام محكمة النقض من ٣٥ رقم ٧ ص ٤٣)

١٧ - ان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات الرقيم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، أنه فى حالة ابلاغ السلطات العامة عن الجريمة بعد علمها بها فإن موجب الاعفاء المنصوص عليه فى هذه المادة يتوافر متى كان الابلاغ صادقا متسما بالجدية والكفاية ومن شأن معاونه السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعفاء المطعون ضده فى قوله « والفقرة الأخيرة (من المادة ٤٨) تتناول حالة الابلاغ بعد علم السلطات بالجريمة وتتطلب تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة وأن يكون الاخبار صادقا ويقوم الدليل عليه وأن يكون جديا منتجاً وكافياً فى كشف باقى المساهمين فى الجريمة ذا أثر ايجابى فى تمكين السلطات من ضبط باقى المساهمين - من الناحية الواقعية والقانونية - فى الجريمة غير أن ذلك لا يقتضى أن يسفر ضبط هؤلاء الاشخاص عن احرازهم أو حيازتهم مخدرا ولا يشترط لانتاج الاخبار أثره بالاعفاء من العقاب أن يقضى بإدانة المبلغ عنهم ، إذ أن المبلغ غير مسئول عن هذا الأمر . وكان الثابت من الاوراق أن المتهم الاول حين ضبطت المواد المخدرة معه سارع بالكشف عن باقى المتهمين المساهمين معه فى ذات الجريمة - وقدم الدليل على صحة هذا القول عن

نحو ما ادى الى إدانة المتهمين الثانى والثالث - كما أن ما ابداه فى شأن المتهم الأخير قد تماثل مع ما حدده بالنسبة للمتهم الثالث والذى اقام قناعة المحكمة على نحو أدى إلى معاقبته لمساهمة فى ذات جريمة المتهم الاول والاوراق تكشف عن أن عدم الوصول الى ذات النتيجة فى شأن المتهم الرابع لا يرجع للمبلغ ، وكانت محكمة الموضوع وفى حدود سلطتها التقديرية قد خلصت الى صدق وجدية ابلاغ المطعون ضده الاول عن المساهمين معه فى الجريمة ورتبت على ذلك اعفاء من العقاب عن جريمة جلب المواد المخدرة لعدم مسؤوليته عن عدم ضبط المتهم الرابع أو القضاء ببراءته من تهمة جلب مخدر الافيون ، وكان توافر موجبات الاعفاء لابلغ المطعون ضده الاول عن جريمة المطعون ضدهما الثانى والرابع كاف لاعفائه من العقوبة بما يغنى عن بحث توافرها فى ابلاغه عن جريمة المطعون ضده الثالث (.....) فإن الطعن فى هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكانت جريمة المطعون ضده الاول ، وهما جلب مخدر الافيون ، وجلب جواهر فوسفات الكوداين والفانودروم والدكستروبروكستين ، قد كونهما فعل واحد ، وكان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه . « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » مفاده أن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد ، هو اعتبار المتهم انما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف ، فلا تصح مؤاخذه المتهم الا عن جريمة واحدة هى الأشد عقوبة ، وبصدور الحكم فى هذه الجريمة تنتهى المسؤولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة بعد أن خلصت الى ادانة المطعون ضده الاول بجريمة جلب مخدر الافيون ذات العقوبة الأشد ، أعفته من العقاب اعمالا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ولم توقع عليه عقوبة عن الجريمة الأخرى ذات العقوبة الأخف ، فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، اذ مقتضى التعدد المعنوى هو عدم قيام الجرائم التى تتمخض عنها الأوصاف الأخف مع قيام الجريمة الأشد ، مما يترتب على محاكمة الجاني

• أحكام النقض •

عن هذه الجريمة الأخيرة من انقضاء مسئوليته الجنائية عن الفعل بأوصافه كافة ونتائج جميعها ، ويكون معنى النيابة في هذا الصدد ، على غير سند .

(نقض ١٣ مارس سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٦٤ ص ٣٧١)

١٨ - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط الاعفاء الذى تتحقق به حكمه التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود البلاغ على غير مبلغ والمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين الأولى اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالانخبار أن يصدر هذا الانخبار قبل علم السلطات بالجريمة واشترط في الثانية والتي يتم فيها الانخبار بعد علم السلطات أن يكون الانخبار هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تغيها الشارع في هذه الحالة ، فإنه يلزم أن يكون ذلك الانخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل الى ضبط باقى الجناة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورد على دفاع الطاعن في هذا الشأن بقوله « وإذا كان الثابت أن رجال مخبرات سلاح الحدود علموا بالجريمة وباشتراك المتهمين من الأول الى التاسع فيها قبل ضبط المتهم الأول وإرشاده عن الاطارات المخبأة في البحيرة في ١١/٢/١٩٨٤ وأنه في ١٠/٢/١٩٨٤ تم ضبط المتهمين من السادس الى التاسع وأقروا بمشاركة باقى المتهمين المذكورين معهم في الواقعة عدا المتهم الثانى وأن ضبط المتهم الثانى تم أيضا قبل القبض على المتهم الأول من إرشاده على نحو ما هو ثابت بمحضرى الضبط المؤرخين ١٠ ، ١١/٢/١٩٨٤ ومن ثم فإن اقرار المتهم الأول - للشاهدين من بعد ذلك بما نسب إليه أو إرشاده عن كمية من المخدرات المجلوبة والتي كانت مخبأ في شاطئ بحيرة ادكو لا يوفر في حقه أى موجب للاعفاء مما يتعين معه طرح هذا الدفاع ، وكان رد الحكم على هذا النحو كافيا وسائغا لاطراح دفاع الطاعن بشأن تمتعه بالاعفاء من العقوبة ، فإن

معناه فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٠ طعن

رقم ٢٨٩١٧ سنة ٥٩ قضائية)

١٩ - لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم المطعون فيه من أقوال الطاعن من أنه لم يحدد أسماء الأشخاص الذين سلموه المضبوطات ، له أصله الثابت فيما قرره بالتحقيقات ، فقد انحسرت عنه بذلك قالة خطأ التحصيل ، فضلا عن أن ما يثيره الطاعن من أنه أدلى بأسماء الأشخاص الذين اعطوه المخدر المضبوط ، وأنهم كانوا قادمين معه على متن ذات الطائرة ، مما كان يسهل على السلطات معرفتهم ، هو فى حقيقته دفع بالإعفاء من العقاب ، ولما كان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له من بعد أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عنه ، ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه فى الإعفاء من العقاب إعمالا للمادة ٤٨ من قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون ما ينهه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ٣ فبراير سنة ١٩٩٣ طعن رقم ٢٠٠١٤ سنة ٦٠ قضائية)

مادة (٤٨ مكرراً) (١)

تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو اتهم لأسباب جدية أكثر من مرة في إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون :

١ - الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدّد بقرار من وزير الداخلية .

٢ - تحديد الإقامة في جهة معينة .

٣ - منع الإقامة في جهة معينة .

٤ - الإعادة إلى الوطن الأصلي .

٥ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

٦ - الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات . وفي حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به يحكم على المخالف بالحبس .

الفقه

١ - شروط توقيع التدبير في حالة سبق الحكم على الشخص أكثر من مرة :

أولاً- أن يكون قد سبق الحكم على الشخص مرتين فأكثر في إحدى الجنايات المنصوص عليها في قانون المخدرات : ويستوى أن تكون الأحكام قد صدرت كلها بتوقيع

(١) المادة ٤٨ مكرراً مضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

العقوبة ، أو يكون احدها بتدبير الابداع ، ذلك أن العبرة فى توافر هذا الشرط هو بسبق الحكم أكثر من مرة دون أن يشترط الحكم بعقوبة معينة . ولذلك فإن هذا النص ينطبق على المدمن على تعاطي المواد المخدرة الذى يودع مرتين فى احدى المصحات للعلاج .

ثانياً - يجب أن تكون الاحكام باثة : فلا يعتد بالحكم القابل للطعن أو المطعون فيه فعلاً ولم يفصل فى الطعن بعد ، وذلك لاحتمال الغائه من المحكمة المختصة ومن البديهي أن الحكم بالبراءة لا يعتد به فى حساب السوابق مهما كانت أسباب البراءة (٢) .

ثالثاً - يجب ان يكون الحكم منتجاً لآثاره القانونية: ولذلك فإنه لا يعتد بالحكم الذى سبق صدور عفو عام عنه ، أو الذى قام المحكوم عليه برد اعتباره عنه إما بقوة القانون ، أو بحكم قضائي ، وذلك لزوال الآثار القانونية للحكم فى هذه الحالات .

٢- شروط توقيع التدبير فى حالة اتهام الشخص أكثر من مرة :

أولاً - أن يكون قد سبق اتهامه فى إحدى الجنايات المنصوص عليها فى قانون المخدرات :

وينطبق على هذا الشرط ما سبق ان اوضحناه سلفاً بالنسبة لسابقة الحكم على الشخص مرتين فأكثر .

ثانياً - ان يكون الاتهام جدياً: ويقصد بهذا الشرط أن تكون السلطات المختصة (الشرطة - أو النيابة العامة) قد وجهت اليه الاتهام بعمل من اعمال الضبط القضائي ، اى عن طريق جمع الاستدلالات أو تحقيقات النيابة العامة ، أما مجرد تقديم بلاغ أو عمل تحريات أو الاستماع الى اقوال الشهود دون توجيه اتهام فلا يكفى لاعتبار الشخص متهماً .

(٢) أنظر الدكتورة : فوزية عبد الستار ، المرجع السابق ، بند ١١٧ ، ص ١١٥ .

٣- اجراءات توقيع التدبير :

يقدم طلب الحكم بأحد التدابير الوقائية من النيابة العامة المختصة الى المحكمة الجزئية المختصة . وعلى المحكمة أن تفحص الطلب للتأكد من توافر شروط توقيع التدبير ، وفي حالة توافر شروطه يجب على المحكمة أن تحكم به ، وللمحكمة أن تختار من التدابير ما تراه ملائماً لكل حالة . ولا يجوز الحكم بأكثر من تدبير واحد على الشخص الواحد، وتعتبر هذه الجريمة من الجنح لأن مدة العقوبة لا تقل عن سنة ، وبالتالي يكون الحكم الابتدائي الصادر فيها جائزاً استثناءه (٣) .

٤- مدة التدبير :

لا تقل مدة التدبير عن سنة ، ولا تزيد عن عشر سنوات ، ويجب على المحكمة ان تحدد في حكمها مدة التدبير .

٥- جزاء مخالفة التدبير :

يجوز للنيابة العامة اذا خالف المحكوم عليه التدبير المحكوم به عليه ان تحرك الدعوى الجنائية ضده ثم تقوم المحكمة بعد التحقق من توافر شروط مخالفة التدبير بالحكم على المخالف بعقوبة الحبس .

(٢) أنظر الدكتور :محمود مصطفى ، المرجع السابق ، بند ٦٣٦ ، ص ٧٣٨ .

أحكام النقض

١ - التدابير التى نصت عليها المادة ٤٨ مكرراً من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، هى قيود تحد من حرية المحكوم عليه ، ويغلب الايلاام فيها على العلاج ، بما يجعلها تدبيراً تحفظياً لا علاجياً ، ومن ثم فهى عقوبات جنائية بالمفهوم القانونى ، وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الاصلية والتبعية ، ما دامت القوانين العقابية ، قد نصت عليها لصنف خاص من الجناه جعلت من خطورتهم الاجرامية جريمة فى ذاتها رغم أنها لم تقض بعد الى جريمة بالفعل ، ورتبت لها جزاء يقيد من حرية الجاني ، وإذا كانت مدة هذه العقوبة لا تقل عن سنة فهى عقوبة جنحة ، ومن ثم فإن الواقعة المسندة الى المطعون ضده وهى أنه « عد مشتبهاً فيه إذا اشتهر عنه لأسباب مقبولة اعتياده على الاتجار بالمواد المخدرة » تعتبر جنحة يكون الحكم الابتدائى الصادر فيها بما يجوز الطعن عليه بالاستئناف .

(نقض ٤ يناير سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٦ ص ٢٣)

٢ - من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً فى ٣٠ مارس سنة ١٩٧٢ من محكمة كفر الشيخ الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية مؤيدا للحكم الابتدائى الذى دان الطاعن بجريمة اعتبار هـ مشتبهاً فيه لوجود أسباب مقبولة تدعو الى الاعتقاد على اعتياده ارتكاب جرائم الاتجار فى المخدرات وقضى بمنع من الاقامة بجهة مركز البرلس عملاً بالمادة ٤٨ مكرراً / ٢-٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، فقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩ وقدم مذكرة بأسباب طعنه فى ٩ مايو سنة ١٩٧٢ موقعا عليها من محام مقبول لدى محكمة النقض .

وحيث إن الجزاء الجنائى المقضى به هو من التدابير الوقائية التى رتبها القانون لفئة

« أحكام النقض »

خاصة من الجناة بيد أنه ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون ومن ثم فقد أوجب المشرع حيثئذ لقبول الطعن شكلا إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(نقض ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١٩٩ ص ٩٥٨)

٣ - من التدابير التي اجازت المادة ٤٨ مكرر للقاضي توقيعهما الاعادة الى الوطن الاصلى ، مما يقتضى الحديث عن هذا التدبير لخطورة نتائجه ، فالقانون المدني عرف في المادة ٤٠ منه الموطن الاصلى بأنه المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، ويشترط لاعتبار المكان موطننا شرطان : أولهما - مادي وهو الإقامة الفعلية . وثانيهما - معنوي وهو الاستقرار ويقصد بالشرط الأخير استمرار الإقامة والاعتقاد عليها ولو تخللتها فترات غيبة سواء كانت بعيدة أم قريبة . ولا شك أن المشرع عندما هدف الى ابعاد المتهم من المكان الذى يمارس فيه انحرافه بارتكاب جنابات المخدرات أو التعدي ، لم يقصد ابعاده الى أى مكان بل اشترط أن يكون هذا الابعاد الى موطن الشخص الاصلى ، وهذا يستوجب فى المكان المبعد اليه المحكوم عليه أن يكون له به صلة أى أن تكون بلدته أو بلدة أخرى سبق له أن اتخذها دارا للإقامة والتوطن فيها وله فيها أهل وعشيرة بحيث لو عاد اليها يشعر أنه بينهم وليس غريبا عنهم وله فيها موطن إقامة ، فإذا ما تخلف هذا الشرط نتيجة الانقطاع وعدم وجود صلة فلا يعتبر بذلك موطنه الاصلى بل أضحي مكانا غريبا فلا يصح اعتباره موطننا أصليا وابعاده اليه ، كما أن واقعة الميلاد فى مكان لا تعتبر دليلا على الموطن إنما قد تصلح قرينة معززة ، وتقدير توفر الموطن الاصلى من الامور الواقعية التي تخضع لسلطة قاضى الموضوع باعتبارها مسألة تقديرية ويتعين أن يكون استخلاصه فى ذلك سائغا وله مأخذه من الاوراق . ولا سيما عند منازعة المتهم فى شأن موطنه المطلوب اعادته اليه فانه يعد دفاعا جوهريا يتعين على المحكمة أن تعرض له ما دام الدفاع يقوم على اساس

جدى وعلى ذلك فإن دفاع الطاعنة انها تقيم فى القاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً وأن جميع أولادها قد ولدوا فيها وقدمت شهادات ميلادهم ووثيقة زواج ابنتها تدليلاً على ذلك ، يعد دفاع الطاعنة فى صورة الدعوى دفاعاً جوهرياً لو صبح تغير وجه الرأى فيها فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحقق أو ترد عليه بأسباب سائغة .

(نقض ٧ يونيه سنة ١٩٧٦ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٣٦ ص ٦١٧)

مادة (٤٨ مكرراً - أ) (١)

تسرى احكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) و (ب) و (ج) من قانون الاجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

الفقه

١ - الاجراءات التحفظية التي يجوز اتخاذها في مواجهة المتهم :

تنص المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الاجراءات الجنائية على انه « يجوز للنائب العام اذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أن يأمر ضماناً لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبلغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ، بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية .

كما يجوز له أن يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم وأولاده القصر ضماناً لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال انما آلت اليهم من غير مال المتهم . ويجب على النائب العام عند الأمر بالمنع من الادارة أن يعين لادارة الأموال وكيلًا ، يصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل .

(١) المادة ٤٨ مكرراً (أ) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

٢ - التظلم من الاجراءات التحفظية :

تنص المادة ٢٠٨ مكرراً (ب) على أنه يجوز لكل ذى شأن أن يتظلم من الأمر المشار اليه فى المادة السابقة الى المحكمة المنظور أمامها الدعوى التى اتخذ الاجراء ضمناً لتنفيذ ما عسى أن يقضى به فيها ، أو الى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بحسب الأحوال ، كما يجوز للنائب العام فى كل وقت العدول عما أمر به أو التعديل فيه .

ويجب فى جميع الأحوال أن يبين الأمر الصادر بالتصرف فى الدعوى الجنائية أو الحكم الصادر فيها ما يتبع فى شأن الاجراء الصادر بالمنع من التصرف أو الادارة . ولا يحتاج عند تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة بأى عمل قانونى يصدر بالمخالفة للأمر المشار إليه من تاريخ قيد هذا الأمر فى سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

٣ - جواز الامر بتنفيذ الحكم فى أموال زوج المتهم وأولاده القصر :

تقرر المادة ٢٠٨ مكرراً (ج) أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب النيابة العامة أن تأمر بجواز تنفيذ الحكم فى أموال زوج المتهم وأولاده القصر ، ما لم يثبت أنها آلت اليهم من غير مال المتهم .

٤ - حكمة النص :

مفاد النصوص سالفة الذكر أن المشرع قد اتخذ بعض التدابير الوقائية التى تهدف الى المحافظة على الأموال العامة أو ما فى حكمها ، ومن ذلك الأموال التى يمكن ان تؤول للدولة كغرامات ، وخاصة تلك التى يمكن للمتهمين ان يتصرفوا فيها بطرق غير شرعية فى خلال المدة بين ضبط الواقعة وصدور حكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى به .

٥ - طبيعة الاجراءات التحفظية :

إن الاجراء الذى يتخذه النائب العام وهو الأمر بمنع التصرف فى الأموال يعتبر اجراءً من اجراءات التحقيق ، ولذلك فهو يفترض تحقيق مفتوح ، وإن كان لا يشترط سيره شوطاً معيناً وعلى النائب العام أن يتحقق من وجود دلائل كافية على جدية الاتهام . وموضوع

المنع هو اموال المتهم نفسه وأموال زوجته وأولاده القصر ، مالم يثبت أن هذه الأموال قد آلت اليهم من غير مال المتهم . ونطاق المنع هو أعمال الادارة والتصرف ، ويجب على النائب العام اذا أمر بمنع المتهم من ادارة أمواله أن يعين لهذه الادارة وكيلأ .
ومن الواضح أن علة النص هو وجود محل ينفذ عليه الحكم بالغرامة أو الرد أو التعويض الذى قد يقضى به .

مادة (٤٩)

يكون لمديرى ادارتى مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين واقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانىين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع انحاء (الاقليمين) . وكذلك يكون لرؤساء الضابطة الجمركية ومعاونيهم من الضباط وموظف ادارة حصر التبغ والتبأك بالاقليم السورى صفة مأمورى الضبط القضائى فى جميع انحاء الاقليم فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

الفقه

١ - مأمورو الضبط القضائى وفقا لقانون الاجراءات الجنائية :

وردت القواعد العامة المنظمة للضبطية القضائية ضمن نصوص الفصل الأول من الباب الثانى من قانون الاجراءات الجنائية وعنوانه « فى مأمورى الضبط القضائى وواجباتهم » .

وقد تضمنت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية تحديد فئات مأمورى الضبط القضائى ، وقد تم تقسيمهم الى ثلاثة أقسام : -

١ - مأمورى ضبط قضائى ذوى اختصاص نوعى عام فى نطاق اقليمى محدد

٢ - مأمورى ضبط قضائى ذوى نوعى عام فى اقليم الجمهورية كله .

٣ - مأمورى ضبط قضائى ذوى اختصاص نوعى محدود .

والأصل أن تحديد الشارع لصفة الضبط القضائى هو على سبيل الحصر ، الا انه يجوز الاضافة اليهم عن طريق نص قانونى ، ذلك أن هذه الاضافة هى فى حقيقتها تعديل للقانون ، فلا تجوز - وفقا للقواعد العامة - الا بقانون (١) .

(١) انظر فى تفصيلات هذا الموضوع مؤلفنا « المشكلات الإجرائية الهامة فى قضايا المخدرات ، القاهرة ، المكتبة القانونية ، ١٩٩٢ ، بند ٤ ، ص ١٨٩ .

٢ - اعضاء صفة الضبطية القضائية على ضباط مكافحة المخدرات ومعاونيهم من الكونستبلات :

نظراً لأن ضباط مكافحة المخدرات ومعاونيهم من الكونستبلات والمساعدين لم يكن لهم وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية سوى اختصاص نوعي عام في نطاق اقليمي محدد هو دوائر اختصاصهم ، وحيث أن المشرع يستهدف محاربة تجار وحائزي الجواهر المخدرة في جميع انحاء الجمهورية ، وحتى يتمكن اعضاء هذه الادارات من ملاحقة هؤلاء التجار في أى مكان ، لذلك فقد رأى النص على ان يكون لهم اختصاص نوعي عام يشمل انحاء جمهورية مصر العربية . ولكن اعضاء هذه الصفة عليهم لا يخل بصلاحياتهم كمأموري ضبط قضائي ذوي اختصاص عام في نطاق اقليمي محدد لكل منهم وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية . ولذلك فإنه يكون لهم الحق في مباشرة الاختصاص المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون المخدرات و ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية (٢).

(٢) قضت محكمة النقض بأن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها ممن يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخولها اختصاص مكتب مخابرات المخدرات وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً له منشأة على وجه قانوني صحيح ، ويكون لجميع ضباطها ، سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة الضبط القضائي .

انظر مؤلفنا « المشكلات الإجرائية الهامة في قضايا المخدرات » سالف الإشارة إليه ، ص ١٩٥ وما بعدها .

أحكام النقض

١ - أسبغت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مأمورى الضبطية القضائية على مديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانىين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . وقد جرى نص المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يقوم مأمور الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى ، ووجببت المادة ٢٤ من هذا القانون على مأمورى الضبط القضائى وعلى مرعوسيههم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم أو التى يعملون بها ، بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى أن الاجراءات التى إتخذها ضباط إدارة مكافحة المخدرات قد قاموا بها التزاما منهم بواجبهم فى إتخاذ ما يلزم من الاحتياط لاكتشاف جريمة جلب المخدر وضبط المتهمين فيها ، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصهم بوصفهم من مأمورى الضبط القضائى . فلما ما ينهض الطاعن على الاجراءات التى قاموا بها بدعوى البطلان لا يكون له محل .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١٧ ص ١٣٤)

٢ - تنص المادة ٤٩ من قانون المخدرات على أن يكون لمديرى ادارات مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانىين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية ، فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . وهذا النص أملت اعتبارات عملية هامة هى رغبة المشرع فى تمكين إدارات مكافحة المخدرات من محاربة تجار وحائزى هذه

« أحكام النقض »

السموم والحيلولة دون انتشارها بكافة الوسائل ، ومن أجل ذلك منح أعضاء هذه الإدارات صفة الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية حتي يتمكنوا من ملاحقة تجار وحائزي المواد المخدرة في أى مكان . وبناء عليه فلا يجدى المتهم أن ينازع في اختصاص من نصت عليهم المادة ٤٩ سالفه الذكر مكانيا بضبط جريمة احراز مخدر ، لأن اختصاصهم المكانى يشمل جميع أنحاء الجمهورية .

(نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٨٠ ص ٣٧٢)

٣ - أن المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائى بمديريات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة ، مما مؤداه أن يكون فى متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الاجراءات الجنائية حينما أضيف عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم ، فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ، وتلك الولاية بحسب الأصل انما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكاتب خاصة ، لما هو مقرر من إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام ... ولما كان اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الآذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف فى قضايا المخدرات التى تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثانى الجيزة طبقا لقرار وزير العدل الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة . ولما كان الضابط المأذون بالتفتيش وتولى تنفيذ الاذن يعمل بإدارة البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة ، فإنه فى تتبعه السيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة الى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها إنما كان يمارس اختصاصا أصيلا له نوعيا و مكانيا بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له ممن يملكه قانونا ولم يجاوز حدود اختصاصه الذى ينبسط على كل أنحاء

الجمهورية ، ومن ثم يكون غير صحيح النعى بىطلان الاجراءات فى هذا الصدد .

(نقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٣ رقم ٢٩٦ ص ١٣١٧)

مادة (٥٠) (١)

لمفتشى الصيدلة دخول مخازن ومستودعات الاتجار فى الجواهر المخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقرباذينية ومعامل التحاليل الكيميائية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها ، وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ، ولهم الاطلاع على الدفاتر والاوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة ويكون لهم صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بهذه الحال .

ولهم أيضا مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون فى المصالح الحكومية والهيئات الاقليمية والمحلية .

ولا يجوز لغيرهم من مأمورى الضبط القضائى تفتيش الحال الواردة فى الفقرة السابقة الا بحضور أحد مفتشى الصيدلة .

الفقه

٦ - اسباغ صفة الضبط القضائى على مفتشى الصيدلة :

اسبغ المشرع على مفتشى الصيدلة فى المادة ٥٠ من قانون المخدرات صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بالمخازن ومستودعات الاتجار فى الجواهر المخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقرباذينية ومعامل التحاليل الكيميائية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها . وقد ورد النص مطلقا دون تفرقة بين جرائم المخدرات وغيرها من الجرائم الاخرى .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر . ويرى جانب الفقه (٢) أن صياغة النص ومقصود الشارع يستفاد منه منح صفة الضبطية القضائية لهؤلاء المفتشين فيما يتعلق بجرائم المخدرات وحدها إلا أننا نرى أن صفة الضبطية القضائية الممنوحة لهذه الطائفة تمتد لتشمل جرائم المخدرات وكافة الجرائم الأخرى المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر وذلك للأسباب الآتية :

أ - أن القاعدة المعمول بها فى التفسير تقضى بأن المطلق يظل على إطلاقه ، وقد ورد لفظ « الجرائم » فى المادة ٥٠ من قانون المخدرات دون تقييده بلفظ آخر .

ب - أن المشرع حينما أراد أن يقصر صفة الضبطية القضائية على نوع معين من الجرائم ، فإنه نص على ذلك فى المادة ٥١ من قانون المخدرات وأورد عبارة فيما يختص بالجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ،

٢ - طبيعة السلطة المخولة لمفتشى الصيدليات :

إن التفتيش المخول لمفتشى الصيدليات والوارد فى المادة ٥٠ من القانون ليس تفتيشاً قضائياً بالمعنى المفهوم فى قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو إجراء تحوطى وقائى استهدف به المشرع ضمان تطبيق قانون المخدرات وقراراته المنفذه له .

كما نص المشرع فى المادة ٥٠ / ٣ على أنه لا يجوز لمأمورى الضبط القضائى من غير مفتشى الصيدليات أن يقوموا بتفتيش المحال التى عدتها الفقرة الأولى من نفس المادة إلا بحضور أحد مفتشى الصيدليات ، ويترتب على مخالفة هذا النص بطلان التفتيش وعدم الاعتداد بالدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل .

أما فى حالة التلبس فإنه يجوز لمأمورى الضبط القضائى - من غير مفتشى الصيدليات - أن يقوم بضبط الجريمة المتلبس بها دون اصطحاب مفتشى الصيدليات معه ، وذلك لأن القيد الوارد فى الفقرة الثالثة مقصور على حالة التفتيش الوقائى فقط دون أن يمتد لضبط الجرائم التى تكون فى حالة تلبس .

(٢) انظر الدكتور إدوار غالى الذهبى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

مادة (٥١)

يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين والمعاونين الزراعيين صفة رجال الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٨ و ٢٩ .

الفقرة

١ - اسباغ صفة الضبط القضائي على مفتشى وزارة الزراعة

اضفت المادة ٥١ من قانون المخدرات صفة الضبطية القضائية على مفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين والمعاونين الزراعيين وذلك فيما يختص بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٨ ، ٢٩ . والجرائم المنصوص عليها في هاتين المادتين هي زراعة النباتات المخدرة المبينة بالجدول رقم (٥) وجلبها وتصديرها ونقلها وتملكها وأحرازها والتعامل فيها .

٢ - نطاق سلطة الضبط القضائي الممنوحة لمفتشى وزارة الزراعة :

تقتصر صفة الضبطية القضائية الممنوحة لمفتشى وزارة الزراعة ومن في حكمهم على الجرائم المنصوص في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من قانون المخدرات فقط ، وعلى ذلك فلا يدخل في اختصاصهم باقى الجرائم الاخرى الواردة في هذا القانون ، ويمكن تصنيف هذه الفئة من مأمورى الضبط القضائي بأنهم من ذوى الاختصاص النوعى المحدود ، ولذلك فإن صلاحياتهم تقتصر على جرائم معينة بحكم طبيعة وظائفهم والجهات التي يتمنون اليها ، فلا يجوز لهم تجاوز حدود هذا الاختصاص .

مادة (٥٢)

مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يقوم رجال الضبط القضائى المنصوص عليه بهذا القانون بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكامه وجميع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية .

الفقه

١ - السلطات التى يباط بها قطع الزراعات الممنوعة بمقتضى قانون المخدرات :
إن خطاب الشارع الوارد فى المادة ٥٢ من قانون المخدرات موجه الى مأمورى الضبط القضائى الذين منحوا هذه الصفة بمقتضى المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ وهم ضباط مكافحة المخدرات أو مفتشى الصيدليات بوزارة الصحة أو مفتشى وزارة الزراعة .

وقد أوجبت هذه المادة قطع الزراعات الممنوعة والاحتفاظ بها فى مخازن وزارة الزراعة على ذمة المحاكمة الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى ، ومن ثم فإنه لا يجوز التصرف فى هذه الزراعات أثناء نظر الدعوى سواء يبيعها أو ياعدامها قبل ذلك . وترجع العلة فى ذلك الى أن المشرع قد قدر أنها قد تكون محل منازعة أثناء نظر الدعوى بزعم أنها ليست نباتات ممنوعة ، حيث أنه لا يمكن الجزم بنوعها وطبيعتها إلا بعد ورود التقرير الفنى بشأنها بعد أخذ عينات من هذه الشجيرات وعرضها على جهة الاختصاص . ويقتصر القطع على النباتات الممنوعة أى المنوع زراعتها قانوناً ، أما النباتات الأخرى المختلطة بها أو الملاصقة لها غير المحرم زراعتها فلا يجوز المساس بها .

« أحكام النقض »

أحكام النقض

١ - إن ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش بشأن قيام رجال الإدارة بناء على طلب وزارة الزراعة بأعدام كل زراعة حشيش قائمة أو مقلوعة وتحصيل نفقات ذلك بالطريق لا دارى لا شأن له بالمحاكمة الجنائية ولا يخل بأصولها المقررة بالقانون وإذن فإنه يكون فى غير محله الدفع بىطلان الاجراءات المؤسس على أن رجال مكتب المخدرات الذين لم تكن لهم صفة مأمورى الضبطية هم الذين قاموا بأعدام زراعة الحشيش المضبوطة .

(نقض ٢١ يونية سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٥ رقم ٢٥٨ ص ٧٩٦)

مادة (٥٢ مكررا) (١)

استثناء من حكم المادة السابقة . يكون للنائب العام أو من يفوضه أن يطلب الى المحكمة المختصة ، اذا ما دعت الضرورة الى ذلك إصدار الأمر بإعدام الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها .

ويجب أن يشتمل الطلب على بيان دواعيه والاجراءات التى أتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصالها هى واحرازها وكمياتها وأماكن حفظها ونتائج التحليل الخاصة بها ، وتفصل المحكمة فى هذا الطلب منعقدة فى غرفة المشورة بعد اعلان ذوى الشأن وسماع أقوالهم .

الفقه

١ - المحكمة من النص :

تعتبر المادة ٥٢ مكرراً استثناء من حكم المادة ٥٢ من قانون المخدرات إذ أن القاعدة العامة هى التحفظ على الزراعات الممنوعة المضبوطة لحين الفصل النهائى فى الدعوى وذلك بحسبانها جسم الجريمة ودليلها ، ويأتى هذا الاستثناء استجابة لحل مشكلة تكس الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة ، وخاصة فى القضايا التى تصدر فيها أحكام غيابية إذ قد تمتد الفترة الواجب الاحتفاظ بهذه المواد فيها الى سنوات عديدة مما حدا بالمشرع الى محاولة تحقيق التوازن بين الضرورات العلمية ، وبين الاعتبارات القانونية ، فكان نص هذه المادة الذى جعل بمقتضاه سلطة طلب اعدام هذه المواد للنائب العام أو من يفوضه ، وأن

(١) المادة ٥٢ مكررا مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

يكون الطلب للمحكمة المختصة ، وهي التي تنظر الدعوى العمومية إذا كانت قد احيلت اليها ، أو المحكمة التي أصدرت الحكم اذا كان قد صدر في الدعوى حكم ، أو المحكمة التي كانت تختص بنظر الدعوى لو كانت قد احيلت اليها وذلك اذا كان قد صدر امر بالألا وجه لأقامتها .

وقد تضمنت الفقرة الثانية بيانا بالضمانات التي تكفل المحافظة على قوة الدليل المستمد من هذه المواد ، وأناطت بالمحكمة الفصل في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بعد إعلان ذوى الشأن وسماع اقوالهم .

مادة (٥٣)

تبين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص كل فى المناطق التى تدخل فى اختصاصه ، مقدار المكافأة التى تصرف لكل من وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك فى ضبط جواهر مخدرة .

الفقه

١ - الاداة التشريعية التى يتحدد بموجبها تقدير مكافآت ضبط الجواهر المخدرة :

نظراً لأن موضوع المكافآت التى تصرف لمن وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك فى ضبط جواهر مخدرة تتغير بحسب الظروف الاقتصادية التى تمر بها الدولة . لذا فقد رأى المشرع ترك تنظيم هذه الموضوع بقرار جمهورى يصدر بناء على عرض الوزير المختص كل فى المناطق التى تدخل فى اختصاصه ، وحسنا فعل المشرع .

وبناء على نص المادة ٥٣ من قانون المخدرات فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٣٨٨ فى سنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد مكافآت ضبط الجواهر المخدرة ، وقد تضمن القرار فى مادته الاولى ان تصرف هذه المكافآت بالطرق الادارية وحدد خمس فئات لصرف هذه المكافآت .

٢ - قواعد صرف المكافآت لمن يضبط جواهر مخدرة :

نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن تصرف للضابطين نصف قيمة المكافأة المستحقة فور الضبط ، أما النصف الباقي فيصرف لهم بعد صدور الحكم النهائى فى

القضية بالإدانة ، فإذا حفظت القضية أو قضى فيها بالبراءة فلا يصرف لهم هذا النصف الباقي ، وتضاف قيمته نهائيا لحسابات الامانات تحت الامر. أما مكافآت المرشدين فتصرف لهم بالكامل بمجرد ثبوت أن المضبوطات من المواد المخدرة بغض النظر عن الفصل في القضايا . كما تضمنت المادة الثانية النص على أن تصرف للعاملين المدنيين الذين قد يشتركون في الضبط ذات الحصص المقررة للرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم المدنية .

مادة (٥٤)

تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزير المختص .

الفقه

١ - القرارات التنفيذية لقانون المخدرات :

نصت المادة ١٤٤ من الدستور على أن يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها .

وتأسيساً على ذلك فقد أصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ قانون المخدرات ويطلق على هذه القرارات « اللوائح التنفيذية » وهى تلك اللوائح التى تصدر تنفيذاً لنص قانونى معين ، ويجب أن تصدر فى حدود القوانين التى تنفذها ، والهدف منها وضع المبادئ التى تتضمنها القوانين موضع التنفيذ ، وتفصيل ما أوجزه القانون ، ولا يجوز للائحة التنفيذية أن تتضمن تعديلاً فى احكام القانون أو إرجاءاً لتطبيق نصوص وردت فيه أو إعفاءً من تنفيذها ، وإن كان من الجائز أن تتضمن اللائحة حكماً جديداً له علاقة مباشرة بنصوصه ، بشرط أن تكون متفقة مع الاغراض التى من أجلها صدر القانون (١) .

(١) انظر الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى : القضاء الإدارى ومجلس الدولة ، الإسكندرية ١٩٦٦ ، ص ٤٥٩ وما بعدها .

مادة (٥٥)

يلغى المرسوم بقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٥٦)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

أحكام النقض

١ - الفصل فى دستورية القوانين واللوائح مقصور على المحكمة الدستورية العليا . المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

الدفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة غير متعلقه بالنظام العام . أساس ومؤدى ذلك . عدم إثارة الطاعن دفعا بعدم دستورية أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلس الشعب الذى وافق عليه . النص على الحكم تطبيق أحكام ذلك القانون على الدعوى . غير مقبول .

(نقض ١١ أبريل سنة ١٩٩١ طعن

رقم ٣٧٢ سنة ٦٠ قضائية)

الجدول الملحقه بالقانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
الجدول رقم (١)
المواد المعتبرة مخدرة

القسم الأول

(١) كوكايين :

Cocaine

Methyl ester of benzoecgonine

استر مثيلى لبنزويل أكجونيـن

كافة مستحضرات الكوكايين المدرجة أو الغير مدرجة فى دساتير الادوية والتي تحتوى على أكثر من ١,٠٪ من الكوكايين سواء صنعت من أوراق الكوكا (خلاصتها السائلة أو صبغتها) أو من الكوكايين مخففات الكوكايين فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

Heroin :

(٢) هيروين :

Diacetylmorphine:

ثنائى ستيل مورفين

Acetomorphine-diamorphine

بداته أو مخلوطا أو مخففا فى أى مادة كانت تركيزه وبأى نسبة .

القسم الثانى

Etorphine

(١) اتورفين

٧، ٨ - ثنائى ايدرر - ٧ ألفا - (١ آر) - ايدروكس - ١ - مثيل بيوتيل أرثر - مثيل -

۱۴، ۶ اندو ايتانومورفين .

7,8- dihydro -7 alpha - (1(R) - hydroxy -1-methylbutyl) -0-methyl-6,14- endoethenoripine.

أو :

رباعي ايدور -۷ ألفا (۱ - ايدروكسى - ۱ ميثيل بيوتيل) - ۱۴، ۶ - اندو ايتانو - اوريبافين .

Etrahydro-7 alpha-(1- hydroxy -1-Methylbutyl) - 6, 14 - Endoethenoripavine.

أو :

۱، ۲، ۳، ۸، ۹، - سداسى ايدرو - ۵ - ايدروكسى - ۲ - ألفا - (۱ (آر) - ايدروكسى - ۱ ميثيل

بيوتيل - ۳ - ميثوكسى - ۱۲ - ميثيل - ۹و۳ - ايتنو - ۹، ۹ ب - امينو - ايتانو فينانثرو (۵، ۴ -

ت ج د) فيوران .

1,2,3,3a,8,9,- hexahydro -5 - hydroxy - 2 alpha - <<1(R) hydroxy-1-methylbutyl >>-3 - methoxy-12- methyl-3,9.a - etheon-9,9 b-imino-ethano-phenanthro<<4,5 bed>> furan. مثل

Immobilon - M 99

:

Ethylmethylthiambutene:

۲ ائيل ميثيل التيامبيوتين :

(۲) ائيل ميثيل امينو - او ۱ - ثنائى (ثينيل) - ۱ بيوتين

3-dimethylamoin-1,1-di-(2-thienyl)1-butene.

Emethibutin - ethylmethiambutene.

مثل :

Acetylmethadol

(۳) استيل ميثادول :

۳ - استيوكسى - ۶ - ثنائى ميثيل امينو - ۴، ۴ ثنائى فنيل هيتان .

3-Acetoxy-6dimethylamino-4,4-diphenylheptane.

Amidon acetate-methayl acetate

مثل :

Acetorhine:

(۴) اسيتورفين :

ارثو ۳ - استيل - ۸، ۷ ثنائى ايدرو - ۷ ألفا - (۱) - ايدروكسى -

۱ - ميثيل بيوتيل) - ارثو ۶ - ميثيل ۱۴و۶ - اندو ايتنومورفين .

« الجداول الملحقه بقانون المخدرات »

O6 - acetyl - 7,8 dihyro - 7 Alpha - 1 (R) - hudroxy - 1 - methyl butyl - O6 - methyl - 6,14- endoethenomorphine.

أو :

٣ - أرثو - استيل رباعى ايدرو - ٧ ألفا - (١ - ايدروكسى - ١ - مثيل بيوتيل) - ١٤.٦ - اندواثينو - أوريبافين .

3 - O - acetyltetrahydro - 7 Alpha - (1 - hydroxy - 1 - methylbutyl) - 6,14- endoeteno - oripavine.

أو :

٥ - استيوكسى - ١/٣.٣.٢.١ - سداسى ايدرو - ٢ ألفا - (١ - آر) - ايدروكسى - (١ - مثيل بيوتيل) - ٣ - ميثوكسى - ١٢ - مثيل - ٩.٣ ب - اينو - ٩.٩ أ - امينو اثنوفيناثرو (٥.٤ - ب ج د) فيوران .

5 - acetox - 1,2,3,3a,8,9, - hexahydro - 2 Alpha - 1 (R)- hydroxy - 1 - methylbdtlyl - 3 methoxy - 12 - methyl- 3,9 a - etheno - 9,9b - iminoethanophenathro (4,5 - bed) furan.

M 188.

مثل :

Ecgonine

(٥) السجوتين :

(-) - ٣ - أيدروكسى تروبان - ٢ - كاربوكسيلات .

(-) - 3- hydroxytropene - 2- carboxylate. Leave - ecgonine.

Oxycodone

(٦) أكسيكودون :

١٤ - أيدروكسى ثنائى ايدرو الكودينون

14- hydroxydihydrocodeinone.

أو :

ثنائى ايدرو أيدروكسى كودينون . Dihydrohydroxycodone. مثل

Codeinon - Dihydrone - Eucodal.

:

Oxymorphone

(٧) أكسيمورفون :

١٤ - أيدروكسى ثنائى ايدرو مورفينون

14- hydroxydihydromorphinone.

أو :ثنائى أيدروكسى مورفينون Dihydrohydroxy- morphinone.

مثل : Numorphan - 5501 (٨)

أكسيد - ن المورفين : Morphine - N - Oxide:

وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسى التكافؤ .

مثل Genomorphine.

وكذلك المشتقات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسى التكافؤ

مثل : Codeeine - N - Oxide - Genocodeine.

(٩) الأفيون : Opium

ويشمل الأفيون الخام والأفيون الطبى والأفيون المحضر بجميع مسمياتهم . وكافة

مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الادوية والتي تحتوى على

أكثر من ٠.٢ ٪ من المورفين .

ومخففات الأفيون فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

(١٠) ألفا برودين : Alphaprodine

ألفا - ٣,١ ثنائى مثيل - ٤ - فنيلى - ٤ - برويو نو كسى بيبريدين .

Alpha - 1,3- dimethyl - 4 - phenyl -4-propionoxy- piperi-

dine. GF 21 - Nisentil - Prisilidene. مثل :

(١١) ألفا ستيل ميثادول : Alphacetylmethedol

ألفا - ٣ - اسيتو كسى - ٦ - ثانى مثيل امينو - ٤,٤ - ثنائى فنيلى هيتان

Alpha -3- acetoxy - 6 - dimethylamino - 4,4 - diphen-

ylheptane

مثل : N . I . H . 2953.

(١٢) ألفا ميرودين : Alphameprodine

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

ألفا - ٣ - إيثيل - ١ - ميثيل - ٤ - فنييل - بروبيوكسي بيريدين .
Alpha - 3 - ethyl - 1 - methnyl - 4 - phenyl - 4 -
propionoxypiperidine.

Nu 2 - 1932 مثل :

Alphamethadol (١٣) ألفا ميثادول :

ألفا - ٦ - ثنائي ميثيل أمينو - ٤.٤ - ثنائي فنييل - ٣ - هيتانول .
Alpha - 6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3 - heptanol
Allylprodine (١٤) الليل برودين :

٣ - الليل - ١ - ميثيل - ٤ - فنييل - بروبيونوكسي بيريدين
3 - allyl - methyl - 4 - phenyl - 4 - propionxypiperidine
Alperidine - N . I . H . - 7440 مثل :

Imphetamine (١٥) أمفيتامين :

() - ٢ - أمينو - ١ - فنييل بروبان .

(+,-) 2 - amino - 1 - phenylpropane.

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة .

Anorexine - Actedron - Benzedrin - Aktedron. مثل :

مع ملاحظة ان ليفوا مفيتامين لا يعتبر مادة مخدرة .

Amobarbital (١٦) أموبار بيال :

٥ - إيثيل - ٥ - (٣ - ميثيل بيوتيل) حمض باريتيوريك .

5 - ethyl - 5 - (3 - methylbutyl) barbituric acid.

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة .

Amytal مثل :

Anileridine (١٧) انيليريدين :

١ - بارا - أمينوفين اثيل - ٤ - فنيل بيبريدين - ٤ - حمض كاربو كسيليك امترائيلي
1-para -aminophenthyl -4 -phcnulperidine - 4 carboxylic
acid ethyl ester
أو :

١ - (٢ - " بارا - أمينوفنيل " - اثيل) - ٤ - فنيل بيبريدين - ٤ - حمض كاربو كسيليك
استر اثيل .

1 - (2 - " para - aminophenyl " - ethyl) 4 - carboxylic
acid ethyl ester

مثل : lertie - nk - 98 - win13707.

Etoxidine: (١٨) ايتوكسيريدين :

١ - (٢ ابروس اتوكس) اثيل) - ٤ - فنيل - بيبريدين - ٤ - حمض كاربو كسيليك
استر اثيل .

1 - <<(2 - hydroxethoxy) erthl >> - 4 phenylpip eridine - 4
carboxylic acid ethyl ester.

مثل :

Atenotax - atenos - carbtdine - U .C.2072.

Atonitazane: (١٩) ايتونيتازين :

١ - ثنائي اثيل أمينواثيل - ٢ - بارا - اتوكس بنزيل - ٥ - نيترو بنزيميدازو

1 - Diethyelminoethyl - 2 - para - ethoxybenzyl - 5 - nitro -
benzimzole.††††

مثل :

N. 1 . H . 7607.'

(٢٠) ايدروكودين :

Hydromorphinol :

ثنائي ايدر كودينون .

Dihydromorpinol :

« الجداول الملحقه بقانون المخدرات »

Ambenyl - calmodid - eicodid : مثل :

Diconone - biocodone .

Hydroxypethidine : (٢١) ايدروكسى بيشدين :

٤ - ميتا - ايدروكسى فنيل - ١ - ميثيل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استر ايثيل .

4 - Metra - hydorxyphenyl - 1 - methylperidine - 4 - carboxylic acid ethyl ester.

: مثل :

Bemidone - hydropethidine - oxy - dolantin

(٢٢) ايدروكسى - ٢ - ائوكسى - ٢ - اثيل - ١ - فنيل - ٤ - برويونيل - ٤ - بيريدين .

Hydrox - 2 - ethoxy 2 - ethyl 1 phenyl - 4 propionyl - 4 - pi-perndin.

(٢٣) ايدرومورفون :

Hydromorphone:

ثنائى ايدرومورفينون .

Dihydromorphinone.

: مثل :

Dihydromorphinone.

Laudain - dilauidide - dimorphone.

(٢٤) ايدروكسى ثنائى ايدرومورفين .

Hydroxmorphiniol:

١٤ - ايدروكسى ثنائى ايدرومورفين .

14 - Hydroxydiydromorphine.

: مثل :

N .I .H. - 7472 .

(٢٥) ايزومثادون :

Isomethadone:

٦ - ثنائى ميثيل امينو - ٥ - ٤ و ٤ - ثنائى فنيل - ٣ ميكسانون

6 - dimethylamino - 5 methyle - 4,4 - diphenyl - 3 hexanoe.

مثل :

Isoadanon - isoamsone - N . I . H . - 2880 .

(٢٦) بشيدين :

Pethidine:

١ - مثيل - ٤ - فنيل بيبريدين - ٤ - حمض كاربوكسيلين استرأيلي .

1 - Methyl - 4 - phenylpiperidine - 4-carobxylic acid ethyl ester.

مثل :

Dolantin - demerol - dolosit.

(٢٧) بشيدين وسيط أ :

Pethldine - Intermediate - A

٤ - سيانو - ١ - مثيل - ٤ - فنيل بيبريدين .

4 - cyano - 1 methyl - 4 phenlpiperidine.

أو :

١ - مثيل - ٤ - فنيل - سيانوبيبريدين .

1- Methy -4 -pheny - 4 - cyanopiperidine.

مثل :

Pre - pethidine..

(٢٨) بشيدين وسيط ب :

٤ - فنينيل بيبريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استرأيلي .

4 -Phenylpiperidie - 4 carbocyclic asid ethyiester.

أو :

اثيل - فنيل - ٤ - بيبريدين كاربوكسيلات .

Ethyl - 4 -phenye - 4 -piperdinecarboxylate.

مثل :

Meperidinic acide.

(٣٠) بسيلوسين :

Psilocybine.

٣ - (٢ - ثنائي مثيل أمينو اثيل) اندول - ٤ - يل ثنائي ايدروجين فوسفات
3 - (2 - dimethy aminoethyl) indol - 4 yl dihydrogen phos-
phate.

(٣١) بروبيريدين :

Properidine:

١ - مثيل - ٤ - فنييل بيريدين - ٤ - حمض كاربو كسيلك اسيريزوبرويلي
1 - nethyl - 4 - phenylpiperidine - 4 - carboxlic acid iso-
prophyl ester.

مثل :

(٣٢) برو هيتازين .

Prohepotazine

١ر٢ - ثنائي مثيل - ٤ - فنييل بروبيونوكسي آرسيكلون هيتان .
1,2 - dimethyl - 4 phenyl - 4 propinoxyazocycloherptane.
أو :

١ر٣ - ثنائي مثيل - ٤ - فنييل - ٤ - بروبيوموكسي سداسي مثيل اينيمين .
1,3 - dimethyl - 4 - phenyl - 4 - propionoxyhexa meth-
leneimine

مثل :

Dimepheprimine - HY - 727.

(٣٣) بريتراميد :

Piritraminde :

١ - (٣ - سيانو - ٣ر٣ ثنائي فنييل برويل) - ٤ - (١ - بيريدينو) بيريدين - ٤ - حمض
كاربو كسيلك اميد .
1 - (3 - Cyano - 3,3 - diphenylpropyl) - 4 - (1 - piperidino)
piperidine - 4 - carboxylic acid amide.

أو :

٢ر٢ - ثنائي فنييل - ٤ - (١ - ٤ - كاربامويل - ٤ - بيريدين) - بيوتيرونيتريل .
 2,2 - diphenyl - 4 - <<1 - (4 - carbamoy - 4 - piperidino) ->>
 butyronitrile.

مثل :

Dipidolor - R. 3365 - piridolan

(٣٤) بزيتراميد :

١ - (٣ - سيانو - ٣ر٣ - ثنائي فنييل بروبييل) - ٤ - (٢ - أوكسو - ٣ - بروبيونيل - ١ -
 بنزيميدازولينيل) - بيريدين .

1 - (3 - cyano - 3,3 - diphenylpropyl) - 4 - (2 - ox prpisnyl
 benzomidazoliny) - piperidine.

مثل :

R .4845 .

(٣٥) بنزثيدين :

Berzathidine:

١ - (٢ - بنزيل أوكسي اثيل) - ٤ - فنييل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسليك استر ايثيلي
 1 - (2 - benzyloxyethyl) -4 - phenylpiperidin -4- carboxylic
 acid ethyl ester.

(٣٦) بنزويل مورفين :

Benzoylmorphine:

(٣٧) بنزيل مورفين :

Benzoylmorphine:

٣ - بنزيل مورفين :

3 - Benzylmorphine.

مثل :

peronine.

(٣٨) بيتا استيل ميثادول :

Betacetylmethadol:

بيتا - ٣ - اسيتوكسي - ١ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ر٤ - ثنائي فنيل هيبتان .

Beta - 3 - acetoxy - 6 - dimethylameno - 4.4 - diphenylhe-
pane.

مثل :

Betacemethadone.

(٣٩) بيتا برودين :

Betaprodine:

بيتا - ٣ر١ - ثنائي - ٤ - فنيلى - ٤ - برويونوكسي بيريدين .

Beta - 1,3 - dimethyl - 4 - propionoxyjjpiperidine.

مثل :

NU - 1779.

(٤٠) بيتا ميرودين :

Betameprodin:

بيتا - ٣ - اثيل - ١ - مثيل - فنيلى - ٤ - برويوفوكسي - بيريدين .

Beta - 3 - ethy - 1 methl - 1- methyl - 4 - phenyl - - propio-
nox - ypiperidine .

(٤١) بيتا ميثادول :

بيتا - ٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ر٤ - ثنائي فنيل - ٣ ميتانول

Beta - 6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3 -heptaonl

(٤٢) بيمينودين :

Piminoidine:

٤ - فنيل - ١ - (٣ - فنيل امينو برويل) بيريدين - ٤ - حمض كاربو كسيليك استرايلى .

4.-Phenyl - 1 - (3 - phenlaminopropyl) piperidine -4-
caboxylio acid ethyl ester.

مثل :

Alvcdine - anopridine - cimadon.

(٤٣) بيوتالبيتال :

Butalbital:

٥ - الليل - ٥ - ايزوبوتيل حمض باربيتيوريك .

5 - Allyl - 5 - isobutyl barbitpric acid.

بذاته واملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة

مثل :

Allylbarbital - sandoptal - Tetrallobarbital.

(٤٤) ثلاثي ميريدين :

Trimeperidine:

٥, ٢, ١ - ثلاثي مثيل - ٤ - فنييل - ٤ - بروبيونوكسي بيريدين .

1,2,5 - Trimethyl - 4 - phenyl - 4 - propionoxyperidine.

مثل :

Isopromedol - promedol

(٤٥) ثنائي اثيل الثياميوتين :

Dietdhyllthialmbutene:

٣ - ثنائي اثيل امينو - ١ - ثنائي - (٢ - ثينيل) - ١ - بيوتين .

3 - Diethylamino - 1,1 - di- (2 - thienyl) - 1 - butene.

مثل :

Diethylamino - N. I. H. - 4185 - themalon.

(٤٦) ثنائي اوكسافيتيل بيوتيرات :

Dioxaphetyl butyrate:

أثيل ٤ - مورفولينو - ٢٢ - ثنائي فنييل بيوتيرات .

Ethyl 4 - morpholino - 2,2 - diphenylbutyatl.

مثل :

Amidalgon - spasmoxale .

« الجداول الملحقه بقانون المخدرات »

(٤٧) ثنائى ييانون :

Dipipamone:

٤ر٤ - ثنائى فنيل - ٦ - بيريدين - ٣ - هيبانون .
4,4 - diphenyl - 6 - piperidine - 3 - heotanone .
مثل:

I enpidon - pamedone - diconal.

(٤٨) ثنائى ايدرومورفين :

Dihydromorphine:

مثل :

Paramorfan.

(٤٩) ثنائى فنيو كسلات :

Diphenoxylate:

١ - (٣ - سيانو - ٣ر٣ ثنائى فنيل برويل) - ٤ - فنيل بيريدين - ٤ - حمض
كاربو كسيليك استرثيلي .
1 - (3 - cyano - 3,3 - diphenylpropyl) - 4 - phenylpiperidine
- 4 - caboxjtic acid ethyl ester.
أو :

٢ر٢ - ثنائى فنيل - ٤ (٤ - كاربوتوكسى - ٤ فنيل) بيريدينول (بيوترونيتريل)
2,2 - diphenyl - 4 << (4 - carbehoxy - 4 - phenyl) piperidinol
butyronitril.
مثل :

Diphenoxyle - R.1132 - 15920

وكذلك مستحضراته التى تزيد عن المادة فى الجرعة الواحدة فيها عن ٢ر٥ ملليجرام
مسحوبة كقاعدة وتحتوى على كمية من سلفات الاترويين تعادل على الاقل ١٪ من جرعة
ثنائى الفينو كسيلات .

(٥٠) ثنائي فينوكسين :

Dkfenoxin:

١ - ٣ - سيانو - ٣,٢ ثنائي فنيل برويل (- ٤٠ - فنيل حمض ايزونيكونيك
1 - (3 - cyano - 3,3 diphenylpropyl - 4 - phenyl isonicotinic acid.

وكذلك مستحضراته التي تحتوي الجرعة الواحدة منها على أكثر من ٥ ر. مللجرام من المادة
ومخلوطة مع سلفات الانثروبين بكمية تعادل ٥٠٪ على الأقل من كمية مادة ثنائي
الفينوكسين .

(٥١) ثنائي مثيل الثيامبيوتين :

Dimethylthiambutene:

٣ - ثنائي مثيل امينو - ١ ر - ثنائي - (٢ ثيبتيل) - ١ - بيوتين .
3 - dimethylamino - 1,1 di - (2 - thienyl - 1 - butene.

مثل :

Aminobutene - dkmetthibutin.

(٥٢) ثنائي مفيبتانول :

Dimepheptanol:

٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ ر - ثنائي فنيل ٣ هيپانول
6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3 - heptanol.

مثل :

Amiidol - methamol - N.I.H.2933.

(٥٣) ثنائي مينوكسادول :

Dimenoxadol:

٢ - ثنائي مثيل امينواثيل - ١ - ائوكسي - ١ ر - ثنائي فنيل استيات
2 - dimethylamino ethyl - 1 - ethoxy - 1,1 - diphenylacetate.

أو :

ثنائي مثيل امينواثيل - ١ . ائوكسي - ١ ر - ثنائي فنيل استيات .

« الجداول الملحقه بقانون المخدرات »

Dimethylaminoethyl - 1 - ethoxy - 1,1 - diphenylacetate

أو :

ثنائي مثيل امينواثيل ثنائي فنيل - الفا - ايثوكسي استيات .

Dimethylamino ethyl diphenyl - alpha - ethoxyacetate.

مثل :

Lokarin.

(٥٤) ثياكون :

Thebacon:

استيل ثنائي ايدروكودينون

Acetyldihydrocodeinone.

أو :

استيل ديمثيلو ايدروثيابين

Acetyldemethylo dihydrothebaine.

مثل :

Acedinon - novocodon

(٥٥) ثيابين :

Thebeine:

مثل

pararnorphin - 1686'

Glutethimid

(٥٦) جلوتثيميد :

٢ - اثيل - ٢ - فنيل - جلوتاريميد

2 - Ethyl - 2 - phenylglutarimide.

Dromine - doriden - alfimid.

مثل :

Cannabis

(٥٧) حشيش :

بجميع أنواعه ومسمياته مثل الكمنجة أو البانجو أو المارجوانا أو غير ذلك من الاسماء

التي قد تطلق عليه ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من أزهار أو أوراق أو سيقان أو راتينج نبات القنب الهندي (كنايس ساتيفا) ذكرًا كان أو أنثى .
 المستحضرات الجالينوسية للقنب الهندي (الخلاصة والصيغة) .
 المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صيغة القنب الهندي .
 مستحضرات راتنج القنب الهندي (أى كافة المستحضرات المحتوية على عنصر القنب الهندي الفعال أى الراتنج بأى نسبة كانت)
 خلاصة النبات أو أى جزء منه مثل زيت الحشيش .
 البودرة المكونة من كل أو بعض أجزاء نبات الحشيش مثل بودرة الحشيش أو فى أى خليط آخر .
 الراتنجات الناتجة من النبات سواء كانت فى صورة نقية أو على شكل خليط أى كان نوعه .

(٥٨) ديكسامفيتامين :

(+) Dexamphetamine

٢ - امينو - ١ - فثيل بروبان .

(+) - 2 - Amino - 1 - phenyl propane.

بذاته واملاحه بذاتها فى جميع اشكالها الصيدلانية المختلفة .

Maxiton - Dexedrine مثل :

Dextromoramide (٥٩) دكستر وموراميد :

(+) - ٤ - [٢ - مثيل - او كسوا - ٣ر٣ - ثنائى فثيل - ٤ - (١- بيروليدينيل) يوتيل] مورفولين .

(+) - 4 - (1- pyrro - 4 - Oxo 3,3 - diphenyl - 4 - methyl - 2 - morpholkn
 lidinyl) butyl

أو :

(+) - ٣ - مثيل - ٢ر٢ - ثنائى فثيل - ٤ - مورفولينو بيوتيريل - بيرولدين .

(+) - 3 - methyl - 2,2 - diphenyl - 4 - morpholino butyryl-

pyrrolidine.

مثل :

Pyrrolamidol - N .I.H. 7422 - SKFO - 5137'

(٦٠) دروتيبانول :

Drotebanol

٣ و ٤ - ثنائي ميثوكسي - ١٧ - ميثيل مورفينان - ٦ ب و ١٤ - ديول

3,4 - dimethyox - 17 - methyl morphinan - 6B,14 - diol.

Diampromid. (٦١) ديامبروميد :

ن - (٢ - ميثيل فين اثيل أمينو) برويل [برويونانيليد .

N-[(2-methyphenethylamino)propyl] propionainilide.

Desomorphine (٦٢) ديزومورفين :

Dihydrodeaxymorphine ثنائي ايدرودي أوكسي مورفين .
أو :

٤ ر ه ابوكسي - ٣ - ايدروكسي - ن - ميثيل مورفينان .

4,5 epox- 3 - hydroxy - N - methylmorphinan.

مثل :

Diampromide

Diphydrodesoxymorphine - Permonid.

Racemoramide (٦٣) راسيموراميد :

(+) - ٤ - [٢ - ميثيل - ٤ - أوكسو - ٣,٣ - ثنائي فيل - ٤ - (١ - يروليدينيل يوتيل]
مورفين .

(-) 4 - [2 - methyl - 4 - oxo - 3,3 -diphenyl - 4 - (1- pyrro-
lidinyl) butyl] morphine.

أو :

(+) - ٣ - ميثيل - ٢ ر ٢ ثنائي فيل - ٤ - مورفولينو يوتيريل - يروليدين .

(*) - 3 - methyl - 2,2 diphenyl - 4 - morpnolino - butyryl

pyrrolidine.

N.I.H. - 7421 - SKF 5137 : مثل

Racemorphan. (٦٤) راسيمورفان :

(±) - ٣ - ايدروكسى - ن - مثيل مورفتيان .

(-) - 3 - hydroxy- N - methylmorphinan.

Citarin - Methorphan - 1-5431 : مثل

Racemethorphan (٦٥) راسيميثورفان :

٣⁺ - ميثوكسى - ن - مثيل مورفينان .

(-) - 3 - methoxy - N - methylmorphinan.

Methorphan - Ro . 1 - 5470 ' : مثل

ويلاحظ أن : ديكسترو ميثورفان لا يعتبر مادة مخدرة .

Secobarbital (٦٦) سيكورباربيتال :

٥ - الليل - ٥ - (١ - مثيل بيوتيل) حمض باربيثوريك .

5- allyl - 5 - (1 - methylbutyl) barbituric acid.

بذاته واملاحه بذاتها فى جميع اشكالها الصيدلية المختلفة .

Seconal - Quinalbarbital. : مثل

phenadoxonp. (٦٧) فينادوكسون :

٦ - مورفولينو - ٤ر٤ - ثنائى فيل - ٣ - هيتانون .

6 - morpholion - 4,4 - diphenyl - 3 - heptanone

C.B.II- Heptalgin. : مثل

phenazocine (٦٨) فينازوسين :

٢ر - ايدروكسى - ٩ر٥ - ثنائى مثيل - ٢ - فين أثيل - ٧ر٦ - بنزومورفان .

2 - hydroxy -5,9 - dimethyl - 2 - phenethyl - 6,7 - benzo-morphan.

أو :

١ر٢ر٣ر٤ر٥ر٦ - هيكسالايدور - ٨ - ايدروكسي - ١١ر٦ - ثنائي ميثيل - ٣ - فين ايثيلي -

٦ر٢ - ميثانو - ٣ - بترازوسين .

1,2,3,4,5,6 - hexahydro - 6,11 - dimethyl - 3 - phenethyl-

2.6.- methano - 3 - benzazocine.

Narcidine - Prinadol - N.I.H. - 7519. مثل :

Phenampromide. (٦٩) فينامبروميد :

ن - (١ - ميثيل - ٢ - بييريدينو ايثيل) برويونانيليد .

N _ (1 _ methyl _ 2 _ piperidinoethyl) propionanilide.

أو :

ن - [٢ - (١ - ميثيل بييريدين - ٢ ويل ايثيل) برويونانيليد] .

N-[2-(1 methylpiperid-2,yl)]propionanilide

Fentanyl (٧٠) فيتانيل :

١ - فين ايثيل - ٤ - ن - برويونيل انيلينو بييريدين .

1_ phenethyl _ 4 _ N _ Propionylanilinopiperidine.

R.4263 _ Thalamonial. مثل :

Phenoperidine (٧١) فينوبيريدين :

١ - (٣ - ايدروكس - ٣ - فنييل بروميل) - ٤ - فنييل - بييريدين - ٤ - حمض كاربو كسيليك

استر ايثيلي .

1 - (3 - hydroxy -3- phenylpropyl)-4 -phenylpiperidine _ 4_ carboxylic acid ethyl ester.

أو :

١ - فنييل - ٣ - (٤ - كاريثوكسي - ٤ فنييل بييريدين) - بروبانول .

1 - Phenyl - 3- (4 - carbethoxy - 4 - phenylpiperidine) propa-
nol.

Phenopropidine - R . 1406 مثل :

(٧٢) فينومورفان :

Phhenomorphan

٣ - ايدروكسى - ن - فين اثيل مورفينان .

3- hydroxy - N - phcnethylmorphinan.

Furethidine

(٧٣) فيوريثدين :

١ - (٢ - تتراهيدوفيوريل او كسى اثيل) - ٤ - فنييل بييريدين - ٤ - حمض كاربو كسيليك
امتر اثيلى .

1 - (2 - tetrahydro furyloxyethyl) 4 - pheneylpiperidine -4 -
carboxylic acid ethyl ester.

TA 48.

مثل :

Clonitazene.

(٧٤) كلونيتازين :

٢ - بارا - كلور بنزيل - ١ - ثنائى اثيل امينو اثيل - ٥ - نيرو بنزيميدازول .

2 - para - chlorbenzyl - 1 - diethylaminoethyl - 5 -
nitrobenzimidazole.

Codoxime:

(٧٥) كودوكسيم :

ثنائى ايدرو كودينون - ٦ - كاربو كس مثيل او كسيم .

Dihydrocodeinone - 6 - carboxymethyloxime.

Ketobemidone:

(٧٦) كيتوبيميدون

٤ - ميتا - ايدرو كسى فنييل - ١ - مثيل - ٤ - برويونيل بييريدين .

4 - meta - hydroxyphenyl - 1 - methyl - 4 - propionylpiperi-
dine.

أو :

٤ - (٣ - ايدرو كسى فنييل) - ١ - مثيل - ٤ - بييريديل اثيل كيتون .

4 - (3 - hydroxyphenyl) 1- methyl - 4 - piperidyl ethyl ke-
tone.

« الجداول الملحقه بقانون المخدرات »

أو :

١- مثيل - ٤ - ميتا ايدروكسى فنييل - ٤ - بروبيونيل پيپيريدين .

1 - methyl - 4 - metahydroxypheny - 4 - propionyl piperidine

Cliradon - ketogon - k 4710

مثل :

— (٧٧) (+) - ليسار جيد :

Lysergide

(+) (+) - ن ، ن ثنائى اثيل ليسار جاميد :

(+) - N.N - diethyllysergamide

أو :

د - حمض ليسارجيك ثنائى اثيل أميد

d - lysergic acid diethylamide.

مثل :

LSD - LSD - 25 - Delysid.

(٧٨) ليفورفانول :

Levorphanol

(-) - ٣ - ايدروكسى - ن - مثيل مورفينان .

(-) - 3 - hydroxy - N - methylmorphinan.

مثل :

Aromarone - levorphan - Dromoran - N .I. H. - 4590'

ويلاحظ أن :

ديكستروفان لا تعتبر مادة مخدرة .

(٧٩) ليفوفينا سيل مورفنان :

Levophenacymorphinan . ٤ - (-) - ٣ - ايدروكسى - ن - فيناسيل مورفنان .

4(-) 3 - hydroxy - N - phenacymorphinan.

مثل :

Ro - 4 - 0288 - N.I.H. - 7525

Levomoramide

(٨٠) ليفوموراميد :

(-) - ٤ - [٢ - ميثيل - ٤ - أوكسو - ٣,٣ - ثنائي فيل - ٤ - (١ - بيروليدينيل

بيوتيل] مورفولين .

(-) - [2 - methyl - 4 - oxo - 3,3 - diphenyl - 4 - (1 - pyrrolidinyl) butyl] morpholine.

أو :

(-) - ٣ - ميثيل - ٢,٢ - ثنائي فيل - ٤ - مورفولينو - بيوتيريل - بيروليدين .

(-) - 3 - methyl - 2,2 - diphenyl - 4 - morpholino - butyryl-pyrrolidine.

Levomethorphan:

(٨١) ليفوميثورفان :

(-) - ٣ - ميثوكسي - ن - ميثيل مورفينان .

(-) - 3 - methoxy - N - methylmorphinan.

مثل :

RO1 - 5470 / 6

ويلاحظ أن :

ديكستر ميثورفان لا يعتبر مادة مخدرة

6-Metyhldihydromorphi

(٨٢) ميثيل ثنائي ايدرومورفين .

٦ ميثيل ثنائي ايدرومورفين .

- methyldihydromorphinl.

مثل :

2178

Methyldesorphine

(٨٣) ميثيل ديزورفين .:

٦ - ميثيل - ديتا ٦ - دي اوكسي مورفين .

6 - methyl - deta 6 - deoxymorphine.

مثل :

Methyldesomorphie - MK 57

(٨٤) مستخلصات قش الخشخاش :

Concentrate of poppy straw:

المادة الناتجة من عملية تركيز قلوبات قش الخشخاش .

the material arising when poppy straw has entered into a process for the concentration of its alkaloids when such material is made available in trade.

(٨٥) موراميد وسيط :

Moramide - intermediate:

٢ - مثيل - ٣ - مورفولينو ١.١ ثنائي فنييل بروبان حمض كاربوكسيليك .

2 - methyl - 3 - morpholino - 1,1 diphenylpropane carboxylic acid.

أو : ١ - ثنائي فنييل - ٢ - مثيل - ٣ - مورفولينو بروبان حمض كاربوكسيليك .

1 - diphenyl - 2 - methyl - 3 - morpholinopropane carboxylic acid.

مثل :

Pre - moramide.

(٨٦) مورفيردين :

Morphiredine:

١ - (٢ - مورفولينوإثيل) - ٤ - فنييل بيبيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استرأيلي .

1 - (2 - morpholinoethyl) - 4 - phenylpiperidine - 4 - carboxylic acid ethly ester.

مثل :

Morphinoethylorpethidine - T A I.

(٨٧) مورفين :

Morphine:

كافة مستحضرات المورفين المدرجة والغير مدرجة في دساتير الادوية والتي تحتوى على أكثر من ٠,٢ ٪ من المورفين .

مخلفات المورفين فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

(٨٨) ميتازوسين :

Metazocine:

٠,٢ - أيدروكس - ٩,٥,٢ - ثلاثى ميثيل - ٧,٦ - بنزومورفان
أو :

2- hysroxy - 2.5.9 - trimethyl - 7.6 - bvenzomorphan.

١,٢,٣,٤,٥,٦ - هيكسا أيدرو - ٨ - أيدروكس - ١١,٦,٣ - ثلاثى ميثيل - ٦,٢ - ميثانو -
٣ - بنزازوسين .

1,2,3,4,5,6 - hexahydro - 8 - hydroxy - 3,6,11 - tri
methyl - 2,6 methyano - 3 - benzazocine.

مثل :

Methobenzorphan - N.I.H. - 7410'

(٨٩) ميتوبون :

Metopon:

٥ - ميثل ثنائى أيدرومورفينون .

Methldihydromorphinone - 1586'

(٩٠) ميثادون :

Methadone:

٦ - ثنائى ميثل أمينو - ٤,٤ - ثنائى فيل - ٣ - هيثانون .

6 - dimethulamino - 4,4 - diphenyl - 3 - heptanone.

مثل :

Amidone - Heptanon - Polamidom Dolophin - physeptone.

(٩١) ميثادون وسيط :

Methadone - Lintermediate:

٤ - سيانو - ٢ - وثنائي مثيل أمينو - ٤,٤ - ثنائي فنييل بيوتان .
4- cyano - 2 - dimethyulamino - 4,4 - dipyenybutane.

أو :

٢ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ - ثنائي فنييل - ٤ - سيانوبيوتان .
2- dimethuylamino - 4 - diphenyl - 4 - dipheenybutane

مثل :

Pre - methadone.

(٩٢) ميثامفيتامين :

Methamphetamine:

(+) - ٢ - مثيل امينوا - ١ - فنييل بروبان .
(+) - 2- methylamino - 1- phenylpropane.
بذاته وأملاحه بذاتها في جميع اشكالها الصيدلية المختلفة .
مثل :

Methedrine.

(٩٣) ميثاكوالون :

Methaqualome:

٢ - مثيل - ٣ - ١ - ثوليل - ٤ (٣ هـ) كوينازولينون .
2- methul - 3 - a - toyl - 4 (3 H) - quinozo linone.
Revonal.

(٩٤) مثل فنيديات :

Methulphenidate:

٢ - فينيل - ٢ - (٢ - بيريديل) استر مثيلي حمض الخليك .
2 - phenul - 2 - (2 - piperidyl) acetic acid methyl ester.
بذاته وأملاحه بذاتها في جميع اشكالها الصيدلية المختلفة .

مثل :

Ritalin.

(٩٥) ميروفين :

Myrophine:

ميريستيل بنزيل مورفين

Myrisryl benzyl morphine.

مثل :

Myristyl peronine - N.I.H.5986 A.

(٩٦) نور اسبميثادول :

Noracymethadol:

(±) - ألفا - ٣ - اسيٲوكس - ٦ - مٲيل أمينو - ٤,٤ - ثنائي فنيل هيٲتان .

(±) alpha - 3 - acetoxy - 6 - methylamino - 4,4 - diphenyl-heptane.

مثل :

N.I.H. - 7667

(٩٧) نور بيانون :

Norpipanone

٤,٤ ثنائي فنيل - ٦ - بيريدينو - ٣ - هيكسانون .

4,4 - diphenyl - 6 - piperidio - 3 - hexanone.

مثل :

Hexalgon.

(٩٨) نور ليفورفانول :

Norleuorphanol.

(-) - ٣ - أيدروكسي مورفينان :

(-) - 3 - hydroxymorphinan.

مثل :

RO - 1- 7686 - N.I.H. - 7539

(٩٩) نورمورفين :

Normorphine.

دى مثيل مورفين .

Demthylmorphine.

أو :

ن - دى مثيلى المورفين .

N - demthylated morphine.

(١٠٠) نورميثادون :

Normethadone:

٦ - ثنائى منيل أمينو - ٤,٤ - ثنائى فيل - ٣ - هيكسانون .

6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3 - hexanone.

أو :

١,١ - ثنائى قنيل - ١ - ثنائى مثيل أمينو اثيل - بيوتانون - ٢

1,1 - dipheyl - 1 - dimethylaminoethyl - butanone - 2'

أو :

١ - ثنائى مثيل أمينو - ٣,٣ - ثنائى فيل - هيكسانون - (٤)

1 - dimethylamino - 3,3 - diphenyl - hexanon - (4)

مثل:

Deatussan - extussin - mepidon - veryl - ticarda.

(١٠١) نيكومورفين :

Nicomorphine:

٦,٣ - ثنائى نيكوتينيل مورفين .

3,6 - Dinicotinylmorphine.

أو :

ثنائى حمض نيكوتينيك استر المورفين

Di - nicotinic acid ester of morphine.

مثل :

Nicophine - vendal

(١٠٢) ١ - ايدروكسي - ٣ - بتيل - ٦، ١٠، ٧، ١٠ أ - رباعي ايدرو - ٩، ٦، ٦ - ثلاثي

مثيل - ٦ - ه - ثنائي بنزو (ب، د) بيران .

1 - Hydroxy - 3 - pentyl - 6a ,7,10,10a - tetrahydro

6,6,9 - trimethyl - 6 - H - dibenzo (b,d) pyran.

STP-DOM.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج بـ

Tetrahydrocannabinols.

(١٠٣) ٢ - أمينو - ١ - (٥، ٢ - ثنائي ميثوكس - ٤ - مثيل) فنييل بروبان

2 - amino - 1 - (2,5 - dimethoxy - 4 - methyl phenyl

propane.

STP- DOM

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج بـ

(١٠٤) ٣ - (٣، ١ - ثنائي مثيل ميثيل) - ١ - ايدروكسي - ١٠، ٩، ٨، ٧ - رباعي

ايدرو - ٩، ٦، ٦، ثلاثي مثيل - ٦ - ه - ثنائي بنزو (ب و د) بيران .

3 - (1,2 - dimethylheptyl) - 1 - hydroxy 7,8,9,1 - tet

rahydro - 6,6,9, - trimethyl - 6H - dibenzo (b,d)pyran.

DMHP

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج بـ

(١٠٥) ٣ - (٢ - ثنائي مثيل امينو أثيل) - ٤ - ايدروكسي اندول

3 - (2 - dimethyleaminoethyl) - 4 - hydroxyindole.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج بـ

Psilocine - psilocin.

(١٠٦) ٥، ٤، ٣ - ثنائي ميثوكسي فين أثيل أمين

3,4,5 - trimethoxyphenethylamine.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج بـ

Mescaline.

« الجداول الملحقه بقانون المخدرات »

(١٠٧) ٣ - هيسكيل - ١ - أيدور كسي ١٠.٩.٨.٧ - رباعي أيدرو - ٩.٦.٦ - ثلاثي مثيل ٦ هـ - ثنائي بنزو (ب، د) بيران .

3 - hexyl - 1 - hydroxy - 6,8,9,10 - tetrahydro 6,6,9, - trimethyl - 6H dibenzo (b,d) pyran.

المعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج بـ

Parahexyl.

(١٠٨) ن، ن - ثنائي مثيل نريتامين .

N,N dieihyltryplamine.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج بـ

DET.

(١٠٩) ن، ن - ثنائي مثيل نريتامين .

N.N -dimethyltryptamime.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج بـ

DMT.

(١١٠) بتازوسين

Pentazocine.

وتركيبتها الكيميائية : ٦.٥.٤.٣.٢.١ - سداسي أيدرو - ١١.٦ - ثنائي مثيل - ٣ - (٣ -

مثيل - ٢ - بيوتنيل) - ٦.٢ - ميثانو - ٣ - بتازوسين - ٨ - أول.

1,2,3,4,5,6 - Hezahydro - 6.11-dimethyl - 3- (3-methyl

2butenyl) - 2,6 - methano - 3 - benzazocin &OL.

والمعروفة تحت اسم سوسيجون فورترال تالوين Sosegon ;fortral; telwin أو أي مسميات أخرى .

المركبات من ١٠٤ الى ١١١ لم يصدر لها أسم دولي معترف به للآن .

وكذلك أملاح ونظائر واستيريات واثيرات وأملاح نظائر واستيريات واثيرات تلك المواد ما لم ينص على غير ذلك .

وكذلك أي مستحضرات أو مخلوط أو مستخلص أو أي مركب آخر يحتوى على احدى

المواد المدرجة في هذا الجدول أر على أحد أملاحها أو نظائرها أو استيراتها أو اثيراتها أو أملاح النظائر والاستيرات والاثيرات لهذه المواد وبأى نسبة كانت ما لم ينص على نسبة محددة .

(O - Chlorphenyl) - 2Methyl - 4 (3H) (١١١) (١)

Quinasolinone

meeloqualone

والمعروفة بالاسم الدولى الغير تجارى

1-1(2- Thienyl) Cyclohexylpiperidene . . (١١٢) (٢)

والمعروفة بالاسم التجارى أو الدارج

T.C.P.

(١١٣) (٣)

1(1-Phenyleyelohehexyl) pyrrrolidine.

P.H.P.or P.C.P.E,

والمعروفة بالاسم التجارى أو الدارج

N-Ethyl-1-phenylcyclohexylamine.

(١١٤) (٤)

والمعروفة بالاسم التجارى أو الدارج

P.C.E

N- Bazyl-Ndedimethy phenethylamine

(١١٥) (٥)

والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى Benzphetamine بذاتها وأملاحها بذاتها فى جميع أشكالها الصيدالية المختلفة

(٣.٢.١) البنود أرقام ١١١، ١١٢، ١١٣ مضافة بقرار وزير الصح رقم ٥.٦ لسنة ١٩٨١ .

(٥.٤) البندين ١١٤، ١١٥ أضيفا بقرار وزير الصحة رقم ٥.٦ لسنة ١٩٨١ .

(١١٦) (٦)

N - (1 2 (4 - ethyl) - 4 , 5 - dihydro - 5 - oxo - lh - tetra-
zol-lyl) ethyl) - 4 - (Methoxymethyl) 1 - N - Phenyl -

Alfentanil - R apifen

مثل :

(١١٧) (٧)

Di - Methoxy Bormo Amphetamine.

داى ميثوكسى برومو امفيتامين

D . O . B.

والمعروف بالاسم غير التجارى :

(١١٨) (٨)

Methylene - Di - Oxy Amphetamine.

ميثيلين داى او كسى امفيتامين .

M . D . A.

والمعروف بالاسم غير التجارى .

(١١٩) (٩) ألفا ميثيل ثيوفينيل - بارافلوروفنتيل - بيتا هيدروكسى - ٣ - ميثيل فنتيل -

ثيوفينيتيل - ٣ ميثيل ثيو فنتيل - سوفنتيل - فنتلين .

(٦) - البند رقم ١١٦ مضاف بقرار وزير الصحة رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٨٤ ، الوقائع

المصرية ، العدد ٢٤٠ من ٢٣ - ١٠ - ١٩٨٥ .

(٨ ، ٧) - البنود أرقام ١١٧ ، ١١٨ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٨٥ ،

الوقائع المصرية ، العدد ٣ ، فى ٤ يناير سنة ١٩٨٦ .

(٩) البند رقم ١١٩ مضاف بالقرار الوزارى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٠ منشور فى الوقائع

المصرية العدد ١١٦ فى ٢٣ مايو ١٩٩١ .

الجدول رقم ٢

المستحضرات المستثناة من النظام المطبق على المواد المخدرة

(أ) مستحضرات المورفين :

(١) لبوس يودفورم والمورفين :

(لللبوس واحد)

جرام

٠,٣٢٠

يودو فورم

٠,٠١٦

كلوريدات المورفين

زبدة كاكار - كمية كافية لغاية جرام واحد .

(٢) لصقة الأفيون :

٢٠

راتنج لامى

٣٠

ترينتينا

١٥

جمع اصفر

١٨

مسحوق لبان ذكر

١٠

مسحوق الجاوى

٥

مسحوق الأفيون

٢

بلسم البيرو

(٣) لصقة الأفيون :

٢٥

خلاصة أفيون

٢٥

راتنج لامى منقى

٥٠

لصقة الرصاص الصمغية

(٤) لصقة الأفيون

٨

راتنج لامى

١٥

ترينتينا عادة

٥

جمع أصفر

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

٨	لبان ذكر مسحوق
جرام	
٤	جاوى مسحوق
٢	مسحوق الأفيون
٩٠	بلسم البيرو
	(٥) لصقة الأفيون :
٩٠	لصقة راتنجيه
١٠	مسحوق الأفيون الناعم
	(٦) لصقة الأفيون (أنظر التركيب تحت رقم ٥) :
	مخلوطة بغيرها من اللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطاني .
	(٧) مروخ الأفيون :
مليلتر	
٥٠	صبغة الأفيون
٥٠٠	مروخ صابونى
	(٨) مروخ أفيون (أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٧) :
	مخلوط بأحد المروخات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانى :
	(٩) مروخ الأفيون الناشدري :
جرام	
٣٠	مروخ الكافور النوشادري
٣٠	صبغة الأفيون
٥	مروخ البلادنا
٥	محلول النشادر المركز
١٠٠	مروخ صابونى كمية كافية لغاية
	(١٠) مروخ الأفيون النوشادري :

الجدول رقم (٢) المستحضرات المستشاه من النظام المطبق على المواد المخدرة

نفس التركيب الوارد تحت رقم ٩ مخلوطا بأحد المروقات الواردة بالفاروماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانية .

(١١) عجائن كاوية للأعصاب ومستحضرات تحتوى - عدا أملاح المورفين أو أملاح المورفين والكوكايين - على مالا يقل عن ٢٥٪ من الأحماض الزرنيفية ويدخل فى صنعها كربوزرت أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .

(١٢) حبوب مضادة للاسهال :

جرام	
٠.٦٤٨	كانفور
٠.٠١٣	خلات الرصاص
٠.١٦٢	تحت نترات البزموت
٠.٠٦٨٤	حمض التنيك
٠.٠٢٠	مسحوق الأفيون

(١٣) حبوب الديجيتالا والأفيون المركبة :

٠.٠٣١	مسحوق أوراق الديجيتالا
٠.٠١٩	مسحوق الأفيون
٠.٠١٣	مسحوق عرق الذهب
٠.٠٧٨	كبريتات الكينين

شراب الجلو كوز كمية كافية لعمل ١٢ حبة .

(١٤) حبوب الزئبق مع الأفيون :

٣.٨٩	حبوب الزئبق
٠.١٩	مسحوق الأفيون
	لعمل ١٢ حبة .

(١٥) حبوب الزئبق مع الطباشير والأفيون :

جرام	
٠.٧٨	مسحوق عرق الذهب بالأفيون

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

	(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١) .
٠,٧٨	مسحوق الزئبق بالطباشير
كمية كافية	سكر لبن
	شراب الجلو كوز كمية كافية لعلم ١٢ حبة .
	(١٦) حبوب عرق الذهب مع بصل العنصل :
جرام	
٣٠	مسحوق عرق الذهب بالأفيون
	(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١) .
١٠	مسحوق بصل العنصل
١٠	راتنج نوتادري مسحوق
	(١٧) حبوب كلورور الزئبقيك بالأفيون :
٠,١٠	كلورور الزئبقيك المسحوق
٠,٢٠	خلاصة الأفيون
٠,٢٠	خلاصة عرق النجيل
	مسحوق عرقسوس كمية كافية لعلم ١٠ حبات .
	(١٨) حبوب يودور الزئبقوز بالأفيون :
٠,٥٠	يودور الزئبقوز الحديث التحضير
٠,٢٠	مسحوق الأفيون
٠,٣٠	مسحوق عرقسوس
	عسل أبيض كمية كافية لعلم ١٠ حبات .
	(١٩) حبوب الرصاص مع الأفيون :
٨٠	خلات الرصاص المسحوق
١٢	مسحوق الأفيون
٨	شراب الجلو كوز أو كمية كافية
	(٢٠) حبوب التريبتينا المركبة :

٠.٥	أفيون
٢.٥	كبريتات الكينين
٢٤-	مبعة سائلة
جرام	
٨٤-	تربنتينا
	كربونات المغنسيوم كمية كافية لعمل مائة حبة .
	(٢١) مسحوق عرق الذهب المركب (مسحوق دوفر) :
١٠.٠	مسحوق عرق الذهب
١٠.٠	مسحوق الأفيون
٨٠.٠	مسحوق كبريتات البرتاسيوم
	(٢٢) مخاليط مسحوق دوفر (أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٢١) مع الزئبق الطباشيري أو الاسبيرين أو الفيناسبتين أو الكينين واملاحه أو بيكربونات الصودا .
	(٢٣) مسحوق الكينو المركب :
٧٥	مسحوق الكينو
٥	مسحوق الأفيون
٢٠	مسحوق القرقة
	(٢٤) اقماغ الرصاص المركبة :
٢.٤	خلات الرصاص المسحوقة
٨	مسحوق الأفيون
	زبدة كاكاو كمية كافية لعمل ١٢ قمعا زنة كل منها حوالى جرام واحد .
	(٢٥) أقراص مضادة للزكام رقم ٢ :
٠.٠٤٣	مسحوق الأفيون
٠.٢٢	كبريتات الكينين
٠.٢٢	كلوريدات النوشادر
٠.٢٢	كافور

« الجداول الملحقه بقانون المخدرات »

٠٠٠٤٣	خلاصة أوراق البلادنا
٠٠٠٤٣	خلاصة جذور خاتق اللذب
	(٢٦) أقراص مضادة للأسهال رقم ٢ :
٠٠١٦	مسحوق الأفيون
جرام	
٠٠١٦	كافور
٠٠٠٨	مسحوق عرق الذهب
٠٠١١	خلات الرصاص
	(٢٧) أقراص مضادة للدوسنتاريا :
٠٠١٣	مسحوق الأفيون
٠٦٤٨	مسحوق عرق الذهب
٠٠٣٢٤	مسحوق الزئبق الحلو
٠٠٣٢٤	خلات الرصاص
٠١٩٤٤	بزموت بنتانا فتول
	(٢٨) أقراص الزئبق مع الأفيون :
٠٠٦٥	كلورور الزئبقوز المسحوق
٠٠٦٥	أكسيد الأنثيمون المسحوق
٠٠٦٥	مسحوق جذور عرق الذهب
٠٠٦٥	مسحوق الأفيون
٠٠٦٥	سكر لبن
	محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد .
	(٢٩) أقراص الرصاص مع الأفيون :
١٩.٤٤	مسحوق خلالات الرصاص الناعم
٣.٢٤	مسحوق الأفيون
٦.٤٨	سكر مكرر مسحوق

الجدول رقم (٢) المستحضرات المستثناة من النظام المطبق على المواد المخدرة

٣,٦٠	محلول الثيويرومين الأثيرى
٠,٩٠	كحول
	(٣٠) أقراص الرصاص مع الأفيون .
٠,١٩٥	سكر الرصاص
٠,٠٦٥	مسحوق الأفيون
	محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد .
	(٣١) مرهم العفص المركب :
جرام	
٢٠	مسحوق العفص الناعم
٤	خلاصة الأفيون
١٦	ماء مقطر
١٠	الانسولين
٥٠	برافين أصفر رخو
	(٣٢) مرهم العفص المركب :
	(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣١ المخلوط بغيره من المراهم واللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطاني أو بكودكس الصيدلة البريطانية) .
	(٣٣) مرهم العفص مع الأفيون :
جرام	
٢,٥	مرهم العفص
٧,٥	مسحوق الأفيون
	(٣٤) مرهم العفص مع الأفيون :
	(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣٣ المخلوط بغيره من المراهم واللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانية) .
	(٣٥) ياترين - ١٠٥ :
	(حامض يودو أو كسيكينو لايبك سلفونيك) مضافا إليه ٥٪ أفيون .

« الجداول الملحقه بقانون المخدرات »

(ب) مستحضرات الديكوديد :

محاليل الكارديازول ديكوديد :

محلول يحتوى على ما لا يقل عن ١٠٪ من الكارديازول وما لا يزيد على ٥٪ من أحد أملاح الديكوديد .

(ج) مستحضرات الأيكودال :

(١) أقراص مضادة للأفيون .

جرام

١

ايكودال

٣٥

مسحوق جنطيانا

٢٠

مسحوق عرق الذهب

٢٠

كبريتات الكنين

٥

كافاين

٢٥

سكر لبن

تخلط ويصنع منها أقراص زنة ٥ قمحة .

ملاحظة : يحظر عرض هذا المستحضر على الجمهور باسم مستحضر مضاد للأفيون .

(٢) أقراص ب . ب المركبة :

٠,٠٣٢٤

مسحوق بارباريس عادى

٠,٠٠١٣

جوز مقى

٠,٠٠٣٢

ايكودال

٠,٠٦٤٨

عرق الذهب

٠,٠٠١٣

راوند

٠,٠٣٢٤

مسحوق القرفة المركب

٠,٠٠٣٢

طباشير عطرى

(د) مستحضرات الكوكايين .

(١) حقن برناتريك :

٣.	(أ) بي سياتور الزئبق
١.	كوكاين
٣.	(ب) سكسيناميد الزئبق
١.	كوكاين
	(٢) حقن ستيلا :
٠٠٣	(أ) سكسيناميد الزئبق
٠٠١	كلوريدات الكوكاين
جرام	
٠٠٥	(ب) سكسيناميد الزئبق
٠٠٣	كلوريدات الكوكاين
	(٣) بي بورات الصودا المركب مع الكوكاين :
	على شكل أقراص صلبة تحتوي على الأكثر علي ٢٪ من أحد أملاح الكوكاين مع ما لا يقل عن ٢٠٪ من البورق ومع ما لا يقل عن ٢٠٪ من الانتيسيرين أو من غيرها من المواد المسكنة المماثلة وما لا يزيد عن ٤٠٪ من المواد المحسنة للطعم ولا يزيد وزن القرص عن جرام واحد .
	(٤) عجائن كاوية للأعصاب :
	مستحضرات تحتوي - عدا املاح الكوكاين أو أملاح الكوكاين والمورفين - على ما لا يقل عن ٢٥٪ من الاحماض الزرنيفية ويدخل في صنعها كربوزوت أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .
	(٥) أقراص كوكاين واثروين تحتوي كل منها على ٠.٠٠٠٠٣ جرام من أحد أملاح الكوكاين على الأكثر وعلى ٠.٠٠٠٠٣ جرام من أحد أملاح الاثروين على الأقل .
جرام	
٠.٠٠٠٠٣	كبريتات الاثروين
٠.٠٠٠٠٣	كلوريدات الكوكاين
٠.٠٠٠٣	سكر المن
٠.٠٠٠٣٦	زنة القرص الواحد

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

ونسبة الكوكايين فيه ٨,٣٪

(٦) أقراص للصوت :

كلوريدات اليوتاس .

يوري

٠,٠٠٠,٢٥

كوكايين

٠,٣٣٥

زنة القرص الواحد

(هـ) مستحضرات قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب الهندي المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب الهندي التي لا تستعمل إلا من الظاهر .

الجدول رقم (٣)
في المواد التي تخضع لبعض
قيود الجواهر المخدرة (١)

(أ) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها التي تحتوي على أى مادة من هذه المواد بكمية تزيد عن ١٠٠ ملليجرام فى الجرعة الواحدة ويتجاوز تركيزها فى المستحضر الواحد عن ٢,٥ ٪ ما لم ينص على غير ذلك :

1-Ethylmorphine

١ - اثيل مورفين :

3 - Ethyl - morphine

٣ - اثيل مورفين

مثل :

2-Acetyl Dihydrocodeine

٢ - استيل ثنائى ايدروكوداين :

٦ - اسيتوكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل - ٥,٤ - أبوكسى - مورفينان .

6 - acetoxy - 3- methoxy - N- methyl - 4,5 - epoxymorphinan

Acetylco - done

مثل :

Dihydrocodeine

٣ - ثنائى ايدروكوداين :

٦ - ايدروكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل - ٥,٤ - أبوكسى - مورفينان .

6 - hydroxy - 3- methoxy - N metyyl - 4,5 - epoxymorphinan.

Dihydrin - Paracodin

مثل :

Pholcodine:

٤ - فولكودين :

Morpholinylethyl

مورفولينيل اثيل مورفين .

morphine

أو :

(١) مواد الجدول رقم ٣ مستبدلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

« الجداول الملحق بقانون المخدرات »

بيتا - ٤ - مورفولينيل اثيل مورفين

Beta 4 - morpholinylethyl morphine.

Necodin.

مثل :

Codeine:

٥ - كوداين : XXX

3 - methylmorphine.

٣ - ميثيل مورفين

Methyl morphine

مثل :

Norcodeine

٦ - نور كوداين :

N - demethyl codeine.

ن - ديميثيل كوداين

Nicodicodeine:

٧ - نيكو ثنائي كوداين

6 - Nicotinyldihydrocodeine.

٦ - نيكوتينيل ثنائي أيدرو كوداين

أو :

استر حمض النيكوتينيك لثنائي أيدرو كوداين

Micotinic acid ester of dihydrocodeine.

مثل :

N.I.H. 8238- RC 1740

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التي تحتوي على أكثر من ١٠٠ مللجرام بالجرعة الواحدة

مع ما يساويها على الأقل من مادة الميثيل سليولوز ما لم ينص على غير ذلك .

Propiram

- بروبيرام :

Propiram

- بروبيرام :

ن - (١ - مثيل - ٢ - بيريدنواثيل - ن - ٢ - بيريديل بروبيوناميد

N (1 - methyl - 2 - piperidinoethyl) - N 2 - pyridylproina-
mide.

Algeril.

مثل :

(ج) كذلك المواد الآتية :

١ - ١ - اثيل - ٢ - كلورفنيل اثيل - كارينول .

Ethyl - 2 - chlorovinylethynyl carbinol.

Ethchlorvynol.

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الدارج .

Ethinamate:

٢ - اثينامات :

١ - اثينيل سيكلو هيكسانول كاربات

Ethynyl cyclo hexanol carbamate.

Amphepramon:

٣ - أمفيرامون :

٢ - (ثنائى اثيل امينو) بروبيوفينون .

2 - (diethylamino) propiophenone.

Barbital.

٤ - باريتال :

٥.٥ - ثنائى اثيل حمض باربيتوريك .

5,5 - diethyl barbituric acid.

Pentobarbital:

٥ - بنتو باريتال :

٥ - اثيل - ٥ - (١ - مثيل بيوتيل) حمض باربيتوريك

5 - ethyl - 5 - (1 - methyl butyl) barbituric acid.

Pipradol:

٦ - بيرادول :

١.١ - ثنائى فيل - ١ - (٢ بيريديل) ميثانول .

« الجداول الملحقه بقانون المخدرات »

1,1 - diphenyl - 1 - (2 - piperdyl) methanol.

٧ - (-) - أ - ثنائي مثيل امينو - ٢,١ - ثنائي فليل ايثين .

(-) - 1 - dimethy-amino - 1,2 - diphenylethane.

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الدارج بـ S . P . A -

Cyclobarbitol: سيكلوباربيتال :

٥ - ٥ (١ - سيكلوهيكسامين - ١ - يل) - ٥ - أثيل حمض باربيتوريك .

5 - 5 (1 - cyclohexene - 1 - yl) - ethylbarbituric acid.

Pheneyclidine: ٩ - فينسكايكليدين :

١ - (١ - فليل - سيكلوهيكسيل) بيريدين .

1 - (1 - phenylcyclo hexyl) piperidine.

Phenmetrazine: ١٠ - فينمترازين :

٣ - مثيل - ٢ فليل مورفولين .

3 - methyl - 2 - phenylmorpholine.

Phenobarbital: ١١ - فينو باربيتال :

٥ - أثيل - ٥ - فليل حمض باربيتوريك .

5 - ethyl - 5 - phenyl barbituric acid.

Meproamate: ١٢ - ميروبامات :

٢ - مثيل بروبيل - ٣ر١ - ٣ر١ بروبانيدول ثنائى كاربامات

2 - methyl - propyl - 1,3 - propanidiol dicarbamate.

Methyl phenobarbital: ١٣ - مثيل فينو باربيتال :

٥ - أثيل - ١ - مثيل - ٥ - فليل حمض باربيتوريك .

5 - ethyl - 1 - methyl - 5 - phenyl barbitric acid.

Methypylon: ١٤ - مثيريلون :

٣ر٣ ثنائى اثيل - ٥ - مثيل - ٤ر٢ - بيريدين - ديون .

3,3 - diethyl - 5 - methyl - 2,4 - piperidine - dion.

المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة

الجدول رقم (٣)

Nicocodeine:

١٥ - نيكوكودين :

6 - Nicotiny codeine

٦ - نيكوتينيل كوداين

أو :

٦ - (بيريدين - ٣ - حمض كاربوكسيليك) كوداين استر .

6 - (pyridine - 3 - carboxylic acid) - codeine ester.

وكذلك أملاح ونظائر واسترات واثيرات وأملاح نظائر واسيرات جميع المواد المذكورة في هذا الجدول ما لم ينص على غير ذلك .

١٦ - الافدرين وأملاحها . (١)

١٧ - البيمولين ، بوبر نيورفين (٢)

(١) مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٠ - منشور في الوقائع المصرية العدد ٤ - في ٥ يناير سنة ١٩٩١ .

(٢) مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٠ - منشور في الوقائع المصرية العدد ١١٦ في ٢٣ مايو سنة ١٩٩١ .

الجدول رقم (٤)

الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة الذى لا يجوز - للأطباء البشريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس - تجاوزه فى وصفة طبية واحدة :

جرام	
٦٠ ر	١ - الأفيون
٦٠ ر	٢ - المورفين وكافة أملاحه
	٣ - داي استيل المورفين (اسيتومورفين . ديامورفين ديافورم .
٠.٢ ر	هيروين) وأملاحه
٠.٦ ر	٤ - بنزويل المورفين وأملاحه وكافة استرات المورفين الأخرى وأملاحه
	٥ - بنزويل المورفين (بيرونيين) وأملاحه وكافة أوكسيدات الاثير المورفينية
	الأخرى وأملاحها فيما عدا ايثيل المورفين (ديونين) وموثيل المورفين (كودايين)
١٠ ر	
٠.٦ ر	٦ - داي هيدروديزوكسى مورفين (ديزومورفين)
١٥ ر	٧ - التباين وأملاحه
	٨ - ز - أوكسى مورفين (جينو مورفين) ومركباته وكلا المركبات المورفينية الأخرى ذات
٢٠ ر	الازوت الخماسى التكافؤ
	٩ - داي هيدور أوكسى كودينون وأملاحه (كالايكودال) واستراته وأملاح هذه
٠.٦ ر	الاسترات
	داي هيدور كودينون وأملاحه (كالديكوديد) واستراته وأملاح هذه الاسترات
٠.٦ ر	
	داي هيدور مورفينون وأملاحه (كالديلوديد) واستراته وأملاح هذه الاسترات
٠.١ ر	
	استيلوداي هيدور كودينون أو استيلوداي ميشيلو داي هيدروتباين وأملاحه كالاسيديكون
٠.٦ ر	واسترات وأملاح هذه الاسترات

الجدول رقم (٤)، الحد الأقصى لكميات الجواهر الخدرة الذى لا يجوز تجاوزها فى وصفة طبية واحدة

داى هيدرو مورفين وأملاحه (كالبامورفان) واستراته وأملاح هذه
الاسترات
٠.٦ ر.

١٠. الكوكايين وكافة أملاحه :

للاستعمال الباطنى
٠.١ ر.

للاستعمال الظاهرى
٠.٤ ر.

بشرط أن يوصف فى مركب لا تزيد نسبته فيه عن أربعة فى المائة .

١١. الاكجونيون وكافة أملاحه واستراته وأملاح هذه الاسترات
٠.١ ر.

١٢. استرايشيلى لحمض ميثيل - ١ فينيل - ٤ بيريدين كاربو كسليك - ٤ « بيثدين »

وجميع أملاحه وهو كذلك (ديميرول ودولانتين)
٠.٦٥ ر.

١٣. القنب الهندى « كاناييس ساتيفا »
٠.٦ ر.

راتنج القنب الهندى
٠.٢ ر.

خلاصة القنب الهندى
٠.٢ ر.

مليلتر

خلاصة القنب الهندى السائلة
٠.٦ ر.

صبغة القنب الهندى
٤٠٠ ر.

١٤. ميثيل داى هيدرومورفينون وأملاحه المعروف باسم كلوريدات الميثيون أو بأسماء

أخرى
٠.٣ ر.

جرام

١٥. داى فينيل - ٤ ر ٤ داى ميثيل أمينو - ٦ هيتانول - ٣ ومعروف أيضا تحت اسم داى

ميثيل أمينو - ٦ داى فينيل - ٤ ر ٤ هيتانول - ٣ « ميتادون » وجميع أملاحه وهو أيضا فيزيتون

وبولاميلون
٠.١٢٥ ر.

١٦. داى فينيل - ٤ ر ٤ مورفولينو - ٦ هيتانول - ٣ (ومعروف أيضا تحت اسم موفولينو -

٦ ادى فينيل - ٤ ر ٤ هيتانول - ٣ « فينادكسون » وجميع أملاحه وهو أيضا

هيتالين)
٠.٢٥٠ ر.

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

- ١٧ (١) - أمبرل ماكسيبتون (Maxtion Amp .) عدد ٦ أمبول .
١٨ - أقراص ماكسيبتون (Maxtion Tab) عدد ٣٠ قرص .
١٩ - أقراص اكتدرون (Aktedron Tab .) عدد ٣٠ قرص .
٢٠ - أقراص دوريدن (Dariden Tap) عدد ٣٠ قرص .
٢١ (٢) - أمبول إمورباريبتال صوديوم (Amtyol amp .) عدد ٦ أمبول .
٢٢ - أقراص أو كبسول إمورباريبتال مثل (Amytal cap - tab) عدد ٣٠ قرص .
٢٣ - أمبول مثيل فنيديات مثل (Ritalin amp .) ٥ أمبول .
٢٤ - أقراص مثيل فنيديات مثل (Ritalin Tab .) ٣٠ قرص .
٢٥ - أقراص سيكوباريبتال مثل (Seconal Cap .) ٣٠ قرص .
٢٦ - أمبول ميثامفيتامين مثل (Metheldrin amp .) ٥ أمبول .
٢٧ - أقراص ميثامفيتامين مثل (Methedrin tap .) ٢٥ قرص .
٢٨ (٣) - البنتازوسين (١٥٠ مليجرام) .
وتصرف هذه المستحضرات في عبواتها الأصلية .

-
- ١- البنود ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ وقد توضح قرين كل منها الحد الأقصى المسموح بصرفه في الوصفة الواحدة حسب نص المادة الأولى من القرار المذكور .
- ٢- البنود من ٢١ إلى ٢٧ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٦ وقد توضح قرين كل منها الحد الأقصى المسموح بصرفه في الوصفة الواحدة حسب نص المادة الأولى من القرار المذكور .
- ٣- مادة البنتازوسين مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ وتحدد الكمية القصوى المصرح بصرفها بالوصفة الواحدة بمائة وخمسون مليجرام .

الجدول رقم (٥) النباتات المتنوع زراعتها

- ١ - القنب الهندى « كانابيس ساتيفا » ذكرى كان أو أثنى بجميع مسمياته مثل الحشيش أو الكمنجة أو البانجو أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه .
- ٢ - الحشخاش « باباقير سومنيفيرم » بجميع أصنافه ومسمياته مثل الأفيون أو أبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه .
- ٣ - جميع أنواع جنس الباباقير .
- ٤ - الكوكا « ايروثروكسيلوم كوكا » بجميع أصنافه ومسمياته .
- ٥ - القات بجميع أصنافه ومسمياته .

الجدول رقم (٦)
اجزاء النباتات المستثناة من أحكام هذا القانون

- ١ - الياف سيقان نبات القنب الهندى .
- ٢ - بذور القنب الهندى المحموسة حمسا يكفل عدم انباتها .
- ٣ - بذور الخشخاش المحموسة حمسا يكفل عدم انباتها .
- ٤ - رموس الخشخاش المجرحة الحالية من البذور .

قرار وزير الصحة
رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥
فى شأن تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية
المؤثرة على الحالة النفسية (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة والقوانين المعدلة له والمنفذة له ؛

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والالتزام فيها والقرارات المنفذة له ؛

وعلى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية والقرارات المكملة والمعدلة له أرقام ٣٧٢ ، ٥٠٦ ، ٥٨١ لسنة ١٩٨١ والقرار رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨٢ والقرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٣ والقرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار لجنة المخدرات والأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٧ بإدراج بعض المواد فى الجدول الرابع من المعاهدة النفسية عام ١٩٧١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم تداول لبعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ؛

وعلى ما عرضه علينا الدكتور / رئيس الادارة المركزية للشئون الصيدلانية ؛

قرر

مادة ١ - تعتبر مواد مؤثرة على الحالة النفسية فى تطبيق أحكام هذا القرار المواد والمستحضرات المبينة بالجدول المرفقة لهذا القرار .

(١) منشور بالوقائع المصرية - العدد ٣ فى ٤ يناير سنة ١٩٨٦ .

« المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية »

مادة ٢ - تلتزم مصانع الأدوية بإخطار الادارة المركزية للشئون الصيدلية بوقت كاف قبل البدء فى تصنيع كل تشغيلة من مستحضرات الجدول الأول ، وعلى هذه الادارة مراقبة جميع مراحل التصنيع والتخزين بهذه المصانع .

مادة ٣ - يحظر بيع أو توزيع هذه الأصناف إلا عن طريق الشركة المصرية لتجارة الأدوية وفروعها وعلى الشركات المنتجة لهذه الأصناف تحويل كل انتاجها للشركة المذكورة ، وعلى مستوردي هذه الأصناف تسليم كل الكميات المستوردة للشركة المذكورة .

مادة ٤ - تقوم المستودعات الرئيسية بالشركة المصرية لتجارة الأدوية بفتح هذه الأصناف بدفتر معتمد ومرفوع من الادارة المركزية للشئون الصيدلية تبين به الكميات الواردة وكذلك المنصرفة الى فروع الشركة وفروع تموين المستشفيات مع ذكر تاريخ الورود أو المصرف والأصناف الواردة أو المنصرفة كما ونوعا .

مادة ٥ - يمسك كل فرع من فروع الشركة المصرية لتجارة الأدوية أو تموين المستشفيات دفترا معتمدا ومرفوعا من ادارة الصيدلة بمديرية الشئون الصحية المختصة ويكون هذا الدفتر والأدوية عهدة صيدلى ويقيده به أولا بأول الوارد والمنصرف من هذه الأدوية كما ونوعا .

مادة ٦ - تصرف الصيدليات العامة من الفرع التابعة له الحصص التالية من المواد والمستحضرات الواردة بالجدول الأول .. المرافق لهذا القرار كحد أقصى شهريا :
أ - عشرة جرامات من المواد الواردة به .

ب - عشرة عبوات من أصغر أو أقل العبوات المسجلة للمستحضرات من الامبولات والأقراص والكبسولات واللبوسات والأشربة والنقط .

ج - مائة وخمسون أمبول الفاكامفين .. مائة ستيمتر ستادول .

مادة ٧ - يصرح لصيدليات الخدمة الليلية وصيدليات الشركة المصرية لتجارة الأدوية بتجاوز هذه الكميات - كما يصرح لصيدليات الخدمة الليلية بتجاوز هذه الكميات بحد أقصى ثلاث مرات حصة الصيدلية العامة .

مادة ٨ - يصرف للمستشفيات الخاصة المرخص بها حصة تحدد بمعرفة ادارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية المختصة ووفقا للقواعد التي تضعها الادارة المركزية للشئون الصيدلية بالاشتراك مع الادارة المركزية المختصة بالوزارة ، وتكون هذه الاصناف عهدة بصيدلية المستشفى .. وفي حالة عدم وجود صيدلية بالمستشفى تكون عهدة طبيب تخصصه ادارة المستشفى وتخطر باسمه ادارة الصيدلية المختصة .

مادة ٩ - تمسك كل مؤسسة صيدلية (صيدلية عامة أو خاصة) أو مستشفى خاص بدون صيدلية تصرف لها مستحضرات صيدلية مؤثرة على الحالة النفسية واردة بالجدول الأول دفتر القيد هذه الاصناف معتمدا ومرقوما من ادارة الصيدلة المختصة بدون به تاريخ الورود والصرف كما ونوعا وتلتزم هذه الجهات بالاحتفاظ بالدفاتر والتذاكر الطبية المنصرف بموجبها هذه الاصناف مدة خمس سنوات تكون خلالها عهدة مدير الصيدلية أو الطبيب الذي تعينه ادارة المستشفى بحسب الأحوال .

مادة ١٠ - لا تصرف مواد ومستحضرات الجدول الأول من الصيدليات العامة الا بموجب تذكرة طبية من التذاكر المدموغة لاتحاد نقابات المهن الطبية مستقلة تسحب من المريض وتفيد بدفتر المواد النفسية المذكور في المادة (٩) .

لا تصرف مواد الجدول الثانى الا بموجب تذكرة طبية من تذاكر اتحاد نقابات المهن الطبية المدموغة مستقلة أو متضمنة أدوية أخرى ويتم ختمها بخاتم الصيدلية لعدم تكرار الصرف .

على ألا تتعدى الكمية الموصوفة والمنصرفة من المواد المؤثرة على الحالة النفسية الكميات المذكورة بمقدمة الجداول المرافقة .

د المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ،

مادة ١١ - يجب أن يبين بالتذكرة الطبية المخصصة لصرف هذه المستحضرات اسم المريض وعنوانه ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية أو اسم وعنوان ورقم البطاقة الشخصية أو العائلية لمن تولى الصرف .

ولا تصرف هذه التذاكر بعد مضي خمسة أيام على تحريرها أو إذا وجد بها كشط أو شطب أو تصحيح .. ويجب ألا تتعدى الكمية الموصوفة الكميات الواردة بالجدول المرافقة .

مادة ١٢ - علي المؤسسات الصيدلانية عند استلام هذه الأصناف من الشركة المصرية لتجارة الأدوية أن تقدم طلبا مختوما بخاتم الصيدلانية (سموم) موقعا عليه من مدير الصيدلانية ويقوم فرع الشركة المذكورة بتحرير فاتورة بيع بالأجل ويحظر البيع نقدا وعلى الصيدلانية عند استلام هذه الأصناف اعتماد صورة من فاتورة البيع يتم توقيعها من الصيدلى المدير ويتم الاحتفاظ بها بالصيدلانية لمدة خمس سنوات كما يتم حفظ صورة الفاتورة المختومة بفرع الشركة لنفس المدة برفقة طلب الصرف .

مادة ١٣ - ترسل فروع الشركة المصرية لتجارة الأدوية كشفا شهريا بالمنصرف من هذه المستحضرات الى ادارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية المختصة يبين به أسماء المؤسسات الصيدلانية والمستحضرات المنصرفة كما ونوعا وصيد كل نوع فى نهاية الشهر من كل نوع ، وترسل صورة الى الادارة المركزية للشئون الصيدلانية للمتابعة .

مادة ١٤ - تلتزم صيدليات الخدمة الليلية وصيدليات الشركة المصرية لتجارة الأدوية بتوفير أصناف المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية .

مادة ١٥ - يراعى تطبيق أحكام هذا القرار عند تسجيل مستحضرات جديدة تحتوى على إحدى المواد المبينة بالجدول المرافقة .. ويتم إدراجها بالجدول المناسب بناء على قرار من اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية .

مادة ١٦ - على اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية مراجعة ملفات تسجيل المستحضرات المسجلة المحتوية على مواد واردة بهذا القرار بما يضمن عدم اساءة استعمالها وذلك على النحو الآتى :

أ - تعديل الكمية بالعبوة السابق تسجيلها .

ب - اضافة التحذيرات اللازمة بالنشرة أو البطاقة أو العبوة .

- ج - نقل أى مادة أو مستحضر من جدول إلى آخر .
- مادة ١٧ - لا يجوز توزيع عينات طبية مجانية من المواد والمستحضرات الواردة بالجدول المرافقة لهذا القرار ، ويتم حصر الكميات الموجودة وقت العمل بأحكام هذا القرار بأى من المكاتب العلمية أو الشركات وتسلم الى الادارة العامة للتموين الطبى بالوزارة .
- مادة ١٨ - يجوز بقرار من رئيس الادارة المركزية للشئون الصيدلية بناء على عرض ادارة الصيدلة المختصة وقف صرف الحصة المقررة للمؤسسات الصيدلية من المواد والأدوية المؤثرة على الحالة النفسية فى حالة ثبوت عدم انتظام القيد بالدفتر المخصص لهذا الغرض أو فى حالة فقدته أو عدم الاحتفاظ به أو ضياع التذاكر المنصرفة بموجبها هذه الأدوية وذلك إلى حين زوال الاسباب .
- مادة ١٩ - تسرى العقوبات المنصوص عليها فى القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ على المخالفين لأحكام هذا القرار وتخطر النقابة المختصة بالمخالف .
- مادة ٢٠ - يلغى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ والقرارات المعدلة له والمكملة له والقرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .
- مادة ٢١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .
- صدر فى ١٩٨٥ / ١٠ / ٧

وزير الصحة
أ. د / حلمى الحديدى

الجدول الأول

المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد والمستحضرات الواردة فى الجدول تخضع لأحكام جميع بنود القرار ولا يجوز أن تحتوى التذاكر الطبية المنصرفة بموجبها مواد ومستحضرات هذا الجدول الا على عتبة واحدة لصنف واحد من أصغر العبوات المسجلة بوزارة الصحة من صنف واحد فقط :

(أ) المواد الآتية وكذلك المستحضرات التى تحتوى على أى مادة من هذه المواد بكمية تزيد عن ١٠٠ مليجرام فى الجرعة الواحدة أو يتجاوز تركيزها فى المستحضر الواحد

« المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية »

٢,٥ ٪ .

Ethyl Morphine

١ - ٣ إيثيل مورفين

Ethyl Morphine as dionin

إيثيل مورفين - مثل ديونين

٢ - ٦ استيوكسي - ٣ - ميثوكسي - ن - ميثيل - ٤,٥ - أبوكسي - مورفينان - استيل داي هيدروكوداين .

- 6 - Acetoxy - 3 - methoxy - N - methyl - 4.5 - epoxy - mor-
phinan - Acetyl dihydrosodien. -

٣ - ٦ هيدروكسي - ٣ - ميثوكسي - ن - ميثيل - ٤,٥ - أبوكسي - مورفينان - (داي هيدروكوداين) .

- 6 - Hydroxy - 3 - Methoxy - N - methyl - 4.5 epoxy - mar-
phinan Dihydro codein.

Morpholiny ethyl morphine

٤ - مورفولين إيثيل مورفين

- pholcodin as Necodin

فولكودين - مثل نيكودين

3 - Methyl morphine Codein

٥ - ٣ - ميثيل مورفين كوداين

N - Eomothyn codein (Norcodein)

٦ - ن - ميثيل موداين

(نوركودين)

6 - Nicotiny dihydrocodein

٧ - ٦ - نيكوتينيل ثنائي ايدروكوداين

(Nicodicodein)

(نيوكوداي كوداين)

6 - Nicotinylcodein (Nicocodein)

٨ - ٦ نيكوتينيل

نيكوكودين

وأملأها ونظائرها .

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التي تحتوى على أكثر من ١٠٠ مليجرام بالجرعة الواحدة مع وجود ما يساويها على الأقل من مادة الميثيل سيليلوز .

ن - (١ - ميثيل - ٢ - بيريدين نو ايثيل) - ن - ٣ - بيريديل يو ناميد برويرام مثل الجيريل

N - (1 - methyl - 2 - piperidinoethyl) - N - 2 - pyridylpro-
pronamide proiram as Algeril

(ج) المواد الآتية ومستحضراتها بأى نسبة كانت ما عدا المستحضرات الصيدلانية الواردة
فى الجدول الثالث من هذا القرار .

١ - ٣ - ميثيل - ٢ - فينيل مورفولين .

3 - Methyl - 2 - phenylmorpholine

Phonmertzine as Obosan (فينمترزين) مثل ابوزان

٢ - (+) - ٣,٤ - داي ميثيل - ٢ - فينيل مورفولين .

(+) 3,4 - dimyethyl - 2 - phenyiylmorpholine
phendimetrazine.

فيند يمترازين .

a - a dimetny phencthyl

٣ - X - داي ميثيل فينيل ايثيل امين

amine phentormine as mirapront مثل ميرابرون

٤ - ٥ (ب - كلوروفينيل) - ٥,٢ - داي هيلرو - ٣ ه . اميدازو

(١,٢ - X - ايزيندول - ٥ - اول .

مازندول . مثل تيروناك .

5 - (P - chlorphenyl) - 2.5 - dihydro - 3 - imibazo (2,1 - a
) isoindol - 5 - ol mazindol as teronac

٥ - ٥ - ايثيل - ٥ (١ - ميثيل بيوتيل) حمض باربيتيوريك بنتوباربيتال

5 - ethyl - 5 - (a - methyl)barbituric acid pntobarbital

٦ - ١ - (١ - فينيل سيكلو هيكسيل) بيريدين .

1 - (1 - phenylcyclohoexyl) piperidine فنسيكليدين

pheneceyclidine

٧ - ٥ - ٥ - (١ - سيكلو هيكسين - ١ - يل) - ٥ - ايثيل حمض باربيتيوريك

« المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية »

سيكلورباربيتال مثل فانودرو - فالامين .

5 - 5 - (cylohexene - lyl) - 5 ethyl barbituric acid

Cyclobarbital as phanodoorm, valamin

٨ - (ثنائي ايثيل امينو) - برويوفينون .

2 - (diethylamino) proiophenone

امفيسرامون مثل ايسيت

Amphepramon as spisat

٩ - ٥ - الليل - ٥ - (١ - ميثيل بيوتيل) حمض

باربيتوريك سيكوباربيتال

††† 5 - Allyl - 5 - (1 - methyl) barbituric acid secoborbital

١٠ - ن - بنزيل - ب - X - داي ميثيل ايثيل فينا ثيلامين بنزفيتامين

N - benzyl - na dimethylphenthylamine benzphotamine

١١ - X - (+) - ٤ - داي ميثيل - امينو - ٢ - داي فينيل - ٣ - ميثيل - ٢ - بيتانيل

برويونيت

ديكستروبروكسيفين مثل الحافان - دولوكسين - داي انتالفيك - برووكسين

X - (+) - 4 - dimethylamino - 1,2 - diphenyl - 3 - methyl - 2 - butanyl propionate dextropropoxyphene as algaphan, doloxan, diantalive, propoxin

١٢ - ٥ - (و - فلوروفينيل - ٣ - داي هيدرو - ١ - ميثيل - ٧ - نيترو - ٢ - ه - ١ - ٤

بنزوديازيبين - ٢ - اون .

فلونيترازيبا مثل روهينول

5 - (o - fluoropheny) - 1,3 - dihydro - 1 - methyl 7 nitro - 2 H - 1,4 qenzodiazepine - 2 one flunitrazepam as rohypol.

١٣ - ٣ - داي هيدرو - ٧ - نيترو - ٥ - فينيل - ٢ - ه - ١ - ٤ - بنزوديازيبين - ٢ - اونيترازيبام

مثل موجادون .

1 - 3 - Dihydro - 7 - nitro - phenyl - 2 H - 1,4 - benzodiaze - pine - 2 - one nitrazepam as mogadon.

(د) المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على أكثر من ٢٠٠ ملجرام (مائتا ملجرام) في الجرعة

الواحدة من مادة :

٢ - ميثيل بروبيل - ٣١ بروبانديول داي كاربامات .

(مبروبامات) مثل كويتان وترانكيلان وپرتراكيل

2 - Methyl - propyl - 1,3 - propandiol dicarbamate meproba-
mate as quitan, tranquiulan, perteraquil

(م) المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على أكثر من ٧٠ ملجرام في الجرعة الواحدة من مادة :

٥ - الليل - ٥ - ايزوبوتيل حمض باريتوريك

بيوتالبيتال 5 - allyl - 5 - isobutyl barbituric acid butalbital.

(و) كذلك المواد والمستحضرات الصيدلانية الآتية بأشكالها الصيدلانية المختلفة مالم ينص على تحديد

شكل صيدلي لذاته :

Tr . opii camphorata

صبغة الكافور المركبة

Dover 's powder

مسحوق دوفر

chloridin

نقط كلورودين

Alphacamphine

الفاكامفين

Diocamphine

ديوكامفين

Neocodin

نيو كودين

Pracodin

باراكودين

Codinal

كودينال

Codinal aphedrine

كودينال افيدرين

Codien phosphate tab

أقراص كوداين فوسفات

Broncholase tab

أقراص برونكسولاز

Codipront caps

كبسولات كوديپرون

Vesparax

فسباراكس

Lemonal

ليمونال

Salmonal

سالمونال

« المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية »

Phenobarbiton 0,1 gm	فينوباربيتون ٠١ جرام
Barbi 2	باربي ٢
Dormil	دور ميل
Serpatonil	سرباتونيل
Plimazin	بليمازين
Satdol vial	فيال ستادول
Reactivan	رياكتيغان
Paracodin ret caps.	كبسولات بارامودين ريتارد

الجدول الثاني

المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد الواردة في هذا الجدول ومستحضراتها بأى نسبة كانت يسمح بوصفها وصرفها في حدود علاج شهر واحد وبحد أقصى صنفان فقط في التذكرة الطبية الواحدة .

- جميع مشتقات الديازيبام (بنزوديازيبين) .

١ - ٨ كلورو - ١ - ميثيل - ٦ - فينيل - ٤ - هـ . س . ترايازولو

(٤٣ - أ) (١٤ ر) بنزوديبازيبين - مبرازولام .

8 - Chloro - 1 - methyl - 6 - phenyl - 4 H - S - triazolo(4,3 -
a) (1,4) bezodiazopine alprazolam

٢ - ٧ - برومو - ٣ - داي هيدرو - ٥ - (٢ - بيريديل) - ٢ - هـ - ١ - ٤ بنزوديبازيبين - ٢ - أون
برومازيپام مثل ليكوتانيل .

7 - bromo - 1,3 - dihydro - 5 - (2 - pyridyl) - 2 H 1,4 ben-
zodiazepine - 2 - one bromazepam as lexotanil

٣ - ٧ - كلورو - ٣ - داي هيدرو - ٣ - هيدروكسي - ١ - ميثيل - ٥ - فينيل - ٢ - هـ -

١ - ٤ بنزوديبازيبين - ٢ - أون - داي ميثيل كاربمات (استر) كامازيبام

7Chloro - 1,3 - dihydro - 3 - hydroxy - 1 - methyl - 5 phenyl
- 2 H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one - dimethyl carbamat
(oster) camazepam

٤ - ٧ - كلورو - ٢ - (ميثيل امينو) - ٥ - فينيل - ٣ - هـ - ١ - ٤ بنزوديبازيبين - ٤ - أكسيد

كلوريديتزيو مثل لبريوم - لبران - لبرتان .

7 - Chloro - 2- (methylamine) - 5 - phenyl - 3H - 1,4 - ben-
zodiazepine - 4 - oxide chlridiaxepoxide as libran,
librium,libertan

٥ - ٧ - كلورو - ١ - ميثيل - ٥ - فينيل - ١ - هـ - ١ - ٥ بنزوديبازيبين - ٢ و ٤ (٣ - هـ - ٥ - هـ)

دايون كلوبازام مثل فيروبيوم .

المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية ،

7 - Chloro - 1- methyl - 5 - phenyl - 1H - 1,5 - benzodiazepine - 2,4 (3H .5H) - dione clobazam as fresium

٦ - ٧ - كلورو - ٣ر٢ داي هيدرو - ٢ - اكسو - ٥ - فينيل - ١ - هـ - (٤١) - بنزوديازيبين - ٣ -
كاربو كسيليك اسيد كلورازيبات مثل ترانكسين .

7 - Chloro - 2,3 - dihydro - 2 - oxo - 5 - phenyl - 1 H 1,4' - benzodiazepine - 3 - carboxylic acid clorazenate as tranexene.

٧ - ٥ - (و - كلوروفنيل) ٧ اثيل - ٣ر١ داي هيدرو - امثيل - ٢ - هـ - ثينو - - (٣ر٢ اى) ٤١ -
- ديازيبين - ٣ - اون .

كلوتيازيبام

5 - (0 - chlorophenyl) - 7 - ethyl - 1,3 dihydro - methyl 2H - thiene (2,3 - e) - diazepine - 2 - one

Clotiazepam

٨ - ١٠ - كلورو - ١١ ب (و - كلوروفينيل) - ٤ر٢ و ١١ر٧ ب - تتراهيدرو - اكلزولو (٧ر٣ -
- (د - (٤١) بنزوديازيبين - ٦ (٥ هـ) اون .

كلوكازولام

10 - Chloro - 11 b (0 - chlorophenyl) - 2,4,7,11b - tetrahydro - oxazolo (3,2 - d) (1,4) benzodiazepine - 6 - (5H) - one

Cloxazolam

٩ - ٧ - كلورو - ٥ (و - كلوروفينيل) ٣ر١ داي هيدرو - ٢ - هـ - (٤١) بنزوديازيبين ٢ اون .

ديلورازيبام

7 - Chloro - 5 - (0 - chlorophenyl) - 1,3 - dihydro - 2 H- 1,4 - benzodiazepine - 2- one delorazepam.

١٠ - ٧ - كلورو ٣ر١ - داي هيدرو - ١ - مثيل - ٥ - فينيل - ٢ - هـ - ٤١ - ديازيبين ٢ اون ديازيبام
مثل فاليم - ستسوليد - سيدوكسين - فالنيل - كاليم - ديازيبام .

7 - Chloro - 1,3 - dihydro - 1 - methyl - 5 - phenyl 2H 1,4 - benzodiazepine - 2 one diazepam as valium, stesolid, seduxin, seduxin, valinil, calium, diazepam

١١ - ٨ - كلورو - ٦ فينيل - ٤ - هـ - ك - ترايا زولو (٤ ر ٣ - أ) (٤١) بنزوديازيبين استازولام

8 - Chloro - 6 - phenyl - 4 H - s - triazolo (4,3 - a)
(1,4)benzodiazepine estazolam

ایستیل - ۷ - کلورو - ۵ - (- فلوروفینیل) ۳ر۲ - دای هیدرو - ۲ - اوکسو - ۱ - ه - ۱ر۱ -
بنزودیازپین - ۳ - کاربوکسیلات .

ایلیل لوفلازیپات

Ethyl 7 - chloro - 5 - (0 - fluoro phenyl) - 2,3 - dihydro - 2 -
oxo - 1H - 1,4 - benzodiazepine - 3 - carboxylate
Ethylloflazepate.

۱۳ - ۷ - کلورو - ۵ - (و - فلوروفینیل) ۳ر۱ - دای هیدرو - ۱ - میثیل - ۲ - ه - ۱ر۱ -
بنزودیازپین - ۲ - ایلون فلودیازپام .

7 - Chloro - 5 - (0 - fluoro phenyl) - 1,3 - dihydro - 1 - me-
thyl - 2 H - 1,4 benzodiazepine - 2 - one fludoazepam

۱۴ - ۷ - کلورو - ۱ - (۲ - دای ایستیل امینو) ایستیل - ۵ - (و - فلورو
فینیل) ۳ر۱ - دای هیدرو - ۲ - ه - ۱ر۱ - بنزودیازپین - ۲ - ایلون
فلورازپام

7 - Chloro - 1 - (2 - diethylamino ethyl) - 5 - (0 - flu-
rophenyl) - 1,3 dihydro 2H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one.
Flurazepam

۱۵ - ۷ - کلورو - ۳ر۱ - دای هیدرو - ۵ - فینیل - ۱ - (۲ر۲ر۲ - ترای فلوروایلیل) - ۲ - ه -
۱ر۱ بنزودیازپین - ۲ - ایلون .

هالازپام

7 - Chloro - 1,3 - dihydro - 5 - phenyl - 1- 1 - (2,2,2-
- trifluoroethyl) - 2h - 1,4 Bezodiazepine - 2- One

Halazepam.

١٦ - ١٠ برومو - ١١ ب - (و - فلوروفينيل) - ٢ر٣ر٧ر١١ب - تترا هيدروكسازولو (٢ر٣ - د) (٤ر١) بنزوديازيبين - ٦

(٥٥) - اون

هالوكسازولام

10 - Bromo - 11 b - (0 - fluorophenyl) - 2,3,7,11b - tetrahydroxazolo (3,2 - d)

(1,4) - benzodiazepine - 6 (5H) - one Haloxazolam

١٧ - ١١ - كلورو - ١٢ر٨ ب - داي هيدرو - ٨.٢ داي ميثيل - ١٢ب - فينيل - ٤ هـ (٣ر١) - اوكسازينو (٢.٣ - د) (٤.١) بنزوديازيبين - ٧ر٤ - (٦ هـ) - ديون .

كيتازولام

11 - Chloro - 8,12b - dihydro - 2,8 - dimethyl - 12b - phenyl - (1,3) - oxazino.

† - (3, 2 - d) (1,4) benzodiazepine - 4,7 (6H) - dione

Ketazolam

١٨ - ١٦ - (و - كلور فينيل) - ٤.٢ - داي هيدرو - ٢ - (٤ - ميثيل - ١ - بيرازينيل - ميثيلين) ٨ - نيترو - ١ هـ - اميديازول (٢ر١ - أ)

(٤ر١) بنزوديازيبين - ١ - اون .

لوبرازولام .

6 - (0 - chlorophenyl) - 2,4 - dihydro - 2 - (4 - methyl piperzinyll) (methylene) - 8 - nitro - 1H - imidazo (1,2 - a)

(1,4) benzodiazepine - 1- one Loprazolam.

۱۹-۷ کلورو - ۵ (و - کلورو فینیل) ۳ا - دای هیدرو - ۳ - هیدروکسی - ۲ ه - ۴ا بنزودیازپین - ۲ - اون . (لورازپام) مثل اتیفان .

7 - Chloro - 5 - (0 - chlorophenyl) 1,3 - dihydro - 3 - hydroxy - 2H - benzodiazepene - 2- one Lotazepam as Ativan.

۲۰-۷ کلورو - ۵ (و - کلورو فینیل) ۳ا - دای هیدرو - ۳ هیدروکسی - ۱ - میثیل - ۲ ه - ۴ا - بنزودیازپین - ۲ - اون لوزمیتازپام مثل نوکتامید ولورامیت

7 - Chloro - 5 - (0 - chlorophenyl) 1,3 - dihydro - 3 -, hydroxy - 1 - methyl - 2H - 1,4 - benzodiazepine - 2- one Lormetazepam as Noctamide, Loramet

۲۱-۷ کلورو - ۳ا - دای هیدرو - ۱ - میثیل - ۵ - فینیل - ۱ ه - ۴ا بنزودیازپین .

میدازپام مثل نوبریوم

7 - Chloro - 2,3 - dihydro - 1 - methyl - 5 - phenyl 1H 1,4' benzodiazepine Medazepam as Nobrium

۲۲-۳ا - دای هیدرو - ۱ - میثیل - ۷ نیتر - ۵ - فینیل - ۲ ه - ۴ا بنزودیازپین .

نیمیتازپام .

1,3 - Dihydro - 1 - methyl - 7 - phenyl - 2H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - One Nimetazepam.

۲۳-۷ کلورو - ۳ا - دای هیدرو - ۵ - فینیل - ۲ ه - ۴ا - بنزودیازپین - ۲ - اون .

« المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية »

نورد ازيبام مثل مادار ومادار نوتى

7 - Chloro - 1,3 - Dihydro - 5 - phenyl - 2 H - 1,4 benozdi-
azepine - 2 - one Nordazapem as Madar , Madar notte

٢٤ - ٧ - كلورو - ٣ر١ - داي هيدرو - ٣ - هيدروكسى - ٥ - فينيل - ٢ ه - ١ر٤ - بنزوديازيبين
٢ - اون .

او كازيبام مثل سيترياكس .

7 - Chloro - 1,3 - dihydro 3 - hydroxy - 5 - phenyl - 2 H- 1,4
benzodiazepine - 2 - one Oxazepam as Serepax

٢٥ - ١٠ - كلورو - ٢ر٣ر٧ر١١ ب - تراهيدرو - ٢ - ميثيل ١١ ب - فينيل اوكازولو (٢ر٣ - د
(١ر٤) بنزوديازيبين - ٦ (٥ ه) - اون .

او كازولام .

10 - Chloro - 2,3 , 7 , 11b - tetrahydro - 2 - methyl - 11b-
phenyloxazol (3,2 - d) (1,4) benzodiazepine - 6 (5 H) -
one

Oxazolam

٢٦ - ٧ - كلورو - ٣ر١ - داي هيدرو - ٥ - فينيل - ١ - (٢ - بروينيل) - ٢ ه - ١ر٤
بنوديازيبين - ٢ - اون .

بينازيبام .

7 - Chloro - 1,3 - dihydro -5 - phenyl -1 - (2 -propenyl) -
2H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one pinazopam.

٢٧ - ٧ كلورو - ١ - (سيكلو برويل ميثيل) - ٣ر١ - داي هيدرو - ٥ - فينيل - ٢ ه - ١ر٤
بنزوديازيبين - ٢ - اون .

برازپام مثل دیمترین .

7 - Chloro - 1 - (cyclopropyl methyl) - 1,3 - dihydro
- 5 - phenyl - 2 H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one.

Prazepam as Demetrin.

۲۸- ۷ کلورو - ۳۱- دای هیدرو - ۳- هیدروکسی - ۱- میثیل - ۵- فینیل - ۲- ه-
۴۱- بنزودیازپین - ۲- اون تیما زیام مثل نورمیزون ولفا نکسول

7 - Chloro - 1,3 - dihydro - 3 - hydroxy - 1 - methyl - 5 -
phenyl - 2 H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one.

Temazepam as Normison. Lovanixol .,

۲۹- ۷ کلورو - ۱۵- سیکلو هیکسان - ۱- یل - ۳۱- دای هیدرو - ۱- میثیل - ۲- ه-
۴۱- بنزودیازپین - ۲- اون .

تترازیپام

7 - Chloro - 5 - (cyclohexen - 1 - y 1) - 1,3 - dihyrdo
- 1 - methyl - 2 H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one.

Tetrazepam.

۳۰- ۸ کلورو - ۶- (و- کلورو فینیل) - ۱- میثیل - ۴- ه- س- تراپازولو (۳۴- ا)
(۴۱) بنزودیازپین

تراپازولام مثل هالسیون

8 - Chloro - 6 - (o - chlorophenyl) - 1 - methyl
- 4H - S - triazolo (4,3 - a) (1,4) benzodiazepine.

Triazolam as Halion.

« المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية »

الجدول الثالث

المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد والمستحضرات الواردة في هذا الجدول يجب أن تصرف من الصيدليات بموجب تذكرة طبية معفاة من شرط سحب التذكرة الطبية من المريض ومن الحد الأقصى للتذكرة الواحدة .

١ - كبسولات كورفاس Carovas Caps

٢ - أقراص مجرانيل Migranil Tab

٣ - لبوس كافرجوت

٤ - مادة : ٥ - (و - كلوروفينيل) - ٣١ - داي هيدرو - ٧ - نيترو - ٢ هـ - ١٤ -
بنزوديازيبين - ٢ - اون .

كلونازيبام مثل ريفوتريل - أقراص - نقط .

- (o - Chlorephenyl) - 1,3 - dihydro - 7 - nitro - 2H

- 1,4 - Benzodiazopino - 2 - one

Clonazopam as Rivotril Tab . Droöps.

٥ - لبراكس أقراص .

الملاحق

- ١ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ بإنشاء وتنظيم سجون خاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات .
- ٢ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة .
- ٣ - المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٤ - المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٥ - مذكرة ايضاحية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٦ - تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكاتب لجان الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف والدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية والشئون الصحية والبيئية والشباب عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
- ٧ - فتوى فضيلة مفتى جمهورية مصر العربية فى شأن المخدرات .
- ٨ - قرار وزير الصحة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بخصوص تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٩ - قرار وزير الصحة رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩ بالشروط الواجب توافرها فى المخزن والمستودع المعد للاتجار فى الجواهر المخدرة وبيانات طالب الترخيص والأوراق والرسوم المرافقة لها .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠

بإنشاء وتنظيم سجون خاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس

القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ؛

وعلى اللائحة الداخلية للسجون الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ ؛

وبناء على ما اقترحه المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ سجون خاصة لتنفيذ العقوبات المحكوم بها فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المشار إليه .

وتحدد بقرار من وزير الداخلية الجهات التى تنشأ فيها هذه السجون .

مادة ٢ - تخصص - بقرار من وزير الداخلية - بعض السجون الخاصة المشار إليها في المادة السابقة أو أجزاء منفصلة منها ، لإيداع المحكوم عليهم في الجناية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون مكافحة المخدرات المشار إليه الذين تأمر المحكمة بتنفيذ العقوبة الموقعة عليهم في السجون الخاصة .

ويجوز عند الاقتضاء إيداعهم في أماكن تخصص لهم في المؤسسات العقابية الأخرى ، على أن تعزل هذه الأماكن في مبناها وإدارتها عن غيرها .

مادة ٣ - فيما عدا المحكوم عليهم بعقوبة الحبس ينامل المحكوم عليهم الذين ينفذون العقوبة بالسجون الخاصة على أربع درجات هي الرابعة ، والثالثة ، والثانية ، والأولى ويبدأ تنفيذ العقوبة بالدرجة الرابعة ثم ينقل تبعاً إلى الدرجات الأعلى ومع مراعاة أحكام المادة ٤ تحدد مدة بقاء المسجون في كل درجة على النحو التالي :

(أ) المحكوم عليه بالأشغال الشاقة بنوعيتها :

ربع مدة العقوبة المحكوم بها أو ثلاث سنوات أيهما أقل .

(ب) المحكوم عليه بالسجن :

ربع مدة العقوبة المحكومة بها أو ستين أيهما أقل .

مادة ٤ - تشكل لجنة في كل سجن خاص برئاسة مديره أو من يقوم مقامه وعضوية كل من الطبيب والأخصائي الاجتماعي للسجن وأخصائي نفسي ونختص بما يأتي :

أولاً - نقل المحكوم عليه من درجة معاملة إلى درجة أعلى على النحو الآتي :

(أ) قبل استيفائه مدة بقاءه في الدرجة بمراعاة سنه أو لظروفه الصحية بناء على ما يقترح طبيب السجن .

(ب) بعد فوات نصف المدة المقررة له في درجة معاملته إذا كان حسن السير والسلوك ، ويجوز في هذه الحالة إعادة المحكوم عليه إلى درجته السابقة لاستكمال مدته فيها إذا خالف ،

اللوائح أو التعليمات .

ثانياً — إعفاء المحكوم عليه من العمل لظروفه الصحية وذلك بناء على ما يوصى به طبيب السجن .

وللنائب العام أو من يفوضه من أعضاء النيابة العامة من درجة محام عام على الأقل مراجعة أعمال هذه اللجنة وإلغاء أو تعديل قراراتها دون أن يخل هذا بحق مدير مصلحة السجن في إلغاء أو تعديل قرارات اللجنة المشار إليها ، ما لم يصدر قرار في هذا الشأن من النائب العام أو من يفوضه .

مادة ٥ — لا يجوز السماح بزيارة المحكوم عليه في السجن ، قبل مضي ستة أشهر من بدء التنفيذ أو مضي نصف المدة المحكوم بها عليه أيهما أقل ، إلا بموافقة لجنة إدارة السجن .

مادة ٦ — يوقع الكشف الطبي وتجرى التحاليل الطبية اللازمة للتحقق من عدم تناول أى من المحكوم عليهم المودعين لأية مادة مخدرة وذلك بصفة دورية وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .

وإذا ثبت من الكشف الطبي أو التحاليل تعاظم السجين لأية مادة مخدرة تعين على مدير السجن تحرير محضر بالواقعة ورفع الأمر إلى النيابة العامة .

مادة ٧ — تصدر اللائحة الداخلية للسجون الخاصة بقرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل وبعد موافقة النائب العام وأخذ رأى المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

ويجب أن تتضمن هذه اللائحة الحدود الدنيا والقصى لمستوى ونوع المعيشة بالسجن ، ونوع الأعمال التى تفرض على المحكوم عليه ، ونظام الزيارات والمراسلات وما يماثلها ، وذلك لكل درجة من درجات المعاملة .

وتسرى أحكام اللائحة المذكورة على الأماكن المشار إليها فى المادة الثانية من هذا القرار المخصصة للمحكوم عليهم فى الجناية المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من قانون المخدرات

وتنطبق عليهم فى هذه الأماكن أحكام المادتين ٥ ، ٦ من هذا القرار .

مادة ٨ - تسرى أحكام اللائحة الداخلية للسجون وغيرها من القرارات المنفذة لقانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القرار أو فى القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام المادة (٧) .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ شوال سنة ١٤١٠ (٧ مايو سنة ١٩٩٠)

حسنى مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٧

في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة (*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تصرف بالطرق الادارية مكافآت لكل من وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك في ضبط جواهر مخدرة بالفتات الآتية :

(أولا) الجواهر المخدرة المنصوص عليها في البندين ١ ، ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

(*) الجريدة الرسمية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٣٧ .

مليم	جنيه	
٦٠٠	—	عن كل جرام من العشرة جرائم الأولى .
٤٥٠	—	عن كل جرام من التسعين جراما التالية .
١٥٠	—	عن كل جرام من التسعمائة جرام التالية .
٠٦٠	—	عن كل جرام من التسعة كيلو جرائم التالية (*) .
٣٠	—	عن كل كيلو جرام بعد ذلك .

وذلك كله بشرط ألا يقل نصيب الضابطين عن جنيهين ولا يزيد مجموع المكافأة عن ثلاثة آلاف جنيه في القضية الواحدة .

(ثانيا) الجواهر المخدرة الأخرى :

مليم	جنيه	
—	٣	عن كل جرام من الـ ٢٠ جرام الأولى .
٥٠٠	١	عن كل جرام يزيد على الـ ٢٠ جرام الأولى حتى ١٠٠ جرام
٧٥٠	—	عن كل جرام يزيد على المائة جرام الأولى لغاية كيلو جرام واحد .

—	١٥٠	عن كل كيلو جرام يزيد على الكيلو جرام الأولى .
---	-----	---

وذلك كله بشرط ألا يجاوز مجموع المكافأة في القضية الواحدة ثلاثة آلاف جنيه .

(*) العبارة مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٤١

(ثالثا) زراعة النباتات الواردة بالجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه :

مليم	جنيه	
١٠	—	عن كل ١٠٠ متر مربع مزروعة أو جزء منها الى الـ ٤٠٠٠ متر الأولى أما اذا ضبطت شجيرات متفرقة بين زراعات لدى زارع واحد ، تجمع الشجيرات وتحسب المساحة على أساس أن كل ١٠٠ متر تستوعب ٣٥٠ شجرة .
١٠	—	عن كل ١٠٠٠ متر مربع بعد الـ ٤٠٠٠ متر الأولى الى الـ ٤٠٠٠٠ متر التالية .

— ٥ عن كل ألف متر تزيد على ذلك .

(رابعا) نبات الحشيش الجاف أو المعجون بالماء أو بأى مادة أخرى المعروفة باسم الفولة أو بأى اسم آخر وكذلك رؤوس الحشخاش الجافة المجرحة والتي يمكن استخلاصها منها بواسطة غليها فى الماء أو بأى طريقة أخرى :

مليم	جنيه	
٢٠٠	—	عن كل جرام من الـ ١٠٠ جرام الأولى .
٥٠	—	عن كل جرام من الـ ٩٠٠ جرام التالية .
١٠	—	عن كل كيلو جرام من الـ ٩ كيلو جرامات التالية .
٥	—	عن كل كيلو جرام يزيد عن ذلك .

وذلك كله بشرط الا يجاوز مجموع المكافأة فى القضية الواحدة (الف جنيه) .

(خامسا) المواد المخدرة السائلة :

يحسب الستيمتر المكعب من هذه المواد على أساس أنه يساوى فى الوزن جراما واحدا ، وتصرف مكافآت ضبط هذه المواد جميعها بذات الفئات المقررة فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٢ - يكون تقسيم مبالغ المكافأة بين المرشدين والضابطين بالنسب الآتية :

١٠ ٪ لحساب الأمانات تحت الأمر - ٥٠ ٪ للمرشدين - ٤٠ ٪ للضابطين .

وفى حالة عدم وجود ارشاد يضاف (١٠ ٪) من نصيب الارشاد الى نسب الضابطين ويضاف الباقي (٤٠ ٪) لحساب الأمانات تحت الأمر .

وبذلك تكون نسب التوزيع كالاتى :

٥٠ ٪ لحساب الأمانات تحت الأمر - ٥٠ ٪ للضابطين .

وتصرف للضابطين نصف قيمة المكافأة المستحقة فور الضبط ، أما النصف الباقي فيصرف لهم بعد صدور حكم نهائى فى القضية بالادانة ، فاذا حفظت القضية أو قضى فيها بالبراءة فلا يصرف لهم هذا النصف الباقي وتضاف قيمته نهائيا لحساب الأمانات تحت الأمر .

أما مكافآت المرشدين فتصرف لهم بالكامل بمجرد ثبوت أن المضبوطات من المواد المخدرة بغض النظر عن الفصل فى القضايا .

مادة ٣ - توزع المبالغ المستحقة للضابطين بالحصص الآتية :

أربع حصص للضابط من أى رتبة .

ثلاث حصص للأمين أو المساعد .

حصتان للصف والجنود المكلفين بالبحث والمكافحة .

حصة للصف والجنود النظاميين .

وتصرف للعاملين المدنيين الذين قد يشتركون فى الضبط ذات الحصص المقررة للرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم المدنية .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٧) .

**المذكرة الايضاحية للقرار بقانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .**

شغلت آفة الادمان على المخدرات والاتجار فيها بال ولاية الأمور أمدا طويلا ، لما تجره من تدهور فى الصحة العامة والأخلاق ، وتعطيل القوى البشرية فى الوطن ، فأصبح تهريبها داخل البلاد سلاحا يلجأ اليه العدو لتحطيم القوى العاملة فيها .

ونظرا لقيام الوحدة بين (مصر وسوريا) ، ومتاخمة الاقليم السورى لاسرائيل واشتراكه فى الحدود مع بعض الدول المصدرة للمخدرات ، فقد رئى أنه من الضرورى وضع قانون موحد فى الاقليمين المصرى والسورى يهدف الى مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، بما يكفل زجر الجناة وردع كل من يسير فى طريقهم واتاحة الفرصة للمدمن للشفاء من مرضه ، وحماية رجال السلطة المكلفين بتطبيق هذا القانون وتوفير الضمانات الكافية لهم ، لأداء مهمتهم على خير وجه وتسهيل القبض على عصابات مهربي المخدرات وتجارها .

وقد أتاحت بذلك الفرصة لتعديل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعمول به فى الاقليم المصرى بما يتفق والأهداف التى رعى اليها فى الوقت نفسه معالجة ما كشف عنه التطبيق العملى له من قصور ، وقد أبقي المشروع على كثير من أحكام هذا المرسوم بقانون ، وتناول التعديل بعض مواده على النحو التالى :

١ - عدلت المادة ٧ إذ أضيف اليها بعض الجرائم التى تدل على أن مرتكبها لا يؤتمن على الاتجار فى الجواهر المخدرة ، وروعى فى ذلك الجرائم التى نص عليها قانون العقوبات السورى - والتى تقابل الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة .

٢ - كما عدلت المادة ٨ بحيث يمكن تطبيقها على الاقليم السورى بالجهات المماثلة للتقسيم الادارى فى الاقليم المصرى .

٣ - رئى على سبيل التيسير على الصيادلة فى أداء مهمتهم الاكتفاء منهم بتقديم

كشف تفصيلي عن الوارد والمصروف والباقي من الجواهر المخدرة مرتين كل عام شهرى يناير (كانون ثان) ويوليو (تموز) بدلا من أربع مرات مع افساح المهلة خمسة عشر يوما ، الأولى من الشهر الواجب ارسال الكشف خلاله بدلا من الأسبوع الأول . كما كان مقررا فى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

٤ - واختط المشروع عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها تبعا لخطورة الجاني ودرجة اثمة ومدى ترديه فى هوة الاجرام ، فنصت المادة ٣٣ على عقوبة الأثغال الشاقة المؤبدة لمن صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ ، وكذا لمن أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا ، وكان ذلك بقصد الاتجار .

ونصت المادة ٣٤ على عقوبة الأثغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لفئة أقل خطورة من الفئة المشار اليها فى المادة السابقة ، وهى فئة المتجرين فى المواد المخدرة وزارعى النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) والمتجرين فيها ، وكذا من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت فى غير تلك الأغراض ومن أداروا أو أعدوا أو هياؤا مكانا لتعاطى المخدرات .

وأخيرا تعرضت المادة ٣٥ الى حالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطى بنهر مقابل أو تسهيل تعاطيها ، وقررت لها عقوبة أخف نوعا ، وهى عقوبة الأثغال الشاقة المؤقتة .

هذا وقد نص فى الفقرة الأخيرة لكل من هذه المواد الثلاث على تشديد العقوبة فى حالة العود أو اذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المتوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان من الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يكون لهم صلة بهذه المواد من أى نوع كان .

٥ - ونظرا الى خطورة فئة الجناة المشار اليهم فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ ، فقد رأى أن ينص فى المادة ٣٦ على عدم جوار تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى أو المادة

٢٤٣ من قانون العقوبات السورى على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيها .

٦ - ونص فى المادة ٣٧ على استعمال الرأفة مع المجرم بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى وجعلت العقوبة السجن أو الغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه مصرى أو من خمسة آلاف ليرة الى ثلاثين ألف ليرة سورية ، مع النص على حد أدنى لعقوبة الحبس فى حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات مصرى أو المادة ٢٤٣ عقوبات سورى ، هو الحبس لمدة ستة أشهر - وقد روعى فى توقيع الغرامة عليه ردع أمثاله بجعلهم أمام خطر فقد أموالهم فضلا عن ايداعهم فى السجن لعلمهم بثوبون الى رشدهم فيحرصون على عدم تعاطى المخدرات .

وأخذنا بتوصيات الأمم المتحدة وأسوة بما هو متبع فى بعض البلاد المتقدمة ، وعطفا على مرضى الادمان على المواد المخدرة والعمل على علاجهم من هذا الداء ، استحدثت الفقرة الثانية من المادة ٣٧ ، وتنص على جواز أن تأمر المحكمة بايداع من ثبت ادمانه على تعاطى المخدرات احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها ، وذلك بدلا من العقوبة المقررة لمجرمته ، كما رأى تشجيعا للمدمن على الاقبال على هذا العلاج عدم جواز رفع الدعوى الجنائية عليه اذا ما تقدم من تلقاء نفسه للعلاج بالمصحة .

ولما كان من دخل المصحة وعاد بعد خروجه منها الى استعمال المخدرات قبل انقضاء خمس سنوات على ذلك أو من دخلها أكثر من مرة هو فى غالب الأمر شخص لم يجد العلاج معه فقد نص على أنه فى هذه الحالة لا يجوز أن يودع المصحة ثانية .

٧ - واستحدثت المشروع فى المادة ٣٨ نصا جديدا يتناول عقاب كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . وذلك حتى يحيط القانون بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملا . وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى من العقاب .

٨ - كما استحدثت المشروع فى المادة ٣٩ نصا يعاقب بالحبس كل من ضبط فى مكان أعد أو هبى لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيها تعاطيها مع علمه بذلك . ذلك أن هؤلاء الأشخاص وأن لم يثبت تعاطيهم المخدرات إلا أن وجودهم فى مثل هذه الأماكن التى يجرى فيها تعاطيها يرشحهم لذلك رضى وضع عقوبة مخففة لها حتى يحجموا عن ارتيادها أو التواجد فيها .

ونظرا لأن الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع من أعد أو هبى المكان الذى يجرى فيه تعاطى المخدرات قد تضطربهم صلة القربى الى التواجد فيه دون رغبة فى مشاركة الحاضرين أئمتهم ، فقد رضى النص على أعفائهم من حكم هذه المادة .

٩ - ولضمان سلامة تطبيق القانون ، وحماية لرجال السلطة القائمى على تنفيذه ، لما لوحظ من تعرضهم للخطر أثناء القيام بواجبهم فى ضبط جرائم المخدرات ، رضى تشديد العقوبة على كل من يتعدى عليهم أو يقاومهم بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، فنصت المادة ٤٠ على عقوبة السجن لمجرد التعدى وعلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وعلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا أفضى الضرب أو الجرح المذكور الى الوفاة ، ونصت المادة ٤١ على عقوبة الأعدام فى حالة القتل العمد . كما حرص المشروع على تشديد العقوبة اذا وقعت جريمة التعدى البسيط أو التعدى الذى نشأت عنه عاهة مستديمة من أحد رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن وهو ما قد يحدث بسبب محاولته تمكين الجناة من الفرار وكذا اذا كان الجانى يحمل سلاحا .

١٠ - وأضاف المشروع فى المادة ٤٥ تعديلا يقضى بأن يرد الاغلاق فى جميع المحال غير المسكونة أو المعدة للسكنى بدلا من قصره على المحال التى يدخلها الجمهور ، كما كان الحال فى المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ حتى تشمل جميع المحال الخاصة كالمخازن التى لا يرتادها الجمهور ولا تعد للسكنى .

١١ - واستحدثت المادة ٤٨ حكما جديدا بقصد تسهيل القبض على مهربي المخدرات ورغبة في الكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في هذا القانون فنص على أنه يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها ، فاذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة .

١٢ - نصت المادة ٤٦ على عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ لمن سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ذلك أن مثل هذا الشخص الذى يعود الى مخالفة هذا القانون بأية صورة كانت لا يستأهل أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر بالعقوبة عليه .

١٣ - وأخيرا جمع المشروع في الجداول المرافقة أنواع الجواهر المخدرة المحظورة حيازتها أو احرازها على أى وجه كان الا فى الأحوال والشروط التى نص عليها . وخول فى المادة ٣٢ - للوزير المختص أن يعدل فيها بالحذف أو الاضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

ويتشرف وزير الداخلية ، بعرض مشروع هذا القانون على السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه واصداره .

وزير الداخلية (المركزى)

المذكرة الإيضاحية

مشروع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦

تقوم مشكلة المخدرات أساسا على جلبها من الخارج ويتمركز نشاط المهربين في المناطق الساحلية الصحراوية مثل المناطق الواقعة في محافظات سيناء والبحر الأحمر والسويس وبور سعيد والاسماعيلية ودمياط والدقهلية والاسكندرية ومطروح وكفر الشيخ ، وقرب هذه المحافظات من الدول المنتجة للمواد المخدرة يساعد المهربين على الاتصال بشبكات التهريب المنتشرة بتلك الدول ، كما أن درايتهم بدروب المناطق الصحراوية ومسالكها تسهل لهم الهرب من القوات المكافحة واختيار الأماكن المحصنة طبيعيا للاعتداء منها على أفراد القوة أثناء عمليات المطاردة ومن هذه المحافظات تتسرب المخدرات الى داخل البلاد .

وقد نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة للجرائم الجلب والتصدير والانتاج على النحو الوارد بها ، كما حددت المادتين ٤٠ ، ٤١ العقوبات الخاصة بالجرائم التي تقع على الموظفين المنوط بهم تنفيذ أحكامه أثناء أو بسبب تأدية وظيفتهم . وقد ظهر من التطبيق العملي لهذا القانون أن العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ منه لم تردع مهربي المواد المخدرة ، فمكاسبهم الباهظة التي يحققونها من تهريب المخدرات والاتجار فيها تجعلهم يستهينون بمصلحة الوطن وأرواح جنوده المنوط بهم حماية أمنه في الخارج والداخل وهم في سبيل تحقيق هذه المكاسب يستخفون بالعقوبات المقيدة للحرية التي نصت عليها هذه المواد .

لذلك رأت وزارة الداخلية تعديل القانون المذكور بإضافة مادة جديدة برقم ٣٨ مكررا تقضى بعقوبة الاعدام لكل من ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٥٤ سالفه الذكر اذا وقعت الجريمة في احدى المناطق التي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحرية وهي المناطق الساحلية والصحراوية وغير الآهلة بالسكان التي يسهل منها تهريب المخدرات على أن ينشر هذا القرار بصفته مكملا للقانون

فى الجرمة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ هذا النشر ، كما رأتى تعديل المادة ٤٠ بتشديد العقوبات الواردة بها وهى الخاصة بجرائم الاعتداء على أفراد القوة المنوط بهم تنفيذ أحكام القانون والتى تستل الى عقوبة الاعدام اذا أفضى الضرب أو الجرح المشار اليه فى هذه المادة الى الموت . وذلك بما يتناسب مع جسامة هذه الجرائم وبما يكفل فى ذات الوقت حماية هؤلاء الأفراد من اعتداء المهربين ؛ حتى يمكن تطهير الوطن من أخطر ما يهدد كيانه ويعوق تقدمه .

وتشرف وزارة الداخلية بعرض القانون المرافق مفرغا فى الصيغة القانونية التى وافق عليها مجلس الدولة بكتابة رقم - المؤرخ / / ١٩٦٦ على مجلس الوزراء .
رجاء استصدار القرار الجمهورى بأحالة الى مجلس الأمة ،

رئيس الوزراء ووزير الداخلية

مذكرة ايضاحية

للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

تفاقت مشكلة المخدرات في السنوات الأخيرة ، على المستويين الدولي والمحلي ، تفاقم خطيرا ، حيث اقتضت ميادينها ترويجا واتجاراً وتهرباً قواعد عديدة كان من أبرزها العصابات الدولية القائمة على شبكات محكمة التنظيم ، مزودة بإمكانات مادية هائلة ، مكتتها من اغراق البلاد بأنواع من هذه المخدرات ، بائس انتشارها آثاره المدمرة على المستويات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية لقطاعات هامة من أفراد الشعب ، بحيث أصبحت مجابهة هذه الموجة التخريبية ضرورة يميلها واجب المحافظة على قيم وطاقات شعب يتطلع الي البناء والتطور وواجب حفظ قدرات وحيوية شبابيه ، وهم دعامة هذا البناء ، من أخطر أشكال الدمار الانساني . واذا كانت هذه المجابهة تتسع لتشمل جهودا في ميادين شتى منها الثقافي والديني والتعليمي والاقتصادي والصحي والأمني ، فانه يبقى التشريع ميدانا من أهم ميادين هذه المجابهة ، حيث يقوم تأييم الأفعال المتصلة بهذا النشاط والعقاب عليها ، بدوره كقوة الردع الأساسية في درء هذا الخطر .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق ، ليرد كتعديل على أحكام القانون القائم رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وكانت المحاور التي قادت عملية التعديل هي :

أولا : تأييم أفعال لم يكن يتناولها القانون القائم بالتأييم ، واستحداث بعض الظروف المشددة لتقرير العقوبة الاغلظ .

ثانيا : تشديد العقوبات في مختلف الجرائم المعاقب عليها في القانون ، سواء ، بتقرير

عقوبة الاعدام لأفعال لم يكن معاقبا عليها بالاعدام ، أو تشديد العقوبات المقيدة للحرية ، أو زيادة العقوبات المالية أو امتداد المصادرة لتشمل الأرض التى زرعت بالنباتات المخدرة .

ثالثا : وضع تنظيم متكامل لعلاج المدمنين وتهيئة المناخ للمتعاطين للجواهر المخدرة للاقلاع عن التعاطى ، وذلك فى نظرة علمية تقوم على مجابهة الظاهرة طبيا ثم التعمق فى أسبابها نفسيا ، وتتبعها اجتماعيا حتى يتحقق الشفاء الذى يعيد للمجتمع من يتعرض لهذا الداء الويل انسانا سليما ، ومواطننا صالحا .

ومن جهة أخرى تشديد العقوبة على من يعود للتعاطى بعد سبق الحكم عليه بوجوب توقيف العقوبة المقيدة للحرية مع رفع حددها الأدنى - ليتحقق التوازن المطلوب بين فلسفة معالجة المدمن كمريض عند الحكم عليه للمرة الأولى ومقتضيات الردع بشقيه الخاص والعام لمن سبق الحكم عليه .

١ - ففى مجال تأثيم أفعال لم يكن معاقبا عليها من قبل ، أثم مشروع القانون الأفعال المتعلقة بتأليف عصابة ولو فى الخارج ، أو ادارتها أو التداخل فى ادارتها أو فى تنظيمها أو الانضمام اليها أو الاشتراك فيها ، وكان من أغراض هذا التشكيل العصابى أن يقوم داخل البلاد بالاتجار فى الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطى أو ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة (٣٣) من القانون وهى جرائم جلب وتصدير وإنتاج واستخراج وفصل وصنع الجواهر المخدرة وزراعة النباتات التى تستخرج منها هذه الجواهر وتصدير وجلب وحيازة واحراز وشراء وبيع وتسليم ونقل أى من هذه النباتات أو بذورها .

وقد راعى المشروع فى ذلك انتقال الشغل فى هذا المجال من دائرة النشاط الفردى الى دائرة المنظمات الاجرامية التى تمتد شبكاتها فى معظم الأحوال الى عديد من الدول ، فجعل تأليفها والانضمام اليها بأية صورة من الصور التى عددها النص ولو فى خارج البلاد ، هو محل التأثيم طالما كان من أغراضها ممارسة أى من الأنشطة الإجرامية التى أوردتها المشروع ، داخل البلاد .

٢ - وفى تقدير من المشروع لخطورة بروز ظاهرة زراعة النباتات المخدرة ، فقد جعل موضع التأثيم على صورها المتعددة ، ضمن الجرائم التى أوردتها حكم المادة (٣٣) من القانون وهى الجرائم المعاقب على مقارفتها بالاعدام والغرامة - فضلا عن استحداث عقوبة مصادرة الأرض التى زرعت بالنباتات المخدرة .

٣ - وفى مجال استحداث ظروف مشددة ، يترتب على توافر أحداها تقرير العقوبة الاغلظ ، أوردت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ بيانا بهذه الظروف التى استهدفت فى مجموعها حماية الشباب ومختلف التجمعات ، من هذا الخطر ، والضرب على أهدى من تتوافر لهم سلطات أو تقوم فى شأنهم أوضاع ، بسبب صفاتهم ، فيستغلون هذه الصفات فى سبيل ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى تلك المادة ، ومواجهة جسارة تخطر بعض الجواهر المخدرة كالهيريون أو الكوكايين وهو ما اقتضى تقسيم الجدول رقم (١) الملحق الى قسمين افراد أو لهما لهذه الجواهر .

٤ - اما فى مجال تشديد العقوبات فقد صارت عقوبة الاعدام هى العقوبة المقررة للجرائم المتعلقة بزراعة النباتات ، وللجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ اذا توافر فى شأن مرتكبها ظرف من الظروف المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة . وكذلك شددت العقوبات المقيدة للحرية فى مواضع عدة من القانون ، وزيدت الغرامة على نحو يتناسب وما يستهدف الجناة فى هذه الجرائم ، تحقيقه من ربح حرام .

٥ - وعلى صعيد آخر ، أولى المشروع عناية خاصة بعلاج المدمنين ومن فى حكمهم فشجعهم على التقدم للعلاج ومكن ذويهم من طلب علاجهم وأوجب لتحقيق هذه الغاية انشاء دور للعلاج بجانب المصحات وجعل للمحكمة الخيار بين بدائل متعددة لمجابهة مقتضيات الحال واستهدف تدعيم اختصاصات لجان بحث حالة المدمنين بالمصحة وتعددتها ، وجعل العلاج شاملا للجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية وأحاط المعلومات الخاصة بالمدمنين فى المصحات والمترددون على دور العلاج ، بالسرية الكاملة ، وشمل هذه السرية بالحماية الجنائية ، وأنشأ صندوقا يتمتع بالشخصية الاعتبارية لمكافحة وعلاج الادمان كفل

له الموارد المالية التي تمكنه من أداء المهام المنوطة به .

وعلى قاعدة من هذه الفلسفة تم اجراء التعديل الذي أحترته ثلاث مواد .

أولا - استبدلت المادة الأولى بنصوص المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ فقرة أولى ، ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها بنصوص جديدة وذلك على النحو التالي :

المادة ٣٣ - وقد استبقت الاعداد عقوبة لمن يقارف الأفعال المبينة فيها ، ولكنها عدلت عقوبة الغرامة بزيادة حديها الأدنى والأقصى الى مائة ألف جنيه وخمسمائة ألف جنيه ، بعد أن كانتا ثلاثة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه ، وذلك في تقدير المشروع لضخامة الكسب الحرام الذي يجنيه مقارفو الأفعال المعاقب عليها في النص ، وأن ردع العقوبة المالية في شأنهم لا يتحقق الا اذا أخذ في الاعتبار حجم ذلك الكسب يدفعهم الى ارتكاب هذه الجرائم .

وقد أضيف الى نص المادة ٣٣ بندان جديدان هما ، البند (ج) وكان من قبل البند (ب) في المادة ٣٤ ، لتدرج أفعال زراعة النباتات الوادة في الجدول رقم (٥) أو تصديرها أو جلبها أو حيازتها أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو تسليمها أو نقلها ، أيا كان طور نموها ، وكذلك بدورها ، ضمن الأفعال المعاقب عليها بعقوبة المادة ٣٣ ما دام قد اتجر في هذه النباتات أو بدورها بالفعل أو كان القصد من ارتكاب هذه الأفعال هو الاتجار . وقد راعى المشروع في ذلك ضرورة مجابهة ظاهرة انتشار زراعة النباتات المخدرة داخل البلاد والتعامل فيها أو في بدورها ، وان هذه الظاهرة أصبحت من الخطورة التي تستوجب تقرير أشد العقوبات لمقارفها .

أما البند الثاني الذي تضمنته المادة (٣٣) وهو البند (د) فيتضمن حكما مستحدثا ، يضيف صورة جديدة للنشاط الاجرامى وهو تأليف عصابة أو ادارتها أو التداخل في ادارتها

أو فى تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها ، ولو كان ذلك قد وقع خارج البلاد ، متى كان من أغراض هذا التشكيل العصابى الاتجار فى الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطى أو ارتكاب أى من الأفعال الأخرى المنصوص عليها فى المادة (٣٣) داخل البلاد .

وبدیهى أن الفعل المؤثم فى هذه الجريمة هو مجرد تكوين التشكيل العصابى ذاته أو إدارته أو التدخل فى إدارته أو فى تنظيمه والانضمام إليه باستهداف ارتكاب الأفعال المشار إليها فى النص سواء تم ارتكاب هذه الأفعال أو لم يتم .

كذلك أضيفت الى هذه المادة فقرة أخيرة مستحدثة نصت على أن تقضى المحكمة فضلا عن العقوبتين المقررتين للجرائم المنصوص عليها فى المادة المذكورة بالتعويض الجمركى المقرر قانونا ، كى لا يكون أعمال حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات سببا فى عدم الحكم على مرتكبى هذه الجرائم بالتعويض الجمركى المقرر كعقوبة تكميلية للجريمة التهريب الجمركى وفق ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

المادة ٣٤ - وقد تناول التعديل فى فقرتها الأولى عقوبة الغرامة فزادت بمثل ما زادت به هذه العقوبة فى المادة ٣٣ وأصبحت بنود هذه الفقرة ثلاثة بعد أن نقل البند (ب) منها والخاص بجريمة زراعة النباتات المخدرة الى المادة (٣٣) ، وعدلت الفقرة (ج) ليصبح المناط فى خضوع من أدار أو هيا مكانا لتعاطى المخدرات لحكمها هو ان يكون ذلك بمقابل ، تقينا لما استقر عليه قضاء النقض واستهدافا من المشروع للفرقة بين ارتكاب الأفعال المذكورة وبين مقارفتها بغير مقابل .

وقد أضيفت الى هذه المادة فقرة ثانية مستحدثة ، جعلت عقوبة الجرائم التى تضمنتها بنود الفقرة الأولى هى الاعدام وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا اقترن ارتكاب أى منها بظرف من الظروف الآتية :

١ - إذا استخدم الجانى فى ارتكابها من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو أحدا من فروع أو ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظاتهم أو له سلطة فعلية فى رقابته أو

توجيهية ، وقد راعى المشروع فى ذلك أن الجانى يعتمد الى استخدام أشخاص لا تتوافر لهم
أرادة حرة فى مواجهته اما بسبب صغر السن أو صلة القرابة أو بمقتضى سلطة ولاية التربية أو
الملاحظة أو الرقابة أو التوجيه ، وأنه فى جميع الأحوال يدفع من أو تمن عليه بموجب قداسة
هذه الصلات الى طريق الجريمة ليستفيد هو منها ، بدل أن يرعى مسئولية عنهم بإبعادهم عن
هذا الطريق .

٢ - اذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا
القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم
اتصال بها بأى وجه من الوجوه والعلّة فى اعتبار هذا لظرف من الظروف المشددة أن هذه
الفئات هى التى حملت أمانة عهدت بها اليها القوانين ، تقوم فى جوهرها على مكافحة
المخدرات والحيلولة دون تداولها أو استخدامها فى غير الأغراض المصرح بها قانونا ، فاذا
عمد البعض من هذه الفئات الى ارتكاب أى من الجرائم المشار اليها ، فإن تشديد العقوبة
على من أو تمن فخان الأمانة يكون واجبا ، فضلا عن أن هذه الامانة التى عهد بها اليه تجعل له
صلة بهذه المواد فيسهل عليه ارتكاب هذه الجرائم .

٣ - اذا استغل الجانى فى ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له بمقتضى
وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقا للدستور أو القانون ، وقد قصد المشروع من هذا
النص أن يشمل من يعملون لدى أفراد أو أشخاص اعتبارية خاصة أو يعملون لحساب
أنفسهم ، وتمنحهم مقتضيات عملهم سلطات معينة تمكن من حاد منهم عن جادة الصواب
من استغلالها فى ارتكاب أى من الجرائم المشار اليها .

٤ - اذا وقعت الجريمة فى احدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية (كالمدرسة الجامعية) أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن أو المؤسسات الاجتماعية أو العقابية
أو المعسكرات أو السجون أو الجوار المباشرة لهذه الأماكن ، ويقوم هذا الظرف المشدد على أن
الجانى يستغل طبيعة هذه الأماكن التى يتردد عليها الأفراد ، أو يتواجدون فيها لفترات طويلة
أو ثابتة ، فيعمد الى ارتكاب جريمته ، مستغلا هذا التردد أو التواجد ، وهو ما يمكنه فضلا

عن ترويج بضاعته ، من خلق عادة الادمان لديهم ، وقد اعتبر النص الجوار المباشر لهذه الأماكن كشأن هذه الأماكن لتحقيق الخطورة ذاتها حتى لو لم يلج الجاني تلك الأماكن لارتكاب جرمه ، وقارقه في جوارها المباشر كمن يقبع مجاور مدرسة أو معسكر أو ناد مستهدفا تقديم الجواهر لطلبة هذه المدرسة أو أفراد المعسكر أو أعضاء النادي .

وجدير بالذكر أن المشروع لا يقصد بالمعسكرات ، في هذا الشأن ، تجمعات الأفراد العسكريين فقط ، وإنما يهدف الى بسط الحماية على أى تجمع منظم ، دائم أو مؤقت ، سواء أكان لعسكريين أم للشباب أم الطلاب أم العمال أو غيرهم .

٥ - إذا قدم المخدر أو سلم أو بيع الى من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعة الجاني الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش أو الترغيب أو الأغراء أو التسهيل وذلك استهدافا لحماية الشباب الذين يستغل الجناة عدم اكتمال رشدهم ، وقلة خبرتهم لعدم انتهائهم بعد من مرحلة الدراسة الجامعية ، فيزبنون لهم التعاطى ويدفعون بهم الى الادمان الذى يودى بشبابهم وطاقاتهم .

٦ - إذا كان محل الجريمة من الهيروين أو الكوكايين أو من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) - وقد راعى المشروع خطورة هذه المواد ، وآثارها المدمرة على متعاطيها وسرعة أدمانها .

٧ - إذا كان الجاني قد سبق الحكم عليه بارتكاب جنائية من الجنائيات المنصوص عليها فى هذه المادة أو المادة السابقة وقد قصد أن يكون العود الى هذه الجرائم ظرفا مشددا مقتضيا أقصى العقوبة .

المادة ٣٥ - تم تعديل حكم هذه المادة بزيادة عقوبة الغرامة المالية ، برفع حديها الأدنى والأقصى الى خمسين ألف جنيه ومائتى ألف جنيه بعد أن كانا فى القانون القائم ثلاثة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه كما أضيفت اليه صورة جديدة من صور التشايط الاجرامى هى الخاصة « بكل من أدار أو هيا مكانا لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل » .

المادة ٣٦ - أضيف حكم جديد لها هو عدم جواز النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن ست سنوات إذا رأت المحكمة استعمال المادة (١٧) عقوبات فى شأن الجرائم المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وهى مدة تعادل ضعف الحد الأدنى للعقوبة المذكورة التى يجوز النزول إليها ، كما امتد نطاق سريان هذه المادة لتشمل الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون والتى تعاقب كل عن حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

المادة ٣٧ - وقد تناول المشروع هذه المادة بتعديل شامل ففى فقرتها الأولى شددت العقوبة المقيدة للحرية بجعلها الأشغال الشاقة المؤقتة بدلا من السجن وزيدت الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى ، بجعلها عشرة آلاف جنيه وخمسين ألفا بدلا من خمسمائة جنيه وثلاثة آلاف جنيه .

أما الفقرة الثانية فقد أجازت للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى ، أن تقضى بإيداع من يثبت ادمانه التعاطى ، احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض .

وتضمن تعديل الفقرة الثالثة وضع حد أقصى لمدة ايداع المدمن باحدى المصحات دون تقييد الايداع بحد أدنى ، فاذا استدعى الامر استمرار ايداعه مدة تزيد على سنة كان ذلك بحكم من المحكمة ، بشرط ألا تتجاوز مدة الايداع فى مجموعها ثلاث سنوات .

وقد استحدث المشروع فى الفقرة الرابعة حكما بجواز أن تقضى المحكمة بالزام من يثبت تعاطيه للمواد المخدرة ، بأن يتردد على احدى دور العلاج المتخصصة الى أن تأمر اللجنة المختصة بوقف الزامه بهذا التردد وجعل العلاج فى هذه الدور شاملا العلاج الطبى والنفسى والاجتماعى بما يعنيه العلاج الأخير من متابعة حالة المريض اجتماعيا ، حتى يتحقق اندماجه الصحيح فى المجتمع ، وتحقيقا لهذا الغرض نص عجز الفقرة على أن يكون

انشاء هذه الدور بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

واستحدثت المشروع حكما فى الفقرة الخامسة قرر بمقتضاه جزاء على مغادرة المحكوم عليه المصحة أو انقطاعه عن التردد على دور العلاج بغير موافقة اللجنة المختصة حيث أناط بالنيابة العامة أن ترفع الأمر فى هذه الحالة الى المحكمة التى تستعيد سلطتها فى توقيع العقوبة عليه وفقا لحكم الفقرة الأولى أو باتخاذ ما تراه من اجراءات مناسبة بما فى ذلك ابداعه أو اعادة ابداعه بالمصحة .

وقد رى أنه مادام قد أتيحت للمدمن أو التعاطى فرصة الاستفادة من الخيارات المتاحة للقاضى على النحو الوارد بهذه المادة ثم عاد بعد ذلك الى ارتكاب جناية من الجنایات المنصوص عليها فيها ، فانه يكون قد اضاع على نفسه مبرر معاملته بأى من التدبيرين المنصوص عليهما ، وغدا توقيع العقوبة المقيدة للحرية هو الواجب الوحيد المتضمن الرد على اهداره الفرصة التى أتيحت له ، ومن ثم فانه اذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فانها فى هذه الحالة تتقيد بالحدود الواردة بالمادة ٣٦ ومقتضاها الا تنزل عن عقوبة السجن ولمدة ست سنوات .

وتجدر الاشارة الى أن الأحكام الأخرى التى كان يتضمنها نص المادة ٣٧ من القانون الحالى قد تمت معالجتها فى النصوص المستحدثة فى المادة الثالثة من المشروع الا ما قصد الى عدم الأخذ منها .

المادة ٣٩ — وقد تم تشديد عقوبة الحبس فيها بجعل حده الأدنى سنة ، بعد أن كان ذلك هو حده الأقصى وزيدت الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى بجعلها ألفا وثلاثة آلاف جنيه ، بدلا من مائة وخمسمائة جنيه ، واستحدثت التعديل حكما بمضاعفة العقوبة اذا كان الجوهر المخدر من الهيروين أو الكوكايين أو من المواد الواردة بالقسم الأول من الجدول رقم (١) كما أضيف فى حالات الاعفاء من تطبيق هذه المادة من يقيم فى المكان الذى أعد أو هو لتعاطى الجواهر المخدرة تقديرا من المشروع الى أن أزمة الاسكان قد تلجئ البعض الى الإقامة

فى أماكن لا يتوافقون مع شركاء لهم فيها أخلاقيا أو اجتماعيا .

المادة ٤٠ - شمل التعديل فى هذه المادة العقوبة المالية ، بزيادة حدها الأدنى فى الفقرتين الأولى والثانية بجعله عشرة آلاف وعشرين ألفا على الترتيب بدلا من ثلاثة آلاف جنيه ، وزيادة الحد الأقصى للغرامة فيهما الى عشرين ألف جنيه وخمسين ألف جنيه على الترتيب بدلا من عشرة آلاف جنيه ، كما أضاف عقوبة الغرامة الى عقوبة الاعدام فى حالة مقارفة الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة ، وجعل الحد الأدنى والأقصى لهذه الغرامة خمسين ومائة ألف جنيه ، كما أضيفت للفقرة الثانية صورتان من صور الأفعال التى تخضع مرتكبها لحكم التشديد الوارد فيها ، وهما خطف أو احتجاز أى من القائمين على تنفيذ هذا القانون ، هو أو زوجة أو أحد أصوله أو فروعه .

وغنى عن البيان أن التعدى أو المقاومة المشار اليهما فى المادة يتسع مدلولهما ليشمل كافة صور الإيذاء من ضرب أو جرح أو غيرهما .

المادة ٤١ - وقد انصب التعديل فيها على اضافة عقوبة الغرامة التى لاتقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه ، الى عقوبة الاعدام المقررة لمقارفة الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة .

الفقرة الأولى من المادة ٤٢ - وقد أضافت النقود المتحصلة من الجريمة والبذور المضبوطة الى الجواهر المخدرة والنباتات والأدوات ووسائل النقل التى يتعين الحكم بمصادرتها ، ولخطورة الجرائم المتعلقة بزراعة النباتات المخدرة رأى أن تشمل المصادرة الأرض التى زرعت بتلك النباتات اذا كان الجاني هو مالكيها ، أو كانت له ولو بسند غير مسجل كالمشتري بعقد ابتدائي والوارث الذى لم يشهر حق ارثه -سواء فى ذلك زرع الأرض بنفسه أو بالواسطة أو كان شريكا فى هذه الزراعة بأية صورة من صور الاشتراك - أما اذا كان الجاني مجرد حائز للأرض بسند كعقد ايجار أو عقد مزارعة فإن المحكمة تقضى بانتهاء سند حيازته لها - أيا كان هذا السند - وذلك كله دون ما اخلال بحقوق الغير الحسن النية .

المادة ٤٣ - أدمجت الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة فى فقرة واحدة أصبحت تعالج جرمينى عدم امساك الدفاتر المنصوص عليها فى المواد ١٢ ، ١٨ و ٢٤ ، ٢٦ وعدم القيد فيها ، وتقررت لهما عقوبة مالية واحدة هى الغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، بدلا من عقوبة الغرامة فى القانون الحالى والتى كان حدها الأقصى للجريمة الأولى مائتى جنيه ، وللجريمة الثانية مائة جنيه .

ثم أضافت الفقرة الثانية من المادة فعلا جديدا للأفعال المؤثمة هو عدم قيام من يتولى ادارة صيدلية أو محل مرخص له فى الاتجار فى الجواهر المخدرة ، بإرسال الكشف المنصوص عليها فى المادتين ١٣ و ٢٣ الى الجهة الادارية المختصة فى المواعيد المقررة وجعلت العقوبة المقررة لهذه الجريمة وهى الغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه .

أما جريمة حيازة الأشخاص المشار اليهم فى الفقرتين السابقتين أو احرازهم كميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة عن عمليات الوزن ، فى حدود النسب الواردة فى النص ، فقد زيدت الغرامة المعاقب بها من مائتى جنيه كحد أقصى فى القانون الحالى الى الغرامة التى لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه .

وجعلت الفقرة الأخيرة عقوبة الجرائم المشار اليها فى هذه المادة فى حالة العود الحبس وضعف الغرامة المقررة أو احدهما .

المادة ٤٤ - شددت عقوبة الحبس فى هذه المادة بجعل حدها الأدنى سنة وحدها الأقصى خمس سنوات ، بعد أن كانت ستة شهور وزيدت عقوبة الغرامة بجعل حدها الأدنى ألفى جنيه ، ورفع الحد الأقصى لها إلى خمسة آلاف جنيه ، بعد أن كانت خمسمائة جنيه .

المادة ٤٥ - جعلت تعديل العقوبة المقررة لارتكاب أية مخالفة أخرى لأحكام القانون هى عقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر بعد أن كانت الحبس الذى لا تزيد مدته على سبعة أيام ، ورفع عقوبة الغرامة بجعل حدها الأقصى ألفى جنيه بدلا من مائة قرش فى

القانون القائم .

المادة ٥٠ - اقتصر التعديل على استبدال عبارة مفتشى الصيدلة بعبارة مفتشى الادارة العامة للصيدليات بوزارة الصحة أينما وردت فى هذه المادة وذلك تجنباً لأى لبس قد يثور بشأن اختصاص مفتشى الصيدلة الذين يتبعون وحدات الادارة المحلية .

ثانياً : اشتملت المادة الثانية من المشروع على المواد المستحدثة الآتية :

المادة ٣٤ مكرر - وتهدف الى مواجهة استعمال وسائل الاكراه أو الغش فى دفع الغير - أيا كان سنه - الى تعاطى الأنواع الخطرة من الجواهر المخدرة كالهروين والكوكايين لحماية المجتمع مما قد يتعرض له من محاولات تدمير قيم وطاقات مواطنيه بدفعهم - ولو بغير قصد الاتجار - الى تعاطى تلك الأنواع التى يتحقق ادمانها بصورة أسرع كثيراً من غيرها .

المادة ٣٧ مكرراً - وكانت هذه المادة هى احدى فقرات المادة ٣٧ من القانون الحالى وقد أفردها المشروع نصاً مستقلاً بعد أن عدل حكمها بأن جعل الاختصاص يبحث حالة المدعين بالمصحات للجان تشكل فى كل محافظة ،احدة منها ، بدلاً من لجنة واحدة للجمهوريه كلها ، وجعل المشروع رئاسة اللجنة لمستشار بمحاكم الاستئناف على الأقل وأمر بأن تمثل فيها النيابة العامه بعضو بدرجة رئيس نيابة على الأقل ، وذلك ليحقق لها طبيعتها القضائية ، بالاضافة الى ممثلى الوزارات المعنية وهى وزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون الاجتماعية ، وقد أجاز النص للجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة به ، تمكيناً لها من خبرات قد تتوافر فى جهات أخرى غير تلك الممثلة فيها ، كما أجاز لوزير العدل أن يضم الى عضويتها آخرين وأناط به اصدار قرارات تشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها ونظام العمل بها .

المادة ٣٧ مكرراً (أ) - وكانت تعالج حكمها الفقرة السادسة من المادة ٣٧ من القانون الحالى ، وأفردها المشروع نصاً مستقلاً جعل بقاء من يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج فى المصحات أو استمراره فى التردد على دور العلاج مرهوناً بقرار اللجنة المشار اليها فى المادة

السابقة حتى يجابه بدقة حالة المتقدم من تلقاء نفسه للعلاج ، وتخلق حافزا لتشجيعه على ذلك .

كذلك أضاف النص الجديد « دور العلاج » الى المصحات ، ليتسق مع حكم المادة ٣٧ فيما أناطت به هذه الدور من مهام .

المادة ٣٧ مكررا - (ب) وهو حكم مستحدث قصد به التشجيع على العلاج من الادمان والتعاطي وذلك بأن أجاز لأي من الزوجين أو الأصول أو الفروع أن يطلب الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكررا علاج زوجة أو فرعه أو أصله الذي ثبت ادمانه أو تعاطيه المواد المخدرة .

وقد ألزم النص اللجنة بأن تفصل في هذا الطلب بعد سماع أقوال ذوى الشأن ، فإذا رأت أن الأمر يحتاج الى تحقيق ولم تر من الملاءمة أن تتولاه بنفسها ، أو بواسطة أحد أعضائها ، كان لها أن تطلب الى النيابة العامة أن تقوم به ، ثم توافيها بأوراقه مشفوعة بمذكرة برأيها في الطلب .

فإذا رأت اللجنة بعد ذلك الابداع أو الالتزام بالتردد ، ووافق المطلوب علاجه على ذلك ، أمرت بما رأيته ، فإن لم يوافق ، تعين عليها أن ترفع الأمر - عن طريق النيابة العامة - الى محكمة الجنايات التى يقع فى دائرتها محل إقامة المطلوب علاجه ، لتأمر بالابداع أو بالالتزام بالتردد ان رأت محلا لذلك .

وتقديرها لحالة الضرورة التى قد تستشعرها اللجنة ، وترى بسببها ملائمة وضع المطلوب علاجه تحت الملاحظة الطبية توصلها الى القرار الصحيح بشأنه ، فإن المشروع أجاز لها ذلك لمدة محددة لا تتجاوز أسبوعين ، وأجاز ، فى نفس الوقت ، للمطلوب علاجه أن يتظلم من ابداعه ، بطلب يقدمه للنياية العامة أو يقدمه لمدير المكان المودع به اذا تعدر عليه الوصول الى النيابة العامة بنفسه أو بوكيل عنه . وقد أوجب المشروع على النيابة أن ترفع الطلب الى المحكمة ، خلال ثلاثة أيام من وصوله اليها ، وذلك حتى لا يتراخى الفصل فيه

من المحكمة اذ لم يكن الابداع مقبولا من المطلوب علاجه .

وقد رأى المشروع أن يطبق على الحالة المعروضة فى هذه المادة الأحكام الواردة فى المادة السابقة بشأن العلاج والانتقطاع عنه ، حتى يلتزم المطلوب علاجه بقرارات اللجنة ، فاذا ما غادر المصححة أو توقف عن التردد ، التزم بأداء نفقات العلاج - دون أن يطبق فى شأنه حكم المادة ٤٥ من القانون .

المادة ٣٧ مكررا (ج) -

وهو نص مستحدث استهدف بث الطمأنينة فى نفوس المدمنين والمتعاطين تشجيعا على تقدمهم للعلاج والاستمرارية فيه ، بأن جعل جميع البيانات التى تصل الى علم القائمين بالعمل فى شئون علاجهم من الأسرار التى يعاقب على افشائها بالعقوبة المقررة فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وقد حرص النص على جعل الالتزام بالسرية واقعا على القائمين بالعمل فى شئون العلاج ، ليشمل ذلك جميع الأعمال أيا كانت طبيعتها .

المادة ٣٧ مكررا (د) -

وحكمها مستحدث بانشاء صندوق خاص تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة يستهدف مكافحة وعلاج الادمان ، ويصدر بتنظيمه وتمويله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون من بين اختصاصاته انشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة واقامة سجون للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات .

وتجدر الاشارة الى أن المادة ١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون حددت أنواع السجون وأوردت فى البند (د) أن من بينها سجونا خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية تعين فيه قضاة المسجونين الذين يودعون بها وكيفية معاملتهم وشروط الافراج عنهم .

كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١ على أنه « ويصدر وزير الداخلية قرار بتعين الجهات التى تنشأ فيها السجون من كل نوع ودائرة كل منها » .

وقد قصد بالحكم توفير الموارد المالية التى تكفل الاستثمار والتوسع فى مجالات العلاج والمكافحة وفى إطار هذا الهدف نصت هذه المادة على أن يكون من بين موارد الصندوق الغرامات المقضى بها فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون والنقود التى يحكم بمصادرتها ، وهو اتجاه تبناه التشريع المصرى ، بتخصيص الغرامات التى توقع على مخالفى قانون معين ، لتمويل عمليات اصلاح وعلاج المشكلات التى تولدت عن مخالفة أحكامه .

وحفزاً للقائمين على تحصيل الغرامات على بذل مزيد من الجهد فى هذا المجال فقد خصص المشروع نسبة من الغرامات لا تزيد على ٢ ٪ تخصص لمن أسهم فى تحصيلها ، وتجنب هذه النسبة قبل توريد الغرامات الى الصندوق ، ويكون توزيعها وصرفها وفقاً للقواعد والضوابط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل .

المادة ٤٦ مكرراً -

اذ حظرت المادة الثانية من القانون الحالى المتوسط فى ارتكاب أى من الأفعال التى عدتها ، والتى تشكل جرائم هذا القانون فإن فعل المتوسط لم تقرر له عقوبة خاصة فيما أعقب ذلك من مواد ، ولذا رأى المشروع معالجة ذلك ، ونص على معاقبة كل من توسط فى ارتكاب احدى جرائم هذا القانون بالعقوبة المقررة لها ، وهو تقنين لما استقر عليه قضاء النقض .

المادة ٤٦ مكرراً (أ) -

رأى المشروع ، فى نطاق فلسفته التى قامت على أن تشكل شدة العقوبة قوة ردع فى الحيلولة دون وقوع الجريمة ذاتها ، النص على عدم انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فيه ، حتى لا يفلت الجانى من العقاب وأن يخرج كذلك المحكوم عليهم فى الجنايات المنصوص عليها فى هذا القانون من سريان أحكام الافراج تحت شرط المنصرص عليها فى القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ، حتى يكون فى العلم العام بأن المحكوم عليه فى احدى هذه الجرائم سيقضى كامل مدة العقوبة

المقضى بها ضده ما يجسد هول العقوبة ذاتها .

المادة ٤٨ مكرراً (أ) - استحدثت المشروع حكماً بسريان أحكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) و (ب) و (ج) من قانون الاجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٣ و ٣٤ من القانون ، وقد استهدف المشروع من ذلك التمكين من التحفظ على أموال المتهمين هم وأزواجهم وأولادهم القصر فى هذه الجنایات منذ بدء اجراءات التحقيق وذلك حفاظاً على هذه الأموال وحتى يقتضى منها ما عسى أن يحكم به على المتهمين من غرامات وتعويضات .

ويأشر هذا الحكم ، مع رفع الحد الأقصى للغرامة الى نصف مليون جنيه ، أثراً رادعاً يفوت على مرتكبى هذه الجرائم قصدهم فى تحقيق الكسب الحرام من ممارسة تلك التجارة غير المشروعة .

المادة ٥٢ مكرراً - وقد أوردت استثناء على حكم المادة ٥٢ من القانون استهدف به المشروع مجابهة مشكلة تكديس الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة ، حيث يتعين الاحتفاظ بها حتى تنقضى الدعوى الجنائية وذلك بحسبانها جسم الجريمة ودليلها ، وهو ما يخلق مشكلات عملية عديدة ، وخاصة فى القضايا التى تصدر فيها أحكام غيائية اذ قد تمتد الفترة الواجب الاحتفاظ بهذه المواد فيها الى سنوات عديدة مما ألجأ الى تنظيم يحقق التوازن بين الضرورات العملية ، وبين الاعتبارات القانونية ، تضمنه نص هذه المادة ، جعل بمقتضاه سلطة طلب اعدام هذه المواد للنائب العام أو من يفوضه ، وأن يكون الطلب للمحكمة المختصة ، وهى المحكمة التى تنظر الدعوى العمومية اذا كانت قد أحيلت اليها ، أو المحكمة التى أصدرت الحكم ، اذا كان قد صدر فى الدعوى حكم ، أو المحكمة التى كانت تختص بنظر الدعوى لو أحيلت وذلك اذا كان قد صدر أمر بالالوجه لاقامتها .

وقد تضمنت الفقرة الثانية بيانا بالضمانات التى تكفل المحافظة على قوة الدليل المستمد من هذه المواد ، وأناطت بالمحكمة الفصل فى الطلب منعقدة فى غرفة مشورة بعد

اعلان ذوى الشأن وسماع أقوالهم .

ثالثا : المادة الثالثة :

أوردت حكما خاصا باستبدال جدول آخر بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون وهو ما اقتضاه تشديد العقوبة اذا ما كان محل الجريمة من جواهر مخدرة معينة ذات خطورة روى جمعها في القسم الأول من الجدول المستبدل واشتمل القسم الثانى على باقى الجواهر الواردة بالجدول القائم .

ويتشرف ، وزير العدل بعرض مشرّوع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية بعد مراجعته فى قسم التشريع بمجلس الدولة ، رجاء التفضل فى حالة الموافقة باحاليته الى مجلس الشعب .

تحريرا فى ١٩٨٩

المستشار

وزير العدل

(فاروق سيف النصر)

تقرير اللجنة المشتركة

من : لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية
ومكاتب لجان : الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف
والدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية
والشؤون الصحية والبيئة ، والشباب
عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٩ ، الى لجنة مشتركة من
لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ، ومكاتب لجان : الشؤون الدينية والاجتماعية
والاوقاف ، والدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية ، والشؤون الصحية والبيئة ، والشباب ،
مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، فعقدت اللجنة اجتماعا لنظره في ذات التاريخ ،
حضره السيد المستشار وزير العدل .

وبعد أن تدارست اللجنة مشروع القانون ومذكرته الايضاحية ، واستمادت نظر
قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، وقانون الاجراءات الجنائية الصادر
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٦
في شأن تنظيم السجون ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة
١٩٨٦ بإنشاء المجلس القومي لمكافحة وعلاج ادمان المخدرات ، كما استمادت اللجنة
محاضر اجتماعات اللجنة الخاصة التي سبق أن كلفها المجلس ببحث ودراسة هذه الظاهرة

واستمعت الى الايضاحات التى أبدتها الحكومة ، تبين لها : أن قضية تعاطى وادمان المخدرات والاتجار فيها أصبحت حديث الرأى العام فى المجتمع المصرى ومن ثم فهى مشكلة قومية يتعين لمواجهتها تضافر جميع الأجهزة السياسية والتنفيذية لابتجاد الحلول التى من شأنها القضاء على هذه الظاهرة ، ولذا فقد رأت اللجنة قبل أن تعرض مشروع القانون أن تلقى الضوء على ابعادها المختلفة بغرض الوصول الى الحلول التى من شأنها محاصرة هذه الظاهرة والقضاء عليها .

لقد واجهت مصر فى السنوات الأخيرة ظاهرة انتشار تعاطى وادمان المخدرات وخاصة الكوكايين والهروين والاقراص والحقن المخدرة ولقد استهدفت هذه الموجة الدخيلة على مجتمعنا النفاذ الى قطاع الشباب والاحداث أغلى ثروات مصر ومستقبلها فى المدارس والجامعات والأندية الرياضية وذلك بعد أن كانت هذه الظاهرة قاصرة فى وقت ما على بعض الحرفيين وفئة محدودة من الشعب .

وفى الوقت الذى تكثف فيه الدولة جهودها لدفع عجلة الانتاج لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على المصاعب التى تواجه الاقتصاد المصرى فقد بات محتما محاصرة هذه الظاهرة من جميع جوانبها والضرب بيد من حديد على من تسول له نفسه الترويج لتجارة الموت بتشديد العقوبة على المتعاطين والمتاجرين وان كان ذلك على أهميته ليس سوى حلقة وسطى تسبقها مرحلة الوقاية من خطر المخدرات ثم تتبعها مراحل علاج المدمنين ثم اعادة تأهيلهم .

ان عمليات التهريب وتضخم أحجامها كان وراءها عصابات دولية قائمة على شبكات محكمة التنظيم استطاعت اختراق اجراءات الأمن المعمول بها وأصبحت تهدد قدرة فئات مهمة من القوى العاملة عن الأسهم فى عمليات البناء والتنمية وهناك العديد من الأسباب التى جعلتها اسهمت فى انتشار هذه الظاهرة من اهمها استغلال سياسة الانفتاح الاقتصاد فى ظهور طبقات جديدة حقق بعضها دخولا طفيلية جعلتها المستهلك الرئيسى للسموم بأنواعها المختلفة وبأسعارها الباهظة .

وتود اللجنة التأكيد على أن ظاهرة تعاطي وادمان المخدرات ليست قاصرة على مجتمعنا فقط ، ولكن تعاني منها المجتمعات قاطبة . ومن هنا فإنا يجب أن نضع هذه الظاهرة في مكانها الصحيح بعيدا عن التهوين أو التهويل ، فهناك حالات شاذة قائمة في مجتمعنا كما هي في مجتمعات أخرى ، ولكننا بعيدون عن هذا الخطر بحكم تاريخنا وتقاليدنا التي تعد الدرع الواقى ضد أية الحرفات دخيلة على مجتمعنا ، ومع ذلك فإنا نفرع مما يفرع منه الآخرون ومن ثم يجب ألا نخلط بين الواقع وبين الخطر الذى نريد أن نتحسب له ، وعلينا أن ندق ناقوس الخطر لنتبه الى خطر بدأ ولا نريد له أن يستفحل .

والذى لا شك فيه أن هذه الظاهرة قد بثت الدعر والقلق فى كل أسرة وفى كل بيت بعد أن استطاع تجار المخدرات اغراق البلاد بأنواع مختلفة من هذه السموم هادفين الى تهديد أمن وسلامة المجتمع واحداث التمزق والتخلف ويريدون أن يبنوا عروشهم على رماد الأجيال ، غافلين عن أن القيم الدينية وتقاليد وتراث شعب مصر تقف لهم بالمرصاد وتتصدى لحملاتهم بالارادة وبالتصميم الذى يمتزج بالايجابية فى العقول والمشاعر التى لاتقبل موقف المتفرج .

وادراكا من اللجنة أن ظاهرة تهريب وترويج وادمان المخدرات قد ألفت بظلال كثيفة على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة فقد رأت عرض الجوانب المختلفة لهذه القضية وذلك على النحو الآتى :

الجانب الصحى والوقائى .

لقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن تعاطي المخدرات وادمانها يؤدى الى تدمير الفرد صحيا ونفسيا واجتماعيا ، ويؤدى الى تخطيط الثروة البشرية واستنزاف وتمزيق أواصر التآلف والترابط الاجتماعى وينشأ عن ذلك فحة مختلة العقل والارادة ، ولقد تبين للجنة أن تعاطي الهيروين ولو مرة واحدة يؤدى الى أمراض خطيرة ومستعصية منها تدمير الجهاز العصبى والاصابة بجلطة فى المخ والشلل النصفى الأمر الذى يحتم أن تتضافر الجهود على مستوى

الدولة والأفراد لتنتشل هؤلاء المرضى الذين وقعوا فريسة الإدمان وتشجيعهم على التخلص من الإدمان والتقدم للوحدات العلاجية وغيرها للعلاج والعمل على تأهيلهم وفتح مجال للإسهام فى إنشاء مستشفيات خاصة تسهم فيها الدولة لعلاج هؤلاء المرضى .

الجانب الدينى .

أقامت الشريعة الإسلامية أساس تحريم المخدرات على كل ما يؤدى الى افساد جسم وعقل الانسان ويسلبه ما كرمه الله به من عقل ويفسد ما بينه وبين الناس من صلوات وذلك انطلاقا من قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد ، ومن ثم فانها تحرم كل مادة من شأنها أن تحدث هذه الأضرار سواء كانت سائلا أو جامدا أو مسحوقا أو مشروبا ، ولقد ثبت أن المخدرات كالحشيش والأفيون والكوكايين والهيروين ومشتقاتها تحدث تأثيرا مدمرا فى الجسم والعقل ومن ثم فهي محرمة ، وعلى هذا الهدى أيضا نصت آيات الكتاب المقدس فى الديانة المسيحية على تحريم المخدرات بأنواعها حيث تحدث جميعها تأثيرا قاتلا فى الجسم والعقل .

الجانب الاعلامى والثقافى .

تؤكد اللجنة على أن لدور أجهزة الاعلام والثقافة تأثيرا مهما فى محاصرة ومحاربة انتشار المخدرات بأنواعها المختلفة باعتبار أن هذه الأجهزة هى المرآة الصادقة التى تعكس قيم وعادات المجتمع فالصحافة والتليفزيون والسينما والمسرح والكتاب والثقافة الجماهيرية لها رسالة فى تأكيد قيم الحق والواجب وحماية الشباب من الانحراف وبعث الأمل فى مستقبل مشرق يتحقق به ومع كل أسباب الانطلاق الى آفاق رحبه تتسع لطموحات الشباب وتؤكد دوره فى صنع المستقبل ، ولا شك أن للاعلام دورا مهما فى التنسيق بين مراكزه فى المحافظات وبين أجهزة الثقافة الأخرى والعمل على توضيح الأضرار الصحية والنفسية والاقتصادية للمخدرات .

الجانب الشبابى والاجتماعى .

لقد تبين للجنة أن ظاهرة تعاطى وادمان المخدرات بأنواعها المختلفة وتسربها الى داخل

بنيان الشعب المصرى تهدف فى المقام الأول الى تدمير عصب الثروة البشرية وقواها المنتجة بفرض اجهاض آمال الجماهير فى التنمية والرخاء وأن من بين أسباب هذه الظاهرة غياب المتابعة والرقابة اللازمة على الأبناء فى المدرسة والجامعات وافتقاد الوازع الدينى والتوعية الدينية الصحيحة ، خاصة أن كثيرا من ظواهر السلوك العدوانى والجرامى التى انتشرت بين فئات الشباب يرجعها الأطباء النفسىون الى الفراغ وادمان المخدرات ، ويجب لمواجهة هذه السلبية تقوية الحوافز الايجابية لأنها بقدر ما تضعف من العوامل السلبية فى المدرسة والجامعات تنقل شبابنا من صفوف المتفرجين الى مواقع المشاركين فى صنع القرار .

الجانب الأمنى .

لقد تأكد للجنة أنه على الرغم من الجهود المخلصة التى تبذلها اجهزة مكافحة فى مواجهة تلك الموجات التى تهدف الى ترويج المخدرات والسموم البيضاء بغية تدمير قوى المواطن المصرى الا أنه ما زالت هناك كميات كبيرة تفلت وتتسرب رغم الحصار الأمنى ، بالتحايل والتلون فى أشكال مختلفة تكفل لها الاستمرار والبقاء تارة عن طريق تنوع أشكال التهريب وتارة أخرى عن طريق العقاقير الطبية والمواد الكيماوية المخلقة والمنشطات والمهبطات وأغلبها فى شكل أقراص عرفت بالأقراص المخدرة والحقن بالماكستون فورت والهيروين وغيرها من ألوان وأشكال المخدرات ولذلك فإنه أصبح محتما ضرورة دعم قوات حرس السواحل بالانشآت السريعة وزيادة الأجهزة الرادارية وعقد بروتوكولات للتعاون فى مجال مكافحة المخدرات مع مختلف الدول ، وايفاد الضباط المتخصصين للدول التى تعتبر مصدرا لانتاج المخدرات لجمع المعلومات عن الشحنات التى ستصدر الى مصر والمنطقة المحيطة كاجراء وقائى دفاعى لمواجهة هذا قبل وصولها الى المنافذ المصرية ، والعمل على توافر الاحصاءات الدقيقة التى تساعد أجهزة الأمن فى الوقوف على حجم هذه الظاهرة .

الجانب التشريعى .

بدأت مكافحة المخدرات فى مصر منذ أكثر من مائة عام بصدر أمر عال عام ١٨٧٩

بتحريم استيراد وزراعة الحشيش وفرض على المخالف عقوبة الغرامة التى لاتزيد على مائتى قرش ثم عدل هذا الأمر العالى عام ١٨٩١ ، فأصبحت العقوبة الغرامة خمسين جنيها لكل فدان أو جزء من الفدان يزرع حشيشا ، كما جعلها فى حالة استيراد الحشيش أو الشروع فيه عشرة جنيهات للكيلو ، على ألا تقل عن جنيهاين مهما قل المقدار المضبوط ورفع الغرامة فى حالة العود الى ثلاثين جنيهاً للكيلو على ألا تقل عن ستة جنيهات ، وفى عام ١٩١٨ صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٨ يحظر زراعة الخشخاش (مادة يستخرج منها الأفيون) مقررا عقوبة الجنحة لمرتكب هذه الجريمة ، وفى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ صدر مرسوم بوضع نظام للاتجار بالجوهر المخدرة ، ثم صدر مرسوم فى سنة ١٩٢٥ ، اعتبر لأول مرة احراز الأفيون جنحة ، وظل الأمر كذلك الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦ ، بمنع زراعة الخشخاش وكانت العقوبة الحبس والغرامة أو احدى هاتين العقوبتين مع اعدام المضبوطات ، وفى ١٤ من أبريل ١٩٢٨ صدر القانون رقم ٢١ بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها ونص المشرع فى هذا القانون على عقوبة الجنحة فى حالتى الاتجار والتعاطى وأرسال المدمنين الى مصحة للعلاج كتدبير لهم فضلا عن تقرير العقوبات التبعية كالمصادرة والاغلاق ، كما تقرر لأول مرة فى فى هذا القانون عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها فى جرائم المخدرات ، الا أنه كان يقصر هذا الوقف على العقوبات السالبة للحرية دون العقوبات الأخرى ثم صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بمنع زراعة الحشيش فى مصر ، وأثناء مناقشة هذا القانون أمام مجلس النواب طالبت لجنة الحقانية رفع الجريمة الى مرتبة الجنائية ، ثم عدلت عن هذا رأى بعد ذلك بدعوى أن فى ذلك طفرة تشريعية فضلا عن أن اعتبار الجريمة جنائية سيصادفها عقبات كثيرة عند تطبيقها على الأجانب لذلك؛ اكتفت اللجنة ببقاء الجريمة جنحة مع تشديد العقوبة وعدم جواز وقف تنفيذها وفى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مشددا العقوبات المقررة فى هذا القانون لتصل الى الأشغال الشاقة المؤبدة ، ونص على عدم جواز تطبيق المادة ١٧ عقوبات الخاصة بالظروف القضائية المخففة حال الحكم على الجناة أخذا بالشدة مع رفع مقدار عقوبة الغرامة ، كما قرر عقوبة الجنائية على زراعة المخدرات وسأوى بينها وبين الاتجار فى المواد

المخدرة ، وقرر عقوبة الجنحة لتعاطي المواد المخدرة ، بيد أنه وضع حدا أدنى للحبس والذي لا يقل عن ستة أشهر ، كما استحدث عدة تدابير عقابية كوقف المحكوم عليه عن مزاولة المهنة مدة مساوية للعقوبة السالبة للحرية ، مع مضاعفتها في حالة العود ، ونشر الحكم النهائي على تفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية ، وأبقى على العقوبات التبعية كالمصادرة واغلاق المحال ، ثم صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وهو المعمول به حتى الآن ، ويلاحظ على القانون سالف الذكر أن الشارع قد نص على عقوبة الاعدام في مجال المخدرات لأول مرة وشدد العقوبة في حالة العود وجعل حالة الادمان حالة مرضية أكثر منها اجرامية ، الا أن هذا التشريع لم يحقق كل الغاية المرجوة منه فالاحصاءات تشير الى زيادة قضايا المخدرات على وجه مطرد عاما بعد عام ، فضلا عن زيادة الكميات التي تضبط منها سنويا ، كما عادت ظاهرة تفشي السموم البيضاء وغيرها من المواد المخدرة الى الظهور الى أن وصلت لأعلى معدلاتها في السنوات الأخيرة ، وذلك بسبب ما تضمنته من ثغرات تساعد المجرم على الإفلات من طائلة العقاب فضلا عن أن الغرامات المقررة أصبحت ضئيلة لا تتناسب البتة مع الثروات التي يحققها تجار المخدرات ، لذا قد اخذ المشرع بالاتجاه الداعي الى ضرورة تعديل القانون القائم مسaire لهذا الرأي فتقدمت الحكومة بمشروع القانون الذي تضمن تعديل بعض أحكام القانون القائم وذلك على النحو الآتي :

المبادئ التي سار عليها المشروع .

- تأييم أفعال لم يتناولها القانون القائم واستحداث بعض الظروف المشددة لتقرير العقوبة الأشد حيث جرم المشروع تشكيل عصابة في الخارج أو الداخل في ادارتها أو تنظيمها أو الاشتراك فيها اذا كان من بين أغراضها تقديم الجواهر المخدرة داخل البلاد أو جلب أو تصدير أو انتاج أو استخراج أو تصنيع هذه الجواهر ، وكذا زراعة النباتات التي تستخرج منها هذه الجواهر ، كما تضمن مشروع القانون توقيع عقوبة الاعدام على مقترفي أي من هذه الجرائم ردعا لهم وحماية للمواطنين .

- شدد المشرع العقوبات على جميع الجرائم المعاقب عليها فى القانون القائم سواء بتقرير عقوبة الاعدام لأفعال لم يكن معاقبا عليها بهذه العقوبة أو تشديد العقوبات المقيدة للحرية أو زيادة الغرامات المالية المحكوم بها كذلك اتساع المصادرة لتشمل الأراضى التى زرعت بالنباتات المخدرة - وفى هذا المجال يهدف المشرع الى حماية مختلف التجمعات والفئات والطوائف من هذا الخطر وتغليظ العقوبة على من تتوافر لهم سلطات أو تقوم فى شأنهم أوضاع بسبب صفاتهم فيستغلونها فى ارتكاب أى من الجرائم المتصوص عليها فى القانون القائم ، وكذلك مواجهة الخطر المحدق الذى يمثّل فى انتشار الجواهر المخدرة كالكوكاين والهيريون ولعل مما يميز هذا المشروع عدم انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة للجرائم التى تناولها ، وذلك امعانا فى ملاحقة الجناة مهما مضى الزمن .

- وضع المشروع فى اعتباره جانبا انسانيا حيث ضمن المشروع تنظيما متكاملا لعلاج المدمنين وتهيئة المناخ للمتعاطين لمواد مخدرة بغية حثهم على الاقلاع عن التعاطى من خلال نظرة علمية طبية تعالج المدمنين وتعمق فى أسباب المشكلة من الناحية النفسية والاجتماعية أملا فى أن يتحقق الشفاء ويعود من سلك هذا السبيل الى المجتمع سليما صالحا ، وتحقيقا لذلك فقد كفل المشروع عناية خاصة لعلاج المدمنين وشجعهم على التقدم للعلاج ومكن للويهم طلب علاجهم وقضى بانشاء دور للعلاج بالاضافة الى المصحات العامة وجعل العلاج بها شاملا الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية ومن جهة أخرى شدد العقوبة على من يعود للتعاطى بعد سبق الحكم عليه بوجوب توقيع العقوبة المقيدة للحرية مع رفع حدّها الأدنى ليتحقق التوازن المطلوب بين فلسفة معالجة المدمن كمريض عند الحكم عليه للمرة الأولى ومقتضيات الردع لمن سبق الحكم عليه ، واعتبر المعلومات الخاصة بالمدمنين فى هذه المصحات ودور العلاج من الأسرار التى يعاقب على افشائها كما أنشأ صندوقا يتمتع بالشخصية الاعتبارية يختص بمكافحة وعلاج الادمان كفل له اللوازم المالية التى تمكنه من تحقيق هذا الغرض ، وتحقيقا للجدية فى تنفيذ هذه الفلسفة ألزم المشرع من طلب العلاج من الادمان أو طلب ذروه ذلك أن يلتزم أسلوب العلاج الذى تقسره الجهات المختصة وشدد

العقوبة على من يستغل هؤلاء المرضى فى ترويج المخدرات .

وتحقيقا لهذه الفلسفة فقد أعد المشروع الذى يتضمن أربع مواد الأولى خاصة باستبدال المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ ، ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ فقرة أولى ، ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

ولقد نضمن تعديل هذه المواد تشديد العقوبة لتصل الى الاعدام على كل من وزع أو صدر النباتات المخدرة أيا كان طور نموها وغيرها من الافعال المبينة فى المادة ٣٣ زيادة حد الغرامة المالية وذلك لمواجهة الكسب الحرام الذى يجنيه مرتكبو هذه الافعال كما استحدث المشروع حكما جديدا فى المادة (٣٦) يقضى بعدم جواز النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن ست سنوات اذا رأت المحكمة استعمال المادة ١٧ عقوبات بشأن الجرائم المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وهى مدة تعادل مثلى الحد الأدنى للعقوبة المذكورة التى يجوز النزول اليها ، كما امتد نطاق سريان هذه المادة ليشمل الجرائم المنصوص عليها فى المادة (٣٨) من هذا القانون .

وتناول التعديل اضافة فقرة مستحدثة جعلت عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٣٤) هى الاعدام وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه اذا اقترن ارتكاب أى منها بظرف من الظروف الآتية :

• اذا استخدم الجانى فى ارتكابها من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو أحد فروعها أو من يتولى ملاحظاتهم وقد راعى المشرع أن الجانى يعتمد الى استخدام أشخاص لا تتوافر لهم ارادة حرة فى مواجهته .

• اذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم اتصال بها بأى وجه من الوجوه باعتبار أن تشديد العقوبة واجب على من أوتمن فخان

الأمانة .

* اذا استغل الجانى فى ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له .

* اذا وقعت الجريمة فى احدى دور العبادة أو التعليم أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو الجوار المباشر لهذه الأماكن .

* اذا قدم المخدر أو سلم أو بيع الى من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعه الجانى الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش أو الترغيب .

* اذا كان محل الجريمة من الهيروين أو الكوكايين .

كما تضمنت المادة (٣٩) من هذه المادة تشديد عقوبة الحبس بجعل حداها الأدنى سنة بعد أن كان ذلك هو حداها الأقصى وزيدت الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى .

وقد أصبحت العقوبة المقررة لارتكاب أية مخالفة أخرى لأحكام القانون هى عقوبة الحبس ، بعد أن كانت الحبس الذى لا تزيد مدته على سبعة أيام مع رفع عقوبة الغرامة بجعل حداها الأقصى خمسمائة جنيه بدلا من مائة قرش فى القانون القائم المادة (٤٥) .

وتضمنت المادة الثانية من المشروع اضافة أحكام جديدة أهمها وضع تنظيم يكفل علاج المدمنين ومن وقعوا ضحايا للأدمان بأنشاء دور العلاج بالاضافة الى المصحات العامة وقد أجاز المشروع التقدم للعلاج بها مجاناً عن طريق المدمن ذاته أو أحد أقاربه (المادة ٣٧ مكررا «أ») .

- ألزم المشروع المحكوم عليهم فى قضايا المخدرات بقضاء العقوبة المقيدة للحرية كاملة وحرمانهم من الاستفادة من ميزة الافراج الشرطى المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون (المادة ٤٦ مكررا «أ») .

- التحفظ على أموال المتهمين فى الجنايات المنصوص عليها فى هذا القانون هم

وأزواجهم وأولادهم القصر منذ بدء اجراءات التحقيق حفاظا على هذه الأموال واقتضاء لما عسى أن يحكم به على المتهمين من غرامات التعويضات (المادة ٤٨ مكرراً « أ »).

- أجاز للنائب العام أو من يفوضه طلب اعدام المواد المخدرة والاحتفاظ بجزء منها حتى تنقضى الدعوى الجنائية لمواجهة مشكلة تكس المواد المخدرة والمشكلات الناجمة عنها (المادة ٥٢ مكرراً) .

هذا وقد استبدل المشروع فى مادته الثالثة بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون جدولاً آخر اشتمل فى القسم الأول منه على المواد المخدرة ذات الخطورة الأشد وتضمن فى القسم الثانى باقى المواد الواردة فى الجدول المستبدل به .

هذا وقد رأت اللجنة ادخال تعديلات لفظية على بعض مواد مشروع القانون وذلك بنية أحكام الصياغة وضبطها ، على النحو التالى :

- أجرت اللجنة تعديلات على البند (٦) من المادة المشار اليها وذلك بتقديم كلمة « الكوكايين » قبل كلمة « الهيروين » حيث جاء ترتيبها كذلك بالقسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق بهذا المشروع .

- أجرت اللجنة تصحيحاً لغوياً على الفقرة الثانية من المادة (٣٩) حيث استبدلت بعبار « وتضاعف العقوبة الى مثلها » عبارة « وتزداد العقوبة بمقدار مثلها كما قدمت كلمة « الكوكايين » قبل كلمة الهيروين لذات الغلة السابق الاشارة اليها .

- أجرت اللجنة تعديلاً لفظياً على المادة ٣٧ مكرراً (د) وذلك احكاماً للصياغة على النحو الوارد بالجدول .

واللجنة توافق على مشروع القانون ، وترجو المجلس الموقر الموافقة عليه معدلاً بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة المشتركة

حلمى عبد الآخر

فتوى فضيلة مفتى جمهورية مصر العربية في شأن المخدرات

الادارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية بالقاهرة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

اطلعنا على كتاب الادارة المحرر في ١٩٧٩/٢/٥ المطلوب به بيان الحكم الشرعى فى
المسائل الاتية :

(١) تعاطى المخدرات .

(٢) انتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار فيها والتعامل فيها على اى وجه كان

(٣) من يؤدى الصلاة وهو تحت تأثير المخدر .

(٤) الربح الناتج عن التعامل فى المواد المخدرة .

(٥) التصديق بالأموال الناتجة عن التعامل فى المواد المخدرة .

(٦) تعاطى المخدرات للعلاج .

(٧) التواجد فى مكان معد لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيه تعاطيها .

ونفيد :

ان الشريعة الاسلامية جاءت رحمة للناس . اتجهت فى احكامها الى اقامة مجتمع
فاضل تسوده المحبة والمودة والعدالة والمثل العليا فى الأخلاق والتعامل بين أفراد المجتمع ومن
أجل هذا كانت غايتها الأولى تهذيب الفرد وتربيته ليكون مصدر خير للجماعة وشرعت
العبادات سعيا الى تحقيق هذه الغاية والى توثيق العلاقات الاجتماعية كل ذلك لصالح الأمة
ونخير المجموع .

والمصلحة التي ابتغاهما الاسلام وتضافرت عليها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تهدف الى المحافظة على أمور خمسة يسميها فقهاء الشريعة الاسلامية الضرورات الخمس وهي الدين والنفس والمال والعقل والنسل ، اذ الدين والتدين خاصة من خواص الانسان ولا بد أن يسلم الدين من كل اعتداء ومن أجل هذا نهى الاسلام عن أن يفتن الناس في دينهم واعتبر الفتنة في الدين أشد من القتل قال الله سبحانه (١) (والفتنة أشد من القتل) ومن أجل المحافظة على التدين وحماية الدين في نفس الانسان وتحسينها شرعت العبادات كلها والمحافظة على النفس تقتضي حمايتها من كل اعتداء بالقتل أو بتر الأطراف أو الجروح الجسيمة والحفاظ عليها من اهدار كرامتها بالامتهان كالقذف وغير هذا مما يمس كرامة الانسان وصون ذاته عما يؤدي بها من المهلكات سواء من قبل ذات الفرد كتعريض نفسه للدمار بالمهلكات المادية والمعنوية أو من قبل الغير بالتعدي ، والمحافظة كذلك على العقل من الضرورات التي حرص الاسلام على تأكيدها في تشريعه وحفظ العقل من أن تنال آفة تجعل فاقده مصدر شر وأذى للناس وعيبا على المجتمع ومن أجل هذا حرم الاسلام وعاقب من يشرب الخمر وغيرها مما ي تلف العقل ويخرج الانسان عن انسانيته وكما قال الامام الغزالي (٢) (أن جلب المنفعة ودفع المضرّة مقاصد الحق وصالح الخلق في تحصيل مقاصدهم) لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ومقصود الشرع من الخلق خمس وهو أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة .

ولقد حرص الاسلام على حماية نفس الانسان وقدمها على أداء الصلاة المكتوبة من وقتها بل وعلى صوم يوم رمضان ومن أمثلة هذا ما أورده العز بن عبد السلام تقريراً لتقديم واجب على واجب لتفاوت المصلحة منها قوله (٣) (تقديم انقاذ الغرقى على أداء الصلوات

(١) من الآية رقم ١٩١ من سورة البقرة .

(٢) المستصفى للغزالي ج ١ ص ٢٨٨ .

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الانام ج ١ ص ٦٣ .

ثابت لأن انقاذ الغرقى المعصومين عند الله أفضل والجمع بين المصلحتين ممكن ، بان ينقذ الغريق ثم يقضى . ومعلوم أن ما فاتته من أداء الصلاة لا يقارب انقاذ نفس مسلمة من الهلاك وكذلك لو رأى فى رمضان غريقا لا يمكن تخليصه الا بالفطر فإنه يفطر وينقذه وهذا أيضا من باب الجمع بين المصالح لأن فى النفس حقا لله وحقا لصاحب النفس فقدم ذلك على أداء الصوم دون أصلست أى دون أصل الصيام لأنه يمكن القضاء) .

واذا كان من الضروريات التى حرص الاسلام على المحافظة عليها حفظ النفس وحفظ العقل فإنه فى سبيل هذا حرم الموبقات والمهلكات المذهبات للعقل والمفسدات له فان أحدا من الناس لا يشك فى أن سعادة الانسان رهينة بحفظ عقله لأن العقل كالروح من الجسد به يعرف الخير من الشر والضار من النافع وبه رفع الله الانسان فضله وكرمه على كثير من خلقه وجعله به مسئولا عن عمله ولما كان العقل بهذه المثابة فقد حرم الله كل ما يوبقه أو يذهب به حرمة قطيعة ومن أجل هذا حرم تعاطى ما يؤدى بالنفس وبالعقل من مطعوم أو مشروب ومن هذا القبيل ما جاء فى شأن الموبقات والخبائث « الخمر » فقد ثبت حرمتها بالكتاب والسنة بالاجماع ففي القرآن الكريم قوله تعالى « (١) يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متنبهون » . أفادت هاتان الآيتان أن الخمر صنو للشرك بالله إنها رجس والصلاة لم يستعمل فى القرآن الا عنوانا على ما أشتد قبحه وإنها من عمل الشيطان وهذا كناية عن بلوغها غاية القبح ونهاية الشر وأمرنا باجتنابها بمعنى البعد عنها بحيث لا يقر بها المسلم فضلا عن أن يلمسها أو يتصل بها بل فضلا عن أن يتناولها وسجلت الآية الاخيرة اثار الخمر السيئة فى علاقة الناس بعضهم مع بعض اذ يؤدى الي قطع الصلوات والى انتهاك الحرمات وسفك الدماء وبعد هذا الضرر الاجتماعى الضرر الروحى اذ تنقطع بها صلة

(١) الايتان ٩٠ ، ٩١ من سورة المائدة .

الانسان بربه وتنزع من نفسه تذكر عظمة الله عن طريق مراقبته بالصلاة الخاشعة مما يورث قسوة في القلب ودنسا في النفس وجرت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم كذلك مبينة هذا التحريم ومن هذا قوله (١) : (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) .

تعاطى المخدرات :

ومدلول لفظ الخمر في اللغة العربية والشرعية الاسلامية كل ما خامر العقل وحجبه كما قال عمر (٢) ابن الخطاب رضى الله عنه في الحديث المتفق عليه ، دون نظر الى المادة التي تتخذ منها اذ الاحاديث الشريفة الصحيحة الواردة في الخمر قاطعة بهذا المعنى (كل مسكر حرام) وهكذا فهم أصحاب الرسول رضوان الله عليهم وقال عمر هذه المقالة المبينة للمقصود بهذا اللفظ في محضر كبار الصحابة دون نكير من أحد منهم ومن ثم فان الاسلام حين حرم الخمر وقرر عقوبة شاربها لم ينظر الى أنها سائل يشرب من مادة معينة وانما نظر الى الأثر الذي تحدثه فيمن شربها من زوال العقل الذي يؤدي الى افساد انسانية الشارب وسلبه منحه التكريم والتي كرمه الله بها بل ويفسد ما بين الشارب ومجتمعه من صلات المحبة والصفاء وقد كشف العلم الحديث عن أضرار جسيمة أخرى يحدثها شرب هذه المفسدات حيث يقضى على حيوية أعضاء هامة في الجسم كالمعدة والكبد هذا عدا الأضرار الاقتصادية التي تذهب بالاموال سفها وتبذيرا فيما يضر ولا ينفع هذا فوق امتهان من يشرب الخمر بذهاب الحشمة والوقار واحترام الأهل والأصدقاء هذه الأضرار الجسيمة والآدية والاقتصادية التي ظهرت للخمر وعرفها الناس هي مناط تحريمها واذا كانت الشريعة انما أقامت تحريمها للخمر على دفع المضار وحفظ المصالح فانها تحرم كل مادة من شأنها أن تحدث هذه الأضرار أو أشد سواء كانت مشروبا سائلا أو جامدا مأكولا أو مسحوقا أو مشموما ومن هنا لازم ثبوت حكم تحريم الخمر لكل مادة ظهرت أو تظهر تعمل عملها يدل لذلك قول الرسول صلى الله عليه

(١) أخرجه مسلم - من شرح سبل السلام على من بلغ ٧ ج ٤ .

(٢) المرجع السابق .

وسلم (١) (كل مسكر حرام) اذ لم يقصد الرسول بهذا الا أن يقرر الحكم الشرعى وهو أن كل ما يفعل بالانسان فعل الخمر يأخذ حكمها فى التحريم والتجريم .

واذا كانت المخدرات كالحشيش والأفيون والكوكايين وغيرها من المواد الطبيعية المخدرة وكذلك المواد المخلقة تحدث اثار الخمر فى الجسم والعقل بل أشد فانها تكون محرمة بحرفية النصوص المحرمة للخمر وروحها ومعناها والتي استمدت منها القاعدة الشرعية التى تعتبر من أهم القواعد التشريعية فى الاسلام وهى دفع المضار وسد ذرائع الفساد .

ومع هذا فقد أخرج الامام أحمد فى مسنده وأبو داود فى سننه (٢) عن أم سلمة رضى الله عنها قالت (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر) والمفتر كما قال العلماء كل ما يورث الفتور الخور فى أعضاء الجسم وقد نقل العلماء اجماع فقهاء المذاهب على حرمة تعاطى الحشيش وأمثاله من المخدرات الطبيعية والمخلقة لانها جميعا تؤذى بالعقل وتفسده وتضر بالجسم والمال وتخط من قدر متعاطيها فى المجتمع قال ابن تيمية رحمة الله فى بيان حكم الخمر والمخدرات (٣) (والاحاديث فى هذا الباب كثيرة ومستفيضة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أوتيته من جوامع الكلم كل ما غطى العقل وأسكر ولم يفرق بين نوع ونوع ولا تأثير لكونه مأكولا أو مشروبا على أن الخمر قد يصطبغ بها (أى يؤتدم) وهذه الحشيشة قد تداف (أى تذاب) فى الماء وتشرب وكل ذلك حرام وإنما يتكلم المتقدمون فى خصوصها لأنه إنما حدث أكلها من قريب فى أواخر المائة السادسة أو قريبا من ذلك كما أنه قد حدثت اشرية مسكرة بعد النبى صلى الله عليه وسلم وكلها داخلة فى الكلم الجوامع من الكتاب والسنة) واذا كان ما أسكر كثيره فقليله حرام كذلك فانه يحرم مطلقاً

(١) من حديث ابن عمر الذى رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه من كتاب نيل الأوطار الامام الشوكانى ص ١٧٢ ج ٨ .

(٢) سنن أبى داود ص ١٣٠ ج ٢ .

(٣) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٢٥٧ وكتاب السياسة الشرعية ص ١٣١ .

باجماع فقهاء المذاهب الاسلامية ما يفتر ويخدر من الأشياء الضارة بالعقل أو غيره من أعضاء الجسد وهذا التحريم شامل كل أنواع المخدرات ما دام تأثيرها على هذا الوجه القليل منها والكثير وقد ذهب بعض الفقهاء الى وجوب حد متعاطي المخدرات كشارب الخمر تماما لانها تدخل فعلها بل وأكثر منها بل قال ابن تيمية (١) (أن فيها أى المخدرات) من المفسد ما ليس فى الخمر فهى أولى بالتحريم ومن استحلها وزعم انها حلال فانه يستتاب فان تاب والا قتل مرتدا لا يصلى عليه ولا يدفن فى مقابر المسلمين

ونخلص مما تقدم أن المخدرات بكافة أنواعها وأسمائها طبيعية أو مخلقة مسكرة وأن كل مسكر من أى مادة حرام وهذا الحكم مستفاد نصا من القرآن الكريم ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسبما تقدم بيانه يحرم تعاطيها بأى وجه من وجوه التعاطي من أكل أو شرب أو شم أو حقن لانها مفسدة ، ودرء المفسد من المقاصد الضرورية للشرعية حماية للعقل والنفس ولأن الشرع الاسلامى اعتنى بالمنهيات وفى هذا يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه (٢) اذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه) وفى حديث آخر يقول (٣) (لترك ذرة مما نهى الله عنه أفضل من عبادة الثقلين) ومن هنا قال الفقهاء أنه يجوز ترك الواجب دفعا لليمشقة ولا تسامح فى الاقدام عن المنهيات خصوصا الكبائر الا عند الاضطرار على ما يأتى بيانه .

انتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار فيها والتعامل فيها على أى وجه كان :

ثبت مما تقدم أن المخدرات بكافة أنواعها وأسمائها محرمة قطعاً بدخولها فى اسم الخمر والمسكر قبل انتاجها بكافة وسائلها والاتجار فيها وتهريبها والتعامل فيها كذلك يكون محرماً ؟

(١) فتاوى ابن تيمية ص ٢٥٧ المجلد الرابع .

(٢ ، ٣) (الأشباه والنظائر لابن نجيم المصرى الحنفى فى القاعدة الخامسة .

يتضح حكم هذا اذا علمنا أن الشريعة الاسلامية اذا حرمت شيئا على المسلم :

حرمت عليه فعل الوسائل المقضية اليه وهذه القاعدة مستفادة من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ففى القرآن الكريم تحريم الميتة والدم والخمر والخنزير وفى بيع هذه المحرمات يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه فيما رواه الجماعة عن جابر رضى الله عنه (١) (أن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام) وحين حرم الله الزنى حرم دواعيه من النظر واللمس والخلاوة بالمرأة الأجنبية فى مكان خاص لأن كل هذا وسيلة الى الوقوع فى المحرم وهو المخالطة غير المشروعة وفى آيات سورة النور الخاصة بالاستئذان قبل دخول بيوت الغير والأمر للرجال والنساء بغض البصر عن النظر لغير المحارم واختفاء زينة النساء وستر أجسادهن من كل ذلك بعدا بالمسلمين عن الوقوع فيما لا يحل وحماية لحرمة المنازل والمساكن ومن هنا تكون تلك النصوص دليلا صحيحا مستقيما على أن تحريم الاسلام لأمر تحريم لجميع وسائل ومع هذا فقد أفصح الرسول عن هذا الحكم فى الحديث الذى رواه أبو داود فى سننه كما رواه غيره عن ابن عباس رضى الله عنه (أن من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه لمن يتخذه خمرًا فقد تفحم فى النار) وقوله صلى الله عليه وسلم المروى عن أربعة من أصحابه منهم ابن عمر (٢) (لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وآكل ثمنها وحاملها والمحمولة اليه) صريح كذلك فى تحريم كل وسيلة مفضية الى شرب الخمر ومن هنا تكون كل الوسائل المؤدية للترويج المخدرات محرمة سواء كانت زراعة وإنتاجا أو تهريبًا أو تجارًا فالعامل فيها على أى وجه مندرج قطعا فى المحرمات باعتباره وسيلة الى المحرم ، بل أن الحديثين الشريفين سالفى الذكر نصان قطعان فى تحريم هذه الوسائل المؤدية الى اثماعة هذا المنكر بين الناس باعتبار أن اسم الخمر بالمعنى السالف (ما يخامر العقل كما فسرهما سيدنا عمر بن الخطاب) شامل للمخدرات بكافة أسمائها وأنواعها

(١) نيل الأوطار للشوكانى ج ٥ ص ١٤١ وسبل السلام للصنعانى ج ٢ ص ٣١٦ .

(٢) راوه أبو داود فى سننه ج ٢ ص ١٢٨ فى كتاب الاثربة وابن ماجه فى سننه .

ولأن في هذه الوسائل اعانة علي المعصية والله سبحانه نهى عن التعاون في المعاصي كقاعدة عامة في قوله سبحانه (١) ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾ وفي انتاج المخدرات والاتجار فيها وتهريبها وزراعة أشجارها اعانة على تعاطيها والرضا بالمعاصي معصية محرم شرعاً قطعاً سيما وأن هذه الوسائل مؤداها ومقصودها تهية هذه السموم المخدرة للتداول والانتشار بين الناس فهي حرام حرمه هذه المخدرات لأن الأمور بمقاصدها .

من يؤدي الصلاة وهو تحت تأثير المخدرات :

وصف ابن تيمية المخدرات وأثرها في متعاطيها فقال (٢) (وهي أحبث من الخمر من جهة انها تفسد العقل والمزاج حتي يصير في الرجل تخنث وديائه و الديوث الذي لا يغار على أهله ، وغير ذلك من الفساد) ولامراء في أن المخدرات تورث الفتور والخدر في الاطراف وقد قال (٣) ابن حجر الملكي في فتاواه في شرح حديث أم سلمة سالف الذكر (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر) فيه دليل علي تحريم الحشيش بخصوص فانها تسكر وتحلر وتفتر ولذلك يكثر النوم لمتعاطيها ، ومن أجل تأثير المخدرات واصابتها عقل متعاطيها بالفتور والخدر فانه لا يحسن المحافظة على وضوئه فتنفلت بطنه دون أن يدري أو يتذكر ولهذا أجمع فقهاء المذاهب على أن من نواقض الوضوء أن يغيب عقل المتوضئ بجنون أو صرع أو اغفاء أو تعاطي ما يستتبع غيبة العقل من خمر أو حشيش أو أفيون أو غير هذا من المخدرات المغيبات ومتى كان الشخص مخدراً بتعاطي أى نوع من المخدرات غاب عقله او انعدم تحكمه وسيطرته علي أعضائه جسمه وفقد ذاكرته فلم يعد يدري شيئاً وانتقض وضوؤه وبطلت صلاته وهو بهذه الحال ولا فرق في هذا بين خدر وسكر بخمر سائل أو مشموم أو مأكول فان كل ذلك خمر ومسكر ولقد أمر الله سبحانه المسلمين

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٢٨ في حد الشرب .

(٣) ص ٢٣٣ ج ٤ في باب الأثرية والمخدرات .

بالا يقربوا الصلاة حال سكرهم فقال (١) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ . وهذا غاية النهي عن قربان الصلاة في حال السكر حتى يزول أثره وهو دليل قاطع على بطلان صلاة السكران بمسكر أو بمفتر لأن في كل أحواله انتقض وضوؤه وانتقض عقله أو زال بعد اذ فترت أطرافه وتراخت أعضاؤه واختلط على السكران أو المتعاطي للمخدر ما يقول وما يقرأ من القرآن الكريم ولذا قال الله في نهيه عن الصلاة حال السكر ﴿ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ أى بزوال حال السكر والفتور والخدر .

الربح الناتج عن التعامل في المواد المخدرة :

من الأصول الشرعية في تحريم بعض الأموال قول الله تعالى (٢) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ...) أى لا يحل لأحدكم أخذ وتناول مال غيره بوجه باطل كما لا يحل كسب المال من طريق باطل أى محرم وأخذ المال أو كسبه بالباطل على وجهين : الأول أخذه على وجه غير مشروع كالسرقة والغصب والخيانة والآخر أخذه وكسبه بطرق حظرها الشرع كالقمار أو العقود المحرمة كما في الربا وبيع ما حرم الله الانتفاع به كالميتة والدم والخمر والمتنولة للمخدرات بوصفها على ما سلف بيانه فان هذا كله حرام .

وترتيباً على هذا يكون الربح والكسب من أى عمل محرم حرام وبهذا جاءت الأحاديث الكثيرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، منها قوله (٣) (أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَثَمْنَهَا وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَثَمْنَهَا وَحَرَّمَ الْخَنْزِيرَ وَثَمْنَهُ) .

وفى هذا ايضا قال العلامة ابن القيم (٤) (قَالَ جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ إِذَا بَاعَ الْعَنْبَ لِمَنْ

(١) من الآية رقم ٤٣ من سورة النساء .

(٢) من الآية رقم ٢٩ من سورة النساء .

(٣) رواه أبو داود في سننه في باب الأشربة ج ٢ .

(٤) زاد المعاد لابن القيم ج ٤ ص ٤٧٤ .

يعصره خمرا حرم أكل ثمنه بخلاف ما اذا بيع لمن يأكله وكذلك السلاح اذا بيع لمن يقاتل به مسلما حرم أكل ثمنه واذا بيع لمن يغزو به فى سبيل الله فثمنه من الطيبات واذا كانت الأعيان التى يحل الانتفاع بها اذا بيعت لمن يستعملها فى معصية الله رأى جمهور الفقهاء وهو الحق تحريم ثمنها بدلالة ما ذكرنا من الأدلة وغيرها عليه كان ثمن المعين التى لا يحل الانتفاع بها كالمخدرات حراما من باب أولى .

وبهذه النصوص نقطع بأن الاتجار فى المخدرات محرم ويبيعها محرم وثمرتها حرام وربحها حرام لا يحل للمسلم تناوله يدل ذلك قطعا أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما نزلت آية تحريم الخمر (١) ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ .. ﴾ أمر أصحابه بآراقة ما عندهم من خمر ومنعهم من بيعها حتى لغير المسلمين بل أن أحد أصحابه قال أن عندى خمر لأيتام فقال له صلى الله عليه وسلم « أحرقها » فلو جاز بيعها أو حل الانتفاع بثمرتها لاجاز لهذا الصحابي بيع الخمر التى يملكها الأيتام لانفاق ثمنها عليهم .

التصدق بالأموال الناجمة عن التعامل فى المواد المخدرة :

فى القرآن الكريم قول الله تعالى (٢) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ .. ﴾ وفى الحديث الشريف الذى رواه مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا ، ان الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال (٣) ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ وقال (٤) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده الى السماء يا رب يا رب ومطعمه

(١) الآية رقم ٩٠ من سورة المائدة .

(٢) الآية رقم ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٣) الآية رقم ٥١ من سورة المؤمنين .

(٤) الآية رقم ١٧٢ من سورة البقرة .

حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فألى يستجاب له) وفى الحديث الذى رواه الامام أحمد فى مسنده عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (والذى نفسى بيده لا يكسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك له فيه ولا يتصدق فيقبل منه ولا يتركه خلق ظهره الا كان زاده فى النار . ان الله لا يمحو السيئ بالسيئ ولكن يمحو السيئ بالحسن ان الخبيث لا يمحوا الخبيث) وفى الحديث المروى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من كسب مالا حراما فتصدق به لم يكن له أجره يعنى أثمة وعقوبته عليه) وفى حديث آخر أنه قال (من أصاب مالا من مائم فوصل به رحمة أو تصدق به أو أنفقه فى سبيل الله جمع ذلك جمعا ثم قذف به فى نار جهنم) والحديث الذى رواه الطبرى فى الأوسط عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا خرج الحاج حاجا بنفقة طيبة ووضع رجله فى الفرز (ركاب من جلد) فنادى لبيك اللهم لبيك نادى مناد من السماء لبيك وسعديك زادك حلال وراحتك حلال وحجك مبرور غير مأثور واذا خرج بالنفقة الخبيثة (أى المال الحرام) فوضع رجله فى الفرز فنادى لبيك ناداه مناد من السماء لالبيك ولا سعديك ، زادك حرام وحجك مأثور وغير مبرور .

فهذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة قاطعة فى أنه لقبول الأعمال الصالحة عند الله من صدقة وحج وعمرة وبناء المساجد وغير هذا من أنواع القربات لابد وأن يكون ما يتفق فيها حلالا خالصا لا تشبه فيه واذا كانت الأدلة المتقدمة قد أثبتت أن ثمن الحرمات وكسوبها حرام فلا يحل أكلها ولا التصديق بها ولا الحج منها ولا اتفاقها فى أى نوع من أنواع البر لأن الله طيب لا يقبل الا الطيب ، بمعنى ان منفق المال الحرام فى أى وجه من وجوه البر لا ثواب له فيما أنفق لأن الثواب جزاء القبول عند الله والقبول مشروط بأن يكون المال طيبا كما جاء فى تلك النصوص .

تعاطى المخدرات للعلاج .

الاسلام حرم مطعومات ومشروبات صونا لنفس الانسان وعقله ورفع هذا التحريم فى

حال الضرورة فقال (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) (١) وقال (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم) (٢) وقال (قد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) (٣) ولقد استنبط الفقهاء من هذه الآيات ومن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضرورة قواعد يأخذ بعضها بعجز بعض فقالوا الضرر يزال والضرورات تبيح المحظورات ومن ثم أجازوا : أكل الميتة عند الخمصة وإساعة اللقمة بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه عليها (الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) (٤) وقالوا أيضا أن الضرورة تقدر بقدرها وما جاز لعذر يطل بزواله والضرر لا يزال بضرر وقد اختلف الفقهاء في جواز التداوي بالمحرم والصحيح من أرائهم هو ما يلتقى مع قول الله في الآيات البيئات السالفات بملاحظة أن إباحة المحرم للضرورة مقصورة على القدر الذي يزول به الضرر وتعود به الصحة ويتم به العلاج وللتثبت من توافر هذه الضوابط اشترط الفقهاء الذين أباحوا التداوي بالمحرم شرطين أحدهم أن يتعين التداوي بالمحرم بمعرفة طبيب مسلم خبير بمهنة الطب معروف بالصدق والأمانة والتدين . والآخر ألا يوجد دواء من غير المحرم ليكون التداوي بالمحرم متعينا ولا يكون القصد من تناوله التحايل لتعاطي المحرم وألا يتجاوز به قدر الضرورة وقد أفتى ابن حجر الملكي الشافعي (٥) حين سئل عن ابتلي بأكل الأفيون والحشيش ونحوهما وصار حالة بحيث إذا لم يتناوله هلك أفتى : بأنه إذا علم أنه يهلك قطعاً حل له بل وجب لإضطراره لإبقاء روحه كالميتة للمضطر ويجب عليه التدرج في تقليل الكمية التي يتناولها شيئا فشيئا حتى يزول اعتياده وهذا - كما تقدم - إذا ثبت بقول الأطباء الثقات ديناً ومهنة أن معتاد تعاطي المخدرات يهلك بترك تعاطيها فجأة وكلية .

(١) الآية رقم ١٧٣ من سورة البقرة .

(٢) الآية رقم ١٤٥ من سورة الأنعام .

(٣) الآية رقم ١١٩ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية رقم ١٠٦ من سورة النحل .

(٥) نقل هذا ابن عابدين في حاشيته رد المختار ج ٥ ص ٤٥٦ في آخر كتاب الحظر والإباحة .

وترتيا علي هذا فاذا ثبت أن ضررا ما حقا محققا وقوعه سيتعاطى المخدرات سواء كانت طبيعية أو متخلقة اذا انقطع فجأة عن تعاطيها جاز مداواته باشراف طبيب ثقة متدين حتى يتخلص من اعتياده كما أشار العلامة ابن حجررا في فتواه المشار اليها لأن ذلك ضرورة ولا أثم في الضرورات متى روعيت شروطها المنزه بها أعمالا لنصوص القرآن الكريم في آيات الاضطراب سالفة الإشارة . هذا وأنه مع التقدم العلمى فى كيمياء الدواء لم تعد حاجة ملحة للتداوى بالمواد المخدرة شرعا لوجود البديل الكيمائى المباح .

التواجد فى مكان معد لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيه تعاطيها :

كرم الله الانسان ونأى به عن مواطن الريب والمهانة وامتدح عبادة الذين تجنبوا مجالس اللهو واللغو فقال سبحانه (والذين هم عن اللغو معرضون) (١) وقال (والذين لا يشهدون الزور واذا مروا باللغو مروا كراما) (٢) وقال (واذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه) (٣) وفى الحديث عن الرسول الاكرم صلوات الله وسلامه عليه (استماع الملامى معصية والجلوس عليها فسق) وروى أبو داود فى سننه عن ابن عمر رضى الله عنه قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر ...) والمستفاد من هذه النصوص أنه يحرم مجالسة مقترفى المعاصى أيا كان نوعها لأن فى مجالستهم اهداؤا لحرمت الله . ولأن من يجلس مع العصاة الذين يرتكبون المنكرات يتخلق بأخلاقهم السيئة ويعتاد ما يفعلون من مآثم كشرب المسكرات والمخدرات كما يجرى على لسانه ما يتناقلونه من ساقط القول ومن أجل البعد بالمسلم عن الدنيا وعن اعتياد ارتكاب الخطايا كان ارشاد الرسول صلى الله عليه وسلم للمسلمين فى اختيار المجلس والجلوس فى قوله (٤) (انما مثل المجلس الصالح والجلوس السوء كحامل المسك ونافخ الكير فحامل

(١) الآية رقم ٣ من سورة المؤمنون .

(٢) الآية رقم ٧٢ من سورة الفرقان .

(٣) الآية رقم ٥٥ من سورة القصص

(٤) من كتاب الترغيب والترهيب ص ٤٩ و ٥٠ ج ٤

المسك أما أن يحذيك (١) وأما أن تبتاع منه وأما أن تجدد فيه ريحا طيبا ونافخ الكير أما أن يحرق ثيابك وأما أن تجدد منه ريحا خبيثة (رواه البخارى ومسلم . فالجلس الصالح يهديك ويرشدك وبذلك على الخير وترى منه المحامد والمحاسن وكله منافع وثمرات أما المجلس الشرير فقد شبهه الرسول صلوات الله وسلامه عليه بنافخ الكير يضر ويؤذى ويعدى بالأخلاق الرديئة ويجلب السيرة المذمومة وهو باعث الفساد والاضلال ومحرك لكل فتنة وموقد نار العداوة والخصام وفي هذا الحديث الشريف دعوة الى مجالسة الصالحين وأهل الخير والمروءة ومكارم الأخلاق والورع والعلم وفيه النهى عن مجالسة أهل الشر والبدع الفجار الذين يجاهرون بارتكاب المنكرات وشرب المسكرات والمخدرات لأن القرين ينسب الى قرينة وجليسة ويرفع به وينحدر وتهبط كرامته بدناوة من يجالسهم . ولقد تحدث القرآن الكريم عن قرناء السوء وحذر منهم ومن مجالسهم واخبرا أنهم سوء وندامة فى الدنيا والآخرة (٢) (ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا) واذا كان المجلس يقتدى ويهتدى بجليسة وعليه فأن فى جلوس الانسان النقى البعيد عن المآثم والشبهات فى مجالس الآفك والشرب وتعاطى المخدرات يؤذيه ويرديه فى الدنيا بالمهانة وانتزاع المهانة عند عارفيه من الأقارب والأصدقاء لأن المخدرات كما نقل العلامة ابن حجر المكي (٣) فى فتاواه الكبرى فيها مضار دينية ودينية فهى تورث الفكر وتعرض ابداً لحدوث الأمراض وتورث النسيان وتصعد الرأس وتورث موت الفجأ واختلال العقل وفساده والسل والاستسقاء وفساد الفكر وافشاء السر وذهاب الحياء وكثرة المراء وانعدام المروءة وكشف العورة وعدم الغيرة واتلاف الكسب ومجالسة إبليس وترك الصلاة والوقوف فى المحرمات واختراق الدم وصفرة الأسنان وثقب الكبد وغشاء العين والكسل والفشل وتعيد العزيز ذليلاً والصحيح عليلاً أن أكل لا يشبع وأن

(١) يحذيك يعنى يعطيك .

(٢) من الآية رقم ٣٨ من سورة النساء .

(٣) ج ٤ ص ٢٣٤ .

أعطى لا يقنع .

ومن هنا كان الانسان أن ينأى عن مجالس الشرب المحرم خمرًا سائلًا أو مخدرات مطعومة أو مشروبة أو مشمومة فانها مجالس الفسق والفساد واضاعة الصحة والمال وعاقبتها الندم فى الدنيا والآخرة ﴿ ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو قرين ﴾ (١) بل أن مصاحبة هؤلاء المارقين على الدين الدين يتعاطون هذه المهلكات أثم كبير لأن الله قد غضب عليهم وعلى مجالسهم ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم ﴾ (٢) وفى مصاحبة هؤلاء ومجالستهم معاداة المولى سبحانه وتحد لأمره فقد نهى عن مودة العصاة ﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ﴾ (٣) وهؤلاء قد استغرقوا فى مجالسهم المحرمة المليئة بالآثام فالجلوس معهم مشاركة فيما يرتكبون ومودة مع انهم غير جديرين بهذه المودة لعصيانهم أوامر الله ورسوله واستباحتهم ما حرم الله ورسوله أولئك حزب الشيطان من جلس معهم فقد رضى بمنكرهم وأقر فعلهم والمؤمن الحق مأمور بإزالة الباطل متى استطاع وبالوسيلة المشروعة فإن لم يستطع فعليه الابتعاد عن مجالس المنكرات (٤) ففى الحديث الشريف فى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان .

ففى الحديث النبوى دعوة الى مكافحة المنكرات ومنها هذه السموم المخدرات بعد أن بان ضررها وشاع سوء آثارها وكانت عاقبة أمرها خسرًا للانسان والمال بل وفى المال فمن كان له سلطة ازالة هذه المخدرات والقضاء على أوكارها وتجارها كان لزاماً عليه بتكليف من

(١) الآية رقم ٣٦ من سورة الزخرف .

(٢) الآية رقم ١٣ من سورة الممتحنة .

(٣) الآية رقم ٢٢ من سورة المجادلة .

(٤) الترغيب والترهيب للمندرى ج ٣ ص ٢٢٣ .

الله ورسوله أن يجد ويجتهد في مطاردة هذه الآفة ومن لم يكن من أصحاب السلطة فإن عليه واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيبين للناس آثارها المدمرة لنفس الإنسان وماله ومن الأمر بالمعروف ابلاغ السلطات بأوكار تجارها ومتعاطيها فالتستر على الجريمة اثم وجريمة في حق الأمة واتساعه للفحشاء فيها وجميع الأفراد مطالبون بالأمر بالمعروف وبالارشاد عن مرتكبي هذه المنكرات ومروجي المخدرات هذه هي النصيحة التي أمر بها الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن تميم الداري (١) (الدين النصيحة : قال له ثلاثا - قلنا لمن يا رسول الله قال لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) وفي الحديث (٢) الذي رواه النسائي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ان القوم اذا رأوا المنكر فلم يغيروه عمهم الله بعقاب) .

والنصيحة لأئمة المسلمين أى للحكام بالارشاد ومعاونتهم على منع المنكرات والآثام لأنهم القادرون على تغييرها بالقوة فلا تأخذنا رحمة في دين الله اذ التستر على هذه الآثام اعانة لمروجيها على الاستمرار في هذه الملهة الخبيثة .

وبعد : فقد أوضحنا فيما تقدم اجماع فقهاء المذاهب الإسلامية على تحريم انتاج المخدرات وزراعتها وتجارتها وترويجها وتعاطيها طيبة أو مخلقة وعلى تجريم أى انسان يقدم على شئ من ذلك بنصوص صريحة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وانه لا ثواب ولا مثوبة لما يتفق من ربحها فإن الله طيب لا يقبل الا طيبا أما الكسب الحرام فإنه مردود على صاحبه يعذب به في الآخرة وساءت مصيرا وبيننا حكم مداواة المدمنين باشراف الأطباء المتقنين لمهنتهم وبقدر الضرورة حتى يزول هذا الادمان وانه لا يحل التداوى بالحرامات الا عند تعينها دواء وعدم وجود دواء مباح سواها كما أوضحنا أن المجالس التي تعد لتعاطي هذه المخدرات مجالس قسق واثم الجلوس فيها محرم على كل ذى مروءة يحافظ

(١) الترغيب والترهيب للمنذرى ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٩ .

على سمعته وكرامته بين الناس وعند الله وان على الكافة ارشاد الشرطة المختصة لمكافحة تجارة هذه السموم القاتلة والقضاء على أوكارها وان هذا الارشاد وما سماه الرسول الأكرم بالنصيحة لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم .

وبعد .

فإن الله الذي حرم هذه الموبقات المخدرات المهلكات للأنفس والأموال حرم أم الخبائث الخمر وقد آن لنا أن نخشع لذكر الله وما أنزل في قرآنه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم) انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس مع عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون (١) .

آن لنا أن نجعل هذا الحكم نافذا في مجتمعنا حماية لأولادنا ونسائنا أولا وأخيرا طاعة لربنا وفق الله الجميع للتمسك بدينه والعمل بشريعته وهو حسبنا ونعم الوكيل (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم) (٢) والله سبحانه أعلم بالصواب ،

(١) الآية رقم ٩٠ من سورة المائدة .

(٢) الآية رقم ٢٤ من سورة الأنفال .

وزارة الصحة العمومية
قرار وزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١
بخصوص تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها (١)

وزير الصحة العمومية .
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها .
وموافقنا على كتاب الادارة العامة - للطب العلاجي بتاريخ ١٩٦١/٤/١ بخصوص
ايواء المتقدمين للعلاج من تلقاء أنفسهم من مدمني المخدرات بجناح خاص بمستشفى
الامراض العقلية بالخانكة .

قرر

مادة ١ - يخصص جناح بمستشفى الامراض العقلية بالخانكة لايواء وعلاج مدمني
المخدرات الذين يتقدمون من تلقاء أنفسهم .
ويعزل هؤلاء المدمنون عزلا تاما عن باقي المرضى ويولى طبيب أو أكثر من
الاخصائيين بالمستشفى علاجهم .
مادة ٢ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخه وينشر بالوقائع
المصرية .

تحريرا في ٣ ذى القعدة سنة ١٣٨٠ (١٨ ابريل سنة ١٩٦١) .

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٦٧ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٩ .

وزارة الصحة

قرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩

بالشروط الواجب توافرها فى المخزن والمستودع المعد للتجار
فى الجواهر المخدرة وبيانات طلب الترخيص والأوراق
والرسومات المرفقة بها (١)

وزير الصحة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص الى مديريات الشؤون الصحية المختصة مشتملا على
البيانات الآتية :

(١) اسم الطالب كاملا وعنوان مسكنه واذا كان الطلب مقديا من احدى شركات
القطاع العام فيجب أن يذكر فى الطلب اسم ممثل الشركة .

(٢) بيان كامل عن موقع المخزن أو المستودع المطلوب الترخيص به ورقم العقار واسم
صاحبه واسم الشارع وقسم الشرطة الواقع فى دائرته هذا العقار واسماء الحائزين للمحال التى
تحد المخزن أو المستودع من الجهات الأربع .

ويرفق بالطلب الاوراق والرسومات الآتية :

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٦٧ فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٩ .

- (١) صحيفة الحالة الجنائية وتعفى منها شركات القطاع العام .
- (٢) ثلاث رسومات هندسية على ورق متين موقعا عليها من أحد المهندسين اعضاء نقابة المهن الهندسية ويجب أن يشتمل الرسم على ما يلى :
- (أ) رسم ارشادى يبين موقع المخزن أو المستودع بالنسبة للشوارع والميادين المحيطة به .
- (ب) مسقط افقى لا يقل مقياس رسمه عن ١ : ١٠٠ مبين عليه أبعاد المخزن أو المستودع والمناقل الموجودة فيه والمورد المائى وطريقة صرف المياه اذا كان مزودا بها .
- (ج) قطاع رأسى يبين ارتفاع المخزن أو المستودع .
- مادة ٢ - يجب أن تتوافر فى المخزن أو المستودع الشروط الآتية :
- (١) أن يكون مبنى المخزن أو المستودع من الدهش أو الطوب الاحمر أو الخرسانة ويكون السقف من الخرسانة المسلحة أو من أية مادة أخرى توافق عليها الجهات المختصة باجراء المعاينة وبارتفاع ٢ر٧٠ متر على الأقل .
- (٢) تكون جميع المباني والارضيات وغيرها قوية ونظيفة دائما ويدهن أسفل الحوائط بالاسمنت الاملس السميك بارتفاع ١ر٤٠ مترا على الأقل ثم يدهن بالزيت ويرش ما فوق ذلك بالجير العادى .
- (٣) أن يكون الضوء والتهوية بالمخزن أو المستودع كافيين واذا كانت به نوافذ أو فتحات فتوضع عليها قضبان حديدية قوية وثابتة مغطاة بسلك ضيق النسيج .
- (٤) أن تغطى أرضية المخزن أو المستودع بمادة غير قابلة لنفاذ السوائل وأن تخلو من الرشح دائما .

(٥) اذا كان المخزن أو المستودع مزوداً بالمياه فيجب أن يكون من المورد العمومي للمياه المرشحة فاذا لم يتوفر هذا المورد أو كان بعيداً عن المخزن أو المستودع بمسافة تزيد على مائة متر فيجوز أن يكون المورد المائي من طلمبة ماصة كابسة على مسافة لا تقل عن ٢٥ متراً من أى مصدر من مصادر تلوث المياه ولا يقل عمقها عن ٢٠ متراً بشرط أن يثبت من تحليل وزارة الصحة ان مياه الطلمبة صالحة للاستعمال الادمى من الوجهتين الكيميائية والبكتريولوجية ويشترط فى حالة وجود المورد المائي أن يكون بالمخزن أو المستودع أحواض غسيل من الصينى أو الفخار المزجج أسفلها بسيفون بشكل حرف (S) يتصل بماسورة لصرف المياه حسب طريقة التصريف المبينة على الرسم الكروكى الهندسى .

(٦) يجب أن يكون المخزن أو المستودع خالياً تماماً من مواسير فتحات . كما يجب ألا تكون تحت أرضية المخزن أو المستودع شئ من هذه المواسير أو الخزانات أو مجارى الصرف .

(٧) يجب أن تعد بالمخزن أو بالمستودع دواليب ذات أقفال قوية لحفظ الجواهر المخدرة
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً فى ١٧ شعبان سنة ١٣٨٩ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩) .

فهرس تفصلى

البند	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	١
	الفصل الأول	
	فى الجواهر المخدرة	
	مادة (١)	
٧	١- تعريف الجواهر المخدرة .	٧
٧	٢- رأينا فى تعريف الجواهر المخدرة .	٧
٨	٣ - نطاق تجريم الجواهر المخدرة .	٨
٨	٤ - بيان كنه المادة المخدرة فى حكم الادانة .	٨
٩	٥ - كمية المخدر .	٩
٩	٦ - تحديد نسبة المخدر .	٩
١٠	٧ - ضبط المادة المخدرة .	١٠
١١	* أحكام النقص :	١١
١١	أولاً : المواد المخدرة محددة على سبيل الحصر فى الجداول الملحقه بالقانون .	١١
١٤	ثانياً : القطع بكنه المادة المخدرة لا يصلح فيه سوى الدليل الفنى (التحليل) .	١٤
١٨	ثالثاً : كمية المخدر .	١٨
٢٠	رابعاً : نسبة المخدر .	٢٠
٢١	خامساً : ضبط المادة المخدرة	٢١

مادة (٢)

٢٢	١ - تمهيد
	٢ - مدلول الافعال المادية المحظور مباشرتها إلا في الأحوال المنصوص
٢٢	عليها في قانون المخدرات وبالشروط المبينة فيه.
٢٢	٣ - (أولاً) الجلب
٢٣	٤ - (ثانياً) التصدير.
٢٣	٥ - (ثالثاً) الانتاج
٢٣	٦ - (رابعاً) التملك
٢٤	٧ - (خامساً) الاحراز
٢٤	٨ - (سادساً) الشراء والبيع
٢٥	٩ - (سابعاً) التبادل
٢٦	١٠ - (ثامناً) التنازل
٢٦	١١ - (تاسعاً) الوساطة
٢٧	• أحكام النقص :
٢٧	أولاً : الجلب
٣٣	ثانياً : التصدير.
٣٦	ثالثاً : الحيازة والاحراز
٤٢	رابعاً : شراء المخدر أو بيعه
٤٣	خامساً : الوساطة

الفصل الثاني
فى الجلب والتصدير والنقل
مادة (٣)

- ١ - مدلول الجلب ٤٥
- * أحكام النقض : ٤٦

مادة (٤)

- ١ - الفئات التى يجوز لها الحصول على إذن بجلب أو تصدير الجواهر المخدرة . ٤٧
- * أحكام النقض : ٤٨

مادة (٥)

- ١ - الحكمة من النص ٤٩

مادة (٦)

- ١ - ضوابط تنظيم تداول المواد المخدرة ٥٠

الفصل الثالث
فى الاتجار بالجواهر المخدرة
مادة (٧)

- ١ - شروط الترخيص بالاتجار فى الجواهر المخدرة ٥١
- * أحكام النقض : ٥٣

مادة (٨)

- ١ - الحكمة من النص ٥٤
- ٢ - الشروط الواجب توافرها فى أماكن الاتجار بالجواهر المخدرة ٥٤

مادة (٩)

- ١ - طلب الترخيص بمزاولة الاتجار فى الجواهر المخدرة ٥٦

٢ - المستندات المطلوب أرفاقها بالطلب ٥٦

مادة (١٠)

١ - تحديد مسؤولية ادارة المحل المعد للتجار فى الجواهر المخدرة ٥٧

مادة (١١)

١ - الفئات التى يجوز لها التصرف فى الجواهر المخدرة ٥٩

٢ - القيود الواردة على التصرف فى الجواهر المخدرة ٦٠

مادة (١٢)

١ - ضوابط القيد فى دفاتر الجواهر المخدرة ٦١

٢ - أحكام النقص : ٦٢

مادة (١٣)

١ - الاخطار عن حركة الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة ٦٣

الفصل الرابع

فى الصيدليات

مادة (١٤)

١ - الاشخاص الذين يجوز لهم صرف جواهر مخدرة ٦٤

مادة (١٥)

١ - الشروط والبيانات الواجب توافرها فى التذاكر الطبية التى توصف

بها جواهر مخدرة ٦٦

مادة (١٦)

١ - المدة التى يتعين خلالها صرف التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة ٦٧

البند	الموضوع	الصفحة
	مادة (١٧)	
٦٨	١ - ضوابط صرف التذاكر الطبية الخاصة بالجواهر المخدرة .	٦٨
	مادة (١٨)	
٦٩	١ - نظام القيد فى دفاتر الجواهر المخدرة .	٦٩
٧١	* أحكام النقص :	٧١
	مادة (١٩)	
٧٤	١ - الحكمة من النص .	٧٤
٧٤	٢ - نظام صرف الجواهر المخدرة من الصيدليات .	٧٤
	مادة (٢٠)	
٧٦	١ - البيانات الواجب استيفاؤها فى طلب بطاقة رخصة صرف جواهر مخدرة .	٧٦
	مادة (٢١)	
٧٧	١ - البيانات التى يلزم اثباتها فى بطاقة صرف الجواهر المخدرة .	٧٧
	مادة (٢٢)	
٧٨	١ - القيود التى يتعين على الصيادلة الالتزام بها عند صرف الجواهر المخدرة .	٧٨
	مادة (٢٣)	
٧٩	١ - الكشوف التى يتعين على مديرى الصيدليات إرسالها إلى الجهات المختصة .	٧٩
	مادة (٢٤)	
٨٠	١ - نظام القيد فى دفاتر الجواهر المخدرة .	٨٠
	* أحكام النقص :	

الفصل الخامس

في إنتاج الجواهر المخدرة
وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها
مادة (٢٥)

١ - الأفعال المحظورة بمقتضى النص ٨٢

مادة (٢٦)

١ - ضوابط استخدام الجواهر المخدرة في مصانع المستحضرات الطبية . ٨٣

الفصل السادس

في المواد التي تخضع لبعض
قيود الجواهر المخدرة
مادة (٢٧)

١ - الأفعال المحظورة بمقتضى النص ٨٤

الفصل السابع

في النباتات الممنوع زراعتها
مادة (٢٨)

١ - علة النص ٨٥

٢ - مدلول زراعة النباتات المخدرة ٨٥

٣ - الجريمة التامة والشروع فيها ٨٦

* أحكام النقص : ٨٧

مادة (٢٩)

١ - الأفعال المحظورة بمقتضى النص ٩١

* أحكام النقص : ٩٢

مادة (٣٠)

- ١ - الحالات التي يجوز فيها جلب أو زراعة النباتات المخدرة ٩٨

الفصل الثامن

أحكام عامة

مادة (٣١)

- ١ - المدة التي يجب حفظ دفاتر المخدرات خلالها ٩٩

مادة (٣٢)

- ١ - أسلوب حصر المواد المخدرة في التشريع المقارن ١٠٠
٢ - أسلوب حصر المواد المخدرة في التشريع المصري ١٠٠
٣ - مدى دستورية المادة ٣٢ من قانون المخدرات ١٠١
* أحكام النقض : ١٠٣

الفصل التاسع

في العقوبات

مادة (٣٣)

- ١ - تمهيد وتقسيم ١١٤
٢ - (أولا) أركان الجريمة ١١٤
٣ - الركن المادى ١١٤
٤ - (أ) الركن المادى في جريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ (الفقرة الأولى من المادة ٣٣) ١١٥
٥ - (ب) الركن المادى في جريمة إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثانية من المادة ٣٣) ١١٨
٦ - (ج) الركن المادى في جريمة زراعة النباتات الواردة في الجدول رقم ٥

البند	الموضوع	الصفحة
	أو تصديرها أو جلبها أو حيازتها أو أحرارها أو شرائها أو بيعها أو تسليمها أو نقلها وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثالثة من المادة ٣٣) .	١١٨
٧ -	(د) الركن المادى فى جريمة القيام بتأليف عصابة ولو فى الخارج أو ادارتها أو التدخل فى ادارتها أو فى تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الاتجار فى الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطى أو ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ داخل البلاد (الفقرة الرابعة من المادة ٣٣)	١١٩
٨ -	الركن المعنوى .	١٢٢
٩ -	القصد العام .	١٢٢
١٠ -	الباعث على ارتكاب الجريمة .	١٢٣
١١ -	القصد الخاص .	١٢٤
١٢ -	قصد الاتجار	١٢٤
١٣ -	(ثانيا) العقوبات .	١٢٦
	* أحكام النقض :	١٢٨
	أولا - جلب أو تصدير الجواهر المخدرة .	١٢٨
	ثانيا - زراعة النباتات المخدرة بقصد الاتجار .	١٣٦
	ثالثا - العقوبات .	١٤٢

مادة (٣٤)

١ -	تمهيد وتقسيم .	١٤٨
٢ -	(أولا) أركان الجريمة .	١٤٨
٣ -	الركن المادى .	١٤٩

٤ - (أ) حيازة أو أحرار أو شراء أو بيع أو تسليم أو نقل أو تقديم جواهر مخدر للتعاطى وكان ذلك بقصد الاتجار وذلك فى غير الاحوال المصرح

البند	الموضوع	الصفحة
	بها قانوناً (الفقرة الاولى من المادة ٣٣)	١٤٩
٥ -	مدلول الحيازة فى قانون المخدرات .	١٤٩
٦ -	مدلول الاحراز فى قانون المخدرات .	١٥١
٧ -	كمية المخدر محل الحيازة أو الاحراز .	١٥٢
٨ -	ضبط المخدر محل الحيازة أو الاحراز .	١٥٢
٩ -	التعامل فى الجواهر المخدرة .	١٥٣
١٠ -	التقديم للتعاطى .	١٥٥
١١ -	التصرف فى الجواهر المخدرة على خلاف الغرض المحدد فى
	الترخيص بحيازتها (الفقرة الثانية من المادة ٣٣)	١٥٥
١٢ -	إدارة أو تهئية مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل .	١٥٧
١٣ -	الركن المعنوى .	١٥٨
١٤ -	(ثانيا) عقوبة الجريمة .	١٥٩
١٥ -	العقوبات الاساسية .	١٥٩
١٦ -	الظروف المشددة للجنايات المنصوص عليها فى المادة ٣٤	
	من قانون المخدرات .	١٦٠
	* أحكام النقض :	١٦٥
	أولاً : مدى دستورية المادة ٣٤ من قانون المخدرات	١٦٥
	ثانياً : حيازة الجوهر المخدر .	١٧١
	ثالثاً : احراز الجوهر المخدر .	١٧٧
	رابعاً : التقديم للتعاطى .	١٨٦
	خامساً : اداة أو تهئية مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل	١٨٧
	سادساً : قصد الاتجار .	١٩٣
	سابعاً : العقوبة .	٢٠٩

مادة (٣٤ مكرراً)

٢١٣	١ - تمهيد وتقسيم .
٢١٣	٢ - أركان الجريمة .
٢١٣	٣ - الركن المادى .
٢١٥	٤ - الركن المعنوى .
٢١٦	٥ - العقوبة .

مادة (٣٥)

٢١٧	١ - تمهيد وتقسيم .
٢١٨	٢ - (أولاً) أركان الجريمة .
٢١٨	٣ - الركن المادى .
	٤ - (أ) ادارة أو تهينة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل (الفقرة الاولى
٢١٨	من المادة ٣٥) .
٢١٨	٥ - (ب) تسهيل أو تقديم جوهر مخدر للتعاطى فى غير الاحوال المصرح
٢١٩	بها قانونا (الفقرة الثانية من المادة (٣٥)) .
٢٢٠	٦ - الركن المعنوى .
٢٢٠	٧ - (ثانياً) العقوبة .
٢٢٢	* أحكام النقص :

مادة (٣٦)

٢٢٩	١ - طبيعة نظام الظروف القضائية المخففة .
٢٣٠	٢ - قيود تطبيق نظام الظروف المخففة فى قانون المخدرات .
٢٣٢	* أحكام النقص :

مادة (٣٧)

٢٣٩	١ - تمهيد وتقسيم .
-----	--------------------

البند	الموضوع	الصفحة
٢ - (أولاً) أركان الجريمة .	٢٣٩	٢٣٩
٣ - الركن المادى .	٢٣٩	٢٣٩
٤ - الركن المعنوى .	٢٤٠	٢٤٠
٥ - (ثانياً) العقوبة .	٢٤١	٢٤١
٦ - الاحكام الخاصة بإيداع المدمن إحدى المصححات .	٢٤١	٢٤١
٧ - (أ) حالات الإيداع .	٢٤١	٢٤١
٨ - (ب) مدة الإيداع .	٢٤٢	٢٤٢
٩ - (ج) إنتهاء الإيداع .	٢٤٣	٢٤٣
١٠ - (د) الحرمان من الإيداع .	٢٤٣	٢٤٣
* أحكام النقص :	٢٤٥	٢٤٥
أولاً - قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى .	٢٤٥	٢٤٥
ثانياً - تدبير الإيداع .	٢٤٧	٢٤٧
مادة (٣٧ مكرراً)		
١ - اللجنة التى أناط بها المشرع الاشراف على المودعين المصححة .	٢٥٢	٢٥٢
مادة (٣٧ مكرراً - أ)		
١ - امتناع إقامة الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد		
المخدرة للعلاج .	٢٥٤	٢٥٤
مادة (٣٧ مكرراً - ب)		
١ - ضوابط إيداع المدمنين للمواد المخدرة المصححات أو دور العلاج		
بناء على بلاغ ذوى الشأن .	٢٥٧	٢٥٧
مادة (٣٧ مكرراً - ج)		
١ - تمهيد وتقسيم .	٢٥٩	٢٥٩
٢ - (أولاً) أركان الجريمة .	٢٥٩	٢٥٩

البند	الموضوع	الصفحة
٣ - الركن المادى	٢٥٩
٤ - (أ) السر	٢٦٠
٥ - (ب) الافشاء	٢٦١
٦ - (ج) صفة فى الجانى	٢٦١
٧ - الركن المعنوى	٢٦٢
٨ - (ثانيا) عقوبة الجريمة	٢٦٢
* أحكام النقض	٢٦٣
مادة (٣٧) مكرراً - د		
٢٦٥		
مادة (٣٨)		
١ - تمهيد وتقسيم	٢٦٦
٢ - (أولاً) أركان الجريمة	٢٦٧
٣ - الركن المادى	٢٦٧
٤ - الركن المعنوى	٢٦٧
٥ - (ثانيا) عقوبة الجريمة	٢٦٨
* أحكام النقض :	٢٦٩
مادة (٣٩)		
١ - أركان الجريمة	٢٨٠
٢ - (أولاً) الركن المادى	٢٨٠
٣ - (ثانيا) أن يتم ضبط الجانى أثناء التعاطى	٢٨١
٤ - (ثالثاً) الركن المعنوى	٢٨٢
٥ - العقوبة	٢٨٢
٦ - الظرف المشدد	٢٨٢
٧ - الاعفاء من العقاب	٢٨٣

البند	الموضوع	الصفحة
٨ -	تقويم النص .	٢٨٣

مادة (٤٠)

١ -	علة النص .	٢٨٥
٢ -	أركان الجريمة .	٢٨٦
٣ -	(أولا) الركن المادى .	٢٨٦
٤ -	(أ) الشرط المفترض .	٢٨٦
٥ -	(ب) مدلول التعدى .	٢٨٦
٦ -	(ج) وقوع التعدى أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة .	٢٨٧
٧ -	(ثانيا) الركن المعنوى .	٢٨٧
٨ -	(ثالثا) العقوبات .	٢٨٧
*	أحكام النقض .	٢٩٠

مادة (٤١)

١ -	أركان الجريمة .	٢٩٥
٢ -	(أولا) الركن المادى .	٢٩٥
٣ -	(أ) فعل الاعتداء على الحياة .	٢٩٥
٣ -	(ب) أزهاق الروح .	٢٩٦
٤ -	(ج) رابطة السببية بين فعل الاعتداء على الحياة و وفاة المجنى عليه .	٢٩٦
٥ -	(د) أن يقع فعل القتل على أحد الموظفين أو المستخدمين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات أثناء الوظيفة أو بسببها .	٢٩٧
٦ -	(ثانيا) الركن المعنوى .	٢٩٧
٧ -	العقوبات .	٢٩٨

مادة (٤٢)

١ -	تعريف المصادرة .	٢٩٩
-----	------------------	-----

البند	الموضوع	الصفحة
٢ -	المصادرة فى قانون المخدرات .	٣٠٠
٣ -	مراعاة حقوق الغير حسن النية :	٣٠١
٤ -	الاشياء محل المصادرة .	٣٠١
* أحكام النقص :		٣٠٤

مادة (٤٣)

١ -	الجرائم التى تضمنتها المادة ٤٣ .	٣١٦
٢ -	(أولاً) عدم أمسك الدفاتر أو عدم القيد فيها .	٣١٦
٣ -	(أ) صفة الجانى .	٣١٦
٤ -	(ب) الركن المادى .	٣١٦
٥ -	الركن المعنوى .	٣١٧
٦ -	العقوبة .	٣١٧
٧ -	(ثانياً) تجاوز فروق الاوزان .	٣١٨
٨ -	صفة الجانى .	٣١٨
٩ -	الركن المادى .	٣١٨
١٠ -	الركن المعنوى .	٣١٩
١١ -	العقوبة .	٣٢٠

١٢ - (ثالثاً) عدم إرسال الكشف إلى الجهة الادارية المختصة فى

	المواعيد المقررة .	٣٢٠
١٣ -	صفة الجانى .	٣٢٠
١٤ -	الركن المادى .	٣٢٠
١٥ -	الركن المعنوى .	٣٢٠
١٦ -	العقوبة .	٣٢١
* أحكام النقص :		٣٢٢

مادة (٤٤)

- ١ - مناط التجريم فى المادة ٤٤ من قانون المخدرات . ٣٢٥
- ٢ - محل الجريمة . ٣٢٥
- ٣ - الركن المادى . ٣٢٥
- ٤ - الركن المعنوى . ٣٢٦
- ٥ - العقوبة . ٣٢٦
- * أحكام النقص : ٣٢٧

مادة (٤٥)

- ١ - علة نص المادة ٤٥ من قانون المخدرات . ٣٣٢
- ٢ - الركن المادى . ٣٣٢
- ٣ - الركن المعنوى . ٣٣٣
- ٤ - العقوبة . ٣٣٣
- * أحكام النقص : ٣٣٤

مادة (٤٦)

- ١ - عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة . ٣٣٦
- ٢ - وجوب تنفيذ عقوبة الجنحة فوراً . ٣٣٧
- ٣ - نشر الحكم . ٣٣٨
- * أحكام النقص : ٣٣٩

مادة (٤٦ مكرراً)

- ١ - الوساطة فى ارتكاب جنايات المخدرات . ٣٤٥
- * أحكام النقص : ٣٤٧

مادة (٤٦ مكرراً - أ)

- ١ - تمهيد وتقسيم . ٣٤٩

البند الموضوع الصفحة

- ٢ - (أولاً) عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ٣٥٠
- ٣ - (ثانياً) عدم تقادم العقوبة بمضى المدة ٣٥٢
- ٤ - (ثالثاً) عدم سرمان أحكام الافراج تحت شرط ٣٥٣

مادة (٤٧)

- ١ - الطبيعة القانونية لعقوبة الغلق ٣٥٤
- ٢ - (أولاً) الاغلاق النهائي ٣٥٤
- ٣ - (ثانياً) الاغلاق المؤقت ٣٥٥
- * أحكام النقص ٣٥٦

مادة (٤٨)

- ١ - الطبيعة القانونية للاعفاء من العقاب ٣٥٧
- ٢ - نطاق الاعفاء من العقاب ٣٥٧
- ٣ - حالات الاعفاء من العقاب ٣٥٨
- ٤ - (أولاً) ابلاغ السلطات العامة بالجريمة قبل علمها بها ٣٥٨
- ٥ - (ثانياً) ابلاغ السلطات العامة بالجريمة بعد علمها بها ٣٥٨
- ٦ - وجوب الاعفاء من العقاب ٣٥٩
- * أحكام النقص : ٣٦١

مادة (٤٨ مكرراً)

- ١- شروط توقيع التدبير فى حالة سبق الحكم على الشخص أكثر من مرة ٣٧٣
- ٢- شروط توقيع التدبير فى حالة اتهام الشخص أكثر من مرة ٣٧٤
- ٣- اجراءات توقيع التدبير ٣٧٥
- ٤- مدة التدبير ٣٧٥
- ٥- جزاء مخالفة التدبير ٣٧٥

البند	الموضوع	الصفحة
١٠	احكام النقص :	٣٧٦

مادة (٤٨ مكرراً - أ)

- ١- الاجراءات التحفظية التي يجوز اتخاذها في مواجهة المتهم . ٣٧٩
- ٢- التظلم من الاجراءات التحفظية . ٣٨٠
- ٣- جواز الامر بتنفيذ الحكم فى اموال زوج المتهم واولاده القصر . ٣٨٠
- ٤- حكمة النص . ٣٨٠
- ٥- طبيعة الاجراءات التحفظية . ٣٨٠

مادة (٤٩)

- ١- مأمورو الضبط القضائي وفقا لقانون الاجراءات الجنائية . ٣٨٢
- ٢- اصفاء صفة الضبط القضائي على ضباط مكافحة المخدرات ومعاونيهم
- من الكونستبلات . ٣٨٣
- * احكام النقص : ٣٨٤

مادة (٥٠)

- ١- اسباغ صفة الضبط القضائي على مفتشى الصيدلة ٣٨٧
- ٢- طبيعة السلطة المخولة لمفتش الصيدليات . ٣٨٨

مادة (٥١)

- ١- اسباغ صفة الضبط القضائي على مفتشى وزارة الزراعة . ٣٨٩
- ٢- نطاق سلطة الضبط القضائي الممنوحة لمفتشى وزارة الزراعة . ٣٨٩

مادة (٥٢)

- ١- السلطات التي يناط بها قطع الزراعات الممنوعة بمقتضى قانون المخدرات . ٣٩٠
- * احكام النقص : ٣٩١

مادة (٥٢ مكرراً)

- ١- الحكمة من النص ٣٩٢

مادة (٥٣)

- ١- الاداة التشريعية التي يتحدد بموجبها تقدير مكافآت ضبط الجواهر المخدرة . ٣٩٤
- ٢- قواعد صرف المكافآت لمن يضبط جواهر مخدرة ٣٩٤

مادة (٥٤)

- ١- القرارات التنفيذية لقانون المخدرات ٣٩٦

مادة (٥٥)

٣٩٧

مادة (٥٦)

٣٩٧

٣٩٩

الجدول الملحق بقانون المخدرات

- ١- الجدول رقم (١) المواد المعتبرة مخدرة ٣٩٩
- ٢- الجدول رقم (٢) المستحضرات المستثناة من النظام المطبق على المواد المخدرة ٤٣٠
- ٣- الجدول رقم (٣) في المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة. ٤٤٠
- ٤- الجدول رقم (٤) الحد الاقصى لكميات الجواهر المخدرة الذي لا يجوز -
للاطباء البشريين واطباء الاسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس - تجاوزه
في وصفة طبية واحدة ٤٤٥
- ٥ - الجدول رقم (٥) النباتات الممنوع زراعتها ٤٤٨
- ٦- الجدول رقم (٦) اجزاء النباتات المستثناة من احكام هذا القانون ٤٤٩
- قرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة
١٩٨٥ في شأن تداول بعض المواد
والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ٤٥٠

ملاحق الكتاب

- ١- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ بإنشاء وتنظيم
سجون خاصة بالمحكوم عليهم في جرائم المخدرات ٤٧٠

البند	الموضوع	الصفحة
٢-	قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن	
٤٧٤	مكافآت ضبط الجواهر المخدرة .	
٣-	المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة	
٤٧٨	المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها .	
٤-	المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن تعديل	
	بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في مكافحة	
٤٨٣	المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها .	
٥-	مذكرة إيضاحية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار	
	بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها	
٤٨٥	والإتجار فيها .	
٦-	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكاتب لجان	
	الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف والدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية	
	والشؤون الصحية والبيئة والشباب عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام	
٥٠٢	القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .	
٧-	فتوى فضيلة مفتى مصر العربية في شأن المخدرات .	
٥١٣		
٨-	قرار وزير الصحة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بخصوص تنفيذ بعض أحكام القانون	
	رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها	
٥٣٠	والإتجار فيها .	
٩-	قرار وزير الصحة رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩ بالشروط الواجب توافرها في المخزن	
	والمستودع المعد للإتجار في الجواهر المخدرة وبيانات طالب الترخيص والأوراق	
٥٤١	والرسوم المرافقة لها .	
٥٣٥	فهرس تفصيلي .	
٥٥٤	للمؤلف .	

للمؤلف

أولا : الكتب .

- ١ - الحماية الجنائية لأسرار الدولة - دراسة تحليلية تطبيقية لجرائم الخيانة والتجسس في التشريع المصري والمقارن . رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة ، حازت على تقدير مرتبة الشرف ، ١٩٩١ . (لهد) .
- ٢ - قانون المخدرات وفق أحدث التعديلات . القاهرة ، ١٩٩٢ . (لهد) .
- ٣ - المشكلات الإجرائية الهامة في قضايا المخدرات (التلبس - القبض - التفتيش - تسبيب الأحكام) . القاهرة ، المكتبة القانونية ، ١٩٩٢ .
- ٤ - جريمة التهريب الجمركي . الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ١٩٩٢ . (لهد) .
- ٥ - جرائم العرض . الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ١٩٩٣ .
- ٦ - قانون الأسلحة والذخائر . القاهرة ، ١٩٩٣ .

ثانيا : الأبحاث والمقالات .

- ١ - ضوابط تسبيب أحكام البراءة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣١ ، يناير ١٩٩١ ، صفحة ١٧ .
- ٢ - أسرار أمن الدولة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٢ ، أبريل ١٩٩١ ، صفحة ١٧ .
- ٣ - أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٣ ، يوليو ١٩٩١ ، صفحة ٩٠ .

٤ - أسرار التحقيقات الجنائية . مجلة الأمن العام العدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩١
صفحة ١٣ .

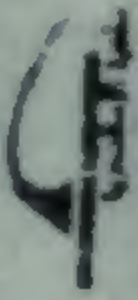
٥ - أسرار المهنة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٢ ،
صفحة ٩٧ .

٦ - مجال رقابة محكمة النقض على توافر الارتباط بين الجرائم في ظل نظرية
العقوبة المبررة . مجلة المحاماه ، القاهرة ، العددان الخامس والسادس ، مايو
ويونية ١٩٩١ ، السنة الحادية والسبعون . إصدار نقابة المحامين بمصر ،
صفحة ٤٥ .

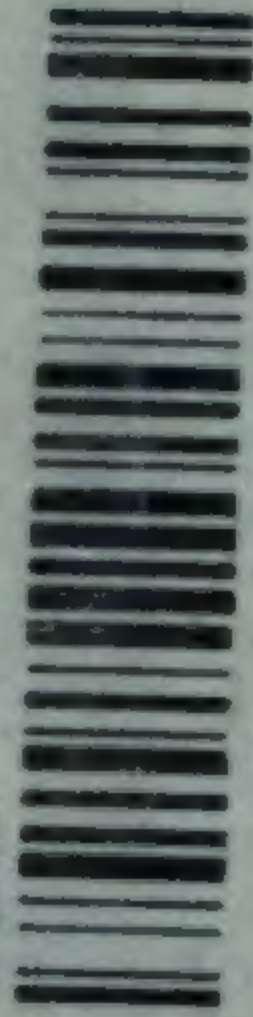
٧ - أسرار الاتصالات الهاتفية والمراسلات البريدية . مجلة الأمن العام ، العدد
١٣٧ ، إبريل ١٩٩٢ ، صفحة ١٠٠ وما بعدها .

٨ - منطق الأحكام « فحواها ومدلولها » . مجلة الأمن العام ، العدد ١٤٢ ،
يوليو ١٩٩٣ ، صفحة ٨٠ وما بعدها .

تم بحمد الله وتوفيقه



Bibliotheca Alexandrina



0647951